

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الكتاب الجامع

من

دار الافتاء المصرية

العدد التاسع عشر

الطبعة

١٩٩٩



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الفتاوى الإسلامية

من

دار الإفتاء المصرية
المجلد التاسع عشر

أعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة
محمد بخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر
الدكتور محمد على محجوب وزير الأوقاف
الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى جمهورية مصر العربية
الدكتور عبدالصبور مرزوق الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة

١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م

الموضوع

(٣٠٧٠) ميراث الحمل المستكن .

المبادئ

١ - بانحصار الارث في زوجة وابناء ثلاثة وحمل مستكن يكون للزوجة الثمن فرضا وللأولاد ومنهم الحمل المستكن الباقي تعصيا بالسوية بينهم على اعتبار ان الحمل ذكر

٢ - يوقف للحمل المستكن نصيب ولد ذكر فان انفصل حيا ذكرا اخذه وان انفصل انثى اخذ من النصيب الموقوف مقدار سبع الباقي من التركة بعد فرض الزوجة وأعطى الباقي لابناء المتوفى بالسوية بينهم .

٣ - اذا انفصل الحمل ميتا فلا ميراث له ويوزع الموقوف على الابناء بالسوية بينهم

سئل :

طلب مدير حسابات وزارة الحربية والبحرية (تقسيم تركة المرحوم عبده مرسل فرج)

اجاب :

اطلعت على كتاب قلم الاستحقاقات رقم ٧/١٤/٦٩/٦١٥٨٢٨ المؤرخ ٦/١٠ سنة ١٩٥٠ وعلى الاوراق المرفقة به التي يظهر منها ان المرحوم عبده مرسل فرج توفي في ١١/١٦ سنة ١٩٤٩ عن زوجته وابنائها الثلاثة وعن حمل مستكن فقط كما جاء بطلب صرف المستحق للمتوفى المقدم من زوجته - ونفيد انه اذا كان الحال كما ذكر ولم يكن للمتوفى وارث اخر ولا فسرع

* الفتى : لفضيلة الشيخ علام نصار - س : ٦٢ م : ٢٨٥ - التاريخ : اول ذي الحجة سنة ١٣٦٩ هـ - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ م .

يستحق وصية واجبة كان لزوجته من تركته الثمن فرضا لوجود الفرع
الوارث ولأولاده الباقي تعصيا بالسوية بينهم ومنهم الحمل المستكن الذي
يفرض في هذه الحالة ذكرا فيأخذ كل من الإبناء نصيبه ويوقف للحمل
نصيبه فإن انفصل حيا وكان ذكرا أخذ النصيب الموقوف وإن انفصل
أنثى أخذ من النصيب الموقوف مقدار سبع الباقي من التركة بعد نصيب
الزوجة وأعطى الباقي لأبنائه الباقيين بالسوية بينهم وإن انفصل ميتا لم
يكن وارثا وأعطى النصيب الموقوف لأبنائه بالسوية بينهم وإذا تبين أنه
لبس بزوجته حمل كان لها الثمن فرضا والباقي لأبنائه الثلاثة بالسوية
بينهم تعصيا



الموضوع

(٣٠٧١) حمل غير وارث .

المسألة

لاميراث لحمل انت به زوجة المتوفى او معتدته لاكثر من ثلاثمائة وخمسة وستين يوما من تاريخ الوفاة او الفرقة -

سئل :

من محمد عبد العزيز محمد قال :

توفى سيد احمد في ١٩٤٥/١/١٩ وادعت احدى زوجاته ان بها حملا مستكنا وانفصل الحمل ولدا ذكرا في ١٩٤٥/٣/٢٩ اى بعد حوالى اربعة عشر شهرا من وفاة زوجها فهل الحمل يرث المتوفى ام لا ؟.

اجاب :

ان المادة ٤٣ من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ تنص على انه اذا توفى الرجل عن زوجته او عن معتدته فلا يرثه حملها الا اذا ولد حيالخمسة وستين وثلاثمائة يوم على الاكثر من تاريخ الوفاة او الفرقة وبما ان زوجة المتوفى التى ادعت الحمل انفصل حملها ولدا ذكرا بعد اكثر من ٣٦٥ يوما كما ذكر بالسؤال فلا يرث ذلك الولد المتوفى طبقا للمادة ٤٣ المذكورة والله اعلم

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٨٢ - م : ٤٢٢ - التاريخ : ٢٣ م
شعبان سنة ١٣٠٦ هـ - ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ م .

الموضوع

(٢٠٧٢) الوالدان مع حمل مستكن وزوجة

البادئ

- ١ - بوفاة المتوفى عن والدين وزوجة وحمل مستكن يكون لكل من الوالدين السدس فرضا على فرض ان الحمل ولد ذكر وللزوجة الثمن فرضا ويوقف الباقي حتى ينفصل الحمل المستكن .
- ٢ - اذا ولد الحمل حيا ذكرا كان له جميع الموقوف .
- ٣ - اذا ولد الحمل حيا أنثى كان لها من الموقوف ما يوازي نصف التركة والباقي يرد الى الأب تمصيا

سئل :

طلب من سلاح المهندسين بالحريية
توزيع مبلغ بين ورثة العسكري حسين زهران حسنين وهم والده
حسينين ووالدته نجية رضوان وزوجته حميدة حسن وحمل مستكن
فلقط .

اجاب :

اذا لم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
فرض ان الحمل ذكر ويكون لكل واحد من والدي المتوفى سدس تركته
فرضا ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث المذكور ويوقف الباقي
بعد السدسين والثمن الى ما بعد وضع الحمل فان ظهر ذكرا اخذه بطريق
التعصيب وان كان أنثى اخذت منه ما يوازي نصف التركة ورد الزائد على
النصف الى والده ويكون تقسيم التركة في هذه الحالة التي ظهر الحمل
فيها أنثى كما يأتي للوالدة السدس فرضا وللزوجة الثمن فرضا لوجود
الفرع الوارث وللبنت النصف فرضا وللوالد السدس فرضا والباقي
تمصيا والله اعلم .

* الفتى : فضيلة الشيخ حين مأمون - س : ٧٦ : ١٥٤ - التاريخ : ٢١ شعبان
١٣٧٧ هـ - ١٢ مارس سنة ١٩٥٨ م .

الموضوع

(٣٠٧٣) زوجتان واولاد وحمل .

المبدأ

- ١ - بانحصار الارث في زوجتين واولاد وحمل يكون للزوجتين الثمن
فرضا مناصفة والباقي للاولاد بما فيهم الحمل على فرض انه ذكر للذكر
ضعف الانثى
- ٢ - فاذا انفصل الحمل انثى اخذ نصيب الانثى ويقسم الزائد على
نصيبها بينها وبين اخوتها للذكر ضعف الانثى
- ٣ - اما اذا انفصل ميتا او اكثر من ٣٦٥ يوما من تاريخ الوفاة فلا
ميراث له ويقسم نصيبه الموقوف له بين اولاد المتوفى الاحياء للذكر ضعف
الانثى .

سئل :

طلب مأمور مركز فوه

توزيع مبلغ بين ورثة المرحوم عبد الوهاب حسن الشرقاوى وهم
زوجاته سميدة السيد السيد ندا وحسنة على ابو اليزيد واولاده وهم
حسن ومحمد ويوسف والسيد ونجاة وفاطمة وسعاد وحمل مستكن
فقط .

اجاب :

اذا لم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا مناصفة بينهما لوجود الفرع الوارث

* الملفى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٨٩ م : ٤٦٧ - التاريخ : ٦ ربيع ١٤٣٨ هـ - ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٨ م .

ولأولاده بما فيهم الحمل على فرض أنه ذكر الباقي تعصبا للذكر ضعف
الأنثى فلو جعلنا التركة مائة سهم وأربعة أسهم كان لزوجتيه منها ثلاثة
عشر سهما مناصفة بينهما ولكل واحد من أولاده الذكور بما فيهم الحمل
أربعة عشر سهما ولكل أنثى سبعة أسهم - فإذا انفصل الحمل ذكرا حيا
فى مدة ٣٦٥ يوما من تاريخ وفاة المتوفى أخذ نصيبه الموقوف له وقدره
أربعة عشر سهما وإن انفصل أنثى أخذ نصيب أنثى وقسم الرائد على
نصيبها بينها وبين أخوتها الآخرين للذكر ضعف الأنثى - هذا إذا انفصل
الحمل حيا ذكرا أو أنثى فى المدة السابقة - أما إذا انفصل ميتا أو لأكثر
من ٣٦٥ يوما من تاريخ الوفاة فإنه لا يرث المتوفى ويقسم الموقوف له بين
أولاد المتوفى الأحياء للذكر منهم ضعف الأنثى والله أعلم



الموضوع

(٣٠٧٤) الزوجة الحامل مع الاخوة الأشقاء

المبادئ

- ١ - يفرض الحمل ذكرا وتقسم التركة على اساس وجوده فتأخذ الزوجة الثمن فرضا ويوقف نصيب الحمل على اعتباره ذكرا
- ٢ - ان ولد ذكرا حيا لـ ٣٦٥ يوما على الاكثر من تاريخ الوفاة اخذ ماوقف له
- ٣ - ان ولد الحمل انثى اخذت نصيبها النصف فرضا والباقي للاخوة الأشقاء تعصيا
- ٤ - ان ولد الحمل ميتا او بعد ٣٦٥ يوما اكمل نصيب الزوجة الى الربع والباقي للاخوة الأشقاء للذكر ضعف الانثى تعصيا .

سئل :

طلب مدير حسابات المهندسين بوزارة الحربية بيان الانصبة الشرعية لورثة المتوفى تدرى غالى جرجس وهم زوجته صنيورة عبد الشهيد سلامة (وهى حامل منه) وعن اخوته أشقائه اقلاديوس والمفى وشهدى وبهيبة ومخطارة وزهنية فقط

اجاب :

انه يفرض الحمل ولدا ذكرا تقسم تركة المتوفى على اساس وجوده

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٩٠ م : ٨٩ - التاريخ : ١٧ جماد ثان سنة ١٣٧٨ هـ - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ م .

ويكون للزوجة ثمن التركة والباقي بعد الثمن للحمل وبقسمة التركة الى ثمانية أسهم يكون للزوجة منها سهم واحد وللحمل سبعة أسهم ويوقف نصيب الحمل حتى يولد فان ولد ذكرا حيا لخمس وستين وثلثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة اخذ ما وقف له وان ولد الحمل انثى اخذت نصيبها من الموقوف وقدره أربعة أسهم واخذ الثلاثة أسهم الباقية أخوته اشقاؤه ذكورا واناا للذكر ضعف الانثى اما اذا ولد الحمل ميتا أو بعد مدة ال ٣٦٥ يوما اخذت الزوجة من الموقوف سهمها ليكمل نصيبها فى التركة وهو الربع واخذ أخوته اشقاؤه ذكورا واناا الباقي للذكر ضعف الانثى ، وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث اخر ولا فرع يستحق وصية واجبة



الموضوع

(٣٠٧٥) الزوجة مع اب وحمل مستكن واخوة اشقاء

المبادئ

١ - يحجب الاخوة الاشقاء بالاب

٢ - بانحصار الارث في زوجة واب وحمل مستكن يكون للزوجة الثمن فرضا وللأب السدس فرضا على فرض ان الحمل ذكر ويوقف الباقي حتى يفصل الحمل .

٣ - اذا انفصل الحمل ذكرا حيا اخذ جميع الموقوف لنفسه وان انفصل انثى اخذت نصف التركة فرضا والباقي بعد النصف من القدر الذي كان موقوفا يكون للأب تمصيبا .

سئل :

طلبت حسابات المنطقة المركزية العسكرية بكتابها رقم ٥٦٨٣ المؤرخ ١٩٦٣/٥/٢٩ تقسيم مبلغ بين ورثة سوريال جنيدى غبريال المتوفى عن ورثة وهم زوجته دميانة سليمان ووالده جنيدى غبريال واخوته الاشقاء اسكندر وصبحى وغبريال وزكية وبهية واسكندرة وان زوجة المتوفى بها حمل مستكن لم يفصل من امه فقط كما دلت على ذلك الشهادة الادارية المرافقة .

* الفتى : الشيخ احمد هريدى - س : ٩٦ م : ٧٥٠ م : ٣٦٠ - التاريخ : ٢٠ يونية سنة ١٩٨٢ م .

اجاب :

انه اذا كان الحال كما جاء بالسؤال يكون لزوجة هذا المتوفى ثمن تركته
فرضا ولابيه السدس فرضا والباقي بعد الثمن والسدس يوقف الى أن
ينفصل الحمل كله من امه حيا فان جاء ذكرا أخذ هذا القدر الموقوف تعصبا
وأن جاء أنثى أخذت نصف التركة فرضا والباقي بعد هذا النصف من
القدر الذى كان موقوفا يعطى لوالد المتوفى تعصبا ولا شيء لاختوة
المتوفى الأشقاء لحجبهم بالأب .



الموضوع

(٣٠٧٦) ميراث الحمل المستكن

المبادئ

- ١ - يوقف نصيب الحمل لحين انفصاله على تقدير انه ذكر .
- ٢ - ان ولد حيا ذكرا اخذ ما وقف له .
- ٣ - وان ظهر انه انثى اخذ نصيب الانثى ووزع الزائد على نصيب الانثى وعلى باقى اخوته للذكر ضعف الانثى .
- ٤ - اذا ولد الحمل ميتا - او حيا بعد ثلثمائة وخمسة وستين يوما فلا شيء له فى الحاليتين ووزع نصيبه الموقوف على باقى اخوته .
- ٥ - اذا ولد متعددا سواء كان ذكرا او انثى وانفصل كله حيا ونقص الموقوف له عما يستحقه رجع بالباقي على من دخلت الزيادة فى نصيبه .
- ٦ - متى زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

سئل :

من السيدة / ام العوض على زوكان المقيد برقم ٣٤٨ سنة ١٩٦٣ المتضمن وفاة المرحوم محمد مصطفى سيد احمد سنة ١٩٦٣ عن زوجته ام العوض على زوكان واولاده نبيلة ومصطفى وحسن ومحمد وسامى وحمل مستكن والمتوفى المذكور تعويض ومعاش وطلبت الساكنة بيان نصيب كل وارث وهل يمكن صرف المعاش قبل ان ينفصل الحمل ؟

* اسم الفتى : الشيخ احمد هريدى - م : ٩٩ م : ٣٦ - التاريخ : ٢١ محرم سنة ١٢٨٢ هـ - ١٢ يونيو سنة ١٩٦٣ م .

اجاب :

ب وفاة المرحوم محمد مصطفى سيد احمد سنة ١٩٦٣ عن المذكورين والحمل المستكن توزع التركة على الورثة بما فيهم الحمل المستكن على تقدير انه ذكر ويوقف نصيب الحمل من التركة فان ولد حيا لخمسة وستين وثلاثمائة يوم من تاريخ وفاة والده اخذ ما وقف له . وان ظهر انه انثى اخذ نصيب الانثى . ويوزع الزائد على نصيب الانثى وعلى باقى اخوته للذكر ضعف الانثى وان ولد ميتا او ولد حيا بعد المدة المذكورة وزع نصيبه الموقوف على باقى اخوته ايضا للذكر ضعف الانثى . لانه لايعتبر وارثا فى هاتين الحالتين . وذلك طبقا لحكم المادة رقم ٤٢ والفقرة الاولى من المادة رقم ٤٣ من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ . وازاء احتمال تعدد الحمل فى حالتى كونه ذكرا او انثى فانه ينظر بعد انفصاله كله حيا فان جاء متعددا ونقص القدر الموقوف له من التركة عما يستحقه يرجع بالباقى على من دخلت الزيادة فى نصيبه من الورثة . وان زاد الموقوف له عما يستحقه . رد الزائد على من يستحقه من الورثة شرعا . تطبيقا لحكم المادة ٤٤ من القانون المذكور وعلى ذلك يكون للزوجة من التركة الثمن قرضا لوجود الفرع الوارث والباقى لاولاده بما فيهم الحمل المستكن . على اعتبار انه ذكر . للذكر ضعف الانثى . ويوقف نصيب الحمل حتى تظهر حالته بالولادة على الوجه السابق بانه . هذا فيما يختص بتركة المتوفى — أما عن التعميـض والمعاش ونحوهما . فان كانت لها قوانين خاصة تنظمها خضعت فى توزيعها لاحكام تلك القوانين . والا اعتبرت تركة وقسمت قسمة التركات . وكان للحمل المستكن فيها نصيب على التفصيل المتقدم . وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم ؟

الموضوع

(٢٠٧٧) ميراث الحمل من أخيه لأمه

المبادئ

- ١ - يرث الحمل المستكن من أخيه لأمه اذا وضعت أمه لما تئین وسبعین یوما بعد وفاة أخیه او قبل ذلك .
 - ٢ - اذا وضعت الأم حملها بعد مائتين وسبعين يوما من تاريخ وفاة أخيه فلا يرثه .
 - ٣ - ميراث العم لأب الباقي وهو النصف ان كان الأخ وارثا والثلاثان اذا كان غير وارث .
 - ٤ - يحجب أبناء العم بالعم . وتحجب الجدة لأب بالأم .
 - ٥ - العمة الشقيقة والعمة لأب والانات من بنات العم من ذوی الارحام المؤخرین فی المیراث عن اصحاب الفروض والعصبة .
- سئل :

من السيد حسنين على محمد سليم المقيم بالمنزل ٧٠ شارع السیری بحلمية الزيتون بالقاهرة القيد برقم ٢٠٥ سنة ١٩٦٣ المتضمن وفاة الطفل عبد المنعم عبد الهادی محمد السيد سليم بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٣ عن أمه عطیات محمود التي تزوجت بعد وفاة والده وكانت حاملا وقت وفاته ووضعت طفلا يدعى شوقي السيد الجمل وعن عم لأبيه على محمد السيد سليم وعمته الشقيقة رؤوفة وعمتیه لأب نبوة وكرمة وعن جدته لأبيه وعن

✽ المفتی : الشيخ أحمد مریدی - م : ٩٩ : ٣٧٧ - التاريخ : ٩ احوال سنة ١٣٨٣ .

هـ - ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ م .

اولاد عمه ذكورا واناثا فقط وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث
ونصيب كل وارث .

اجاب :

بوفاة الطفل عبد المنعم عبد الهادى محمد فى ٢٤ يناير سنة ١٩٦٣ عن
المذكورين فقط يكون لوالدته ثلث تركته فرضا لعدم وجود فرع وارث ولا عدد
من الاخوة ولاخيه لأمه شوقى سدسها فرضا لعدم وجود فرع وارث ولا
أصل مذكر وهذا اذا كانت ولادته بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٣ او قبله اى
قبل مضى ٢٧٠ يوما من تاريخ وفاة أخيه اما ان كانت ولادته بعد هذا التاريخ
فلا يرث ولا شئ له فى التركة وذلك طبقا للفقرة الاخيرة من المادة رقم ٤٣
من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ ولعمه لأبيه الباقي وهو النصف ان
كان الأخ لأم وارثا والثلثان ان لم يكن وارثا تعصيبا لعدم وجود عاصب
اقرب ولا شئ للمذكور من اولاد عمه لحجبهم بالعم ولا لجدة لأبيه لحجبها
بالأم ولا لعمته الشقيقة ولا لعمته لأب ولا للاناث من بنات عمه لانهن جميعا
من ذوى الارحام المؤخرين فى الارث عن اصحاب الفروض والعصبات وهذا
اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر والله اعلم ؟



الموضوع

(٢٠٧٨) الزوجة مع جدة لام وبنت وحمل مستكن واخوة واخوات
أشقاء .

المبادئ

١ - بانحصار الارث في زوجة وجدة لام وبنت وحمل مستكن يكون
للزوجة الثمن فرضا وللجدة السدس فرضا وللبنات والحمل المستكن الباقي
تعصيبا اذا ولد حيا ذكرا للذكر ضعف الانثى ويوقف نصيبه حتى ينفصل
حيا .

٢ - اذا انفصل الحمل انثى كان له مع اخته الثلثان فرضا مناصفة
بينهما والباقي بعد فرض الزوجة والجدة والبنات يكون للاخوة الاشقاء
تعصيبا للذكر ضعف الانثى .

سئل :

من السيدة آمال ابو الملا رمضان القيد برقم ٢١٥ / ١٩٧٩ والتضمن
وفاة زوجها محمود صلاح الدين حسن يونس والدته في يوم ١٧/٩/١٩٧٩
في وقت واحد اثر حادث وترك المتوفي الاول زوجته آمال ابو الملا رمضان
وبنته ايمان وحمل مستكن وجدته لام عزيزة حلمى منيب واخوته يحيى
ونجوى وزينب اولاد صلاح الدين احمد يونس . ووفاة توحيد عبد القادر
عبد المجيد عن والدتها عزيزة حلمى منيب واولادها يحيى ونجوى وزينب
اولاد صلاح الدين احمد يونس وعن ايمان بنت ابنها محمود المتوفي معها
والحمل المستكن فقط . وطلبت السائلة بيان من يرث ومن لا يرث ونصيب
كل وارث .

* اسم الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س : ١١٤ م : ١٦٥ -
التاريخ : ٧ محرم سنة ١٤٠٠ هـ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٩ م .

اجاب :

بوفاة محمود صلاح الدين ووالدته بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٩ فى وقت واحد ولم يعلم أيهما مات أولا يكون لاستحقاق لاحدهما فى تركة الآخر عملا بالمادة الثالثة من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ وبوفاة المرحوم محمود صلاح الدين عن المذكورين فقط يكون لزوجه ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث ولجدته لام عزيزة حلمى السدس فرضا ولبنته ايمان والحمل المستكن الباقي تعصبا باعتباره ذكرا للذكر منهما ضعف الأنثى ويوقف للحمل المستكن نصيب ذكر الى حين انفصاله فان انفصل ذكرا استحق ما اوقف عليه وان انفصل انثى كان له مع أخته ايمان الثلثان فرضا بالسوية بينهما وأخوة المتوفى الباقي (بعد الثمن والسدس والثلثين) تعصبا للذكر منهم ضعف الأنثى . وبوفاة المرحومة توحيدة عبد القادر سنة ١٩٧٩ عن المذكورين فقط بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لولدى ابنها محمود المتوفى معها فى تركتها وصية واجبة بمثل ماكان يستحقه والدهما ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاتها فى حدود الثلث طبقا للمادة رقم ٧٦ من هذا القانون وتقسم تركة المتوفاة الى ١٨ سهما لولدى ابنها المتوفى معها من هذا خمسة اسهم وصية واجبة مناصفة بينهما اذا انفصل الحمل المستكن حيا انثى وللذكر منهما ضعف الأنثى اذا انفصل حيا ذكرا والباقي وهو ١٣ سهما يكون هو التركة التى تقسم بين ورثتها لوالدتها منها السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ولأولادها الموجودين وقت وفاتها الذكر والأنثيين « الباقي (بعد السدس) تعصبا للذكر منهم ضعف الأنثى وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال ولم تكن المتوفاة قد اوصت لولدى ابنها المتوفى معها بشئ ولم تكن قد أعطتهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر ولم يكن لها وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة سوى من ذكروا والله سبحانه وتعالى اعلم ؟

من أحكام مسائل المفقود

الموضوع

(٢٠٧٩) زوج وابن غائب مع أخت شقيقة وأولاد أخوة أشقاء

المسألة

الغائب أن علمت حياته وقت الوفاة ورث . والا وقف نصيبه الى
أن تعلم حياته فيرث أو وفاته أو يحكم القاضي بموته فلا يرث .

سـئـل :

من أبو سريع عبد الواحد . قال :

توفيت مسعودة سمير أحمد عن زوجها وابنها محمد عفيفى المتغيب من
خمس سنوات ولا يدري أين هو وعن أختها الشقيقة وعن أولاد أخويها
الشقيقين ثلاثة ذكور واثنتين اثاث فمن يرث وما ميراثه .

اجـاب :

لزوج المتوفاه من تركتها الربع فرضا والباقي لابنها تعصبا . وهذا
أن علم أن ابنها حي وقت وفاتها أما إذا كان غائبا غيبة لا يدري معها حي
هو أم ميت وقت وفاتها وقف نصيبه المذكور الى أن تعلم حياته وقت وفاتها
فيكون له هذا النصيب أو وفاته وقت وفاتها فيكون لزوجها ثلث هذا
النصيب ليكمل له نصف جميع التركة وثلاثه وهو يساوى نصف التركة
للأخت الشقيقة فرضا . وكذلك الحال إذا لم تعلم حياته ولا وفاته حتى
حكم القاضي بوفاته لفقده فانه فى هذه الحالة يكون للزوج ثلث النصيب
الموقوف ليكمل له نصف التركة فرضا ولأختها الثلثان الباقيان من النصيب
الموقوف وهو نصف جميع التركة فرضا وعلى كل حال لاشئ لأولاد أخويها
الشقيقين وهذا إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر .

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م : ٥٥ - م : ٤٦ - التاريخ :
١١ جمادى الثانية سنة ١٣٦٤ هـ - ٢٢ مايو سنة ١٩٤٥ م .

الموضوع

(٢٠٨٠) زوجة ومطلقة رجعيًا وأولاد أحدهم غائب

المبادئ

- ١ - ترث المطلقة رجعيًا في زوجها إذا توفى وهي في عدته .
- ٢ - بانحصار الإرث في زوجة ومطلقة رجعيًا وأولاد ذكورًا وإناثًا أحدهم غائب يكون للزوجة والمطلقة الثمن فرضًا مناصفة والباقي للأولاد بما فيهم الغائب للذكر ضعف الأنثى .
- ٣ - يوقف نصيب الغائب حتى يتبين أمره حسب التفصيل الوارد بالفتوى .

سئل :

من الست منى على بدارى . قالت :
توفى المرحوم سيد حسن حسين وطلقت منه طلبة أولى رجعية بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقد توفى زوجى المذكور بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ عن زوجته بخيثة عبد العال سيد ومطلقة (منى على بدارى الطالبة) وأولاده حسن الشهير بحسين وحسانين الغائب ونفيسة البلغ وعيشة القاصرة فقط - فما بيان نصيب كل من المذكورين ؟

اجاب :

اطلعت على السؤال والجواب - ان المطلقة رجعيًا ترث زوجها اذا توفى وهي

* الفتى : فضيلة الشيخ حنين محمد مخلوف - س : ٧١ - م : ٦٣٩ -
التاريخ : ١٦ من جمادى الاولى سنة ١٣٧٣ هـ - ٢١ من يناير سنة ١٩٥٤ م .

فى عدته من هذا الطلاق الرجعى فاذا كانت الطالبة لاتزال فى عدة مطلقها من الطلاق الرجعى المذكور عند وفاته فى التاريخ الموضح تكون من ورثته ويكون لها ولزوجته الأخرى من تركته الثمن قرضاً ولأولاده بما فيهم ابنه حسانين الغائب الباقي تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين - فتقسم تركه المتوفى الى ثمانية وأربعين سهماً يخص زوجته ومطلقة منها ستة أسهم مناصفة بينهما ويخص ابنه حسن أربعة عشر سهماً وكل واحدة من بنتيه نفيسة وعيشة سبعة أسهم ويخص ابنه حنين الغائب أربعة عشر سهماً توقف له حتى يتبين أمره فإذا ظهر حياً أخذ ما حجز له وإذا لم يظهر حياً وحكم بوفاته بناء على بينة ثبت منها موته حقيقة بعد التاريخ الذى مات فيه والده مورثه استحق ورثته الشرعيون حين الحكم بوفاته ما حجز لأجله من التركة وإن حكم بموته بناء على القرائن تطبيقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أو بناء على البينة الشرعية التى ثبتت منها وفاته حقيقة فى تاريخ سابق على تاريخ وفاة مورثه لم يكن من ضمن ورثته ورد الذى كان محجوزاً له الى ورثة والده الذين يستحقونه وقت موته وهذا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع غير وارث يستحق وصية واجبة - والله اعلم !



الموضوع

(٢٠٨١) ميراث الفائب

المبادئ

- ١ - يوفاة المتوفى عن زوجتين وخمس بنات واخ لاب وعم شقيق غائبين وليس لكل منهما اولاد يكون للزوجتين الثمن فرضا مناصفة بينهما وللبنات الثلثان فرضا بالسوية بينهما .
- ٢ - يوقف للأخ لاب الفائب نصيبه وهو الباقي تعصيا فان ظهر حيا اخذه وان حكم بموته رد الى العم الشقيق ان ظهر حيا فان حكم بموته رد ما وقف للبنات بالسوية بينهما .

سئل :

اطلعا على الطلب المقدم من السيد / صالح عبد الله محمد نور من غرب اسوان صندوق بوسته ٨ نجع السور المقيد ٢٦٤٧ سنة ١٩٥٨ المتضمن وفاة المرحوم ذهب آدم جمعة عن زوجته حليمة محمد عوض وحليمة حسن عوض الله وبناته الخمس آمنة وزينب ومصرية ونفيسة وفهيمة وعن اخيه لاب حسن آدم جمعه الفائب من اكثر من اربعين سنة وليس له اولاد وعن عمه الشقيق عبد الخالق جمعة الفائب منذ اكثر من اربعين سنة وليس له اولاد وطلب السائل الافادة عن تقسيم تركة المتوفى على ورثته ؟

اجاب :

بوفاة المتوفى عن المذكورين فقط يكون لزوجته ثمن تركته فرضا مناصفة بينهما لوجود فرع وارث ولبناته الخمس للثاها فرضا بالسوية

* اسم الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٩٠ - ج : ١٢٤ - التاريخ : ٢١ جماد ثان سنة ١٣٧٨ هـ - ١ يناير سنة ١٩٥٦ م .

بينهن ولاخيه لأب الغائب الباقي بعد الثمن والثلاثين تعصبا لعدم وجود
عاصب أقرب ويوقف للغائب نصيبه المذكور فان ظهر حيا أخذه وان حكم
بموته رد نصيبه الى عمه الشقيق فان ظهر حيا أخذه وان حكم بموته رد
ما وقف من التركة لبناته الخمس بالسوية بينهن لعدم وجود عاصب
وبقسمة تركة المتوفى الى اربعة وعشرين سهما يكون لزوجتيه منها ثلاثة
اسهم مناصفة بينهما ولبناته الخمس منها ستة عشر سهما بالسوية
بينهن ويوقف منها للغائب خمسة اسهم تعطى للأخ لأب ان ظهر حيا ولعم
الشقيق ان حكم بموت الأخ لأب وظهر العم حيا فان حكم بموت العم الشقيق
ردت الخمسة اسهم الموقوفة لبنات المتوفى الخمس بالسوية بينهن وهذا اذا
لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم ؟



الموضوع

(٢٠٨٢) ميراث المفقود مع زوجة وأخت شقيقة وأخرى لاب وابناء

ابنى عمه .

المبادئ

١ - يعتبر المفقود حيا حتى يصدر حكم بموته .

٢ - بوفاة المتوفى عن زوجة وأخت شقيقة وأخ شقيق مفقود يكون للزوجة الربع فرضا ولاخته الشقيقة وأخيه المفقود الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى .

٣ - يوقف نصيب المفقود وهو النصف حتى يتبين حاله فان ظهر حيا أخذه وان حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه .

سئل :

طلبت نقطة البتانون بكتابها رقم ٢٥٣ تقسيم تركة المرحوم الشيخ ابو العنين السماوى وبالإطلاع على باقى الاوراق التى تبين منها أن المتوفى المذكور توفى عن زوجته وأخته الشقيقة وأخته لأبيه وأخيه الشقيق الغائب غيبة منقطعة منذ عشرين سنة . ولم يصدر حكم بثبوت وفاته وعن إبناء ابنى عمه وبنت أخيه الشقيق فقط .

اجاب :

ان المادة ٤٥ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ نصت على انه يوقف للمفقود من تركة مورثه نصيبه فيها فان ظهر حيا أخذه وان حكم

✽ الفتى : فضيلة الشيخ حسن سامون - س : ٩١ - م : ٧٥ - التاريخ : ٢ من ذى الحجة سنة ١٣٧٨ هـ - ٩ يونية سنة ١٩٥٩ م .

بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه . وبمقتضى هذا ان المفقود يعتبر حيا مادام لم يصدر حكم بوفاته . وحينئذ فيكون لزوجته هذا المتوفى ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولاخته الشقيقة واخيه الشقيق المفقود الثلاثة الارباع الباقية للذكر ضعف الانثى تعصبا ويوقف نصيب اخيه الشقيق المفقود وقدره نصف هذه التركة فان ظهر حيا اخذه وان لم يظهر حيا وصدر حكم بثبوت وفاته اعيد تقسيم تركته المتوفى على من عدا زوجته مرة ثانية فيكون لزوجته الربع بدون تغيير ولاخته الشقيقة النصف فرضا ولاخته لاييه السدس تكملة للثلثين فرضا ولابناء ابني عمه الباقي بالسوية بينهم تعصبا ولاشئ الآن لاخته لاييه ولا لابناء ابني عمه لحجهم بالأخوين الشقيقين ولا لبنت اخيه الشقيق لانها من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن اصحاب الفروض والعصبات - ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله اعلم .



الموضوع

(٢٠٨٣) الزوجة مع اولاد احدهم مفقودا

المبادئ

١ - يوقف نصيب المفقود في الميراث حتى يتبين حاله فان ظهر حيا اخذه وان حكم بهوته يرد الموقوف على مستحقيه من الورثة وقت وفاة مورثهم .

٢ - اذا ظهر المفقود حيا بعد الحكم بهوته اخذ مابقى من نصيبه الذي في يد من اخذه .

٣ - بانحصار الارث في زوجة واولاد يكون للزوجة الثمن فرضا وللأولاد الباقي تمصيا للذكر ضعف الأنثى .

سئل :

طلب مركز اولاد طوق بكتابه رقم ٢٤٩ تقسيم مبلغ بين ورثة المرحوم السيد عبد المجيد عبد المنعم وبالإطلاع على باقى الأوراق التى منها الشهادة الإدارية الدالة على أن المرحوم السيد عبد المجيد عبد المنعم توفى بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢ عن ورثة وهم زوجته نفيسة محمد موفى وأولاده محمد وأحمد وحسن وحسين وسلمان وعبد اللطيف وسعاد وسعدية وعلى الذى تطوع فى الحرس الوطنى ولم يعد فهو مفقود وغائب غيبة منقطعة فقط .

اجاب :

ب وفاة السيد عبد المجيد بتاريخ ١٩٥٩ / ٢ / ٢ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته ومنها المبلغ المطلوب تقسيمه فرضا لوجود الفرع الوارث

❦ الملقى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٩١ - م : ٥٧٦ - التاريخ : هـ
دمشق سنة ١٣٧٦ هـ - ٢ مارس سنة ١٩٦٠ م .

والباقى لأولاده بما فيهم المفقود على الذكر منهم ضعف الأنثى تعصيباً -
وعملاً بالمادة ٤٥ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يوقف نصيب
المفقود فإن ظهر حياً أخذه وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من
الورثة وقت موت مورثه وهم أخوته للذكر منهم ضعف الأنثى فإن ظهر حياً
بعد الحكم بموته أخذ ما بقى من نصيبه الذى بيد أخوته المذكورين . وهذا
إذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة .



الموضوع

(٢٠٨٤) ميراث المفقود

المبادئ

- ١ - يوقف للمفقود نصيبه من التركة فان ظهر حيا اخذه . وان حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت موت المورث .
- ٢ - متى حكم بموت المفقود بناء على بينة اثبتت موته حقيقة : وكان تاريخ موته قبل موت المورث لم يستحق نصيبه الذى حجز له وان كان بعده استحقه .

مسئل :

اطلعنا على السبزال المقدم من محمد ابراهيم عطية بالمنزل رقم ٢٠ شارع اسماعيل باشا ابو خيل قسم السيدة زينب القيد رقم ١٠٧١ سنة ١٩٦٢ المتضمن وفاة المرحوم عبد المطلب احمد حسين فى شهر فبراير سنة ١٩٥٢ عن ورثته وهم زوجته زينب محمد خليل وبناته فايقة الشهيرة بهائم والسيدة واخوته لابييه بسيونى وهانم ومنصور اولاد احمد حسين ومنصور غائب من سنة ١٩٤٧ ولا يعلم له محل اقامة وله ابن قاصر على قيد الحياة فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة هذا التوفى ونصيب كل وارث . وهل الغائب يستحق شيئا من تركة هذا التوفى ام لا . واذا كان له نصيب فيها فهل يستحق ابنه القاصر .

* المبنى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٤ - م : ٤١٢ - التاريخ : ١٤ رجب سنة ١٣٨٢ هـ - ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ م .

أجاب :

المفقود لا يستحق شيئا في تركة مورثه بالفعل لان شرط استحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت وفاة مورثه وحياة المفقود غير متحققة لان نصيبه من التركة يوقف فان ظهر حيا أخذه وان حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت موت المورث فان كان الحكم بموته بناء على بينة اثبتت موته حقيقة فان كان تاريخ موته الذى ثبت بهذا الحكم قبل موت المورث لم يستحق نصيبه الذى حجز له لانه لم يكن حيا وقت موت مورثه فيرد الى من يستحقه من الورثة الموجودين وقت موت المورث وان كان تاريخ موته الثابت بالحكم بعد تاريخ موت المورث استحق نصيبه الذى حجز من تركة مورثه لتحقيق حياته وقت موته ويوزع ذلك النصيب على ورثته الموجودين وقت وفاته الثابت بهذا الحكم . وذلك عملا بالمادتين ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وبالمادة ٤٥ من قانون الوارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وبوفاة هذا المتوفى عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته نرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتيه الثلثان مناصفة بينهما فرضا والباقي لاخته لآبيه ومنهم المفقود للذكر ضعف الأنثى تعصيا . لكن نصيب المفقود يوقف فان ظهر حيا أخذه وان حكم بموته وكان الحكم مطلقا او كان من بينة وكان تاريخ وفاته سابقا على موت مورثه كان نصيبه لاخته لآبيه للذكر منهما ضعف الأنثى . وان كان تاريخ الحكم بموته ثابتا بعد موت مورثه فانه يستحق هذا النصيب ويكون ضمن تركته التى تورث عنه فتقسم تركته بها فيها هذا النصيب على ورثته الموجودين على قيد الحياة وقت موته الثابت بهذا الحكم ومنهم ابنه المذكور . وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله أعلم ؟

الموضوع

(٢٠٨٥) أخت لأب وأخوان شقيقان مفقودان .

المبدأ

وفاة المتوفى عن أخوين شقيقين غائبين ولم تعلم حياتهما ولا موتهما
وعن أخت لأب فقط ولم تثبت وفاتهما ولم يحكم بها قضائيا يقتضى وقف
توزيع التركة حتى يتبين حالهما ؟

سئل :

طلب مركز امناسها - قسم الخفر - بكتابه رقم ١٣٧١ سنة ١٩٦٧
ومرفقاته المؤرخ ١٩٦٧/٦/٨٨ القيد برقم ٣٧٨ سنة ١٩٦٧ توزيع تركة
المرحوم ابراهيم خليل خليل المتوفى سنة ١٩٦٥ عن اخويه شقيقيه عمار ،
سعد وعن أخته لأب اسمه . وان أخويه شقيقيه المذكورين غائبين من
البلدة منذ سنتين ولا يعرف لهما محل إقامة ؟

اجاب :

إذا كان الحال كما جاء بالأوراق . فان الورثة الشرعيين هنا لتركه
المرحوم ابراهيم خليل خليل المتوفى سنة ١٩٦٥ هما اخواه شقيقاه عمار
وسعد ولهما جميع تركته مناصفة بينهما تمصيبا لعدم وجود عاصب
اقرب ولا صاحب فرض ولا شيء لاخته لأب - اسمة - لحجبها بالأخوين
الشقيقين - وبما أن الأخوين الشقيقين المذكورين لم يثبت موتهما ولم
يحكم به قضائيا فيوقف توزيع تركة المتوفى المذكور - ابراهيم خليل خليل
حتى يثبت موت أخويه شقيقيه أو يحكم به قضائيا ؟

* الملفى : الشيخ أحمد هريدى - س : ٩٦ - ٢ : ١٠٨٦ - ص : ٢٨٩ - التاريخ :
١٦ يولية سنة ١٩٦٧ م .

الموضوع

(٢٠٨٦) ميراث المفقود

المبادئ

- ١ - يعتبر المفقود حيا وتطبق عليه احكام الاحياء مادام لم يحكم بموته ويكون ماله على حاله ولا حق لورثته فيه ؟
- ٢ - لا يستحق المفقود شيئا فى تركه مورثه بالفعل مادامت حياته غير محققة وقت وفاة مورثه لكن يوقف نصيبه فان ظهر حيا اخذه وان ظهر ميتا او حكم بموته قبل وفاة مورثه رد الوقوف الى من يستحقه من الورثة وقت وفاة المورث ؟

سئل :

من السيدة / فاطمة محمد الروبى بطلبها القيد برقم ٢٠٤ سنة ١٩٦٩ المتضمن أن سعيد محمد الروبى غاب منذ سنة ١٩٢٠ وتوفى والده المرحوم محمد الروبى الكتيلاوى سنة ١٩٤٣ عن زوجته والدته الفاتبة المذكور هدوة احمد وعن اولاده فاطمة وزينب وابراهيم ومحمود وعن ابنه الفاتبة سعيد المذكور فقط . ثم توفى المرحوم ابراهيم محمد الروبى سنة ١٩٤٨ عن زوجته روحية عبد المجيد وعن بنتيه نادية ونوبة وعن اخوته الاشقاء محمود وفاطمة وزينب وعن امه هدوة احمد وعن اخيه الفاتبة سعيد محمد فقط - ٣ - ثم وفاة المرحومة هدوة احمد سنة ١٩٤٩ عن اولادها فاطمة وزينب ومحمود وعن ابنها الفاتبة سعيد محمد ، وكان لها ابن اسمه

* المفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س : ١٠٦ - م : ٤٨٧ - التاريخ : ٨ من ربيع أول سنة ١٣٨٩ هـ - ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٩ م .

ابراهيم محمد توفى قبلها عن بنتيه نادية ونوبة فقط - ٤ - ثم وفاة
الرحوم محمود محمد الروبى سنة ١٩٦٣ عن زوجته روجية عبد المجيد
وعن اختيه الشقيقتين فاطمة وزينب وعن اخيه شقيقه الغائب سعيد ،
وعن ابناء عميه الشقيقتين شعبان وعلى ابنى حسن المياوى واسماعيل
وعبد السلام ابنى عبد الله المياوى فقط - وطلب السائل بيان الحكم
المذكورة مع احوالهن وخالاتهن فى حالة حصول طعن من الورثة فى عقد
وارث ؟

اجاب :

المقرر شرعا ان المفقود هو غائب لا يدري مكانه ولا يعلم احي هو ام
ميت - ويعتبر المفقود حيا وتطبق عليه احكام الاحياء مادام لم يثبت موته
ولم يحكم به ومادام لم يحكم بموت المفقود فماله باق على ملكه ولا حق فيه
للورثة وعلى هذا لا يقسم ماله بين ورثته لانه معتبر حيا فى غيبة هذا
بالنسبة للغائب واما ارثه من غيره فان المفقود لا يستحق شيئا فى تركة
مورثه بالفعل لان شرط استحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت وفاة
مورثه وحياة المفقود غير متحققة - لكن نصيبه من التركة يوقف . فان
ظهر حيا اخذه وان حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت
موت المورث فان كان الحكم بموته بناء على بينة اثبتت موته حقيقة . فان
كان تاريخ موته الذى ثبت بهذا الحكم قبل موت المورث . لم يستحق
نصيبه الذى حجز له لانه لم يكن حيا وقت موت مورثه فيرد الى من
يستحقه من الورثة الموجودين وقت موت المورث وان كان تاريخ موته
الثابت بالحكم بعد تاريخ موت المورث . استحق نصيبه الذى حجز له من
تركة مورثه لتحقيق حياته وقت موته ويوزع ذلك النصيب على ورثته
الموجودين وقت وفاته الثابت بهذا الحكم وذلك عم لابالمادتين ٢١ ، ٢٢
من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وبالمادة ٤٥ من قانون الوارث ٧٧ لسنة
١٩٤٣ وتأسيسا على ما تقدم - ١ - بوفاة المرحوم محمد الروبى المياوى
سنة ١٩٤٣ عن المذكورين فقط - يكون لزوجته ثمن تركته فرضا

لوجود الفرع الوارث ويعطى لها لأنها لا تتأثر بوجود سعيد الغائب أو وفاته والباقي بعد الثمن لأولاده للذكر ضعف الأنثى تعصبا مع اعتبار المفقود حيا ويوقف نصيبه حتى تظهر حالته فان ظهر حيا اخذه وان ظهر ميتا فى تاريخ سابق لتاريخ وفاة أبيه فى سنة ١٩٤٣ يوزع نصيبه على اخوته الأشقاء فقط - للذكر منهم ضعف الأنثى تعصبا ٢ - وبوفاة المرحوم ابراهيم محمد الروبى سنة ١٩٤٨ عن المذكورين فقط - يكون لزوجته لمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث ويعطى لها لأنها لا تتأثر بوجود سعيد الغائب أو وفاته ولأمه السدس فرضا لوجود الفرع الوارث . ولبنتيه الثلثان يقسمان مناصفة بينهما فرضا والباقي لاخته الأشقاء للذكر ضعف الأنثى تعصبا لعدم وجود عاصب اقرب مع اعتبار الغائب حيا حتى تظهر حالته ويوقف له نصيبه فان ظهر حيا اخذه وان ظهر ميتا فى تاريخ سابق لتاريخ وفاة أخيه ابراهيم سنة ١٩٤٨ وزع نصيبه بين اخوته الأشقاء محمود وفاطمة وزينب فقط - للذكر ضعف الأنثى تعصبا ٣ - وبوفاة المرحومة هدوة احمد سنة ١٩٤٩ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ سنة ١٩٤٦ يكون لبنتى ابنها المتوفى قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أبوهما ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاة امه فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ويقسم تركة هذه المتوفاة الى ثمانية اسهم يكون لبنتى ابنها المتوفى قبلها منها سهمان يقسمان مناصفة بينهما وصية واجبة والباقي وقدره ستة أسهم يكون هو التركة التى تقسم بين الورثة وهى جميعها لأولادها ومنهم ابنها سعيد الغائب للذكر ضعف الأنثى تعصبا ، هذا التقسيم على فرض وجود ابنها سعيد وقت موتها بتاريخ سنة ١٩٤٩ فان ظهر ميتا فى تاريخ سابق على موتها فنقسم التركة الى ستة اسهم ويكون لبنتى ابنها المتوفى قبلها منها سهمان يقسمان مناصفة بينهما وصية واجبة والباقي وقدره اربعة أسهم يكون هو التركة التى تقسم بين الورثة وهى جميعها لأولادها محمود وزينب وفاطمة للذكر ضعف الأنثى تعصبا ٤ - وبوفاة المرحوم محمود محمد الروبى سنة ١٩٦٣ عن المذكورين فقط ، يكون لزوجته ربع تركته فرضا ويعطى لها . لأنها لا تتأثر بوجود سعيد الغائب أو وفاته ويوقف تقسيم باقى التركة

حتى تبين حالة سعيد الغائب فان ظهر حيا يكون باقى التركة بعد نصيب
الزوجة وهو الربع لآخوته الأشقاء ومنهم أخوه شقيقه سعيد للذكر ضعف
الأنثى تعصبا لعدم وجود عاصب أقرب ولا شئ لأبناء عميه الشقيقين
لحجبهم بالآخوة الأشقاء وكذلك اذا ظهر ميتا فى تاريخ لاحق لتاريخ وفاة
أخيه محمود محمد الروبى سنة ١٩٦٣ وفى هذه الحالة يوزع نصيب
سعيد الغائب فى تركة أخيه محمود على الذين يظهر انه توفى عنهم اما اذا
ظهر أن سعيد توفى فى تاريخ سابق على تاريخ وفاة أخيه محمود محمد
الروبى فانه لا يرث فيه وتقسم التركة على ورثة محمود محمد الروبى
الموجودين وقت وفاته فيكون الباقي من التركة بعد ربع الزوجة لأختيه
الشقيقتين الثلثان يقسمان مناصفة بينهما فرضا والباقي لأبناء عميه
الشقيقين بالتساوى بينهم تعصبا لعدم وجود عاصب أقرب . وهذا اذا
لم يكن لكل متوفى وارث آخر غير من ذكر ولم يكن للمتوفى الثانى والرابع
فرع يستحق وصية واجبة ولم تكن المتوفاة الثالثة قد أوصت لبنتى ابنها
المتوفى قبلها ولا لواحدة منهما بشئ ولا أعطتهما ولا أعطت واحدة منهما
شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله أعلم ؟



الموضوع

(٣٠٨٧) حال المفقود وزوجته منه وتقسيم ماله

المبادئ

- ١ - المفقود يعتبر حياً بالنسبة للأحكام التي تضره وهي التي تنوقف على ثبوت موته بالدليل أو حكم القاضي .
- ٢ - لا يفرق بينه وبين زوجته ولا يجوز لها التزوج بغيره لمجرد فقدته ولا يقسم ماله بين ورثته حتى يتبين حاله .
- ٣ - إذا كان المفقود من رجال القوات المسلحة لا تقسم تركته على ورثته إلا إذا صدر قرار من وزير الحربية باعتباره ميتاً أثناء العمليات الحربية بعد أربع سنوات من تاريخ فقدته ويقوم هذا القرار مقام الحكم بموته .
- ٤ - متى صدر الحكم من القاضي أو القرار من وزير الحربية باعتباره ميتاً تمتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته على ورثته الشرعيين الموجودين وقت صدر الحكم أو القرار .
- ٥ - تقسم مرتباته حسب قوانين وزارة الحربية .

سئل :

من السيد / علي عبد السلام حسين بطلبه التقييد برقم ٣٩٨ سنة ١٩٦٩ المتضمن هو وما الحق به ان ابن السائل ويدعى عبد السلام - كان جندياً بالقوات المسلحة وأنه منذ العدوان الاسرائيلي في ٥ يونية سنة

* المقتى : لائحة المفتي أحمد هريدي - ص : ١٠٦ - م : ٥٦٨ - الطريق : ٢٢
جماد اول سنة ١٣٨٩ هـ - ٦ أغسطس سنة ١٩٦٩ م

١٩٦٧ انتظمت اخباره ولا يرى احي هو ام ميت وان لهذا الجندي زوجة عقد عليها ولم يدخل بها تدعى نجية مخلوف عبد الله وان الادارة المالية للقوات المسلحة تصرف مرتب العسكري المذكور الى زوجته فقط - بالرغم من ان والده (السائل) على قيد الحياة وكذلك والدته على قيد الحياة وجاء في الأوراق التي ارفقها السائل بطلبه في خطاب من القيادة العامة للقوات المسلحة - ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة - فرع العلاقات العامة - قسم الخدمة الاجتماعية (شكوى) ما نصه (من حق الزوجة صرف المرتب ولو لم يدخل بها كالتعليمات المالية للقوات المسلحة) وكان هذا الخطاب ردا على شكوى قدمها السائل طالبا فيها منع صرف المرتب للزوجة - وطلب السائل بيان رأى الشرع في هذا الموضوع وهل يسوغ شرعا للزوجة التي لم يدخل بها الزوج ان تصرف مرتبه وتقبضه ولا يصرف منه شيء لوالديه اللذين هما على قيد الحياة ؟ .

اجاب :

ان القوات المسلحة اعتبرت هذا الجندي مفقودا وطبقت عليه احكام المفقودين والمقرر فقها وشرعا ان المفقود يعتبر حيا بالنسبة للاحكام التي تضره وهي التي تتوقف على ثبوت موته بالدليل او بالحكم وينبنى على ذلك انه لا يفرق بينه وبين زوجته فلا يجوز لها التزوج بغيره ولا يقسم ماله بين ورثته بل تستمر هذه الامور على ما كانت عليه الى ان يتبين الحال وحينئذ يحكم بحسب ما يظهر وعلى ذلك يعتبر هذا المفقود في حكم الأحياء الى ان يصدر قرار السيد وزير الحربية باعتباره ميتا - ومن ثم لا يكون لزوجته الحق في طلب التطبيق بل تبقى زوجها به قائمة كما كانت ، كما وان مرتباته لا تعتبر تركة تقسم بين ورثته ويرجع في شان تقسيمها الى القوانين الخاصة التي تنظم توزيع مرتبات الغائبين بوزارة الحربية وقد نص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ في شان تعديل المادتين

٢١ ، ٢٢ من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وتقتضى المادة ٢١ من القانون المشار اليه فى فقرتها الاولى على انه يحكم بموت المفقود الذى يفتل عليه الهلاك بعد اربع سنين من تاريخ فقدته على انه بالنسبة للمفقودين من افراد القوات المسلحة اثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قرارا باعتبارهم موتى بعد مضى الاربع سنوات ويقوم هذا القرار مقام الحكم ؟. ونصت المادة ٢٢ منه على انه (بعد الحكم بموت المفقود او صدور قرار وزير الحربية باعتباره ميتا على الوجه المبين بالمادة السابقة تعتمد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم او القرار) - ومن هذا يتبين ان ابن السائل يعتبر حيا وان مرتبه لا يعتبر تركه تقسم بين ورثته ويرجع فى شأن تقسيم مرتبه الى القوانين الخاصة التى تنظم توزيع مرتبات الغائبين بوزارة الحربية - وان المرتب ليس كالميراث فلا يقسم على الورثة الشرعيين بل يقسم طبقا للقوانين التى تضعها وزارة الحربية لذلك ؟. ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال .
والله اعلم .



الموضوع

(٣٠٨٨) الزوجة مع ابني أخ شقيق أحدهما مفقود

المبادئ

- ١ - بوفاة المتوفى من زوجته وولدى أخ شقيق فقط أحدهما مفقود يكون للزوجة الربع فرضا ولابنى الأخ الشقيق الباقي تعصيا مناصفة بينهما ويوقف نصيب المفقود حتى يتبين حاله .
- ٢ - ان ظهر المفقود حيا اخذ نصيبه الموقوف له من التركة والا رفع امره الى القضاء .
- ٣ - اذا حكم القاضي بموته قبل موت مورثه فلا يستحق شيئا من الموقوف له مع اخيه الآخر وان حكم بثبوت موته بعد موت مورثه استحق الموقوف له كله ويكون ارثا عنه لورثته الشرعيين ؟

سئل :

من السيد / توفيق عبد التواب عبد الرحمن حسين بطلبه المقيّد برقم ٦٠٥ سنة ١٩٦٩ المتضمن وفاة الرحوّم ابراهيم حسين سليمان بتاريخ ٢٠/٨/١٩٦٨ عن زوجته نعيمة عبد الرحيم وعن ابنتى اخيه (عبد الرحمن) وهما عريان وعبد التواب ولدا عبد الرحمن حسين فقط . وان ابن اخيه عبد التواب المذكور غاب من تاريخ ٨/٩/١٩٦٦ ولا يعلم اذا كان حيا او ميتا كما لا تعلم محل اقامته . وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث . كما طلب الافادة عما اذا كان اولاد الفئانب يرثون فى تركة المتوفى ام لا ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ١٠٦ - م : ٧٢٢ - التاريخ : ٧ شوال سنة ١٢٨٩ هـ - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ م .

اجاب :

ب وفاة المرحوم ابراهيم حسين سليمان عن المذكورين فقط - يكون
لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث . ولابنى اخيه
باقى تركته بالتساوى بينهما تعصيا لعدم وجود عاصب اقرب . ويبقى
نصيب عبد التواب (الفائب) محفوظا له الى أن يظهر حيا أو يحكم بموته
فان ظهر حيا اخذ نصيبه الموقوف من اجله وان لم يظهر رفع الامر
للقضاء للفصل فى فقد (عبد التواب المذكور) فان حكم القضاء بموته
قبل موت (المورث) فلا يستحق النصيب الذى حجز له لموته قبل موت
مورثه ويقسم على من يستحقه من الورثة الذين كانوا موجودين وقت
وفاة المورث وفى هذه الحالة يكون الوارث الوحيد للمتوفى هو ابن اخيه
الآخر - عريان فيستحق الباقي من التركة كلها بعد نصيب الزوجة . وان
حكم القضاء بثبوت موته بعد موت (المورث) فانه يستحق النصيب الذى
وقف من اجله لثبوت وجوده بعد وفاة المورث ويقسم على ورثته وهم
اولاده طبقا لتقسيم الموارث . ومما يذكر يعلم الجواب عن السؤال . .
والله اعلم .

الموضوع

(٣٠٨٩) زوجة واولاد وابن مفقود

المبادئ

- ١ - اذا اعتبر المفقود ميتا كان غير وارث لعدم تحقق حياته وقت وفاة المورث .
- ٢ - المفقود يعتبر حيا بالنسبة لئله فقط فلا توزع تركته على ورثته ويعتبر ميتا فى حق مال غيره فلا يرث من غيره الذى مات قبل الحكم باستشهاده .
- ٣ - توزع تركة المفقود على ورثته من تاريخ الحكم بفقده .
- ٤ - بانحصار الارث فى زوجة واولاد يكون للزوجة الثمن فرضا والباقي للاولاد تعصيا للذكر منهم نصف الاثني ؟.

سائل :

من السيد الدكتور / محمد محمود منصور عابد بطلبه المقيّد برقم ١٠ سنة ١٩٧٦ المتضمن وفاة المرحوم محمود منصور عابد فى سنة ١٩٦٨ عن زوجته زينب مخيمر هتدى . وعن اولاده وهم - سامى ومحمد وعصمت (انثى) وان المتوفى المذكور كان له ابن يدعى سمير فقد فى العمليات الحربية سنة ١٩٦٧ ثم صدر قرار السيد وزير الحربية باعتباره فى حكم المستشهد اعتبارا من ١٠ يونيو سنة ١٩٧١ - ولم يكن لهذا الابن زوجة ولا اولاد . وطلب السائل بيان من يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث . وبيان ما اذا كان لهذا الابن المستشهد حق فى الميراث ام لا ؟ .

* الفتى : فضيلة الشيخ محمد خاطر - س ١١١ - م : ٥٠١ - التاريخ : ٢٦ محرم سنة ١٤١٦ هـ - ٢٧ يناير سنة ١٩٧٦ م .

اجاب :

انه بوفاة المرحوم محمود منصور عابد فى سنة ١٩٦٨ عن المذكورين فقط - يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث والباقى من التركة بعد الثمن يكون لأولاده سامى ومحمد وعصمت فقط . للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيبا - و لاشئ لابنه سمير المذكور لانه لم يتحقق فيه شرط الميراث وهو تحقق حياة الوارث وقت وفاة المورث وذلك لأن المفقود يعتبر حيا بالنسبة لماله فقط . ولا توزع تركته على ورثته - ويعتبر ميتا فى حق مال غيره فلا يرث من غيره الذى مات قبل الحكم باستشهاده وتوزع تركته على ورثته من تاريخ الحكم بفقده . وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث اخر غير من ذكر ولا فرع يستحق وصية واجبة وكان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم §



الموضوع

(٣٠٩٠) الزوج مع اب مفقود من خمسين عاما

المسألة

١ - وفاة المتوفاة عن زوج هو ابن عم والدها واب مفقود من خمسين سنة فقط - يكون للزوج النصف فرضا ويوقف الباقي استصحابا لحال المفقود الذي كان عليه قبل فقده حتى يبين حاله .

٢ - اذا ظهر المفقود حيا أخذ الموقوف كله تعصيا .

٣ - اذا حكم بموته اعتبارا بناء على قرائن فلا استحقاق له في هذا الموقوف ويكون لمن يليه في العصوبة وهو زوجها بصفته ابن عم والدها .

٤ - اذا حكم بموته حقيقة بناء على بينة صحيحة وكان تاريخ الموت الحقيقي في الحكم سابقا على تاريخ الوفاة فلا استحقاق له في الموقوف وكانت التركة كلها لزوجها بصفته زوجها لها وابن عم والدها فرضا وتعصيا ؟.

٥ - اذا كان تاريخ وفاته حقيقة الثابت بالحكم بعد تاريخ الوفاة كان الموقوف له تعصيا ثم يقسم على ورثته الشرعيين الموجودين وقسمت وفاته ؟.

سئل :

من السيد / الطاهر محمد عبد المولى القيد برقم ٩١ لسنة ١٩٨١ المتضمن وفاة المرحومة زكية نور الدين احمد بتاريخ ١٣/٢/١٩٨١ عن

* الفتى : نشيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س : ١١٤ - ج : ٤٨٠ -
التاريخ : ٢٢ رجب سنة ١٤٠١ هـ - ٢٦ مايو سنة ١٩٨١ م .

زوجها الطاهر محمد عبد المولى . وعن والدها نور الدين احمد الغائب
غيبية منقطعة من اكثر من خمسين عاما . ثم ان زوجها هذا هو ابن عم
والدها . وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل
وارث .

اجاب :

قضت المادة الثانية من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢ باحكام الميراث
بانه يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث او وقت
الحكم باعتباره ميتا ولما كان المفقود . هو الغائب . . المنقطعة اخباره فلا يعلم
موته ولا حياته . لا يستحق أن يرث فعلا وهو مفقود ممن يموت من
مورثيه . لان حياته غير محققة وقت موت المورث . ولكن لاحتمال ان
يظهر حيا . يوقف له نصيبه من تركة مورثه . فان كان هو الوارث الوحيد
توقف التركة كلها حتى يتبين امره . وان كان يشارك غيره فى الارث يوقف
للمفقود نصيبه من التركة . ويقسم باقيها على مستحقه من الورثة . فان
ظهر المفقود حيا . استحق ما وقف له من التركة واخذه . حيث تبين
حياته وقت موت مورثه . وان حكم بموته بناء على القرائن تطبيقا للمادة
٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ رد نصيبه الذى كان محجوزا له الى
ورثة مورثه الذين يستحقونه وقت موته . لانه لما لم تظهر حياة المفقود
لم يتحقق انه حي وقت موت مورثه . فلا يستحق ارث شيء من التركة
وتصبح التركة كلها حقا للورثة الموجودين وقت موت المورث عدا المفقود .
وان حكم بموته بناء على بينة اثبت موته حقيقة . فان كان تاريخ موته
الذى حجز له من تركة مورثه لانه تبين انه كان حيا وقت موته وكان
الذى ثبت بهذا الحكم بعد تاريخ وفاة المورث . استحق المفقود نصيبه
هذا النصيب ميراثا لو رثته الموجودين وقت تاريخ موته الثابت بهذا الحكم .
وان كان تاريخ موته الذى ثبت بالحكم قبل موت المورث . لم يستحق
نصيبه الذى حجز له لانه لم يكن حيا وقت موت مورثه . فيرد الى من
يستحقه من ورثة المورث الموجودين وقت موته . وان ظهر المفقود حيا

بعد الحكم بموته وقسم ما كان محجوزا له على ورثة مورثه اخذ ما بقي من نصيبه فى ايدى الورثة ، أما ما تصرفوا فيه أو استهلكوه . فلا حق له فى مطالبتهم به . ولا يجب عليهم ضمانه له . ذلك لانهم اقتسموا نصيبه بينهم بحكم قضائى وملكوه وتصرفوا فيه بمقتضى هذا الحكم . فلا يظهر بطلان القضاء الا فى حق الباقي من حصته فى ايديهم فقط وذلك وفقا للمادة ٥٤ - من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ لما كان ذلك . وكان ظاهر السؤال ان هذه المتوفاة قد ماتت بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٨١ عن والدها نور الدين أحمد الغائب غيبة منقطعة منذ أكثر من خمسين عاما . وعن زوجها الطاهر محمد عبد المولى وهو ابن عم والدها فقط . يكون لزوجها هذا نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث . ويوفى باقى التركة وهو النصف حصة ميراث والدها النائب باعتباره على قيد الحياة . استصحابا لحاله الذى كان عليه وقت فقده وذلك حتى يتبين حاله . فان ظهر حيا اخذ هذا النصيب . نصف تركه ابنته المتوفاة تمصيبا . لعدم وجود صاحب فرض اخر ولا عاصب اقرب . وان حكم بموته اعتبارا بناء على القرائن بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لم يستحق هذا النصيب وكان لمن بعده من الورثة وهو هنا ابن عم والده . زوج المتوفاة يرث هذه الحصة تمصيبا فوق ميراثه بوصفه زوجها . وان حكم بموت هذا المفقود حقيقة بنساء على بينة صحيحة . وكان تاريخ الموت الحقيقى فى الحكم سابقا على تاريخ وفاة هذه المتوفاة لم يستحق والدها المفقود شيئا وكانت التركة كلها لزوجها نصفها فرضا ونصفها الآخر تمصيبا بوصفه ابن عم والدها سواء كان ابن عمه الشقيق أو لأب وان كان تاريخ وفاة والدها حقيقة الثابت بالحكم بعد تاريخ موتها ورثها والدها وكان له نصف التركة تمصيبا ثم تقسم على ورثته الشرعيين الموجودين فى تاريخ وفاته حقيقة الثابت بالحكم المبني على البينة الصحيحة . وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال ولم يكن لهذه المتوفاة وارث اخر غير من ذكروا ولا فرع يستحق وصية واجبة والله سبحانه وتعالى اعلم .»

من أحكام مسائل التجار

الموضوع

(٢٠٩١) تخارج بموضع ووصية واجبة

المبادئ

- ١ - اذا صدر عقد التخارج بموضع خرج بموجبه القدر المتخارج عليه عن ملك المتخارج واصبح ملكا خالصا للمتخارج .
- ٢ - التخارج بموضع للحفيد لا يمنعه من استحقاقه الوصية الواجبة في تركه جده ٢٠

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمود فهمى أبو العلا المقيد برقم ٧٧٩ سنة ١٩٦٩ المتضمن هو وما الحق به وفاة سيدة بتساريف ١٩٦٧/١٢/٢٠ عن اولادها وهم ثلاثة ذكور وبنتان - وان المتوفاة المذكورة كان لها بنت توفيت قبلها بتاريخ ١٩٦٤/١١/١ وتركت اربع بنات وقد وراثت السيدة المذكورة فى بنتها المتوفاة يخصصها من تركتها السدس فرضا - ثم تنازلت تلك السيدة عما خصها فى تركه بنتها لحفيداتها الأربع بعقد تخارج مسجل قبضت فى هذا المقدم من حفيداتها ثمن الحصة التى وراثتها عن امهن (اى انه كان عقد تخارج بموضع) من تركه الابنة وكان ذلك قبل وفاة الجدة وان الجدة المذكورة تملك حصة فى منزل قدرها خمسة قرايط وثلاث فى منزل وبعد وفاة الجدة حاول بنات ابنتها استصدار اعلام شرعى بوفاة جدتهن المذكورة وانحصار ارثها بينهن وفى

* اسم الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ١٠٩ - م : ٤٢ - التاريخ : ١٦ من ذى القعدة سنة ١٣٨٦ هـ - ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٠ م .

أخوالهن وخالاتهن . اعترض الأخوال والخالات على هذا الإسهاد بأن الةةة سبق أن تنازلت عما خصها فى تركة أمهن . وطالب السائل ببيان ما اذا كان تنازل الةةة عن نصيبها فى تركة بنتها يمنع حفيداتها من الأثر فى حصتها فى المنزل المذكور مع قيام عقد التخرج بعوض المشار إليه أم لا يمنع هذا التنازل من أرهن فى جدتهن - وما نصيبهن فى تركة جدتهن أن كن يرثن فيها - كما طلب بيان نصيب الحفيدات فى تركة جدتهن المذكورة مع أخوالهن وخالاتهن فى حالة حصول طعن من الورثة فى عقد التخرج واعتباره وصية ؟.

اجساب :

عقد التخرج الذى صدر بين الةةة وحفيداتها الأربع بعوض هو عقد صحيح شرعا وخرج بموجه القدر المتخرج عليه عن ملك الةةة وأصبح ملكا خالصا لحفيداتها الأربع ومادام عقد التخرج المذكور قد صدر بعوض قبضته الةةة من الحفيدات فلا يكون وصية شرعا لأن الوصية إنما تكون بغير عوض وهذا التخرج لا يمنع الحفيدات من استحقاقهن للوصية الواجة فى تركة جدتهن بالمقدار الذى سيأتى بعد - وبوفاة المتوفاة المذكورة بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٣٠ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لبنات بنتها المتوفاة قبلها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ماكانت تستحقه أمهن ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة والدتها فى حدود الثلث عملا بالمادة ٧٦ من القانون المذكور وبقسمة تركة هذه المتوفاة الى تسعة أسهم يكون لبنات بنتها المتوفاة قبلها منها سهم واحد وصية واجبة يقسم بينهما بالتساوى والباقى بعد ذلك وقدره ثمانية أسهم يكون هو التركة التى تقسم بين الورثة وتكون كلها لأولادها الأحياء وقت وفاتها للذكر منهم ضعف الأنثى تعصبا . ومن هنا يتبين أن الحفيدات الأربع لسن وارثات فى جدتهن المذكورة شرعا وإنما هن مستحقات للوصية الواجة بالمقدار السابق بيانه تنفيذا لقانون الوصية سالف الذكر . وهذا

إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكر
ولم تكن المتوفاة المذكورة قد أوصت لأولاد بنتها المتوفاة قبلها ولا لواحدة
منهن بشيء ولم تعطهن ولا واحدة منهن شيئاً بغير عوض عن طريق
تصرف آخر . والله أعلم ؟



الموضوع

(٢٠٩٢) تخارج اصحاب وصية واجبة من التركة مقابل اختصاصهم
بجزء منها .

المبادئ

- ١- تصالح الورثة مع بعضهم على اخراج واحد منهم او اكثر مقابل عوض من التركة او من غيرها جائز .
- ٢ - التخارج يقتضى الا يكون للخارج الا البذل الذى تصالح عليه .

سئل :

اطلعتا على الطالب المقدم من مريم فؤاد عبد الفتاح السيد - الكفيد
يرقم ١٦١ سنة ١٩٨٠ المتضمن وفاة الرحوم عبد الفتاح السيد بتاريخ
١٩٦٩/١١/١٧ عن زوجته ناهد شريف وعن اولاده وهم : نشات - وسميرة
- ولاميلنا - سوسن - نبيلة - واحمد صلاح الدين ورؤوف - وعن اولاد
اولاده المتوفين قبله وهم : مريم بنت ابنه فؤاد المتوفى قبله - وفهمى -
وشريف - وميرفت - ونيفين - وجيهان اولاد ابنه جلال الدين المتوفى قبله
ومراد محمد الخردالى ابن بنته مديحة المتوفاة قبله . ومحمد وسوزان -
ورمزي اولاد رشدى اسماعيل اولاد بنته دولت المتوفاة قبله فقط - وقد
تخارج اولاد ابنه محمد جلال الدين وابن بنته مديحة مع جميع الورثة
وباقى اصحاب الوصية الواجبة عن نصيبهم فى التركة بنصف مساحة

* اسم الفتى : نفيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س : ١١٤ - م : ٢٩٤ -
التاريخ : ٢١ رجب سنة ١٤٠٠ هـ - ٥ يونيو سنة ١٩٨٠ م .

الأرض الزراعية فى التركة . وباقى التركة بعد ذلك هو عدد من الفيلات
وباقى الأرض الزراعية وطلبت الساقلة الافادة عن نصيب كل وارث
ونصيب باقى اصحاب الوصية الواجبة فى باقى التركة بعد هذا
التخارج ؟

اجاب :

التخارج هو ان يتصالح بعض الورثة مع الباقين على قدر معلوم فى
نظير ان يترك حصته فى التركة سواء حصل الصلح مع الورثة كلهم او مع
بعضهم . وسواء اكان الصلح على جزء من التركة او على مال خارج التركة .
فاذا تصالح الورثة كان الصلح على هذا الوجه جائز شرعا . وبمقتضاه
لا يكون للوارث الذى تخارج الا البذل الذى تصالح عليه . لما كان ذلك فاذا
تصالح أحد الورثة مع باقيهم على ان يخرج من التركة فى مقابل شيء معين
منها يختص به ويصير باقى التركة للباقيين يقسم عليهم حسب انصابتهم
الشرعية قبل التخارج . وفى هذه الواقعة فانه بوفاة المرحوم عبد الفتاح
السيد بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩ عن المذكورين فقط . بعد اول اغسطس سنة
١٩٤٦ تاريخ العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ يكون لأولاد اولاده
فؤاد ومحمد جلال الدين ومديحة . ودولت المتوفين قبله فى التركة وصية
واجبة بمقدار ماكان يستحقه والد كل منهم ميراثا لو كان على قيد الحياة
وقت وفاة والده فى حدود الثلث للجميع . ولما كان استحقاقهم يزيد عن
الثلث فيرد الى الثلث طبقا للمادة ٧٦ من هذا القانون . وتقسم تركة
هذا المتوفى الى ثمانية عشر سهما . فيكون لمريم بنت ابنه فؤاد المتوفى
قبله سهران وصية واجبة ويكون لأولاد ابته محمد جلال الدين المتوفى
قبله منها سهران للذكر منهم ضعف الانثى وصية واجبة ويكون لمراد ابن
بنته مديحة المتوفاة قبله منها سهم واحد وصية واجبة ولأولاد بنته
دولت المتوفاة قبله منها سهم واحد للذكر منهم ضعف الانثى وصية
واجبة والباقى وقرهه اثنا عشر سهما هو التركة التى تقسم بين الورثة .
لزوجته ثمنها فرضا . لوجود الفرع الوارث ولأولاده الموجودين على

قيد الحياة وقت وفاته الباقي بعد الثمن للذكر منهم ضعف الأنثى تمصيبا .
ولما كان اولاد محمد جلال الدين المتوفى قبل والده وابن مديحة المتوفاة
قبل والدها قد تخرجوا مع جميع الورثة وباقي اصحاب الوصية
الواجبة عن نصيبهم فى التركة بجزء منها . كان ما تصالحوا عليه فى مقابل
استحقاقهم وصية واجبة . ومن ثم تسقط سهامهم وقدرها ثلاثة من
مقسم التركة ويصبح الباقي بعد استبعاد ما اختص به المتخرجون من
اصحاب الوصية الواجبة وهو خمسة عشر سهما لجميع الورثة وباقي
اصحاب الوصية وهو مقابل باقى اعيان التركة . ثم يكون لريم بنت ابنه
فؤاد المتوفى قبله من هذا القدر الاخير مقابل سهمين وصية واجبة ولاولاد
بنته دولت المتوفاة قبله مقابل سهم واحد للذكر منهم ضعف الأنثى وصية
واجبة والباقي وهو مقابل اثني عشر سهما هو التركة التى تقسم بين
انورثة لزوجته ثمنها فرضا . لوجود الفرع الوارث ولاولاده الموجودين
على قيد الحياة وقت وفاته الباقي (بعد الثمن) للذكر منهم ضعف الأنثى
تمصيبا . وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال ولم يكن لهذا المتوفى
وارث اخر ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكروا ولم يكن المتوفى
قد اوصى لاولاد اولاده المتوفين قبله بشيء ولا اعطاهم شيئا بغير عوض
عن طريق تصرف اخر . والله سبحانه وتعالى اعلم ؟ .

من أحكام المسائل الغراوية

الموضوع

(٣٠٩٢) الزوج مع الوالدين فقط .

(المسألة الفراوية)

المبدأ

بانحصار الارث فى زوج ووالدين يكون للزوج النصف فرضا
وللام ثلث الباقي وللاب ثلثاه تعصيا ٢.

سئل :

من محمد نبيه البيار . قال :

توفيت زوجتى ولم تعقب اولادا وورثتها هم الزوج ووالدها ووالدتها
فالرجاء افادتنى عن نصيب كل منهم ؟

اجاب :

لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث
ولوالدتها ثلث النصف الباقي فرضا وهو يساوى سدس جميع التركة
والباقي لوالدها تعصيا وتصح المسألة بجعل التركة ستة أسهم للزوج
منها ثلاثة أسهم ولوالدتها سهم ولوالدها السهمان الباقيان . وهذا اذا لم
يكن للمتوفاة وارث آخر . والله اعلم ؟.

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س : ٥٣ - م : ٥٢٤ - ص : ٢٦٦ -
التاريخ : ٢١ المحرم سنة ١٣٦٢ هـ - ١٩ يناير سنة ١٩٤٤ م .

الموضوع

(٢٠٩٤) الزوجة مع الوالدين فقط او معهما ومع عدد من الاخوة

المبادئ

- ١ - بانحصار الارث في الزوجة والوالدين فقط - يكون للزوجة الربع فرضا وللأم ثلث الباقي فرضا وللأب ثلثاه تمصيا .
 - ٢ - بانحصار الارث في زوجة والوالدين واخوة يكون للزوجة الربع فرضا وللأم السدس فرضا وللأب الباقي تمصيا .
 - ٣ - يحجب الاخوة بالأب حجب حرمان وتحجب الأم بعدد من الاخوة حجب نقصان ؟ .
- سستل :

طلب السيد مدير الشئون المالية بالحربية (تقسيم تركة الرحوم

ابراهيم مرسى) .

اجاب :

اطلعنا على كتابكم رقم ١١٤٥٦٥ المطلوب به تقسيم تركة الرحوم ابراهيم مرسى عبد الجواد بين ورثته كما اطلعنا على باقى الأوراق ومنها الشهادة الادارية الدالة على وفاة المذكور من زوجته والديه فقط - ونفيد ان لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدته ثلث الباقي فرضا لعدم وجود من يحجبها الى السدس والباقي لوالده تمصيا - وان كان للمتوفى عدد من الاخوة كان لزوجه الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدته السدس فرضا ولوالده الباقي تمصيا ولا شيء لآخوته لحجبهم بالأب . وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة . والله اعلم

* المفقى : فضيلة الشيخ حسين مخلوف - م : ٧٠ - م : ٦٤٩ - التاريخ : ١١ محرم سنة ١٣٧٢ هـ - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ م .

من أحكام مقاسمة الجد للأخوة

الموضوع

(٣٠٩٥) الأم مع الاخوة الأشقاء والجدة

المبادئ

١ - يقاسم الجد الاخوة الأشقاء أو لأب متى كانت القسمة لا تنقصه عن فرضه طبقاً للقانون .

٢ - بانحصار التركة في أم وأخوة أشقاء ذكورا وإناثا وجد لأب يكون للأب السدس فرضا والباقي للأخوة الأشقاء والجد لأب تمصيبا ؟.

سئل :

من جرجس يوسف . قال :

توفي ولدي منذ عدة سنوات وترك زوجة وأولادا ذكورا وإناثا وفي هذه الأيام توفي أحد أولاده الذكور في ٢١ يناير سنة ١٩٤٤ وهو شاب بالغ سن الرشد غير متزوج وترك والدته وأخوته الأشقاء ذكورا وإناثا . فما نصيب والدته وما نصيب أخوته وما نصيب أنا في تركته ؟.

اجاب :

لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا ولوالده السدس فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لأولاده تمصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين . ولوالدة المتوفى الثاني من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الاخوة والباقي لأخوته الأشقاء وجده لأب تمصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين وقسمة باقي تركة المتوفى الثاني على هذا النحو تطبيقاً لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ . وهذا إذا لم يكن لأحد من المتوفيين وارث آخر . والله أعلم ؟.

* المقتضى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م : ٥٤ - م : ٣٦ - التاريخ : ٢١ من ربيع الأول سنة ١٣٦٢ هـ - ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ م .

الموضوع

(٣٠٩٦) الأم مع أخت لاب وأخوان لام ، جد لاب .

المبادئ

١ - يحجب الأخوان لام بالجد لاب .

٢ - بانحصار التركة في أم وأخت لاب وجد لاب يكون للأم السدس
فرضا وللأخت لاب النصف فرضا والباقي للجد لاب تعصبا ٢٠

سئل :

من محمد عبد الفنى . قال :

توفيت الأنسة حكيمة مصطفى الى رحمة الله تعالى عن ورثتها
الشرعيين وهم والدتها زكية حسين واختها لاب وعن أخوين لها ذكور من الأم
وعن جد لها لابها فقط من غير شريك ولا منازع سوى ما ذكر وإن المتوفاة
المذكورة ماتت وتركته ما يورث عنها شرعا فكيف تقسم تركتها
بين هؤلاء الورثة ومن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث على حدة مع
العلم بأن المتوفاة توفيت في ٨ مايو سنة ١٩٤٤ .

اجاب :

لوالدة المتوفاة من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الاخوة
وللأخت لاب النصف فرضا والباقي للجد لاب تعصبا . وهذا تطبيقا لقانون
الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ . المعمول به ابتداء من ١٤ سبتمبر سنة
١٩٤٣ ولا شيء للأخوين لام لحجبهما بالجد لاب . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة
وارث آخر . والله أعلم ؟

* الفنى : لفيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م : ٥٤ - م : ٢١٦ - التاريخ : ١٤
محرم جمدى الآخر سنة ١٣٦٢ هـ - ٥ من يولية سنة ١٩٤٤ م .

الموضوع

(٣٠٩٧) أم وأخت شقيقة وجد لأب و جدة لأب وعمات

المبادئ

١ - تحجب الجدات مطلقا بالأم .

٢ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن اصحاب الفروض والعصبات .

٣ - بانحصار الارث فى أم وأخت شقيقة وجد لأب : يكون للأم الثلث فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللجد لأب الباقي تعصبا .

سئل :

من أحمد حمودة . قال :

ما قولكم فى ولد توفى عن والده ووالدته واخواته الشقيقات وعن ابنته وابنه وزوجته . ثم توفى ابنه عن والدته وأخته الشقيقة وعن جده وجدته لأبيه وعن عماته ووفاته كانت فى ١٣/٢/١٩٤٤ ثم توفى جده لأبيه عن زوجته وعن اولاده الاناث . فمن يرث وما نصيب كل وارث ؟

اجاب :

لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا ولوالده السدس فرضا ولوالدته السدس فرضا لوجود الفرع الوارث والباقى لولديه تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شئ لاخواته الشقيقات . ولوالدة المتوفى

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س : ٥٤ - م : ٤٥٩ - بتاريخ : ٥ من شعبان سنة ١٣٦٣ هـ - ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٤ م .

الثانى من تركته الثلث فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد
من الاخوة والاخوات ولاخته الشقيقة النصف فرضا ولجده لأبيه - أبى
أبيه - الباقي تعصيبا . وذلك بالتطبيق لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة
١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ولا شئ لجدته لأبيه
ولا لعماته . ولزوجة المتوفى الثالث من تركته الثمن فرضا لوجود الفرع
الوارث ولبناته الباقي فرضا وردا بالسوية بينهم . وهذا اذا لم يكن لأحد
من المتوفين وارث آخر . والله أعلم .؟



الموضوع

(٢٠٩٨) الأم والجد لأب مع الاخوة الأشقاء والجددة لام

المبادئ

١ - تحجب الجدات مطلقا بالأم .

٢ - بالتحصار الارث فى أم وجد لأب واخوة اشقاء يكون للام
السدس فرضا وللجد لأب والاخوة الأشقاء الباقي تعصيا .

سئل :

طلبت مصلحة الجارى الرئيسية تقسيم تركة زكى احمد عبد الله

اجاب :

اطلعنا على كتاب المصلحة رقم ١٦٩١١ المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥
وعلى الشهادة الادارية المرافقة المصدق عليها بتاريخ ١٩٤٥/٣/٣١ وقد
دلت هذه الشهادة على وفاة زكى احمد عبد الله وأن ورثته زوجته ووالدته
ووالده واولاده . احمد فريد ومحمد فوزى ومحمود فؤاد وجزيلة
ثم وفاة ابنته جزيلة فى ١٩٤٥/٧/١٩ عن والدتها وجدها لأب (أبى أبيها)
واخوتها الأشقاء احمد فريد ومحمد فوزى ومحمود فؤاد وعن جدتها .
ونفيد انه اذا لم يكن لاحد من المتوفين وارث آخر كان لزوجته المتوفى الأول
من تركته الثمن فرضا ولوالدته السدس فرضا ولوالده السدس فرضا
لوجود الفرع الوارث والباقي لاولاده تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين .
ولوالدة المتوفاة الثانية من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الاخوة

بجاء الفتى : فضيلة الشيخ عبد الجيد سليم - من : ٥٥ - م : ٧٦٠ - التاريخ : ١١
ذر القعدة سنة ١٣٦٤ هـ - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ م .

والباقي للجد لأب المذكور والأخوة الأشقاء تعصيبا بالسوية بينهم . ولا شيء
للجدة لحجبها بالأب وتقسيم باقي تركته المتوفاة الثانية بعد نصيب والدتها
على النحو المذكور على ما جرى عليه قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣
المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .



الموضوع

(٢٠٩٩) مقاسمة الجدة للأخوين

المبدأ

بانحصار الارث في أم وجد لأب وأخوين لأب يكون للام السدس
فرضا والباقي للجد والأخوين لأب تمصيبا للذكر مثل حظ الانثيين .

سـسـئـل :

من نعية محمد قالت :

توفى عبد الحافظ محمد وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته الطالبة
ولها منه عبد الحميد وفوزية وفي زوجته الثانية نعيمة عبد الهادي وابنه
منها طه جلال وفي والده محمد حسنين ثم توفى ابن المتوفى المذكور طه
جلال من الزوجة الثانية عن والدته نعيمة وعن أخيه من أبيه عبد الحميد
وفوزية وعن جده والد أبيه فما نصيب كل من الورثة ؟

اجـاب :

لزوجتي المتوفى الاول من تركته الثمن فرضا بالسوية بينهما ولوالده
السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ولجميع اولاده الباقي تمصيبا للذكر
مثل حظ الانثيين - ولوالدة المتوفى الثاني من تركته السدس فرضا لوجود
عدد من الاخوة والباقي للجد لأب - أبى الأب - والأخوين لأب تمصيبا
للذكر مثل حظ الانثيين واعطاء باقى تركه المتوفى الثاني بعد نصيب الام
للجد لأب والأخوين لأب على النحو المذكور تطبيقا لقانون الميراث رقم ٧٧
سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ وهذا اذا لم يكن
لاحد من المتوفيين وارث آخر والله أعلم ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - س : ٥٦ - م : ٢٣٣ - التاريخ .
٤ جمادى الاولى سنة ١٣٦٥ هـ - ٦ ابريل سنة ١٩٤٦ م .

الموضوع

(٣١٠٠) مقاسمة الجد لأب للأخت الشقيقة

المسألة

بانحصار الارث فى زوجة وبنت وأخت شقيقة وجد لأب يكون
للزوجة الثمن فرضاً وللبنات النصف فرضاً والباقي يقسم بين الأخت
الشقيقة والجد لأب . يكون لها ثلثه وله الثلثان منه .

سئل :

من عبد الرازق على عبد الفتى . قال :

رجل توفى يوم ١٥ يناير سنة ١٩٤٦ عن زوجة وبنت وأخت شقيقة
وجد لأب وتركه فممن يرث ومن لا يرث ونصيب كل ممن يرث .

اجاب :

لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ولبناته
النصف فرضاً ولأخته الشقيقة وجده لأبيه الباقي للأخت الشقيقة ثلثه
ولجده لأبيه (أبى أبيه) ثلثاه ، وذلك عملاً بالمادة ٢٢ من قانون الموارث
الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣
لأنه خير النصيبين الذى يناله بناء على الارث بطريق المقاسمة ، والفرض
طبقاً للمادة المذكورة وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر والله أعلم .

✽ الفتى : فليحة الشيخ حسين مخلوف - س : ٥٦ - م : ١٠٠٠ - التاريخ : ١١
سفر سنة ١٣٦٦ هـ - ٧ يناير سنة ١٩٤٧ م .

الموضوع

(٣١٠١) الأم مع الجد لأب والجد لأب والخال الشقيق

المبادئ

١ - الجدة لأب محجوبة بالأم .

٢ - بانحصار الإرث بين أم وجد لأب وخال شقيق تستحق الأم ثلث التركة فرضاً وبأقربها للجد لأب وللخال الشقيق تعصياً متنافسة بينهما .

سئل :

من محمد السيد حسن . قال :

توفيت بنت قاصرة وتركتهما لآبيها وجدتها لآبيها ووالدتها وخالها للشقيق .

اجاب :

لوالدة المتوفاة من تركتها الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الاخوة ولجدها لآبيها وخالها الشقيق الباقي تعصياً متنافسة بينهما عملاً بالفقرة الأولى من المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ ولا شيء للجدة لأب لحجبها بالأم وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر وكانت وفاتها بعد ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ والله أعلم ؟

❦ الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مغول - ص : ٥٨ - م : ٤٧٦ - ص : ١٨٧
- التاريخ : ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ❧ ٥٥

الموضوع

(٣١٠٢) مقاسمة الجدة للاخوة الأشقاء

المبادئ

- ١ - يقاسم الجدة لأب الاخوة الأشقاء فيما بقي من التركة بعد اصحاب الفروض مادامت المقاسمة خيرا له .
- ٢ - بانحصار الارث في أم وجد لأب واخوة أشقاء يكون للأم السدس فرضا والباقي للجدة والاخوة الأشقاء تعصيبا للذكر ضعف الانثى .

سئل :

من احمد حسين الوفاي . قال :

رجل توفي عن أم وعن جد لأب وعن اخوة أشقاء ذكر واحد وخمس اناث فمن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل في التركة والمتوفى توفي سنة ١٩٤٨ .

اجاب :

لام المتوفى من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الاخوة والباقي للجدة المذكور والاخوة الأشقاء تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين وتقسيم باقي التركة بعد نصيب الأم على النحو المذكور طبقا لما جرى عليه قانون الميراث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ والله سبحانه وتعالى اعلم ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مغالوف - من : ٥٩ - ٢ - ٥٤٧ - من : ٢١٢ - التلويح : ١٣ من ذي القعدة سنة ١٣٦٧ هـ - ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ م .

الموضوع

(٣١٠٣) مقاسمة الجدة للأخوة الأشقاء .

المسند

بانحصار الارث في أم وجد لأب واخ واخت شقيقين : يكون للأب
السدس فرضا وللجد والاخ الشقيق والاخت الشقيقة الباقي تعصبا
للذكر منهم ضعف الأنثى .

سئل :

من اسماعيل حسن . قال :

توفي كامل عن أبيه اسماعيل وأمه نفيسة وزوجته وأولاده اعتماد
وكريمة ومحمد الشهير بكامل . ثم توفيت كريمة عن جدها لأبيها وجدتها
لأبيها وعن أمها وعن أخويها الشقيقين اعتماد ومحمد الشهير بكامل ثم
توفي محمد الشهير بكامل عن جده لأبيه وجدته لأبيه وعن أمه وعن أخته
الشقيقة اعتماد ثم توفيت نفيسة والدة المتوفى الأول في سنة ١٩٤٩ عن
زوجها اسماعيل وعن ابنها حسن وبناتها منور وعن بنت ابنها المتوفى قبلها
فما نصيب كل واحد من الوارثين وكانت وفاة الجميع بعد سنة ١٩٤٥ .

اجاب :

لزوجة المتوفى الأول ثمن تركته فرضا ولكل من أبيه وأمه سدسها
فرضا لوجود الفرع الوارث ولأولاده الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين
تعصبا وبوفاة المتوفاة الثانية بعد صدور قانون الوارث رقم ٧٧ لسنة
١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عن أمها وجدتها

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - س : ٦١ - م : ٢٢٨ - التاريخ :
١٨ ذو الحجة سنة ١٣٦٨ هـ - ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ م .

لابنها وجدها لأبيها وأخيها وأختها الشقيقتين فقط يكون لأمها سدس تركتها فرضا لوجود عدد من الأخوة والباقي يقسم بين جدها وأخيها وأختها الشقيقتين للذكر ضعف الأنثى تمصيبا ولا شيء لجدها لأبيها لحجبها بالأم وبوفاة المتوفى الثالث بعد المتوفاة الثانية عن أمه وجده لأبيه وجده لأبيه وأخته الشقيقة فقط يكون لأمه ثلث تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولا عدد من الأخوة ولاخته الشقيقة نصفها فرضا ولجده لأبيه الباقي تمصيبا ولا شيء لجده لأبيه لحجبها بالأم ثم بوفاة المتوفاة الرابعة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ من زوجها وأبنتها وعن بنت أبنها المتوفى قبلها يكون لبنت أبنها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أبوها لو كان حيا وقت وفاة أمه طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة المتوفاة الى ستة أسهم لبنت أبنها منها سهمان وصية واجبة والباقي وهو أربعة أسهم تقسم بين الورثة لزوجها منها ربعها فرضا وهو سهم واحد لوجود الفرع الوارث والباقي لولدها للذكر سهمان وللأنثى سهم تمصيبا وهذا إذا لم يكن لأحد من المتوفين وارث آخر ولم تكن المتوفاة الرابعة قد أوصت لبنت أبنها بشيء ولا أعطتها شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم .

الموضوع

(٣١٠٤) أم واخ وأخت شقيقان وجد لأب وجدة لأب

المسألة

- ١ - الأم تحجب الجدات مطلقا من أى جهة كن .
- ٢ - متى انحصر الإرث فى أم واخ وأخت شقيقين وجد لأب كان للأم السدس فرضا وللأخوين الشقيقين والجد لأب الباقي تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين .

سئل :

طلب مدير عام المعاشات بوزارة المالية (تقسيم تركة المرحوم عزت عزت شافعى)

اجاب :

اطلعنا على كتاب الادارة الماترقم ١٢٠/٤٩/١٧ المؤرخ ١/٢٥ سنة ١٩٥٠ وعلى الشهادة الادارية المرفقة به الدالة على وفاة المرحوم عزت ابن المرحوم عزت شافعى فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٨ عن والدته وأخيه وأخته الشقيقين وجده لأبيه وجدته لأبيه فقط - ونفيد أنه بوفاة المذكور بعد العمل بقانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورين يكون لوالدته من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الأخوة ولأخوه الشقيقين وجده لأبيه الباقي تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين فتقسم تركة المتوفى الى ستة أسهم للوالدة سهم واحد وللجد لأب سهمان وللأخ الشقيق سهمان وللأخت الشقيقة سهم واحد ولا شئ لجدته لأبيه لحجبها بالوالدة وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة .

* الفتى : نفيلة الشيخ نصين محمد مخلوف - من : ٦١ - م : ٧٦٩ - التاريخ : ١٠ من جماد أول سنة ١٣٦٩ هـ - ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ م .

الموضوع

(٢١٠٥) أم وجد لاب وإخوان شقيقان

المسألة

متى انحصر الارث في أم وجد لاب وإخوان شقيقين كان للأم السدس
فرضا وللجد لاب والأخوان الشقيقين الباقي تعصيا بالسوية بينهم .
سئل :

طلب مدير الحسابات بوزارة الحربية والبحرية (تقسيم تركة المرحوم
محمد رجب أحمد حامد حسين) .

أجاب :

اطلعنا على كتاب قسم الاستحقاقات رقم ٢/١٤/٦٩ المؤرخ ١٢/٢٠
سنة ١٩٤٩ وعلى الشهادة الادارية المرفقة بالأوراق المؤرخة ١١/٨ سنة
١٩٤٩ وقد دلت هذه الشهادة على وفاة المرحوم محمد رجب أحمد حامد
حسين عن ورثته وهم والده ووالدته وزوجته وأبناؤه جلال ومحمد وعزت
ثم وفاة ابنه عزت بعده عن جده لوالده وجدته لوالده ووالدته وأخويه
الشقيقين جلال ومحمد فقط كما دل اشهاد تحقيق الوفاة والوراثة الصادر
بمحكمة شبرا الشرعية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ على ان المتوفى الأول
توفي سنة ١٩٤٧ - وتفيد ان لوالد المتوفى الأول من تركته السدس فرضا
ولوالدته السدس فرضا ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث
ولابنائهم الباقي تعصيا بالتسوية بينهم . ثم بوفاة المتوفى الثاني بعد العمل
بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون لوالدته من تركته السدس

✽ : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - س : ٦١ - م : ٧٧٦ - التاريخ :

١١ جماد اول سنة ١٣٦٩ هـ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ م .

فرضا لوجود عدد من الاخوة ولجده لوالده وأخويه الشقيقين البساقى
تمصيبا بالسوية بينهم فتقسم تركة المتوفى الى ثمانية عشر سهما للوالدة
ثلاثة أسهم وللجد لأب خمسة أسهم ولكل أخ خمسة أسهم ولأشيه لجده
لوالده لحجبها بالوالدة وهذا اذا لم يكن لكل واحد من المتوفيين وارث آخر
ولا فرع يستحق وصية واجبة .



الموضوع

(٢١٠٦) مشاركة الجد لأب للأخوة الأشقاء

المبادئ

- ١ - باتحصار الارث لى جد لأب وأخوة أشقاء وأم يكون للأب السدس فرضا والباقي للجد لأب والأخوة الأشقاء تعصبا للذكر ضعف الأنثى .
- ٢ - يحجب الأخوة لأب بالأخوة الأشقاء
- ٣ - يحجب اولاد الابن بالابن ولاشئ لهم ايضا بطريق الوصية الواجبة لتحقق الوفاة قبل قانون الوصية ٧١ سنة ١٩٤٦ .

سئل :

من الشيخ سالم على المحامى الشرعى قال :

بتاريخ ٢/٢٢ سنة ١٩٤٤ توفى المرحوم ابراهيم حسن سليمان عن والديه حسن سليمان وحسنه طه وعن زوجته أمينة أبو العلا وعن اولاده جمال وسعيد ومحمد وسيدة ونادية وفوزية وفاطمة ثلاثة ذكور واربع اناث فقط - وبتاريخ ١٠/٨ سنة ١٩٤٤ توفيت فوزية ابراهيم حسن عقيما عن جديها المذكورين حسن سليمان وحسنه طه وعن والدتها أمينة أبو العلا وعن اخوتها الأشقاء جمال وسعيد وسيدة ونادية وعن اخويها لأب محمد وفاطمة فقط - وبتاريخ ٥/١٢ سنة ١٩٤٦ توفيت حسنة طه سليمان والدة المتوفى الأول عن زوجها حسن سليمان وعن اولادها جلال ومحمود زكى وسيد وكامل وبخيتة وعن اولاد ابنها المتوفى الأول جمال وسعيد

* الفتى : لفيلة الشيخ ملام نصر - س : ٦٣ - م : ١٤٧ - التاريخ : ٢٥ رمضان سنة ١٣٦٩ هـ - ١٠ يولية سنة ١٩٥٠ م .

**ونادية وسيدة فقط فمن يرث من هؤلاء ومن لا يرث وما مقدار نصيب
الوارث منهم وهل هناك من يستحق وصية واجبة . ؟**
اجاب :

لوالد المتوفى الاول من تركته السدس فرضا ولوالدته السدس فرضا
ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولاولاده الباقي تمصيبا للذكر
مثل حظ الانثيين ولوالدة المتوفاة الثانية من تركتها السدس فرضا لوجود
عدد من الاخوة - ولاخوتها الاشقاء وجدها لابنها الذى يعتبر كاخ الباقي
للذكر مثل حظ الانثيين ولا شئ لجدها لابنها لحجبها بالام ولا شئ لاخويها
لاب لحجبها بالاخوة الاشقاء ولزوج المتوفاة الثالثة من تركتها الربع فرضا
لوجود الفرع الوارث ولاولادها الباقي تمصيبا للذكر مثل حظ الانثيين
ولا شئ لاولاد ابنها المتوفى قبلها لحجبهم بالابناء ولوفاة المتوفاة قبل العمل
نقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهذا اذا لم يكن لكل واحد من
التوفين وارث آخر ونصيب الجد المذكور طبقا لقانون الموارث رقم ٧٧
سنة ١٩٤٣ . والله اعلم .



الموسوع

(٢١٠٧) مشاركة الجد لأب للأخوة .

المبدأ

بأنحصار الارث في جد لأب وأخوين شقيقين وأم يكون للأم السدس
فرضا والباقي للجد لأب والأخوين الشقيقين تعصيا للذكر منهم ضعف
الأنثى باعتبار الجد بمنزلة أخ شقيق .

سئل :

طلب رئيس مجلس بلدى طوخ (تقسيم تركة المرحوم محمد امام احمد
حسن)

اجاب :

اطلعنا على كتابى المجلس البلدى رقمى ٢٧٦٣ ، ٢٨٢٧ وقد دل
مجموعهما على وفاة المرحوم محمد امام احمد حسن بتاريخ ١٦/١٢ سنة
١٩٤٨ من والده وزوجته واولاده كمال وكوثر وسعاد ثم وفاة سعاد ابنته
بتاريخ ٨/١٢ سنة ١٩٥٠ عن جدها لايها ووالدتها واخويها الشقيقين
كوثر وكمال فقط - ونفيد انه اذا كان الحال كما ذكر ولم يكن للمتوفيين
وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة كان لوالد المتوفى الاول من تركته
السدس فرضا ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولاولاده الباقي
تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين ثم بوفاة المتوفاة الثانية بعد العمل بقانون
الاداريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون لامها من تركتها السدس فرضا لوجود
عدد من الاخوة ولجدها لايها واخويها الشقيقين الباقي تعصيا للذكر
ضعف الأنثى فيعتبر الجد لأب بمنزلة أخ شقيق والله اعلم

* الفتى : لفيلة الشيخ علام نصار - س : ٦٣ - م : ٨٤٣ - التروح : ٢٦
جماد اول سنة ١٣٧٠ هـ - مارس سنة ١٩٥١ م .

الموضوع

(٢١٠٨) م وجد لاب مع اخوة أشقاء .

المسألة

- ١ - اذا اجتمع الجد لاب مع الاخوة الأشقاء اعتبر كأحدهم وقاسمهم
- ٢ - بانحصار الارث في الأم والجد لاب والاخوة الأشقاء يكون للام السدس فرضا ويقسم الباقي بين الجد لاب والاخوة الأشقاء تمصيبا للذكر منهم ضعف الانثى -

سئل :

من متولى محمد احمد قال :

فى سنة ١٩٥١ توفى ولدى محمد وانحصر ميراثه فى والده الطالب وفى والدته خضرة على مصطفى وفى زوجته فردوس حامد جاد وفى اولاده فوزى وفاروق وفوزية الشهيرة بناهد وفادية وفريال - ثم وفاة فريال محمد متولى محمد وانحصر ميراثها فى والدتها فردوس حامد حماد وفى جدما لاييها متولى محمد احمد وفى اخوتها الأشقاء فوزى البالغ وفاروق وفادية وفوزية الشهيرة بناهد القصر بولاية جدهم لاييهم متولى محمد احمد وهم اولاد محمد متولى فقط فما بيان نصيب كل من المذكورين فى التركة .

اجاب :

لاي المتوفى الاول سدس تركته فرضا ولامه سدسها فرضا ولزوجته منها فرضا لوجود الفرع الوارث ولاولاده الباقي للذكر ضعف الانثى

ب. الفتى : فضيلة الشيخ علام نصار - س : ٦٦ - م : ٦٢ - التاريخ : ٢٩
س. سنة ١٣٧١ هـ - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ م .

تعصيبا - ولام المتوفاة الثانية سدس تركتها فرضا لوجود عدد من الاخوة
ويعتبر الجد كاخ شقيق - وتكون سهامه من التركة كسهام اخ فيقسم
الباقى بعد نصيب الام على ثلاثة ذكور وانثيين للذكر ضعف الانثى - وهذا
اذا لم يكن للمتوفيين وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله ولى
التوفيق .



الموضوع

(٢١٠٩) أم وجد لاب مع اخ شقيق وجدة لاب

المبادئ

- ١ - الأم تحجب الجذات من أى جهة كن .
- ٢ - اذا اجتمع الجد لاب مع الاخوة الأشقاء اعتبر كأحدهم .
- ٣ - بانحصار الارث فى أم واخ شقيق وجد لاب يكون للأم الثلث فرضا وللجد لاب والاخ الشقيق الباقي تصيبا مناصلة بينهما .

سئل :

طلب مدير الإدارة المالية بوزارة الحربية (تقسيم تركة الرحوم

زغلول محمد سويفى) .

اجاب :

اطلعنا على كتاب الإدارة المالية رقم ١٢/٢/٤٠ المؤرخ ٨٥ سنة ١٩٥١ وعلى الأوراق المرفقة به ومنها الشهادات الثلاث الادارية والافرار الصادر من والده المتوفى زغلول محمد سويفى وقد فهم من مجموع الشهادات والافرار أن المرحوم زغلول محمد سويفى توفى فى ١/٣ سنة ١٩٤٩ عن والده ووالدته وزوجته وابنه محمد وبنته عزيزه فقط ثم توفيت بنته عزيزة بعده بخمسة أشهر عن والدتها وجدها لأبيها وجدتها لأبيها وأخيها الشقيق محمد ثم توفى بعدها بشهرين ابنه محمد عن والدته وجدته لأبيه وجدته لأبيه ثم توفى والد المتوفى الأول محمد السويفى فى ١/١٩ سنة ١٩٥٠ عن زوجته واولاده ذكورا واناثا فقط - ونفيد أنه اذا كان الحال كما ذكر - ولم يكن لكل واحد من المتوفين وارث آخر ولا فرع يستحق

❖ الفتى : لفيلة الشيخ علام نصار - م : ٦٦ - م : ٢٠٢ - التاريخ : ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٧١ هـ - ٩ يناير سنة ١٩٥٢ م .

وصية واجبة كان لوالد المتوفى الاول من تركته السدس فرضا ولوالدته
السدس فرضا ولزوجته الثمن فرضا ولولديه الباقي تعصبا للذكر مثل
حظ الانثيين وبوفاة المتوفى الثانى بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة
١٩٤٣ يكون لوالدته من تركته الثلث فرضا لعدم وجود من يحجبها الى
السدس ولجده لأبيه واخيه الشقيق الباقي مناصفة بينهما تعصبا ولا شيء
للجدة لأب لحجبها بالأم ولوالدة المتوفاة الثالثة من تركتها الثلث فرضا
لعدم وجود من يحجبها الى السدس ولجدها لأبيها الباقي تعصبا ولا شيء
للجدة لأب لحجبها بالأم - ولزوجة المتوفى الرابع من تركته الثمن فرضا
لوجود الفرع الوارث ولأولاده الباقي تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين .
والله اعلم .



الموضوع

(٣١١٠) مشاركة الجد لأب للشقيقين مع الأم

المسألة

بانحصار الارث في أم وأخوين شقيقين وجد لأب يكون للأب
السدس فرضاً والباقي للجد لأب وللأخوين الشقيقين تعصيباً بالسوية
بينهم .

سئل :

طلب حضرة مدير أعمال هندسة الأسفلت بالقللي (تقسيم تركة المرحوم
أحمد محمد داود)

اجاب :

اطلعنا على كتاب هندسة الأسفلت المؤرخ ٥/١١ سنة ١٩٥٣
المطلوب به تقسيم مبلغ بين ورثة المرحوم أحمد محمد داود المتوفى بتاريخ
١/٢٧ سنة ١٩٥٣ ومن توفى بعده وقد تضمن الكتاب وفاة المرحوم أحمد
محمد داود عن والده ووالدته وزوجته وأولاده وهم ابنان وبنت ومن
أخويه الشقيقين حافظ وكامل - ثم وفاة بنته بتاريخ ١/٣٠ سنة ١٩٥٣
عن والدتها وأخويها الشقيقين وجدها لأبيها والظاهر انحصار ارثها فيهم -
ونفيد انه اذا كان الحال كما ذكر كان لوالد المتوفى الأول من تركته السدس
فرضا ولوالدته السدس فرضاً ولزوجته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث
ولأولاده الباقي تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للأخوين الشقيقين
لحجبهما بالفرع الوارث المذكور - وبوفاة المتوفاة الثانية بعد العمل بقانون
الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون لوالدتها من تركتها السدس فرضاً
ولجدها لأبيها وأخويها الشقيقين الباقي تعصيباً بالسوية بينهم - وهذا اذا
لم يكن للمتوفيين وارث آخر ولا فرع يستحق وصية راجعة . والله
أعلم .

✽ الفتى : لفيلة الشيخ حسين مخلوف - ص : ٧٠ - م : ١١٢ - ص : ٨٤ -
التفريع : ٢٨ من سببان سنة ١٢٨٢ هـ - ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ .

الموضوع

(٢١١١) الأم مع جد لأب وإخ شقيق

المسألة

بانحصار الإرث في أم وجد لأب وإخ شقيق يكون للأم الثلث فرضاً
والباقى للجد لأب والإخ الشقيق مناصفة بينهما تعصيباً .

سئل :

من أحمد عبد الرحمن قال :

رجل توفي في سنة ١٩٤٧ عن جده لأبيه وعن جدته لأبيه وعن أخ شقيق
وعن والدته وعن عمتين شقيقتين فقط فمن يرث ومن لا يرث .

اجاب :

لوالدة المتوفى من تركته الثلث فرضاً لعدم وجود من يحجبها الى
السدس والباقي لجده لأبيه وأخيه الشقيق تعصيباً مناصفة بينهما طبقاً
لقانون الوارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شيء لجده لأبيه لحجبها بالأم
ولا شيء لعمتيه الشقيقتين لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن
أصحاب الفروض والمصبات والله أعلم

* الفتى : الشيخ حسين مخلوف - ص : ٧٠ - ج : ٢٢٤ - ص : ١٠٦ ، ١٠٧ -
التفريغ : ١٤ رمضان سنة ١٣٧٢ هـ - ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢ م .

الموضوع

(٢١١٢) أم وجد لاب مع أخوة أشقاء

المسألة

- ١ - متى اجتمع الجد لاب مع الأخوة الأشقاء كان كواحد منهم وتوزع التركة عليهم جميعا للذكر منهم ضعف الأنثى فلذا قل نصيبه عن السدس اعطى السدس فرضا .
- ٢ - بانحصار الإرث فى أم وجد لاب وأخوة أشقاء كان للام السدس فرضا وللجد لاب والأخوة الأشقاء الباقي تعصبا للذكر منهم ضعف الأنثى

سئل :

طلب السيد مدير المستعظمين والمعاشات ببلدية القاهرة (تقسيم تركة المرحوم الطفل محمود شعبان) .

اجاب :

اطلعت على كتابكم رقم ١٣٤٠٧/٢٥٤/٥٦ المؤرخ ١٩٥٤/٥/٢٥ المطلوب به تقسيم مبلغ بين وربة المرحوم الطفل محمود شعبان البدرى الذى توفى بعد والده فى ١٨/٣/١٩٥٤ عن أمه وجده لأبيه وأخوته الأشقاء وهم ثلاثة ذكور وأنثى فقط كما جاء بالشهادة الادارية المؤرخة ١٩٥٤/٥/٢٤ ونفيد ان لام المتوفى من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الأخوة ولجده لأبيه وأخوته الأشقاء الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصبا لان الجد لاب يعتبر فى هذه الحالة كأخ شقيق لانه اوفر النصيبين له طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث اخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم

• الفتى : فضيلة الشيخ احمد ابراهيم مفيث - س : ٧٢ - م : ١٢٦ - التاريخ : ١٧ ربيع اول سنة ١٣٧٤ هـ - ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م .

الموضوع

(٣١١٣) زوج واخوان لام واخت لاب

المسألة

بانحصار الارث في زوج واخوين واخت لاب يكون للزوج النصف
وللاخوين للام الثلث وللأخت لأب النصف وفيها عول .

سئل :

من محمود احمد محمود قال : في سنة ١٩٥٤ توفيت الست
مبروكة حسن حسونة عن ورثتها وهم زوجها محمود احمد (الطالب)
واخواها لامها عبد العزيز جاد وشقيقه جاد واخت لأب حياة حسن حسونة
فقط فما نصيب كل منهم ؟ .

اجاب :

لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث
ولاخويها لامها الثلث فرضا لعدم وجود من يحجبهما ولاختها لابيها النصف
فرضا — فاصل المسألة من ستة اسهم وتعمل الى ثمانية للزوج منها ثلاثة
اسهم فرضا وللأخوين لام سهمان مناصفة بينهما فرضا وللأخت لأب
ثلاثة اسهم فرضا — وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ولا فرع
يستحق وصية واجبة والله اعلم

* المفتي : فضيلة الشيخ احمد ابراهيم مقيت - م : ٧٣ - م : ١٢٩ - التاريخ :
٢ جماد اول سنة ١٩٧٤ هـ - ٣ يناير سنة ١٩٥٥ م .

الموضوع

(٣١١٤) (البنتان مع الأخت لأب والجد لأب)

المسألة

بانحصار الإرث في بنتين وأخت لأب وجد يكون للبنتين ثلثا التركة
فرضا مناصفة بينهما والباقي للأخت لأب والجد لأب للذكر ضعف الأنثى
تمصيبا .

سئل :

من عبد العظيم سيد . قال :
توفيت امرأة في أوائل مايو سنة ١٩٥٧ عن بنتيها وأختها لأبيها
وجدها لأبيها فما نصيب كل ؟

اجاب :

بوفاة المتوفاة سنة ١٩٥٧ عن المذكورين فقط يكون لبنتيها ثلثا تركتها
فرضا مناصفة بينهما ولأختها لأبيها وجدها لأبيها الباقي بعد الثلثين للذكر
ضعف الأنثى تمصيبا وذلك تطبيقا للمادة ٢٢ من قانون المواريث رقم ٧٧
سنة ١٩٤٣ وتقسم تركة المتوفاة الى تسعة أسهم لكل من بنتيها ثلاثة
أسهم ولجدها لأبيها سهمان ولأختها لأبيها سهم واحد وهذا اذا لم يكن
للمتوفاة وارث اخر ولا فرع يستحق الوصبة الواجبة والله اعلم

* الفتى : الشيخ حسن مأمون - م : ٨٤ - م : ٦٢ - م : ٢٨ - التاريخ :
١٤ من ذو القعدة سنة ١٣٧٦ هـ - ١٢ يونيو سنة ١٩٥٧ م .

الموضوع

(٢١١٥) مشاركة الجد للأخ لأب مع وجود أختين شقيقتين .

المسند

بالنحصار الارث في اختين شقيقتين واخ لأب وجد لأب يكون للأختين
لثا التركة فرضا مناصفة بينهما وللأخ لأب والجد لأب الباقي مناصفة
بينهما

سئل :

من عبد العظيم سيد . قال :

توفيت سيدة في يوليو سنة ١٩٥٧ عن اختين شقيقتين واخ لأب
وجد لأب فقط .

اجاب :

بوفاة المتوفاة سنة ١٩٥٧ من المذكورين فقط يكون لاختها شقيقتها
لثا تركتها فرضا مناصفة بينهما ولأخها لأب وجدها لأب الباقي بعد
الثلاثين مناصفة بينهما وذلك تطبيقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٣ وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث اخر ولا فرع يستحق
الوصية الواجبة والله اعلم .

* الفتى : الشيخ حسن سامون - م : ٨٤ - م : ٤١٢ - م : ١١٢ - التاريخ :
٢٢ محرم سنة ١٣٧٧ هـ - ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٧ م .

الموضوع

(٢١١٦) ميراث الاخوة الأشقاء مع الجد بعد القانون .
وعدم ميراثهم معه قبل ذلك

المبادئ

١ - بوفاة المتوفى قبل قانون الموارث عن أم وجد لاب وجدة لاب
واخوة اشقاء يكون لامه السدس فرضا والباقي للجد لأب تعصيا ولا شيء
للاخوة الأشقاء تكون الوفاة قبل القانون ولا شيء للجدة لحجبها بالأم
٢ - بوفاة المتوفى بعد قانون الموارث عن أم وجد لاب وجدة لاب
وزوجة وبنت وأخوات شقيقات يكون للأم السدس فرضا وللزوجة الثمن
فرضا وللبنات النصف فرضا وللجد لأب السدس فرضا والباقي للأخوات
الشقيقات تعصيا بالسوية بينهما ولا شيء للجدة لأب لحجبها بالأم

سئل :

تضمن سؤال عليه محمد ادريس من ناحية بنى فير مركز صدفا القيد
٢٦٧ سنة ١٩٥٨ أن زوجها على عثمان أحمد توفى فى سنة ١٩٤١ عن
والده ووالدته وزوجته وأولاده وهم ذكران وأربع بنات فقط وفى سنة
١٩٤٢ توفى أحد الولدين عن جده لأبيه وجدته لأبيه وأمه وأخوته الأشقاء
وهم ذكر وأربع بنات فقط لم توفى بعده إحدى البنات فى سنة ١٩٤٢ عن
أبها وجدها لأبها وجدتها لأبها وأخوتها الأشقاء وهم ذكر وثلاث بنات
فقط وفى سنة ١٩٥٢ توفى الولد الباقي عن جده لأبيه وجدته لأبيه وأمه
وبنته وزوجته وأخواته الشقيقات الثلاث فقط وطلبت بيان نصيب كل فى
تركة هؤلاء المتوفين ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٨٥ - م : ٦٦٩ - من : ٢٢٩ -
التاريخ : ١٠ رجب سنة ١٣٧٧ م .

أجاب :

ب وفاة على عثمان احمد فى سنة ١٩٤١ من المذكورين يكون لكل واحد من والديه السدس فرضا ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولولاده الباقي تعصيا للذكر ضعف الانثى ، وبوفاة ابن المتوفى الاول من المذكورين فى سنة ١٩٤٢ قبل العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالوارث يكون لوالدته سدس تركته فرضا لوجود عدد من الأخوة ولجده لأبيه الباقي تعصيا ولا شيء لجده لأبيه لحجبها بالأم ولا لأخوته الأشقاء لحجبهم بالجدة لأب طبقا لمذهب أبى حنيفة الذى كان عليه العمل قبل القانون المذكور ، وبوفاة بنت المتوفى الاول فى سنة ١٩٤٢ أيضا قبل العمل بالقانون المذكور يكون لوالدتها سدس تركتها فرضا لوجود عدد من الأخوة ولجدها لأبيها الباقي تعصيا ولا شيء لجدها لأبيها ولا لأخوتها الأشقاء لحجب الجدة بالأم والأخوة بالجدة لأب لما ذكرنا فى المتوفى الثانى وبوفاة الابن الثانى للمتوفى الاول فى سنة ١٩٥٢ بعد العمل بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ من امه وجده وجدته لأب وزوجته وبنته وأخواته الشقيقات الثلاث يكون لوالدته سدس تركته فرضا ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنته النصف فرضا ولجده لأب السدس فرضا لأن توريثه بطريقة المقاسمة طبقا للمادة ٢٢ من هذا القانون تنقصه عن السدس فيأخذ السدس فرضا والباقي بعد ذلك وقدره قيراط من ٢٤ ط تنقسم اليها التركة لأخواته الشقيقات الثلاث تعصيا بالسبوبة بينهن لصيرورتهن عصبة مع البنت ولا شيء للجدة لأب لحجبها بالأم وهذا اذا لم يكن لكل وارث آخر ولم يكن للأخير فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم .

الموضوع

(٢١١٧) مقاسمة الجد لأب للأخوة الأشقاء

المبدأ

بالتحصار الإرث في أم وجد لأب وأخوة أشقاء يكون لأم السدس
فرضا وبالباقى يقسم بين الجد لأب والأخوة الأشقاء تعصيباً للذكر ضعف
الأنثى طبقاً للمادة ٢٢ من القانون

سئل

طلبت وزارة الخزانة (الإدارة العامة للمعاشات) بكتابها رقم
٨٩٢ - ٤٤٤/٤٣ بيان الأنصبة الشرعية لورثة المرحوم محمد نجمل
المرحوم حامد سعد العامل السابق بمصلحة الطرق والنقل - وبعد الاطلاع
على الاستمارة رقم ٢٥٤ سائرة المتضمن وفاة المذكور في سنة ١٩٥٤ من
والدته فتحية هلال جاد وأخوته أشقائه الششتاوى وفتحته وسيف
وابراهيم وجده لأب سعد فرج فقط

اجاب :

لوالدته سدس تركته فرضاً لوجود عدد من الأخوة والباقى بمقتضى
السدس يقسم بين جده لأب وأخوته الأشقاء الذكور الثلاثة والأنثى للذكر
منهم ضعف الأنثى وذلك تطبيقاً للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٣ وهذا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية
واجبة .

* الفتى : نفيلة الشيخ حسن ملون - س : ٩١ - م : ٢٥٠ - التاريخ :
٢٠ جماد أول سنة ١٣٧٩ هـ - (٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٩ م .

الموضوع

(٢١١٨) أم وأخوة أشقاء وأخ لأب مع جد لأب

المبادئ

١ - إذا اجتمع الجد لأب مع الأخوة والأخوات لأبوين فاسمهم كاخ ذكر وللذكر منهم ضعف الأنثى .

٢ - بالتحصار الأرث في أم وأخوة أشقاء وجد لأب : يكون للأب السدس فرضاً وللجد لأب وللأخوة الأشقاء الباقي للذكر فمسعف الأنثى ستل :

اطلعنا على السؤال المقدم من عبد الستار أمين صالح من ناحية شريف باشا مركز بنى سويف المقيد برقم ١٤١٦ سنة ١٩٦٠ المتضمن وفاة المرحوم أمين صالح حسنين سنة ١٩٥٨ عن ورثته وهم زوجته بسنده أسبتيان وأبوه صالح حسنين وأولاده عبد الستار وأمين وفوزية وسميرة ووفاء فقط ثم وفاة المرحومة وفاء أمين صالح بعد والدها سنة ١٩٥٨ عن ورثتها وهم أمها بسندة أسبتيان وجدها لأبيها صالح حسنين وأخوتها الأشقاء أمين وفوزية وسميرة أولاد أمين صالح وأخوها لأبيها عبد الستار أمين صالح فقط ثم وفاة المرحوم أمين أمين صالح آخر سنة ١٩٥٨ عن ورثته وهم أمه بسنده أسبتيان وجده لأبيه صالح حسنين وأختاه الشقيقتان فوزية وسميرة بنتا أمين صالح وأخوه لأبيه عبد الستار أمين صالح فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة كل متوفى ومن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث .

* الفتوى : لفيلة الشيخ أحمد حريدى - س : ٩٢ - م : ٥١٦ - التاريخ : ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ هـ - ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

اجاب :

بوفاة المرحوم أمين صالح حسانين سنة ١٩٥٨ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا ولأبيه السدس فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لأولاده للذكر منهم ضعف الأنثى تعصبا وبوفاة المرحومة وفاء أمين صالح بعد والدها سنة ١٩٥٨ عن ورثتها المذكورين يكون لأماها سدس تركتها فرضا لوجود جمع من الأخوة والباقي لجدها وأخوتها الأشقاء للذكر منهم ضعف الأنثى تعصبا على أن الجد كآخ ذكر طبقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شيء لأخيها لأبيها لحجبه بالأخ الشقيق ، وبوفاة المرحوم أمين صالح آخر سنة ١٩٥٨ عن ورثته المذكورين يكون لأمه سدس تركته فرضا لوجود جمع من الأخوة ولأخيه الشقيقتين الثلثان مناصفة بينهما فرضا ولجده لأبيه السدس فرضا ولا شيء لأخيه لأبيه لأنه لم يبق له من التركة شيء بعد أصحاب الفروض وهذا إذا لم يكن لكل متوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله أعلم .



الوضوع

(٢١١٩) مشاركة الجد الصحيح للأخ لأب

المسألة

بأنحصار الأثر في جدة لأب وجدة لأم وجد لأب وأخ لأب يكون
للجدتين لأب وأم سُدس التركة مناصفة بينهما فرضاً وباقي التركة للجد
لأب والأخ لأب مناصفة بينهما تمصيباً .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من مصطفى أحمد صالح بالمنزل ١٢ شارع
الشيخ سليمان باشا أمام طرود البوستان قسم المنشية المقيّد برقم ٤٩٩
سنة ١٩٦١ التضمن وفاة الرحومة فائزة حسنين موسى في شهر أغسطس
سنة ١٩٤٩ عن ورثتها وهم جدتها لأمها وجدتها لأبيها وجدها لأبيها وأخوها
لأبيها فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في كيفية تقسيم تركة هذه
الوفاة ونصيب كل وارث ؟

اجاب :

ب وفاة فائزة حسنين موسى في شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ عن ورثتها
المذكورين يكون لجدتها لأبيها وجدتها لأمها سُدس تركتها مناصفة بينهما
فرضاً والباقي بمد السُدس لجدتها لأبيها وأخوها لأبيها يقسم بينهما مناصفة
تمصيباً طبقاً للمادة ٢٢ من قانون الوارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به
ابتداءً من ١٩٤٣/٩/١٢ وهذا إذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر
ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم .

* اسم المفتي : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - التاريخ : ٢٤ ذو الحجة سنة ١٣٨٠ هـ -
٧ برنية سنة ١٩٦١ م - سجل : ٩٥ - متتابعة : ٢١٨٨ - م : ١١٩ .

الموضوع

(٣١٢٠) مقاسمة الجدة للأخوين الشقيقين

المسند

بانحصار الإرث في أم وجد لأب وأخوين شقيقين يكون للأم السدس
فرضا والباقي للجدة والأخوين الشقيقين بالسوية بينهم .

سئل :

طلبت وزارة الخزانة (إدارة المعاشات) بكتابها رقم ٨٩-٣٦٥/٣٢
بيان توزيع تركة المرحوم رافت محمد إبراهيم أحمد أبو النصر الذي توفي
بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ عن جده المرحوم أبو النصر وعن والدته
وعن أخويه الشقيقين دولت ومحمود فقط كما هو موضح بالأوراق
المرفقة .

أجاب :

بوفاة المذكور في ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ عن ورثته المذكورين يكون
لأمه سدس تركته فرضا لوجود الأخوين الشقيقين والباقي بعد ذلك للجدة
والأخوين الشقيقين للذكر منهم ضعف الأنثى تعصبا لعدم وجود عاصب
أقرب وذلك طبقا لما هو وارد بالحالة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم
٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام الموارث وذلك إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر
ولا فرع يستحق وصية واجبة .

١٨ : اسم الفتى : فضيلة الشيخ أحمد حريزى - من : ٩٦ - م : ١٩٤ - من : ٧٨
- التاريخ : ١١ من يوليو سنة ١٩٦١ م - م : ١٧ من محرم سنة ١٣٨١ هـ .

الموضوع

(٢١٢١) مشاركة الجد للأخ الشقيق

المبادئ

١ - تحجب الجدة لأب بالأم

٢ - بانحصار الإرث في أم وجد لأب وأخ شقيق يكون للأم ثلث التركة
فرضا وللجد لأب وللأخ الشقيق باقيها مناصفة بينهما تعصيباً .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد/ عبد الحميد أحمد عوض أبو دقيقة
عمدة مطلة عبيد مركز إيتاي البارود بحيرة القيد برقم ٧٠٤ سنة ١٩٦٧
المتضمن وفاة كل من : المرحوم أحمد عوض أبو دقيقة سنة ١٩٤٩ عن
زوجته وزليفة عبد اللطيف أبو دقيقة وعن والده أحمد عوض أبو دقيقة
ووالدته فطوم أحمد أبو دقيقة وعن ولديه أحمد لطفي والسيد قمر الدولة
ولدى السيد أحمد عوض أبو دقيقة فقط ، والرحوم السيد قمر الدولة
السيد أحمد عوض أبو دقيقة عن والدته وزليفة عبد اللطيف أبو دقيقة وجاهه
لأبيه أحمد عوض أبو دقيقة وجاهته لأبيه فطوم أحمد أبو دقيقة وأخيه
شقيقه أحمد لطفي السيد أحمد عوض أبو دقيقة فقط وطلب السائل بيان
من يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ؟

* المضى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - من : ١٠٤ م - ٢٩٤ - التاريخ ٢٤
من رمضان سنة ١٣٨٧ هـ - ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ م .

اجاب :

بوفاة المتوفى الاول المرحوم السيد احمد عوض ابو دقيقة فى سنة ١٩٤٩ عن المذكورين فقط يكون لزوجته ثمن تركته فرضا ولوالديه لكل منهما السدس فرضا لوجود الفرع الوارث والباقى بعد الثمن والثالث يكون لولديه بالتساوى بينهما تعصيبا ، وبوفاة المتوفى الثانى السيد قمر الدولة السيد احمد عوض عن المذكورين فقط يكون لوالدته ثلث تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث أو عدد من الأخوة والأخوات وباقى التركة بعد الثلث يكون للجد لأب وللأخ الشقيق مناصفة بينهما تعصيبا طبقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولاشئ للجدة لأب لحجبها بالأم وهذا اذا لم يكن للمتوفيين وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله أعلم



الموضوع

(٢١٢٢) مشاركة الجد لاب للأخ الشقيق

المبدأ

بانهضار الارث فى جد لاب واخ شقيق فى ظل القانون تكون التركة
بينهما مناصفة تعصيا
سستل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيدة / هاتم سيد يوسف المقيد برقم
٨٠٧ سنة ١٩٦٨ المتضمن وفاة الرحوم حسين سيد يوسف بتاريخ ٢٣
مارس سنة ١٩٤٣ عن والده سيد يوسف وعن اولاده محمود وفاطمة وزينب
وعن اخيه حسن سيد يوسف فقط ، ثم وفاة الرحوم حسن سيد يوسف
بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٤٣ عن والده سيد يوسف وعن زوجته هاتم محمد
شعبان وعن بناته حكمت وعززة وفاطمة فقط ، ثم وفاة فاطمة حسين
سيد يوسف بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٤٣ عن جدّها لاييها سيد يوسف
حسن وعن زوجها حسن محمود مصطفى وعن بنتها منه سميره وملكة
وعن اخويها شقيقها محمود وزينب فقط ، ثم وفاة المرحومة زينب حسين
سيد يوسف بتاريخ ٢٥ اغسطس سنة ١٩٤٣ عن جدّها لاييها سيد يوسف
حسن وعن اخيها شقيقها محمود فقط ، ثم وفاة الرحوم سيد يوسف
حسن بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ عن زوجته زبيدة على لماضة وعن
بناته زكية وهاتم ونفيسة وعن ابن ابنه المتوفى قبله محمود حسين سيد
يوسف وعن بنات ابنه المتوفى قبله حكمت وعززة وفاطمة بنات حسن
سيد يوسف وعن بنتى بنته فاطمة - المتوفاة قبله ملكة وسميرة بنتى حسن

* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س : ١٠٦ م : ٢٩٤ - التاريخ ٢٣
دوال سنة ١٣٨٨ هـ - ١١ يناير سنة ١٩٦٩ م .

محمود مصطفى فقط وكلت السائلة بيان من يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ؟

اجاب :

ب وفاة المرحوم حسين سيد يوسف بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٣ عن المذكورين فقط يكون لآبيه سدس تركته فرضا لوجود الفرع الوارث المذكر والباقي لولاده للذكر ضعف الانثى تعصيا ولا شيء لآخيه سواء اكان شقيقا أم لاب لحجبه بالفرع الوارث المذكر وبالأب ، وبوفاة المرحوم حسن سيد يوسف بتاريخ ١٩٤٣/٤/٣ عن المذكورين فقط يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث ولبناته الثلثان يقسمان بالتساوي بينهما فرضا والباقي لآبيه فرضا وتعصيا لعدم وجود عاصب اقرب ، وبوفاة المرحومة فاطمة حسين سيد يوسف بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٧ عن المذكورين فقط يكون لزوجها ربع تركتها فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتيها الثلثان يقسمان بينهما مناصفة فرضا ولجدها لآبيها السدس فرضا وأصل المسألة من اثني عشر سهما تنقسم اليها التركة وتعمل الى ثلاثة عشر سهما لزوجها منها ثلاثة أسهم ولبنتيها ثمانية أسهم مناصفة بينهما ولجدها لآبيها سهمان ولا شيء لآخويها شقيقها - محمود وزينب لأنهما عصبة وقد استغرق أصحاب الفروض التركة ، وبوفاة المرحومة زينب حسين سيد يوسف بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٥ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتهما لجدها لآبيها ولآخيه شقيقها مناصفة بينهما طبقا للمادة ٢٢ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بأحكام الموارث فقرة أولى ، وبوفاة المرحوم سيد يوسف حسن بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٢١ عن المذكورين فقط يكون لبناته الثلثان يقسمان بالتساوي بينهما فرضا ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لابن أبنة - محمود - ولبنات أبنة حسن حكمت وعزيزة وفاطمة - للذكر ضعف الانثى تعصيا ولا شيء لبنتي بنته - فاطمة - وهما ملكة وسعيرة - لأنهما من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات وهذا اذا لم يكن لكل متوفى وارث غير من ذكر - والله اعلم .

الموضوع

(٢١٢٣) أم وجد لاب مع اخ شقيق واخ لاب وجده لام

المبادئ

- ١ - تعجب الأم الجدات مطلقا من أى جهة كن
- ٢ - اذا وجد اخ شقيق حجب الأخ لاب عن الميراث
- ٣ - بانحصار الارث فى أم وجد لاب واخ شقيق يكون للام السدس فرضا وللجد لاب والاخ الشقيق الباقي مناصفة بينهما

سئل :

اطلنا على الطلب المقدم من السيدة / هدية محمود صالح المقيسد
برقم ٥٩٠ لسنة ١٩٧٠ المتضمن هو ومالحق به وفاة الرحوم شعبان سيد
محمد بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢ عن والدته هدية محمود صالح وعن جدته لأمه
فاطمة محمد اسماعيل وعن جده لآبيه محمد على وعن اخيه الشقيق سيد
وعن اخيه لآبيه رجب فقط . وطلبت السائلة بيان من يرث ومن لا يرث
ونصيب كل وارث

اجاب :

بوفاة الرحوم شعبان سيد محمد بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢ عن المذكورين
فقط يكون لوالدته سدس تركته فرضا لوجود عدد من الاخوة والباقي من
التركة بعد السدس يكون لجده لآبيه ولاخيه الشقيق مناصفة بينهما عملا
بالمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شيء للأخ لاب لحجبه
بالأخ الشقيق الأقوى قرابة منه ولا شيء لجدته لأمه لحجبه بالأم . وهذا
إذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
والله اعلم .

* الفتى : فضيلة الشيخ محمد نغاطى - س : ١١١ - ج : ٥٠ - التاريخ : ٥ من
سفر سنة ١٣٩٤ هـ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٤ م .

الموضوع

(٣١٢٤) مقاسمة الجذ للأخ لأب

المسألة

١ - بانحصار الارث في ام واخ لأب وجد لأب يكون للأم الثلث فرضاً
والباقي للأخ لأب والجد لأب مقاسمة بينهما

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيدة / وصيفة حسنين حسين المقيمة
٣٥ شارع السكاكيني قسم الظاهر المقيد برقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ المتضمن
وفاة المرحوم محمود أحمد محمود سنة ١٩٧٣ قبل أن يتزوج عن والدته
وصيفة حسنين حسين وعن أخيه لأب عبد الباسط أحمد محمود وعن جده
لأب محمود محمد الرطيل فقط وطلبت السائلة الافادة عن يرث ومن لا
يرث ونصيب كل وارث ؟

اجيب :

ب وفاة المرحوم محمود أحمد محمود سنة ١٩٧٣ قبل أن يتزوج عن
المذكورين فقط يكون لوالدته ثلث تركته فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث
أو عدد من الأخوة والأخوات . والباقي من التركة (بعد الثلث) يأخذه
الجد لأب والأخ لأب مقاسمة بينهما طبقاً للمادة ٢٢ من القانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٣ وهذا إذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر غير من ذكر
والله أعلم .

بجاء في الفتوى رقم ١٢٩٤ : فقيلة الشيخ محمد خاطر - ص ١٦١ م : ٥٠ - التاريخ
سجل نسخة ١٢٩٤ هـ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٤ م

الموضوع

(٢١٢٥) مقاسمة الجد لأب والأخوة الأشقاء

المسند

إلى - بانحصار الارث في أم وجد لأب وأخوة أشقاء يكون للأم السدس
فرضا والباقي يقسم بين الجد لأب والأخوة الأشقاء للذكر ضعف الأنثى

سئل :

أطنا على الطلب المقدم من السيدة / مديحة نبيه محمد عمر من
المنصورة ١ حارة السهلوني قسم أول المنصورة المقيد برقم ٧٤ سنة ١٩٧٤
المتضمن وفاة المرحومة هدى كمال محمود حسن فرج سنة ١٩٧٣ عن
والدتها مديحة نبيه محمد عمر وعن جدها لأبيها محمود حسن فرج وعن
إخوتها الأشقاء طارق وهشام ومنال وأمل فقط وطلبت السائلة الإفادة
عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث

اجاب :

بوفاة المرحومة هدى كمال محمود حسن فرج سنة ١٩٧٣ عن
المذكورين فقط يكون لوالدتها سدس تركتها فرضا لوجود جمع من الأخوة
والأخوات ولجدها لأبيها ولأخوتها الأشقاء الباقي (بعد السدس) للذكر
بينهم جميعا ضعف الأنثى مقاسمة بينهم طبقا للمادة ٢٢ من قانون
الوارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وهذا إذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث
آخر غير من ذكر ولا قرع يستحق وصية واجبة والله اعلم .

✽ الفتوى : فضيلة الشيخ محمد خاطر - من ١١١ ر : ٦٤ - التاريخ : ٢٦ صفر سنة
١٤١٤ هـ - ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ م

الموضوع

(٣١٢٦) عدم مقاسمة الجد لأب للأخوة الأشقاء .

المبادئ

- ١ - لا يقاسم الجد لأب الأخوة الأشقاء اذا نقص نصيبه عن السدس
- ٢ - بانحصار الارث في أم وجد لأب وأخوة أشقاء يكون للأم السدس
- فرضا وللجد لأب السدس فرضا وللأخوة الأشقاء الباقي تمصيبا للذكر ضعف الأنثى

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / رمضان احمد ابراهيم المقيد
برقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٥ المتضمن وفاة رجل سنة ١٩٧٥ قبل ان يتزوج
عن والدته وعن جده لأبيه وعن أخوته الأشقاء وهم ثلاثة ذكور وثلاث إناث
فقط وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث

اجاب :

انه بوفاة هذا الرجل سنة ١٩٧٥ قبل ان يتزوج من المذكورين فقط
يكون لوالدته سدس تركته فرضا لوجود جمع من الأخوة والأخوات
ولجده لأبيه سدسها فرضا لأن المقاسمة مع الأخوة تنقصه عن السدس
ولأخوته الأشقاء الباقي (بعد السدسين) للذكر منهم ضعف الأنثى
تمصيبا لعدم وجود عاصب أقرب . وذلك طبقا للمادة رقم ٢٢ من قانون
الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر غير من
ذكر والده سبحانه وتعالى أعلم .

✽ الفتى ١٢ لهيئة الشيخ محمد خاطر - ص ١١١ ج ٢٧١ التاريخ ٢٧ رجبى الاول
سنة ١٣٩٥ هـ - لا يردية سنة ١٩٧٥ ع

من أحكام
ميراث الحرقى والغرقى والهدمى

الموضوع

(٣١٢٧) ميراث الفرقى

المبدأ

لا ميراث بين الفرقى اذا لم يعلم ايهم مات اولا .. ويكون مسأل كل واحد منهم لورثته الاحياء .

سئل :

من شقيق كريم . قال :

توفي شقيقى الدكتور حسين كامل كريم وبنتيه الانستين هدى وسلوى فى حادث غرق ولا يدري ايهم مات اولا وذلك فى سنة ١٩٤٧ وتركوا ورثة هم : الطالب باعتباره اخا شقيقا للدكتور وعما شقيقا للبنتين ٢٠ . اخت شقيقة للمتوفى المذكور وعمه للبنتين المذكورتين ٣ زوجة الدكتور ووالدة البنتين المذكورتين فقط .

اجاب :

ورد الينا السؤال فى هذا الموضوع من الاستاذ سليمان حقى واجبنا عنه بما يأتى . والجواب انه بموت المرحومين الدكتور حسين كامل كريم وبنتيه غرقا معا ولم يعلم ايهم مات قبل الآخر . كما ذكر بالسؤال لا يرث بعضهم من بعض ومال كل واحد منهم لورثته الاحياء فتنحصر تركة الدكتور فى زوجته واخويه الشقيقين فقط للزوجة منها الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وللأخوين الشقيقين الباقي تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين

المفتى : فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف - س : ٥٨ م : ٥١٨ - ص ٢٠٢ ،
٢٠٣ - الفريخ : ٢ من لى القعدة سنة ١٣٦٦ هـ - ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ م .

ونحصر تركة البننتين المذكورتين إذا كانت لهما تركة خاصة في أهمها وعميما الشقيق المذكورين بالسؤال للام الثلث فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الاخوة والاخوات والباقي للعم الشقيق تعصيبا ولا شيء لعمتيهما لكونها من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن ذوى الفروض والعصبة وهذا اذا لم يكن لواحد من المتوفين وارث آخر .



الموضوع

(٢١٢٨) ميراث الهدمى

المبادئ

- ١ - لاميراث للهدمى بعضهم من بعض مادام لم يعلم مات أيهما .
- ٢ - بوفاة الاخوين الشقيقين تحت الهدم ولم يعلم موت أى منهما أولا وانحصر ميراث كل منهما فى أمه وإخواته الشقيقات يكون للأُم السدس فرضا وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهما والباقى يرد عليهن حسب سهامهن .

سئل :

من أحمد أحمد يوسف وعبد الحليم عاصم قالا :

توفي مصطفى افندى حسنى ابراهيم الوردانى واخوه مراد افندى ابراهيم الوردانى اثر حادث مؤلم (حادثة القارة الجوية من الصهيونيين على القاهرة حيث استخرج المتوفيان من تحت الانقاض ولم يعلم أيهما مات أولا) فى وقت واحد يوم ٧/١٦ سنة ١٩٤٨ بمحل توطنهما بالمنزل رقم ١٩ بسكة المردانى قسم الدرب الأحمر وتركوا من ورائهما والدتهما الست فاطمة حسين الجندى وإخواتهما الشقيقات جمالات وعطية الشهيرة بستية وفتحية اولاد ابراهيم الوردانى واولاد عميهما الشقيقين عباس وعزيزة وأمانة اولاد المرحوم محمد مصطفى الوردانى ومحمد الشهير بصلاح وعبد العزيز الشهير بمحمد وعثمان ونفيسة وتزينب الشهيرة بنعمات

* الفتى : فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف - من : ٥٩ م : ٥١٩ من ٢٧٥
٢٧٦ - التاريخ : ٨ من ذى القعدة سنة ١٣٦٧ هـ - ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ م .

اولاد عثمان الوردانى وتركوا ما يورث عنهما شرعا من اطيان وعقارات فمن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث .

اجاب :

بوفاة كل من المذكورين معا بدون علم بالسابق منهما عن ورثته وهم
امه واخواته الشقيقات واولاد عميه الشقيقين الذكور والاناث يكون لام كل
منهما من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الاخوات ولاخواته الشقيقات
الثلاث فرضا بالسوية بينهن ولابناء عميه الشقيقين الباقي تعصبا بالسوية
بينهم ولا شئ لبنات عميهما الشقيقين لانهن من ذوى الارحام المؤخرين فى
الميراث عن اصحاب الفروض والعصبات . كما ان كلا من المتوفيين لا يرث
الاخر لعدم العلم بمن مات منهما اولا . وهذا اذا لم يكن لكل واحد من
المتوفيين وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم .



الموضوع

(٣١٢٩) ميراث من ماتا فى وقت واحد

المبادئ

١ - اذا كانت وفاة الزوج والزوجة فى وقت واحد فلا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر .

٢ - تستحق كل بنت من بنات البنيتين وصية واجبة فى تركة كل من الزوج والزوجة بمثل ما كان يأخذه أصلها لو كانت موجودة عند وفاة أى من والديها بشرط ألا يتجاوز المجموع الثلث .

٣ - يقسم الباقي بعد نصيب أصحاب الوصية الواجبة على الورثة للذكر ضعف الأنثى تعصياً .

سئل :

من نهامى قنديل على . قال :

فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ توفى المرحوم الحاج إبراهيم على قنديل على وزوجته روضة عفيفى سالم فى يوم واحد وساعة واحدة بالاقطار الحجازية وتركاً سبع بنات وولداً واحداً .. وكان للمتوفيين المذكورين ابنتان توفيتا منذ عشرين سنة فى حياتهما هما أم العز وعزيرة وترك كل منهما ابنة على قيد الحياة الآن - فما بيان نصيب كل من المذكورين .

* الفتى : فقيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص : ٧١ - م ك ١٦ - التاريخ :
١ من ربيع اول سنة ١٣٧٣ هـ - ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م .

اجاب :

اطلعنا على السؤال والجواب - أنه اذا كانت وفاة الرجل المذكور وزوجته وقعت فى وقت واحد كما جاء فى السؤال فلا استحقاق لاحدهما فى تركة الآخر - وبوفاة كل منهما بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن ابن وسبع بنات وعن بنت بنت وبنت بنت اخرى توفيتا قبله فقط - يكون لكل من بنتى البننتين وصية واجبة فى تركته بمثل ما كانت تأخذه امها لو كانت موجودة عند وفاة كل واحد من والديها بشرط الا يتجاوز المجموع الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركة كل من الرجل وزوجته الى احد عشر سهما لكل من بنتى البننتين سهم واحد وصية واجبة والباقى وهو تسعة اسهم للأولاد تمصيبا للذكر ضعف الأنثى فيخص الابن سهمان ويخص كل بنت سهم واحد - وهذا اذا لم يكن لكل من المتوفيين وارث آخر ولم يوص لواحدة من بنتى البننتين بشئ ولم يعطها شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله اعلم :



الموضوع

(٢١٣٠) ميراث الهدى

المبادئ

- ١ - سقوط منزل على امرأة واولادها ذكورا واناثا ووفاتهم دون ان يعلم المتقدم منهم عن المتأخر فلا توارث بينهم جميعا .
- ٢ - تقسم تركة الام على ورثتها الاحياء وتكون تركة كل واحد من اولادها المتوفين معها لورثته كذلك .

سئل :

من على حسن السيد عويس . قال :

سقط منزل على امرأة وولديها الذكور وبنتها وبعد رفع الإنقاض وجدا جميعا موتى ولم يعلم المتقدم فى الوفاة من المتأخر منهم وتركوا افرادا كالاتى - الام تركت ابوين وبنتين فقط - واولادها المذكورين تركوا اختين شقيقتين وبنت عم شقيق واخ لاب لجدهم اى عم والد الاولاد المتوفين لاب - فما نصيب كل وارث .

اجاب :

اطلعنا على السؤال والجواب - انه متى كان الحال كما ذكر بالسؤال من وفاة هذه المرأة واولادها الثلاثة المذكورين بسبب سقوط المنزل عليهم ووفاتهم جميعا بسبب ذلك دون ان يعلم المتقدم منهم فى الوفاة عن المتأخر فلا توارث بينهم جميعا وتكون تركة الام لورثتها الاحياء وهم والدها وبنتها لوالدتها منها السدس فرضا لوجود الفرع

❦ الملقى : فضيلة الشيخ حسين محمد مغلوب - م : ٧١ - ج : ٥٢٢ - التاريخ :
٤ من جمادى الاولى سنة ١٣٧٣ هـ - ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ م .

الوارث ولبنيتها الثلثان فرضا بالسوية بينهما ولو والدها الباقي فرضا
 ونعصيبا - وتكون تركة كل واحد من أولادها الثلاثة المتوفين معها لجده
 لأمه وأختيه الشقيقتين وعم والده لأبيه فقط لجده لأمه السدس فرضا
 لعدم وجود من يحجبها ولأختيه الشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما
 ولعم والده لأبيه الباقي نعصيبا ولا شيء لجده لأمه ولا لبنت دمه الشقيق
 لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة
 وهذا اذا لم يكن لكل واحد من المتوفين الأربعة وارث آخر - ولا فرع
 يستحق وصية واجبة - والله اعلم .



الموضوع

(٢١٣١) زوجتان وابن وولدى ابن . يكون لولدى الابن وصية

المبدأ

بوفاة المتوفى عن زوجتين وابن وولدى ابن . يكون لولدى الابن وصية
واجبة بشروطها .

وللزوجتين ثمن الباقي مناصفة بينهما فرضا وللابن باقيه تعصيا .

سئل :

تضمن سؤال زكى احمد سعيد المقيم بدرب القليوبى - قسم الخليفة
المفيد برقم ١٤٦٦ سنة ١٩٥٨ ان رمضان محمود الصول توفى سنة ١٩٥٥
عن زوجتيه زكية حجازى وزينب مشرف وعن ابنه سلامة وولدى ابنه رجب
المتوفى قبله وهما العمدة واخوه فقط وطلب بيان نصيب كل وارث .

اجاب :

بوفاة رمضان محمود الصول فى سنة ١٩٥٥ بعد العمل بقانون الوصية
رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ عن زوجتيه وابنه وولدى ابنه وهما ذكر وأنثى يكون
اولدى ابنه وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه والدهما فيها
لو كان موجودا عند وفاة والده فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون
المذكور ولما كان ذلك يزيد عن الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفى الى
اثنى عشر سهما لولدى ابنه رجب منها اربعة اسهم وصية واجبة للذكر منهم
ضعف الانثى والباقي وفدرة ثمانية اسهم هو التركة لورثته الاحياء عندوفاته

* الملقى : قضية الشيخ حسين مأمون - م : ٨٦ - م : ٢٨٨ - الطرخ : ٤ م
ذى الحجة سنة ١٣٧٧ هـ - ٢١ من يولية سنة ١٩٥٨ م .

لزوجتيه منه الثمن وقدره سهم واحد مناصفة بينهما فرضا لوجود
الفرع الوارث ولابنه الباقي تعصبا وقدره سبعة أسهم وهذا اذا لم يكن
له وارث آخر ولم يوص لولدي ابنه رجب بشيء من تركته ولم يعطهما
شيئا منها بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم .



الموضوع

(٢١٢٢) شرط استحقاق الارث

المبادئ

١ - يشترط في استحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث حقيقة أو اعتباراً .

٢ - موت الوارث ومورثه في حادث واحد أو موت كل منهما في حادث على حدة ولم يعلم أيهما مات قبل الآخر فلا توارث بينهما ويعتبران قد ماتا في وقت واحد ويكون ميراث كل منهما لورثته .

سـئـل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / عبد السميع محمد أبو زيد المقيد برقم ١٩٤ سنة ١٩٦٩ المتضمن أن المرحوم عبد السلام محمد خليفة فنديل وزوجته المرحومة فاطمة نصر شحاتة سليمان قد توفيا حرقاً في حادث طائرة الحجاج بأسوان سنة ١٩٦٩ ولا يعلم أيهما مات قبل الآخر وتوفي المرحوم عبد السلام محمد خليفة المذكور عن زوجة أخرى على قيد الحياة جميلة عبد المعطي حسان وعن ابنائه محمد وأبو الخير وممدوح فقط وتوفيت المرحومة فاطمة نصر شحاتة عن ابني عميها سيد خليل شحاتة وعبد العزيز أمين شحاتة فقط وطلب السائل بيان هل يرث كل من الزوجين المذكورين الآخر أم لا ومن هم ورثة كل متوفى ونصيب كل وارث .

* الملف : لفيلة الشيخ أحمد هريدي - م : ٢٠٦ - ج ٢٥٠ - التاريخ : ٢٣ المحرم ١٣٨٩ هـ - ١٣ أبريل ١٩٦٩ م

اجاب :

نصت المادة ٢ من القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ الخاص بأحكام الموارث على ما يأتى (يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث او وقت الحكم باعتباره ميتا) ونصت المادة ٣ منه على ما يأتى اذا مات اثنان ولم يعلم ايها مات أولا فلا استحقاق لاحدهما فى تركة الآخر سواء اكان موتهما فى حادث واحد ام لا ، وتطبيقا لهذين النصين اذا مات الوارث ومورثه فى حادث واحد او مات كل منهما فى حادث على حدة ولكن لم يعلم ايها مات قبل الآخر فلا توارث بينهما ويعتبران ميتين فى وقت واحد وكل منهما يرثه ورثته بدون اعتبار لوجود الذى مات معه كالحرقى موضوع السؤال - وسبب عدم الارث فى هذه الحالة وما شابها هو جهالة تاريخ وفاة كل من المتوفين فلم يعلم ايهم مات أولا فيحكم بموتهم معا ويبطل التوارث بينهم ويصبح ميراث كل منهم لورثته وبوفاة المرحوم عبد السلام محمد خليفة قندبل سنة ١٩٦٩ عن المذكورين فقط يكون لزوجته - جميلة عبد المعطى حسان الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث والباقى لابنائها بالتساوى بينهم تعصبا وبوفاة المرحومة فاطمة نصر شحاتة سليمان سنة ١٩٦٩ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لابنى عميها مناصفة بينهما تعصبا لعدم وجود عاصب اقرب ولا صاحب فرض وهذا اذا لم يكن لكل متوفى وارث آخر غير من ذكر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم .

الموضوع

(٢١٢٣) وفاة ابن مع امه فى حادث واحد.

المبادئ

١ - وفاة الابن مع والدته فى حادث واحد ولم تعلم وفاة احدهما قبل الآخر فلا استحقاق لاحدهما فى تركة الآخر .

٢ - بوفاة الابن عن زوجة وجدة لام وبنت واخوة اشقاء يكون للزوجة الثمن قرضا وللجدة لام السدس قرضا وللبنت النصف قرضا وللأخوة الاشقاء الباقي تمصيا للذكر ضعف الانثى .

٣ - بوفاة الام مع ابنها فى وقت واحد ولم تعلم وفاة احدهما أولا بعد العمل بقانون الوصية الواجبة عن بنت ابنها المتوفى معها حكما وعن ام واولاد ذكورا واناثا يكون لبنت الابن استحقاق بالوصية الواجبة فى حدود الثلث طبقا للقانون وما بقى بعد ذلك يكون سدسه للام قرضا والباقي لاولادها للذكر ضعف الانثى .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمد جمال عبد السميع - المقيّد برقم ١٤٦ سنة ١٩٨٠ المتضمن وفاة المرحوم محمود صلاح الدين احمد يونس والدته المرحومة توحيدة عبد القادر عبد المجيد بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٩ فى حادث سيارة ولم تعلم وفاة احدهما قبل الآخر وكانت وفاة الاول عن زوجته آمال ابو العلا ومضمان . وعن بنته ايمان . وعن اخوته اشقائه

* الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م : ١١٤ - ٢ : ٢٨٩ -
(لتاريخ : ٣٠ جمادى آخر سنة ١٤٠٠ هـ - ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ ع .

وهم يحيى . ونجوى . وزينب . وعن جدته لأمه عزيزة حلمى فقط .
كما كانت وفاة الثانية عن ورثة هم اولادها يحيى ونجوى . وزينب .
وايمان بنت ابنها محمود صلاح الدين المتوفى معها . والدتها عزيزة حلمى
فقط . وطلب السائل الافادة عن ميراث ومن لا يرث ونصيب كل وارث
ومستحق .

اجاب :

تنص المادة الثالثة من قانون الميراث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ على انه
اذا مات اثنان ولم يعلم ايها مات اولاً فلا استحقاق لاحدهما فى تركة
الآخر سواء اكان موتهما فى حادث واحد ام لا . فاذا كان ما جاء بالسؤال
من ان المتوفى الاول ووالدته المتوفاه الثانية قد توفيا معا فى حادث السيارة
ولم تثبت وفاة احدهما قبل الآخر . فلا توارث بينهما وفقاً
لهذا النص وبوفاة المرحوم محمود صلاح الدين احمد يونس بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩
عن المذكورين فقط . يكون لزوجته ثمن تركته قرضاً . لوجود الفرع
الوارث . ولجدته لأمه سدسها فرضاً اذا انفردت به ولم تكن جدته لآبيه
موجودة على قيد الحياة وقت وفاته فان وجدت اشتركتا معا فى السدس
وذلك لعدم وجود الأم ولبنته نصفها فرضاً . ولاخوته اشقائه الباقي (بعد
الثمن والسدس والنصف) للذكر منهم ضعف الأنثى تعصياً لعدم وجود
صاحب فرض آخر ولا عاصب اقرب وبوفاة المرحومة توحيدة عبد القادر
عبد المجيد بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩ حكماً مع ابنها المتوفى الاول عن المذكورين
فقط بعد اول اغسطس سنة ١٩٤٦ تاريخ العمل بقانون الوصية رقم ٧١
لسنة ١٩٤٦ يكون لايمان بنت ابنها محمود صلاح الدين احمد يونس المتوفى
معهما حكماً فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه
والدها ميراثاً لو بقى على قيد الحياة فعلاً وقت وفاة والدته هذه فى حدود
الثلث طبقاً للعادة ٧٦ من هذا القانون . وتقسم تركة هذه المتوفاه الى ثمانية
عشر سهماً . لايمان بنت ابنها محمود المتوفى معها من هذا خمسة اسهم
وصية واجبة والباقي وقدره ثلاثة عشر سهماً هو التركة التى تقسم بين

ورثتها . لوألتها سدسها قرضا لوجود الفرع الوارث ولأولادها الموجودين
على قيد الحياة وقت وفاتها وهم ذكر وأنثيان الباقي (بعد السدس)
للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال
ولم يكن لهذين المتوفيين وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة فحين
من ذكروا ولم تكن المتوفاة الأخيرة قد أوصت لایمان بنت ابنها محمود
المتوفى قبلها بشيء ولا أعطتها شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



**من أحكام ميراث
مشاركة الأخ الشقيق للإخوة لأم**

الموضوع

(٢١٢٤) مشاركة الأخ الشقيق للاخوة لام .

المبدأ

بوفاة المتوفى عن زوج وام واخوة لام واخ شقيق يكون للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأخوة لام ذكورا وإناثا مع الأخ الشقيق الثلث بالسوية بينهم جميعا .

سئل :

من محمد سليمان الديب - قال :

توفيت شقيقتي فاطمة سليمان الديب سنة ١٩٤٨ وتركت وريثة وهم محمد سليمان الديب أخوها الشقيق ومحمود محمد حبيب زوجها ووالدتها خديجة محمد العنبر وعبد المحسن حسنين ونبوية حسنين ورضا حسنين أخوتها من الأم .

اجاب :

بوفاة السيدة المذكورة بعد صدور قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عن زوجها ووالدتها وأخوتها لأمها الذكور والإناث وأخيها الشقيق يكون لزوجها النصف فرضا لعدم الفرع الوارث ولوالدتها السدس فرضا لوجود عدد من الأخوة ولاخوتها لأمها ولأخيها الشقيق الثلث بينهم جميعا وهذا إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله تعالى أعلم

* الفتى : نفيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف - ص : ٥٩ - م : ٧١٨ - ص ٢٦٦
- التاريخ : ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ هـ .

الموضوع

(٢١٢٥) مشاركة الاخوان الشقيقين للاخوات لام .

المبدأ

بانحصار الارث فى ام وزوج واخوات لام واخوين شقيقين يكون
للام السدس فرضاً وللزوج النصف فرضاً وللأخوات لام والاخوين
الشقيقين الثلث بالسوية بينهم .

سئل :

من محمد بدوى جمعة . قال :

بتاريخ ٦ يولية سنة ١٩٥٢ توفيت المرحومة سنية بدوى جمعة
وانحصر ميراثها الشرعى فى زوجها والدتها واخيها الشقيق واختها
الشقيقة واخواتها لام وهن (فاطمة وعزيزة ونفيسة فقط) فما نصيب
كل منهم .

اجاب :

بوفاة المتوفاة بمذ صدور قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون
لوالدتها من تركتها السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوة ولزوجها النصف
فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ولاخواتها لامها واخويها الشقيقين
الثلث بالسوية بينهم وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولا فرع يستحق
وصية واجبة والله اعلم .

* الفتى : حسين محمد مخلوف - م : ٦٩ - م : ٧٠٠ - التاريخ : ٦ من رجب
سنه ١٣٧٢ هـ - ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٢ م .

الموضوع

(٣١٣٦) مشاركة الأشقاء لأولاد الأم

المبادئ

- ١ - إذا استغرقت الفروض التركة شارك الأخوة الأشقاء الأخوة لأم في القدر المحدد لهم باعتبار أنهم جميعا أولاد أم واحدة .
- ٢ - الأخ الشقيق يحجب أبناء العم الشقيق عن الميراث .
- ٣ - بالحصار الإرث في زوج وأم وأخوة لأم وأخوين شقيقين يكون للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأخوة لأم والأخوين الشقيقين الثلث فرضا بالسوية بينهم .

سئل :

أطلعنا على الطلب المقدم من السيد / أحمد إبراهيم المستكاوي مراقب إدارة النقل سكك حديد مصر بالقاهرة المقيد برقم ٥٩٧ لسنة ١٩٦٠ .
المتضمن وفاة المرحومة عطية بنت خليل مصطفى وهبي في سنة ١٩٦٠ عقيما لم ترزق ببلدية إطلاقا عن زوجها أحمد إبراهيم المستكاوي ووالدتها نفيسة محمد جميل جمعه وأخوها شقيقها محمود ومحمد جميل وأخوتها لأم أمينة الوطنية وفكرية وأحمد أولاد محمد مصطفى وهبي فقط وطلب السائل الاستفادة من يرث ونصيب كل وارث مع ملاحظة أن أخوتها لأم في الوقت نفسه أولاد عمها الشقيق .

أجاب :

بوفاة المرحومة عطية بنت خليل مصطفى وهبي عقيما في سنة ١٩٦٠

* المفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٩٣ - م : ١٧٦ - التاريخ : ٢٠ من ذي القعدة سنة ١٣٧٦ هـ - ٥٠ من مايو سنة ١٩٦٠ م .

عن المذكورين فقط يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود فرع وارث ولوالدتها سدسها فرضا لوجود عدد من الأخوة ولاخوتها لام الذكر والانثيين واخويها الشقيقين باعتبارهما اخوين لام الثلث فرضا بالسوية بينهم جميعا الذكر كالانثى لعدم وجود فرع وارث ولا اصل مذكر ولأن أصحاب الفروض استغرقوا جميع التركة فيشارك الاخوة الاشقاء الاخوة لام في الثلث تطبيقا للمادة العاشرة من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ . ولا شيء للاخوين الشقيقين باعتبارهما عصبه لأن أصحاب الفروض استغرقوا جميع التركة كما ذكرنا كما لاشى لاخوتها لام باعتبارها اولاد عم شقيق لحجب الذكر منهم بالاخ الشقيق ولأن الانثيين من ذوى الارحام المؤخرين فى الارث من أصحاب الفروض والعصبات . وبقسمة تركة المتوفاة الى ثلاثين سهما يكون لزوجها منها خمسة عشر سهما ولوالدتها منها خمسة أسهم ولكل من اخوتها (المذكور الثلاثة والانثيين) سهمان وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر والله أعلم .



من أحكام الميراث والوصية بنوعيهما

الموضوع

(٣١٣٧) ميراث بعد وصية واجبة

المبادئ

١ - عند تعدد اصحاب الوصية الواجبة يأخذ كل فرع نصيب اصله بحيث لا يزيد المجموع عن الثلث ، فاذا زادت الانصباء عن ذلك ردت جميعها الى الثلث متى تحققت الشروط .

٢ - بانحصار الارث في ابن وبنت المتوفاة يستحقان الباقي تعصيبا بعد اصحاب الوصية الواجبة للذكر مثل حظ الانثيين .

سئل :

من عبد القادر على الصهبي . قال :

توفيت سيدة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٧ عن ابنها وبنتها واولاد ابنها المتوفى قبلها وهم ثلاثة ذكور واربعة بنات وبنت ابنها الذي توفي قبلها ايضا وابن بنتها المتوفاة قبلها فما نصيب كل في تركتها .

اجاب :

اطلعنا على هذا السؤال والجواب انه بموت هذه السيدة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ ابتداء من اول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن ابنها وبنتها واولاد ابنها وبنت ابنها وابن بنتها المتوفين قبلها يكون لاولاد كل من اولادها المتوفين قبلها وصية واجبة في التركة بقدر نصيب اصله

* الفتع : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م : ٥٨ : م : ٢١٩ - م ٨٢
- التاريخ : ٢٧ من جمادى الثانية سنة ١٣٦٦ هـ - ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ م .

ولما كان ذلك أكثر من ثلث التركة فيرد جميع ما يأخذه أولاد الأولاد الى ثلث التركة فقط وبذلك تقسم تركة المتوفاة خمسة عشر سهما لأولادها الثلاثة خمسة اسهم بطريق الوصية الواجبة فيخص أولاد ابنتها سهمان للذكر منهم مثل حظ الأنثيين وبنت ابنتها سهمان وابن بنتها السهم الباقي ولولديها الباقي تعصبا وهو عشرة اسهم للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم تكن قد اوصت قبل وفاتها بشيء لأولاد أولادها ولا اعطتهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر الوصية الواجبة لهم وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .



الموضوع

(٣١٣٨) الزوجة والأولاد مع بنت الابن وأولاد البنت

المبادئ

- ١ - بوفاة المورث عن زوجة وأولاد وبنت ابن وأولاد بنت يكون لفرع كل من ولديه وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أبيه في حدود الثلث للجميع .
- ٢ - يكون للزوجة ثمن الباقي فرضا ولأولاده باقيه تمصيبا للذكر منهم ضعف الأنثى .

سئل :

من توفيق الملك . قال :

توفي رجل سنة ١٩٤٩ وترك زوجته وثلاثة ذكور وثلاث إناث كما ترك بنت ابن وثلاثة أولاد وبنتين لبنت له مع ملاحظة أن الابن والبنت توفيا قبل والدهما فما نصيب كل من المذكورين في تركته المتوفى .

اجاب :

بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وإبنائه الثلاثة وإبناته الثلاث وص بنت ابنه المتوفى قبله وعن أولاد بنته المتوفاة قبله وهم ثلاثة ذكور وإبنتان يكون لفرع كل من ولديه في تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حيا عند وفاة أبيه في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من

❦ الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - س : ٦١ - ج : ٢٣ - التاريخ : ٩ من رمضان سنة ١٣٦٨ هـ - ٥ من يولية سنة ١٩٤٩ م .

القانون المذكور فتقسم تركة المتوفى الى ثلاثة وتسعين سهما لبنت ابنه منها
اربعة عشر سهما وصية واجبة ولاولاد بنته منها سبعة أسهم وصية
واجبة للذكر مثل حظ الانثيين والباقي وهو اثنان وسبعون سهما يقسم
على الورثة لزوجته ثمنه فرضا وهو تسعة أسهم ولاولاده الباقي تعصبا
للذكر مثل حظ الانثيين فيخص كل ابن اربعة عشر سهما ويخص كل بنت
سبعة أسهم وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولم يوص لأحد من اولاد
ولديه بشيء ولم يعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله اعلم .



الموضوع

(٢١٣٩) زوجة واولاد وابن ابن وبنات بنت

المبادئ

١ - بوفاة المورث عن زوجته واولاده وابن ابنه وبنات بنته يكون لابن ابنه وبنات بنته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حيا عند وفاة ابيه في حدود الثلث فقط للجميع .

٢ - يكون لزوجته ثمن الباقي فرضا واولاده باقيه تعصبا .

سئل :

من راشد اسماعيل الهوارى من ابنود مركز قنا . قال :

رجل يسمى على غزالى توفى لرحمة الله تعالى فى ١٢ - ١٠ سنة ١٩٤٧ عن ابنه احمد وزوجته نفيسة ابراهيم وعن بناته الثلاث ، وقد توفى قبله ابنه مصطفى على فى ٣-٢ سنة ١٩٤١ عن تركه تركها وترك ابنا يسمى منسى كما توفيت قبله ابنته المسماة فاطمة على غزالى فى سنة ١٩٤٥ عن زوجها وثلاث بنات فهل وريثة ابنه مصطفى على المتوفى فى ٣-٢ سنة ١٩٤١ وورثة بنته فاطمة المتوفاة سنة ١٩٤٥ يرثون فى تركه جدهم أم لا طبقا للقانون الجديد .

اجاب :

بوفاة المرحوم على غزالى فى ١٢/١٠ سنة ١٩٤٧ بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول اغسطس سنة ١٩٤٦

• المقتضى : لفيلة الشيخ حسين محمد مغلوف : ص ٦١ - ٢٠ التاريخ ١ : من رمضان سنة ١٣٦٨ هـ • يوليو سنة ١٩٤٧ م

عن زوجته وابنه وبناته الثلاث وعن ابن ابنه المتوفى قبله وبنات بنته المتوفاة قبله الثلاث يكون لفرع كل من ولديه فى تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حيا عند وفاة أبيه بشرط ألا يزيد المجموع على الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفى الى ثمانين ومائة سهم لاولاد ولديه منها ستون سهما وصية واجبة تقسم بين أصليهم للذكر مثل حظ الأنثيين فيخص ابن ابنه أربعون سهما ويخص بنات بنته عشرون سهما بالسوية بينهما والباقي وهو عشرون ومائة سهم يقسم على الورثة لزوجته ثمنه فرضا وهو خمسة عشر سهما لوجود الفرع الوارث ولاولاده الباقي تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين فيخص الابن اثنان وأربعون سهما ويخص كل بنت واحد وعشرون سهما وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولم يوص لاحد من اولاد ولديه بشئ ولم يعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله اعلم



الموضوع

(٣١٤٠) اجتماع الابن والبنت مع بنت البنت

المسألة

بوفاة المورث عن ابنه وبنته وبنت بنته : يكون لبنت بنته وصية واجبة بشروطها ولابنه وبنته الباقي تعصيا للذكر ضعف الانثى .

سئل :

من الحسائين مصطفى محمد . قال :

توفيت امرأة في يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٤٩ وتركت ولدا وبنتا وبنت بنت فلما نصيب بنت البنت في جدتها .

اجاب :

بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن ابنها وبنتها وبنت بنتها المتوفاة قبلها يكون لبنت بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه والدتها لو كانت حية عند موت امها طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة المتوفاة الى اربعة اسهم لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة والباقي يقسم على ولديها تعصيا للذكر ضعف الانثى فيخصص الابن سهما ويخصص البنت سهم وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لبنت بنتها بشيء ولم تعطها شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله اعلم .

❦ الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص : ٦١ - ج : ٨٦ - التاريخ :
٤ من شوال سنة ١٣٦٨ هـ - ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٩ م .

الموضوع

(٣١٤١) زوجة واولاد وبنت وبنت ابن واولاد بنت

المسألة

بوفاة المورث عن زوجته واولاده وبنت ابنه وبنت بنته واولاد بنته الأخرى
يكون لبنت ابنه وبنت بنته واولاد بنته الأخرى وصية واجبة بمثل ما كان
ياخذه أصلهم لو كان حيا في حدود الثلث لهم جميعا ولزوجته ثمن الباقي
فرضا واولاده باقيه تعصيا للذكر منهم ضعف الأنثى .

سئل :

من امين عبد الجواد الزناني . قال :

توفي المرحوم الشيخ سليمان مصرى زعفرانى فى ابريل سنة ١٩٤٩
وترك ورثة هم زوجته شريفة ابراهيم زعفرانى واولاده محمود سليمان مصرى
ومحمد سليمان مصرى وعبد الرحمن سليمان مصرى وهانم سليمان مصرى وفاطمة
سليمان مصرى وكلهم على قيد الحياة وبنت ابنه رقية عبد الفتاح سليمان
مصرى توفي والدها قبل جدها بمدة ١٤ سنة وبنت بنته بهية على (امها
كلثوم سليمان مصرى توفيت امها قبل جدها بمدة ٢٥ سنة واولاد بنته
(سنية سليمان مصرى) وهم رئيسة وسيد ونجفة وفاروق وبكرى ومحمد
توفيت امهم قبل جدهم بسنة واحدة فارجو التكرم بصدور فتوى شرعية
بنصيب كل وارث من التركة التى تركها المتوفى ومن يرث بمقتضى الوصية
الواجبة ؟

❦ الم.س : فتاوة الشيخ حسين محمد مخلوف . ج ١ : ٦١ - م : ١٢٢ - التاريخ :
١٨ من جمادى سنة ١٣٦٨ هـ - ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٩ م .

اجاب :

اطلعت على السؤال والجواب ، أنه ب وفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده وهم ثلاثة ذكور وأنثيان وعن بنت ابنه المتوفى قبله وبنت بنته المتوفاة قبله أيضا وأولاد بنت أخرى توفيت قبله كذلك وهم أربعة ذكور وأنثيان يكون لأولاد كل من أولاده المتوفين قبله فى تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصلهم لو كان حيا وقت وفاة أبيه فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة المتوفى الى اثنين وتسعين سهما لأولاد أولاده منها ثمانية وعشرون سهما وصية واجبة تقسم بين أصولهم للذكر مثل حظ الأنثيين فيخص بنت الابن منها أربعة عشر سهما وبنت بنته سبعة أسهم وأولاد بنته الأخرى سبعة أسهم للذكر مثل حظ الأنثيين والباقي وهو أربعة وستون سهما يقسم على الورثة لزوجته منها الثمن فرضا وهو ثمانية أسهم لوجود الفرع الوارث والباقي لأولاده للذكر مثل حظ الأنثيين تمصيبا فيخص كل ابن أربعة عشر سهما وكل بنت سبعة أسهم وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولم يكن قد أوصى لأولاد أولاده ولا لأحد منهم بشئ ولا أعطاهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله تعالى أعلم .

الموضوع

(٢١٤٢) أولاد ابن وبنات بنت وإخوة أشقاء •

المبادئ

- (١) يحجب الإخوة الأشقاء بالفرع الوارث الذكر •
- (٢) بوفاة المورث عن أولاد ابنه وبنات بنته وإخوته الأشقاء : يكون لبنات بنته وصية واجبة بشرطها ولأولاد ابنه الباقي تعصيا •

سئل :

من فاطمة موسى عشاوى قالت :

فى سنة ١٩٤٩ توفيت المرحومة شفيقة عشاوى محمد عن أولاد ابنها المتوفى قبلها محمد معوض سرور وإستيتة معوض محمد سرور وعن أخيها الشقيق موسى عشاوى محمد وعن أخواتها الشقيقات فاطمة وسيدة وفهيمه أولاد عشاوى محمد وعن ولدى بنتها هدية وزينب ولدى إبراهيم منجد فمن الذى يرث ومن الذى لا يرث وما نصيب كل من الورثة •

اجاب :

انه بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن ولدى ابنها ذكر وأنثى وعن بنتى بنتها المتوفاة قبلها وعن أخوتها الأشقاء ذكورا وإناثا يكون لبنتى بنتها المتوفاة قبلها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه إمامها لو كانت حية وقت وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م : ٦١ - م : ١٤٦ - التاريخ : ٢٥ من شوال سنة ١٣٦٨ هـ - ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٤٩ م •

المذكور ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفاة الى ثمانية عشر سهما لبنتى بنتها منها ستة أسهم مناصفة بينهما وصية واجبة فيخص كل بنت ثلاثة أسهم والباقي وهو اثنا عشر سهما يقسم على رلدى ابنها للذكر ضعف الأنثى تعصيبا فيخص الابن ثمانية أسهم والبنت أربعة أسهم ولاشئ لآخوتها الأشقاء لحجبهم بابن الابن وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم تكن قد أوصت لبنتى بنتها بشئ ولا أعطتهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله تعالى اعلم .



الموضوع

(٢١٤٣) بنتان وأولاد ابن وأخوان شقيقان وأولاد بنت

المسألة

- ١ - يحجب الأخوان الشقيقان بالفرع الوارث المذكر .
- ٢ - بانحصار اراث المتوفى فى بنتيه وأولاد ابنه وأولاد بنته . يكون لأولاد بنته وصية واجبة بشروطها . ولبنتيه ثلثا الباقي بعد الوصية فرضا ولأولاد ابنه باقية تعصيا .

سئل :

من حسن صالح . قال :

توفيت الى رحمة الله تعالى امينة بركات والى فى سنة ١٩٤٩ عن بنتيها فهيمة ومحفوظة فقط وأخويها الشقيقين أحمد وربيع وعن أولاد ابنتها محمد شعراوى المتوفى قبلها ذكورا واناثا وعن أولاد بنتها نجية المتوفاة قبلها ذكورا واناثا فمن الذى يرث ومن لا يرث ؟

اجاب :

انه بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن بنتيها وأولاد ابنتها ذكورا واناثا وأخويها الشقيقين وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها ذكورا واناثا يكون لأولاد بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه امهم لو كانت حية عند وفاة امها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين معبد مخلوف - م : ٦١ - م : ٤٦٤ - التاريخ : ١٥ من صفر سنة ١٣٦٩ هـ - ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ م .

تركة المتوفاة الى اربعة اسهم لاولاد بنتها منها سهم واحد وصية واجبة
يفسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والباقي يقسم على الورثة لبنتيها
ثلاثه فرضا مناصفة بينهما وهو سهمان ولاولاد ابنها الباقي تعصبا للذكر
مثل حظ الانثيين وهو سهم واحد ولاشيء للاخوين الشقيقين لحجبهما بأبناء
الابن وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لواحد من اولاد بنتها
بشيء ولم تعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم ؟



الموضوع

(٢١٤٤) زوجة وبنتان واخت شقيقة و بنت ابن .

المسألة

بوفاة المورث عن زوجته وبنتيه واخته الشقيقة و بنت ابنه يكون
لبنت ابنه وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أبوها لو كان حيا عند وفاة
أبيه في حدود الثلث ولزوجته ثمن الباقي فرضا ولبنتيه ثلثاه فرضا ولاخته
الشقيقة باقيه تعصبا .؟

سئل :

من محمد محمد زلط - قال :

توفى الى رحمة موله محمد احمد الشماع في شهر يناير سنة ١٩٤٧
وله ثمانية قراريط في المنزل رقم ٥ بشوارع الدردير قسم الغرب الاحمر
وخلف زوجة واختا شقيقة وابنتين وابنة ابن توفى قبله فما نصيب كل من
الورثة المذكورين في الثمانية قراريط .؟

اجاب :

انه بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦
المعمول به ابتداء من اول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وبنتيه واخته
الشقيقة وعن بنت ابنه المتوفى قبله يكون لبنت ابنه في تركته وصية واجبة
بمثل ما كان يأخذه أبوها لو كان حيا عند وفاة أبيه في حدود الثلث طبقا
للمادة ٧٦ من القانون المذكور . ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد الى الثلث

❦ الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - س : ٦١ - ج : ٤٦٩ - التاريخ :
١٦ من صفر سنة ١٣٦٦ هـ - ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ م .

فتقسم تركة المتوفى الى ستة وثلاثين سهما لبنت ابنه منها اثنا عشر سهما
وصية واجبة والباقي يقسم على الورثة لزوجته ثمنه فرضا وهو ثلاثة اسهم
ولبنتيه ثلثاه فرضا مناصفة بينهما وهو ستة عشر سهما ولاخته الشقيقة
الباقي لصيرونها عسبة مع البنيتين . وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث
آخر ولم يوص لبنت ابنه بشيء ولم يعطها شيئا بغير عوض عن طريق تصرف
آخر . والله اعلم ؟



الموضوع

(٢١٤٥) ميراث ووصية واجبة .

المبادئ

١ - (١) يحجب ابن الاخ الشقيق بالاخت الشقيقة متى صارت عصة مع البنت .

(ب) متى انحصر الارث في زوجة المتوفى وبناته واخته الشقيقة كان لزوجته الثمن فرضا وبناته الثلثان فرضا ولاخته الشقيقة الباقي تعصيا .

٢ - (١) العمت من ذوى الارحام الآخرين في الميراث عن اصحاب الفروض والعصبات .

(ب) بانحصار الارث في ام وشقيقتين ، يكون للام السدس فرضا وللشقيقتين الثلثان فرضا ويرد عليهن جميعا الباقي بتسبة انصباتهن .

٣ - متى انحصر الارث في ام المتوفى واخته الشقيقة . كان لامه الثلث فرضا وللشقيقة النصف فرضا ويرد عليهما الباقي بنسبة فرضيهما
٤ - بانحصار الارث في ام وزوج وبنت : يكون للام السدس فرضا وللزوج الربع فرضا وللبنت النصف فرضا . ويرد الباقي على الام والبنت بنسبة فرضيهما .

٥ - بوفاة المورث عن اخوة اشقاء وبنت بنت : يكون لبنت البنات وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه امها لو كانت حية عند موت امها في حنود الثلث وللأخوة الأشقاء الباقي تعصيا بالسوية بينهم ؟

❦ الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص : ٦١ : ج : ٦٢ - التاريخ :
٥ من ربيع ثان سنة ١٣٦٩ هـ - ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٠ م .

سئل :

من الشيخ محمد الأنور محمد سرحان - قال :

توفى المرحوم سرحان حسن سرحان سنة ١٩٢٥ وترك زوجة اسمها خديجة وثلاث بنات وهن حميدة وامينة وزينب واختا شقيقة وهى زهرة وابنى أخ شقيق وهما أبو هاشم ومحمد وفى سنة ١٩٢٦ توفيت ابنته زينب وتركت أمها خديجة وشقيقتيها حميدة وامينة وعمتها الشقيقة زهرة وفى سنة ١٩٣٥ توفيت بنته امينة وتركت أمها خديجة واختها الشقيقة حميدة وعمتها شقيقتها زهرة وفى سنة ١٩٤٢ توفيت بنته حميدة وتركت زوجها وبنتها وأمها خديجة وعمتها شقيقتها زهرة وفى سنة ١٩٤٨ توفيت خديجة زوجة سرحان المذكور وتركت أخوين واختين أشقاء وبنتها حميدة فما نصيب كل من المذكورين فى تركه مورثه ؟

اجاب :

لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولبناته الثلاث فرضا بالسوية بينهن ولاخته الشقيقة الباقي لصيرورتها عصة مع البنات ولا شئ لابنى الأخ الشقيق لحجبهما بالاخت الشقيقة ولأم المتوفاة الثانية من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات ولشقيقتيها الثلاث فرضا مناصفة بينهما والباقي يرد عليهن بنسبة انصبتن فتقسم التركة الى خمسة اسهم للام سهم واحد فرضا وردا وللشقيقتين اربعة اسهم مناصفة بينهما فرضا وردا ولا شئ للعممة الشقيقة لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض ولأم المتوفاة الثالثة من تركتها الثلث فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الاخوة والأخوات ولشقيقتها النصف فرضا والباقي يرد عليهما بنسبة فروضهما فتقسم التركة الى خمسة اسهم للام سهمان فرضا وردا والاخت الشقيقة ثلاثة اسهم فرضا وردا ولا شئ للعممة الشقيقة لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والرد ولأم المتوفاة الرابعة

من تركتها السدس فرضا ولزوجها الربع فرضا لوجود الفرع الوارث ولبناتها النصف فرضا والباقي يرد على الأم والبنت بنسبة فرضيهما فتقسم التركة الى ستة عشر سهما للزوج اربعة اسهم فرضا وللأم ثلاثة اسهم فرضا وردا وللبنت تسعة اسهم فرضا وردا ثم بوفاة المتوفاة الخامسة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن اخويها واختيها الأشقاء ومن بنت بنتها المتوفاة قبلها يكون لبنت بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمها لو كانت حية عند موت أمها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفاة الى تسعة أسهم لبنت بنتها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة والباقي يقسم على أخوتها الأشقاء تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين فيخصص كل ذكر سهمان ويخصص كل أنثى سهم . وهذا اذا لم يكن لكل واحد من المتوفين وارث آخر ولم توص المتوفاة الخامسة لبنت بنتها بشيء ولم تعطها شيئا بغير عوض من طريق تصرف آخر . والله أعلم . ٤



الموضوع

(٢١٤٦) ميراث ووصية واجبة .

المبادئ

١ - بنات بنت الابن بنات بطن ولا وصية لهن .

٢ - بوفاة المورث عن ولدين وابنى ابن وابناء ابن آخر وبنت بنت وولدى بنت اخرى : يكون لفرع كل من اولاده وصية واجبة بشروطها بشرط الا يزيد المجموع عن ثلث تركته ولولديه الباقي بعد الوصية تعصبا للذكر ضعف الانثى .

سئل :

من احمد محمود شهاب - قال :

سيدة توفيت تدعى الست منتهى محمد الزينى فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٦ عن ورثة هم محمد احمد شهاب ابنها ومحبوبة احمد شهاب كريمتها واحمد محمود شهاب ومحمد محمود شهاب الشهبير بجمعة ولدا ابنها المرحوم محمود احمد شهاب المتوفى سنة ١٩١٨ وعبد الحميد احمد شهاب ابن ابنها وعبد العزيز احمد شهاب ابن ابنها واسماعيل احمد شهاب ابن ابنها اولاد المرحوم احمد احمد شهاب المتوفى سنة ١٩٢٢ والست امينة مصطفى بنت بنتها كريمة الرحومة فهيمة احمد شهاب المتوفاة سنة ١٩١٦ ومحمد محمد المغريل ابن بنتها وزينب محمد المغريل بنت بنتها المرحومة الست فريدة احمد شهاب المتوفاة سنة ١٩٢٨ وحميدة وكوكب وفريدة بنات محمد محمد المغريل بنات بنت ابنها الرحومة زهيرة

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م : ٦١ - م : ٧٦٦ - التاريخ ١٥ من جماد اول سنة ١٣٦٩ هـ - ٤ من مارس سنة ١٩٥٠ م .

محمود احمد شهاب المتوفاة سنة ١٩٤١ فمن يرث فى المتوفاة من المذكورين
ومن تلزم له الوصبة الواجبة وما نصيب كل فى التركة ؟

اجاب :

انه بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن ابنها وبنتها وعن ابنى ابنها محمود وابناء ابنها احمد الثلاثة وبنت بنتها فهيمة وولدى بنتها فريدة وهما ذكر وانثى وعن بنات بنت ابنها يكون لفرع كل من اولادها محمود واحمد فهيمة وفريدة فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حيا عند وفاة امه بشرط الا يزيد المجموع عن الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك اكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفاة الى اربعة وخمسين سهما لاولاد اولادها المذكورين منها ثمانية عشر سهما وصية واجبة تقسم بين أصولهم للذكر مثل حظ الانثيين فيخصص ابنى ابنها محمود ستة أسهم مناصفة بينهما ويخصص ابناء ابنها احمد ستة أسهم بالسوية بينهم ويخصص بنت بنتها فهيمة ثلاثة أسهم ويخصص ولدى بنتها فريدة ثلاثة أسهم للذكر سهمان وللانثى سهم والباقى وهو ستة وثلاثون سهما يقسم على ولديها تمصيبا للذكر مثل حظ الانثيين فيخصص الابن اربعة وعشرون سهما ويخصص البنت اثنا عشر سهما ولا شىء لبنات بنت ابنها لانهن بنات بطن عملا بالمادة المذكورة . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لاحد من اولاد اولادها بشىء ولم تعطه شيئا بغير عوض من طريق تصرف آخر . والله اعلم ؟

الموضوع

(٣١٤٧) ميراث وصية واجبة .

المبدأ

بأنحصار الارث فى الأخت الشقيقة والأخت لأب وابناء الأخ الشقيق وصاحب وصية واجبة يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثنتين ولأبناء الأخ الشقيق الباقي تعصيبا وذلك بعد اخراج نصيب صاحب الوصية الواجبة طبقا للقانون ؟ .

سئل :

من توفيق عبد الهادى رضوان . قال :

توفيت المرحومة صبعة محمد على فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ عن أختها الشقيقة ملتزمة محمد على وعن أختها لأبيها سستونة محمد على وعن اولاد أخيها الشقيق وهم محمد واحمد وعلى اولاد مطاوع محمد وعن ابن بنتها المتوفاة فى حياتها وهى المرحومة وصيفة حسانين وهو الطالب توفيق عبد الهادى رضوان المستحق بالوصية الواجبة فما نصيب كل منهم فى تركة المتوفاة ؟ .

اجاب :

انه بوفاة المتوفاة المذكورة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن أختها الشقيقة وأختها لأبيها وابناء أخيها الشقيق وعن ابن بنتها المتوفاة قبلها يكون لابن بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه امه لو كانت موجودة

* الفنى : نضيفه الشيخ علام نصار - س : ٦٥ - م : ٧ - التاويخ : ج ٢ من حماد الثانى سنة ١٣٧٠ هـ - ١٠ من مارس سنة ١٩٥١ م .

عند وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك اكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفاة الى تسعة أسهم لابن بنتها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة والباقى وهو ستة أسهم تقسم على الورثة لأختها الشقيقة النصف فرضا وهو ثلاثة أسهم ولأختها لأبيها السدس فرضا تكملة للثلثين وهو سهم ولأبناء أخيها الشقيق الباقى تمصيبا وهو سهمان بالسوية بينهم .

وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لابن بنتها بشيء ولم تعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله أعلم ؟.



الموضوع

(٢١٤٨) ابن ، اولاد ابن ، اولاد بنت ابن .

المبادئ

- ١ - اولاد بنت ابن المتوفاة لا يستحقون شيئا بطريق الوصية الواجبة لانهم ليسوا من الطبقة الاولى من اولاد البنات .
- ٢ - لاولاد ابن المتوفاة وصية واجبة طبقا للقانون .
- ٣ - بانحصار الارث فى الابن بعد اخراج نصيب اصحاب الوصية الواجبة يكون له باقى التركة تمصيبا ؟.

سئل :

من حسن على حسن كيلانى . قال :

توفيت الى رحمة الله تعالى المرحومة سرية صالح حمودة بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ عن ابنها سيد حسن كيلانى وعن اولاد ابنهاسا المتوفى قبلها وهم (حسن ونبوية وبهية) اولاد على حسن كيلانى وعن اولاد بنت ابنها المتوفاة قبلها وهى نجية على حسن كيلانى وهم (نجفة وقدرية وسعاد وعبد الله) فقط - وقد تركت ما يورث عنها شرعا فمن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث ؟.

اجاب :

انه بوفاة المتوفاة المذكورة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن ابنها وعن اولاد ابنها المتوفى قبلها وهم ذكر وبنتان وعن اولاد بنت ابنها المتوفى قبلها .

* الفتى : فضيلة الشيخ علام نصار - س : ٦٥ - م : ٥٧ - التاريخ : ١٤ جماد الثانى سنة ١٣٧٠ هـ - ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ م .

يكون لأولاد ابنها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أبوهم لو كان
حيا عند وفاة أمه فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور -
ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفاة الى اثنى
عشر سهما لأولاد ابنها منها أربعة أسهم وصية واجبة للذكر مثل حظ
الأنثيين والباقي وهو ثمانية أسهم لابنها تعصبا ولا يستحق أولاد بنت
ابنها شيئا بطريق الوصية الواجبة لأنهم ليسوا من الطبقة الأولى من أولاد
البنات . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لأولاد ابنها بشيء
ولم تعطهم شيئا بغير عوض من طريق تصرف آخر . والله أعلم . ؟



الموضوع

(٣١٤٩) زوجة ، ثلاث بنات ، بنت ابن ، اولاد بنت ،

ابناء اخ شقيق ، اخوة لام .

المبادئ

١ - يحجب الاخوة لام بالفرع الوارث مطلقا .

٢ - بوفاة المتوفى عن بنت ابنه المتوفى قبله وعن اولاد بنته المتوفاة قبله ذكورا واناثا . يكون لفرع كل من ولديه في تركته وصية واجبة طبقا للقانون .

٣ - بانحصار الارث في زوجة وثلاث بنات وابناء اخ شقيق يكون للزوجة الثمن فرضا وللبنات الثلثان فرضا بالسوية بينهما والباقي لابناء الاخ الشقيق تعصيا .

سئل :

من يوسف شلبي . قال :

رجل توفي سنة ١٩٥٠ وترك زوجة وثلاث بنات وبنت ابن توفي والدها في حياة ابيه واولاد بنت ذكورا واناثا توفيت في حياة والدها واخوة لام وابناء اخ شقيق فقط . فمن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل منهم في الميراث ؟

اجاب :

بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وبناته الثلاث واخوته

* الملفي : فضيلة الشيخ ملام نصار - س : ٦٥ - م : ٧٠ - التاريخ : ١٧ من جماد الثاني سنة ١٣٧٠ هـ - ٢٥ من مارس سنة ١٩٥١ م .

لامه وإبناء أخيه الشقيق وعن بنت ابنه المتوفى قبله وعن أولاد بنته المتوفاة قبله ذكورا وإناثا يكون لفرع كل من ولديه في تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حيا عند وفاة أبيه بشرط ألا يزيد المجموع على الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث فتقسم تركة المتوفى إلى ستة وثلاثين سهما لأولاد ولديه منها اثنا عشر سهما وصية واجبة تقسم بين أصليهم للذكر ضعف الأنثى يخص بنت ابنه ثمانية أسهم ويخص أولاد بنته أربعة أسهم للذكر ضعف الأنثى والباقي وهو أربعة وعشرون سهما يقسم على الورثة لزوجته ثمنه فرضا وهو ثلاثة أسهم لوجود الفرع الوارث ولبناته ثلاثه فرضا بالسوية بينهن وهو ستة عشر سهما والباقي لإبناء أخيه الشقيق تعصبا بالسوية بينهم ولا شيء للاخوة لأم لحجبهم بالفرع الوارث المؤنث وهذا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولم يوص لواحد من أولاد ولديه بشيء ولم يعطه شيئا بخير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم .



الموضوع

(٢١٥٠) ابنا بنت ، بنتا ابن اخ لاب ، اولاد ابن ابن اخ

لاب ذكورا وانثانا ، بنت اخ لام .

المبادئ

١ - بنتا ابن الاخ لاب ، بنات ابن ابن الاخ لاب ، بنت الاخ لام من

نوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن العصبه .

٢ - بوفاة المتوفاه بعد صدور قانون الوصيه ١٩٤٦/٧١ وانحصار

الارث - بعد اخراج نصيب صاحبى الوصيه الواجبه - فى ابنا ابن ابن

الاخ لاب يكون لهم الباقي تمصيبا .

سئل :

من احمد عطيه سليمان قال :

توفيت امراه فى سنة ١٩٥١ عن ابني بنت توفيت قبلها سنة ١٩٤٧

وعن بنتى ابن اخ من ايها وعن اولاد ابن ابن اخ من ايها ذكورا وانثانا وعن

بنت اخ من امها فمن يرث ومن لا يرث ؟ وما نصيب كل وارث ؟

اجاب :

انه بوفاة المتوفاه المذكوره بعد صدور قانون الوصيه رقم ٧١ سنة ١٩٤٦

المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن اولاد ابن ابن اخيها

لايها ذكورا وانثانا وبنتى ابن اخيها لايها وبنت اخيها لامها وعن ابني بنتها

المتوفاه قبلها يكون لابني بنتها فى تركتها وصيه واجبه بمثل ما كانت تاخذه

امهما لو كانت موجوده عند وفاة امها فى حدود الثلث طبقا للماده ٧٦ من

* المقتضى : فصيله الشجره ملام نصار - من : ٦٥ - م : ٧٩ - التاريخ : ١٩ من
رجبى الاخرى سنة ١٣٧٠ هـ - ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ م .

القانون المذكور ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث فتقسم تركة المتوفاة إلى ٦ أسهم لابنى بنتها منها سهمان وصية وإجبة مناصفة بينهما والباقي وهو أربعة أسهم لأبناء ابن ابن أخيها لأبيها بالسوية بينهم تعصيبا ولا شيء لبنتى ابن اختها لأبيها ولا لبنت ابن ابن أخيها لأبيها ولا لبنت أخيها لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبية وهذا إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لابنى بنتها بشيء ولم تعطهما شيئا بغير عوض من طريق تصرف آخر والله أعلم .



الموضوع

(٢١٥١) ميراث وصية

المسألة

بالتحصار الارث في ابنتين وبنت وبنت بنت . يكون لبنت البنت وصية واجبة بشروطها وللأولاد الباقي بعد الوصية تعصياً للذكر ضعف الأنثى

سئل :

من نجاة محمد عبد العال قالت :

سيدة توفيت سنة ١٩٥١ وتركت بنتاً وولدين وبنت بنت فما نصيب

كل منهم في تركتها .

اجاب :

بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن اولادها وهم ابنان وبنت وعن بنت بنتها المتوفاة قبلها فقط يكون لبنت بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ماكانت تأخذها أمها لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركة المتوفاة الى ستة أسهم لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة والباقي وهو خمسة أسهم يقسم على 'اولادها تعصياً للذكر مثل حظ الانثيين فيخصص كل ابن سهمان ويخصص البنت سهم واحد' وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لبنت بنتها بشيء ولم تعطها شيئاً بغير عوض عن طريق تصرف آخر وبالله التوفيق .

بسم الله : فضيلة الشيخ علام نصار - س : ٦٦ - م : ١٥ - التاريخ : ١١ من

صفر سنة ١٣٧١ هـ - ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ م .

الوصف

(٢١٥٢) ميراث وصية واجبة

المبدأ

ب وفاة المورث عن اولاده واولاد اولاده ذكورا واناثا يكون لفرع كل من اولاده في تركته وصية واجبة بمثل ماكان يأخذه اصله لو كان موجودا عند وفاة اصله بشرط الا يزيد المجموع عن الثلث ولاولاده الباقي بعد الوصية تفصيلا للذكر منهم ضعف الانثى .

سئل :

من احمد سعد خليل قال :

توفيت جدتي لابي المرحومة جازية ابراهيم خطاب سنة ١٩٥١ وتركت من الورثة والاقارب ماياتى - رضوان احمد خليل ابنها على قيد الحياة وعالية احمد خليل بنتها على قيد الحياة واموتة احمد خليل بنتها على قيد الحياة - واحمد ومسعود ومحمد ومبروك اولاد ابنها المتوفى قبلها سنة ١٩٤٥ (سعد احمد خليل) وفاطمة وانجات بنتى ابنها المتوفى قبلها سنة ١٩٤٥ (حماد احمد خليل) وطه محمد خليل ابن ابنها المتوفى قبلها سنة ١٩٣٩ (محمد احمد خليل) واحمد وعبد الفتاح ونعيمة وهانم اولاد بنتها المتوفاة قبلها سنة ١٩٤٩ (عرب احمد خليل) فقط بدون وارث آخر خلاف من ذكر فما نصيب كل منهم ومن يرث ومن لايرث .

اجاب :

ب وفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن اولادها وهم ابن وبنتان وعن

* الفتى : فضيلة الشيخ غلام نصار - م : ٦٦ - م : ٧٧ - التاريخ : ٥ من ربيع اول سنة ١٣٧١ هـ - ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ع .

اولاد ابنها سعد المتوفى قبلها وهم ثلاثة ذكور وانثى وعن بنتى ابنها حماد المتوفى قبلها وعن ابن ابنها محمد المتوفى قبلها وعن اولاد بنتها عرب المتوفاة قبلها وهم ذكران وبناتان فقط . يكون لقرع كل من اولادها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أمه بشرط الا يزيد المجموع عن الثلث طبقا للعادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك اكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفاة الى اثنين واربعين سهما لاولاد اولادها منها اربعة عشر سهما وصية واجبة تقسم بين أصولهم للذكر ضعف الانثى فيخص اولاد ابنها سعد اربعة أسهم للذكر ضعف الانثى ويخص بنتى ابنها حماد اربعة أسهم مناصفة بينهما ويخص ابن ابنها محمد اربعة أسهم ويخص اولاد بنتها عرب سهمان تقسم بينهم للذكر ضعف الانثى والباقي وهو ثمانية وعشرون سهما يقسم على اولادها تمصيبا للذكر مثل حظ الانثيين فيخص الابن اربعة عشر سهما ويخص كل بنت سبعة أسهم - وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ، ولم توص لواحد من اولادها بشيء ولم تعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر وبالله التوفيق .



المفوض

(٢١٥٢) اولاد ابن الاخ الشقيق مع اولاد الاخت الشقيقة

المبادئ

- ١ - بنات ابن الاخ الشقيق واولاد الاخت الشقيقة من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن اصحاب الفروض والمصبات .
- ٢ - متى انحصر الارث فى ابن ابن الاخ الشقيق استحق وحده جميع التركة تعصيا .

سئل :

من اسماعيل توفيق نصر قال :

بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ توفيت الرحومة عديلة حافظ احمد عن اولاد ابن اخيها الشقيق وهم اسماعيل واحسان وتوحيد وعطيات اولاد توفيق نصر وعن بنت اخيها الشقيق نطفه نصر وعن اولاد اختها الشقيقة صديقه حافظ المتوفاة قبلها وهم بكر وعمر وعذراء اولاد احمد فقط بدون وارث سوى من ذكر وليس للمتوفاة فرع وارث يستحق الوصية الواجبة - فما نصيب كل من المذكورين ومن يرث ومن لا يرث ؟

اجاب :

لابن اخى المتوفاة الشقيق جميع تركتها تعصيا ولا شئ لبنات ابن اخيها الشقيق ولا لبنت اخيها الشقيق ولا لاولاد اختها الشقيقة لانهم من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن العصبه وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة وبالله التوفيق .

* الفتاوى لفضيلة الشيخ علام نصار - ص : ١٦ - ج : ١٢٩ - التاريخ : ٣٠ من ربيع اول سنة ١٤٣٢ هـ - ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ م

الموضوع

(٢١٥٤) ميراث ووصية واجبة

المبادئ

- ١ - الوصية الواجبة لأولاد البنات لا تكون إلا لأهل الطبقة الأولى منهم
- ٢ - بوفاته المورث عن أخ شقيق وأخ لأم وابنى بنت : يكون لابنى البنت وصية واجبة بشروطها . وللأخ لأم سدس الباقي بعد الوصية فرضاً وللأخ الشقيق باقيه تعصيباً .

سئل :

من همام سلمان على قال :

بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٠ توفيت سيدة أحمد بلال وتركت تركة وتركت ورثتها الشرعيين وهم أخوها الشقيق محمد أحمد بلال وأخوها لأمها عبد الفتاح إبراهيم . كما تركت ولدى بنتها (نعيمة عبد الفتاح الشهاوى) المتوفاة قبلها وهما ولدان ذكران كمال وسليمان فقط وهما أولاد همام سليمان مقدم هذا الطلب - فما نصيب كل من المذكورين وما نصيب أولاد البنت حسب القانون الجديد للوصية الواجبة .

أجاب :

بوفاته المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن أخيها الشقيق وأخيها لأمها وعن ابنى بنتها المتوفاة قبلها يكون لابنى بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهما لو كانت موجودة وقت وفاة أمها بشرط الايزيد ذلك على الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك أكثر من الثلث

* الفتى : فضيلة الشيخ علام نصر - من ٦٦ - ج ١ - ١٧٢ - الطرني : ١١ من ربيع الثانى سنة ١٣٧١ هـ - ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ م

يرد الى الثلث - فتقسم تركة المتوفاة الى ثمانية عشر سهما لابنى بنتها
منها ستة أسهم وصية واجبة تقسم بينهما مناصفة لكل ابن ثلاثة أسهم
والباقي وهو اثنا عشر سهما تقسم بين ورثتها لأخيها لأمها سدسها وهو
سهمان فرضا والباقي وهو عشرة أسهم لأخيها الشقيق تعصيبا - وهذا
إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر. ولم تكن أوصت لابنى بنتها بشئ، ولا أعطتهما
شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر وبالله التوفيق'



الموضوع

(٢١٥٥) البنات واولاد ابن الاخ الشقيق مع ابن ابن العم الشقيق

• وولدى البنت •

المبادئ

١ - بنات ابن الاخ الشقيق من ذوى الارحام المؤخرين في الميراث عن

اصحاب الفروض والعصبات •

٢ - يحجب ابن ابن العم الشقيق بابن ابن الاخ الشقيق •

٣ - الوصية الواجبة لاولاد البنات لا تكون الا لاهل الطبقة الاولى منهم

٤ - بوفاة المورث عن بناته وابناء ابن اخيه الشقيق وولدى بنته يكون

لولدى بنته وصية واجبة بشروطها ولبناته ثلثا الباقي بعد الوصية

فرضا بالسوية بينهن ولابناء ابن اخيه الشقيق باقيه تمصيبا

• بالسوية بينهم •

سسئل :

من ميخائيل ابن مسيخة قال :

توفيت الست رفقة رزق صليب في اول يونيه سنة ١٩٥١ وتركت

اولادها البنات وهن جيلة وبديمة وفايقة واوجيني اولاد المرحوم ميخائيل

ابن قلادبون كما تركت ولدى بنتها المتوفاة قبلها نظيرة ميخائيل وهما لوس

عزيز واخوته اناجيل كما تركت ايضا اولاد ابن اخيها الشقيق ثلاثة ذكور

وانثى كما تركت ابن ابن عمها الشقيق واصف ابن فرج والجميع اقباط

مصريون - فمن يرث ومن لا يرث •

* الفتى : فضيلة الشيخ علام نصار - س : ٦٦ - ج : ٢١٥ - التاريخ : ١٦ من
ربيع الثاني سنة ١٣٧١ هـ - ١٤ من يناير سنة ١٩٥٢ م >

اجاب :

بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن بناتها الأربع وأولاد ابن أخيها الشقيق وهم ثلاثة ذكور وانثى وابن ابن عمها الشقيق وعن ولدى بنتها المتوفاة قبلها وهما ذكر وانثى فقط يكون لولدى بنتها في تركتها وصية واجبة يمثل ماكانت تأخذه امهما لو كانت موجودة عند وفاة امها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة المتوفاة الى واحد وعشرين سهما لولدى بنتها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة للذكر مثل حظ الانثيين والباقي وهو ثمانية عشر سهما يقسم على الورثة لبناتها الثلثان فرضا بالسوية بينهن وهو اثنا عشر سهما ولابناء ابن أخيها الشقيق الباقي وهو ستة أسهم بالسوية بينهم تعصيبا ولاشئ لابن ابن العم الشقيق لحجبه بأبن ابن الاخ الشقيق ولا لبنت ابن الاخ الشقيق لانها من ذوى الارحام المؤخرين في الميراث من أصحاب الفروض والعصبات وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لولدى بنتها بشئ ولم تعطهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر وبالله التوفيق .

الموضوع

(٣١٥٦) اجتماع الوصية الاختيارية مع الوصية الواجبة .

المبادئ

- ١ - تقدم الوصية الواجبة على الاختيارية .
- ٢ - يجب الا يزيد مجموع الوصيتين عن الثلث اذا لم يحز الورثة ملازاد عن الثلث .
- ٣ - ما بقى بعد نصيب اصحاب الوصيتين هو الميراث ويقسم بين الورثة حسب النصيب الشرعى .

سئل :

من الأستاذ ادمار مشرقى المعامى . قال :
فى سنة ١٩٥٢ رجل توفى عن زوجة وولدين واربع بنات وبنت ابن
توفى ابوها فى حياة ابيه فما يبان نصيب كل منهم ، (مع العلم بان الرجل
قد اوصى لزوجته بثلث ماله) .

اجاب :

بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول
به ابتداء من اول افسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده وهم ابنان واربع
بنات وعن بنت ابنة المتوفى فى حياته وكان قد اوصى لزوجته قبل وفاته
بثلث ماله وصية اختيارية - يكون لبنت ابنه المذكورة فى تركته وصية
واجبة بمثل ما كان يأخذه ابوها لو كان موجودا عند وفاة ابيه فى حدود
الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور - وتقدم على الوصية الاختيارية

* الملقى من جنين محمد مخلوف - من : ٦٩ - ج ٢٠ - التاريخ ٩ محرم
جهدى الثانية سنة ١٣٧٢ هـ - ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ م .

ويجب الا يزيد مجموع الوصيتين عن الثلث اذا لم يجر الوثرة مازاد عن الثلث وذلك طبقا للمادتين ٣٧ ، ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم التركة الى ثمانية وسبعين سهما يؤخذ ثلثها وهو ستة وعشرون سهما للوصيتين لبنت الابن منها اربعة عشر سهما وصية واجبة والباقي وهو اثنا عشر سهما للزوجة الموصى لها وصية اختيارية - والباقي وهو اثنان وخمسون سهما هو الميراث فتستحق الزوجة منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي للاولاد تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين - وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولم يوص لبنت ابنه بشيء ولم يعطها شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله أعلم . ٤



الموضوع

(٣١٥٧) الزوجة مع البنات واولاد الابن وبنت البنت .

المبادئ

١ - نصيب المتوفى فى الوقف الذى لم يشهر باسمه يكون ملكا له ومن تركته .

٢ - تستحق بنت البنت وصية واجبة فى تركه المتوفى بمثل ماكانت تأخذه امها لو كانت موجودة عند وفاة ابيها فى حدود الثلث والباقى هو التركة ؟.

٣ - بانهصار الارث فى زوجة وست بنات واولاد ابن يكون للزوجة الثمن فرضا وللبنات الثلثان فرضا والباقى لاولاد الابن تعصيا للذكر ضعف الانثى ؟.

سئل :

من الشيخ عبد الفتاح ابو شادى المحامى الشرى . قال :

توفى الحاج عبد اللطيف على ابو احمد بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٢ عن زوجته وبناته الست واولاد ابن توفى قبله وهم ولد وبنتان - وبنت بنت توفيت قبله ايضا وترك تركه بعضها مملوك وبعضها وقف لم يشهر باسمه لكن فهل نصيبه فى الوقف الذى لم يشهر باسمه لان يعتبر وقفا

* الملقى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م : ٧١ - م : ٦٤ - التاريخ :

١٤ من ربيع اول سنة ١٣٧٢ هـ - ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ م .

الآن ام انه يملك من تاريخ صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وإذا كان ملكا

— فما نصيب كل فى تركته ؟

اجاب :

اطلعنا على السؤال والجواب — انه اذا كان المتوفى مستحقا فى الوقف عند العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعمول به ابتداء من ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يصير نصيبه فيه ملكا له ويكون من تركته ولو لم يتم شهره باسمه وبوفاته بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وبناته الست واولاد ابنه وهم ابن وبنتان ، عن بنت بنته المتوفاة قبله فقط — يكون لبنت بنته فى تركته وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه امها لو كانت موجودة عند وفاة ابوها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور — فتقسم التركة الى ثمانين سهما لبنت البنت منها ثمانية اسهم وصية واجبة والباقي وهو اثنان وسبعون سهما يقسم بين الورثة لزوجته منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولبناته الثلاثان فرضا واولاد ابنه الباقي تعصبا للذكر ضعف الانثى — فيخص الزوجة تسعة اسهم ويخص كل بنت ثمانية اسهم ويخص اولاد الابن خمسة عشر سهما للذكر ضعف الانثى — وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولم يوص لبنت بنته بشيء ولم يعطها شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله اعلم .

الموضوع

(٢١٥٨) الزوجة مع ابن وبنتين ومن يستحق وصية واجبة .

المبادئ

- ١ - يستحق اولاد كل من البنتين فى تركة المتوفى وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه اصل كل منهم لو كان موجودا عند وفاة ابيه بشرط الا يزيد المجموع عن الثلث والباقي هو التركة .
- ٢ - بانحصار الارث فى زوجة وابن وبنتين يكون للزوجة الثمن فرضا وللاولاد الباقي تعصيبا للذكر ضعف الانثى ٢٠

سئل :

من ايوب السيد عبد التواب . قال :

فى سنة ١٩٥٠ توفى سيد احمد ابو العلا وانحصر ارثه الشرعى فى اولاده البالغ وهم جميلة ، امينة وسيد فقط - وعن اولاد بنته هانم المتوفاة قبله وهم شعبان ، احسان البالغان ومصطفى القاصر بولاية والده كامل سالم هلال (والجميع اولاد كامل سالم هلال) وعن ابن بنته نفوسة المتوفاة قبله وهو درويش حنفى درويش البالغ - كما ترك زوجته حسنة يوسف على وفى سنة ١٩٥١ توفيت حسنة يوسف على وانحصر ارثها الشرعى فى اولادها البالغ وهم امينة ، سيد ، جميلة (اولاد سيد احمد ابو العلا) وعن اولاد بنتها هانم المتوفاة قبلها وهم ذكران وانشى فما بيان نصيب كل وارث ؟

* المبنى : فسيحة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٧١ - ج ٢ : ٢٢٩ - التاريخ : ٦ من ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ هـ - ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ج .

اجساب :

ب وفاة المتوفى الاول بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول افسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده وهم ابن وبنتان ، عن اولاد بنته المتوفاة قبله وهم ذكران وأنثى ، عن ابن بنته الأخرى المتوفاة قبله فقط - يكون لفرع كل من بنتيه فى تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أبيه بشرط الا يزيد المجموع عن الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركة المتوفى الى ستة واربعين سهما لأولاد بنتيه منها أربعة عشر سهما وصية واجبة تقسم بين أصليهم مناصفة - فيخص اولاد بنته سبعة أسهم للذكر ضعف الأنثى - ويخص ابن بنته الأخرى سبعة أسهم والباقى وهو اثنتان وثلاثون سهما يقسم على الورثة لزوجته الثمن فرضا وهو أربعة أسهم لوجود الفرع الوارث ولأولاده الباقي تعصيبا . للذكر ضعف الأنثى فينخص الابن أربعة عشر سهما ويخص كل بنت سبعة أسهم - وبوفاة المتوفاة الثانية بعد العمل بقانون الوصية المذكور عن أولادها وهم ابن وبنتان ، عن اولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكران وأنثى فقط - يكون لأولاد بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهم لو كانت موجودة عند وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركة المتوفاة الى خمسة وعشرين سهما لأولاد بنتها منها خمسة أسهم وصية واجبة . للذكر ضعف الأنثى فينخص كل ذكر سهران ويخص الأنثى سهم - والباقى وهو عشرون سهما - لأولادها تعصيبا للذكر ضعف الأنثى - فيخص الابن عشرة أسهم ويخص كل بنت خمسة أسهم - وهذا اذا لم يكن للمتوفيين وارث آخر ولم يوص المتوفى الاول لواحد من اولاد بنتيه بشئ ولم يعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر وكذلك اذا لم توص المتوفاة الثانية لواحد من اولاد بنتها بشئ ولم تعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله اعلم ؟.

الموضوع

(٣١٥٩) اولاد مع اولاد بنت .

المبادئ

- ١ - متى توفي الجد قبل قانون الوصية عن اولاد بنت مع صاحب فرض او عاصب فلا استحقاق لهم لا بطريق الميراث ولا بطريق الوصية .
- ٢ - متى كانت وفاة الجدة بعد صدور قانون الوصية عن اولاد بنت فانهم يستحقون وصية واجبة في تركتها في حدود الثلث .
- ٣ - بانحصار الارث في اولاد يكون لهم الباقي تعصيبا للذكر ضعف الانثى .

مسئله :

من محمد احمد حسن . قال :

في سنة ١٩٤٤ توفيت والدتي المرحومة الست زنوبة علي محمد وتركها والدها علي محمد ووالدتها وولدين وثلاث بنات - ثم توفي والد زنوبة المذكورة المرحوم الحاج علي محمد في ٢ ابريل سنة ١٩٤٦ وترك زوجتين احدهما والدة زنوبة كما ترك ثمانية اولاد واربع بنات منهم خمسة اولاد وبنتان اشقاء لزنوبة المذكورة - كما ترك اولاد بنته زنوبة وهم ابنان وثلاث بنات - ثم توفيت والدة زنوبة بتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٩٤٦ عن ورثتها

❖ المني : قضية الشيخ حسين محمد مخلوف - ص : ٧١ - م ٣٥ - (التاريخ : ٢٦ من ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ هـ - ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ م)

الاحياء خمسة اولاد وبنتين اشقاء الست زنوبة كما تركت اولاد بنتها زنوبة
وهم ابنان وثلاث بنات فقط - فما بيان نصيب كل من المذكورين فى
تركة مورثه ؟

اجاب :

اطلعنا على السؤال والجواب - ان لوالدة المتوفاة الاولى من تركتها
السدس فرضا ولوالدها السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ولاولادها
الباقى تعصبا للذكر ضعف الانثى - ولزوجتى المتوفى الثانى من تركته
الثمن فرضا مناصفة بينهما لوجود الفرع الوارث ولاولاده الباقى تعصبا
للذكر مثل حظ الانثيين ولا شئ لاولاد بنته المتوفاة قبله لانهم من ذوى
الارحام المؤخرين فى الميراث من اصحاب الفروض والعصبات ولوفاة
المورث قبل العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - وبوفاة المتوفاة
الثالثة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء
من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن اولادها وهم خمسة بنين وبنتان وعن اولاد
بنتها زنوبة المتوفاة قبلها وهم ذكران وثلاث اناث فقط - يكون لاولاد بنتها
فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه امهم لو كانت موجودة
عند وفاة امها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم
تركة المتوفاة الى واحد وتسعين سهما لاولاد بنتها منها سبعة أسهم
وصية واجبة للذكر ضعف الانثى فيخص كل ذكر سهمان ويخص كل انثى
سهم والباقي وهو اربعة وثمانون سهما لاولادها تعصبا للذكر ضعف
الانثى فيخص كل ابن اربعة عشر سهما ويخص كل بنت سبعة اسهم -
وهذا اذا لم يكن لكل واحد من المتوفين وارث آخر ولم توص المتوفاة
الثالثة لواحد من اولاد بنتها بشئ ولم تعطه شيئا بغير عوض من طريق
تصرف آخر . والله اعلم ؟

الوفسوع

(٢١٦٠) البنات وابناء الابن مع بنت البنت وابناء الاخ الشقيق .

المبادئ

١ - يحجب أبناء الشقيق بالفرع الوارث الذكر .

٢ - بوفاة المورث عن بناته وابنى ابنة وبنت بنته : يكون لبنت بنته وصية واجبة بشروطها . وللبنات ثلثا الباقي بعد الوصية فرضا ولابنى ابنة باقيه تعصيا .

سئل :

من محمد سليمان محمد . قال :

فى سنة ١٩٥٠ توفيت امرأة عن ثلاث بنات وعن ابنى ابنتها المتوفى قبلها وعن بنت بنتها المتوفاة قبلها وعن أبناء اخيها الشقيق فقط . فما بيان نصيب كل منهم ؟

اجاب :

بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن بناتها الثلاث وابنى ابنتها المتوفى قبلها وعن بنت بنتها المتوفاة قبلها وعن أبناء اخيها الشقيق فقط ، يكون لبنت بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذها امها لو كانت موجودة عند وفاة امها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص : ٧٢ - ٢ - ٢٧ - النادر ٥
١٠ من جماد الثانى سنة ١٣٧٣ هـ - ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ م

فـ فتقسم تركة المتوفاة الى اثنين وعشرين سهما لبنت بنتها منها اربعة
 اسهم وصية واجبة والباقي وهو ثمانية عشر سهما يقسم على الورثة لبنتها
 الثلثان فرضاً وهو اثنا عشر سهما بالسوية بينهما فيخص كل بنت اربعة
 اسهم ولابنى ابنتها الباقي وهو ستة اسهم تعصياً مناصفة بينهما ولا شيء
 لابناء الاخ الشقيق لحجبهم بابنى الابن . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث
 آخر ولم توص لبنت بنتها بشيء ولم تعطها شيئاً بغير عوض عن طريق
 تصرف آخر - والله اعلم . ٨



الموضوع

(٣١٦١) الزوج والأخت الشقيقة مع ابنتي البنت (

البيادى

- ١ - اولاد البنت ممن يستحقون الوصية الواجبة بشروطها .
- ٢ - بوفاة المرأة عن زوجها وأختها الشقيقة وابنتي بنتها : يكون لابنتي بنتها وصية واجبة بشروطها ولزوجها نصف الباقي بعد الوصية الواجبة فرضا ولشقيقتها النصف الاخر فرضا ؟

سئل :

من حافظ محمد ابو طيرة .. قال :

توفيت المرحومة فائقة هاشم شكرى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ عن زوجها (الطالب) حافظ محمد ابو طيرة وتفيسة هاشم شكرى أخت شقيقة وعن ابنتي بنتها المتوفاة قبلها المرحومة (نعمت حسن صادق) وهما جلال وجمال فقط - فما نصيب كل منهم ؟.

اجاب :

بوفاة المتوفاة فى سنة ١٩٥٣ بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوج وأخت شقيقة وعن ابنتي بنت توفيت قبلها فقط - يكون لولدى بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهما لو كانت موجودة عند وفاة أمها

* المتن : فضيلة الشيخ : حسين محمد مخلوف - س : ٧٢ - م : ٩٥ - التاريخ ١٤ من جماد الثاني سنة ١٣٧٣ هـ - ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ م .

فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد اليه - فتقسم تركة المتوفاة الى ثلاثة أسهم لابنى بنتها منها سهم واحد وصية واجبة مناصفة بينهما والباقي وفلده سهمان لورثتها لزوجها منه النصف فرضا سهم واحد لعدم وجود الفرع الوارث ولاختها الشقيقة النصف فرضا وهو السهم الباقي . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لأحد من ابنى بنتها بشيء ولم تعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر .



الوصف

(٢١٦٢) اجتماع بنات الابن مع اولاد البنات .

المبادئ

١ - بنات الابن من اصحاب الفروض واولاد البنات من ذوى الارحام
ومن يستحقون الوصية الواجبة بشروطها .

٢ - بوفاة المورث عن بنات ابنه واولاد بنتيه . يكون لاولاد بنتيه
وصية واجبة في حدود الثلث بشروطها وبنات الابن الباقي بعد الوصية
فرضا ورثا بالسوية بينهم .

سئل :

من محمد على - قال :

توفيت الرحومة الست حميدة ابراهيم عزت في ٥ مايو سنة ١٩٥٣
وانحصر ارثها في بنات ابنها نفيسة وحميدة وسميرة بنسبات محمود
جلال فقط - وقد تركت اولاد بنتها نفيسة احمد المتوفاة قبلها وهم الدكتور
عبد العزيز محمد شعراوى واليوزباشى احمد محمد شعراوى وبشينة محمد
شعراوى وثرى محمد شعراوى وسميرة محمد شعراوى وسهام محمد
شعراوى - واولاد بنتها الاخرى فاطمة احمد الشهيرة بسيادة المتوفاة قبلها
ايضا وهم عبد التعم جعفر وابراهيم مصطفى كامل وسمير محمد شعراوى
وعليه جعفر وحميدة جعفر فقط - فما بيان نصيب كل وارث ؟.

* الفتى : ففيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م : ٧٢ - م : ٦٢٠ - التاريخ :
٢٠ من جماد الثانى سنة ١٣٧٢ هـ - ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ م .

اجاب :

اطلنا على السؤال وعلى الصورة الرسمية لاعلام الوفاة والوراثة الصادر من محكمة روض الفرج الشرعية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٤ -
والجواب - انه بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ من بنات ابنها الثلاث وعن اولاد بنتها نفيسة المتوفاة قبلها وهم ذكران واربع اناث واولاد بنتها فاطمة المتوفاة قبلها ايضا وهم ثلاثة ذكور واثنيان فقط - يكون لفرع كل من بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أمه بشرط الا يتجاوز المجموع الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك اكثر من الثلث فيرد الى الثلث - فتقسم التركة الى ثمانية عشر سهما لأصحاب الوصية الواجبة منها ستة أسهم تقسم بين أصلهم بالسوية - فيخص اولاد بنتها نفيسة ثلاثة أسهم للذكر ضعف الأنثى ويخص اولاد بنتها فاطمة ثلاثة أسهم للذكر ضعف الأنثى - والباقي وهو اثنا عشر سهما لبنات ابنها فرضا وردا بالسوية بينهن فيخص كل بنت ابن اربعة أسهم - وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم توص لواحد من اولاد بنتها بشيء ولم تعظه شيئا بغير موص من طريق تصرف آخر . والله أعلم .

الموضوع

(٢١٦٣) زوج وبنت وابنا ابن مع بنت بنت واولاد اخ شقيق .

المبادئ

١ - بنات الاخوة من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن اصحاب الفروض والعصبات .

٢ - يحجب ابنا الاخ الشقيق بالفرع الوارث الذكر .

٣ - بانحصار التركة فى زوج وبنت وابنى ابن وبنت بنت : يكون لبنت البنت وصية واجبة بشروطها . وللزوج ربع الباقي بعد الوصية فرضا وللبنات نصفه فرضا ولابنتى الابن باقيه تعصبا بالسوية بينهما ؟
سئل :

من ممدوح عبد اللطيف قال :

فى سنة ١٩٥٤ توفيت سيدة عن زوج وبنت وعن ولدى ابن توفى قبلها سنة ١٩٤٣ وهما (ذكران) وعن بنت بنت متوفاة قبلها فى سنة ١٩٤٢ واولاد اخ شقيق ذكورا واناثا فقط - فما بيان نصيب كل منهم .

اجاب :

بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوج وبنت وابنى ابن واولاد اخ شقيق ذكورا واناثا وعن بنت بنت المتوفاة قبلها فقط - يكون لبنت بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ماكانت تأخذه امها لو كانت موجودة

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - س : ٧٢ - ج ١٦٩ - التلويح :
٢٥ من جلد ثانى سنة ١٣٧٢ هـ - ١ من مارس سنة ١٩٥٤ م .

عند وفاة امها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦٠ من القانون المذكور فتقسم
التركة الى اثنى عشر سهما لبنت بنتها منها اربعة أسهم وصية واجبة والباقى
وهو ثمانية أسهم لورثتها لزوجها منه الربع فرضا لوجود الفرع السوارث
ولبنتها النصف فرضا ولابنى ابنتها الباقى تعصيبا مناصفة بينهما فيخص
الزوج سهمان والبنت اربعة أسهم وكل ابن ابن سهم واحد ولا شىء لأولاد
الاخ الشقيق لحجب الذكور منهم بابنى الابن ولان الاناث من ذوى الأرحام
المؤخرين فى الميراث عن اصحاب الفروض والعصبة . وهذا اذا لم يكن
للمتوفاة وارث آخر ولم توص لبنت بنتها بشىء ولم تعطها شيئا بغير عوض
عن طريق تصرف آخر . والله اعلم . ؟



الموضوع

(٢١٦٤) بنت وأولاد بنت مع أولاد ابن أخ شقيق وبنت أخوة اشقاء .

المبادئ

١ - بنات الأخوة وبنات الأعمام وبنات ابن الأخ من نوى الأرحام
الأخريين في الميراث عن أصحاب الفروض والمصبات .

٢ - أولاد البنت يستحقون وصية واجبة في تركة جدتهم في حدود
الثالث طبقا للقانون ؟

٣ - بانحصار الارث في بنت وابن ابن أخ شقيق يكون للبنت نصف
الباقى بعد الوصية فرضا وباقيه لابن ابن الأخ الشقيق تمصيبا ؟

سستل :

من محمد عبد الرحمن السرطى - قال :

في سنة ١٩٥٤ توفيت سيدة عن بنتها وأولاد بنتها المتوفاة قبلها
وبنات أخويها الشقيقين وأولاد ابن أخيها الشقيق ذكورا وإناثا فقط -
وبنت عمها الشقيق فقط - فما نصيب كل وارث ؟

اجاب :

ب وفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦
عن بنتها وبنت عمها الشقيق وبنات أخويها الشقيقين وأولاد ابن أخيها
الشقيق وهم ذكر واحد وإناث ومن أولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكرا

* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد إبراهيم مفتي - س : ٧٢ - ج : ٦١٧ - الطريق
١٩ من ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ هـ - ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ج .

وأنثيان فقط — يكون لأولاد بنتها: في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهم لو كانت موجودة وقت وفاة أمها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور — فتقسم تركة المتوفاة الى ثمانية عشر سهما لأولاد بنتها منها ستة أسهم وصية واجبة تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى فيخص كل ذكر سهمان وكل أنثى سهم واحد والباقي هو الميراث وقدره اثنا عشر سهما يقسم بين ورثتها لبنتها النصف وهو ستة أسهم فرضا والباقي وهو ستة أسهم لابن أخيها الشقيق تعصيا ولا شيء لبنت عمها الشقيق ولا لبنات أخويها الشقيقين ولا لبنات ابن أخيها الشقيق لأنهن جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات — وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولم تكن أوصت لأولاد بنتها ولا أعطتهم شيئا بغير عوض من طريق تصرف آخر . والله أعلم .



الموضوع

(٢١٦٥) ابن وأولاد ابن وبنت ابن وأبناء بنت .

المبادئ

- ١ - أولاد الابن وبنت الابن وأبناء البنت يستحقون جميعا وصية واجبة في حدود الثلث والباقي يكون تركه مستقلة
- ٢ - بانحصار الارث في الابن يكون له الباقي بعد الوصية تعصيبا .

سئل :

من محمد ابراهيم خليل قال :

توفيت حميدة رفاعة الفرياوى سنة ١٩٥١ عن ابنها وأولاد ابنها ذكر وانثيين وبنت ابنها ثلاث اثاث وأبناء بنتها المتوفاة قبلها أيضا فقط فما نصيب كل وارث ؟

اجاب :

ب وفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لأولاد أولادها المتوفين قبلها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كان يستحقه أصولهم لو كانوا أحياء عند وفاتها في حدود الثلث ولما كان نصيبهم يزيد على الثلث فيرد الى الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية المشار اليه فتقسم تركة المتوفاة المذكورة الى خمسة عشر سهما لأولاد ابنها ابراهيم من ذلك سهمان للذكر ضعف الانثى ولبنات ابنها جاد سهمان أيضا بالسوية بينهن ولأبناء بنتها سهم واحد وصية واجبة بالسوية بينهم والباقي وهو عشرة أسهم يكون تركة مستقلة يأخذها ابنها تعصيبا وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ولم توص لاحد من أولاد أولادها المتوفين قبلها بشيء من تركتها ولم تعطهم جميعا شيئا بغير موافق عن طريق تصرف آخر والله سبحانه وتعالى أعلم .

* الفتى : فضيلة الشيخ حبيب مامون - م : ٧٦ - م ٥٤٥ - ص ٢٧٠ - التاريخ : ٦ من جمادى الاولى سنة ١٣٧٥ هـ - ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ م >

المفهوم

(٣١٦٦) ميراث مع وصية اختيارية .

المبادئ

- ١ - تنفذ الوصية للوارث بدون توقف على اجازة باقى الورثة مادامت فى حدود الثلث ومابقى يكون هو التركة
- ٢ - بوفاة المتوفى عن زوجة وبنت وقد اوصى لهما بثلث ماله مناصفة بينهما وعن ابن آخر تاخذ الزوجة والبنت الثلث وصية اختيارية بينهما والباقى بعد الثلث للزوجة ثمنه فرضا وباقيه للبنت والولد للذكر ضعف الانثى تعصيا .

سئل :

من عبد السلام احمد قال :

اوصى رجل بثلث ماله كاملا عند وفاته الى كل من زوجته وابنته لكل منهما السدس ثم توفى الموصى عن ورثته وهم : الزوجة المذكورة وابنته المذكورة وابن اخر .
فما نصيب كل وارث ؟

اجاب :

انه بوفاة المتوفى المذكور عن زوجته وبنته وابنته فقط وقد اوصى بثلث ماله عند وفاته لزوجه وبنته مناصفة بينهما فهذه وان كانت وصية

إله الملقى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٧٤ - ج : ٧٨ - التاريخ : ١٠ -
ذو القعدة سنة ١٣٧٤ هـ - ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ م .

لوارث إلا أنها فى حدود الثلث فتنفذ كما أوصى بدون توقف على إجازة باقى
الورثة طبقا لنص المادة رقم ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦.
وما تبقى بعد تنفيذ وصيته وهو الثلثان يقسم بين ورثته للزوجة ثمنه فرضا
لوجود الفرع الوارث والباقى لولديه للذكر ضعف الأنثى تعصيبا وهذا إذا
لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر وكانت وفاته بعد العمل بقانون الوصية
المشار اليه وهو أول أغسطس سنة ١٩٤٦ ولم يكن للمتوفى من يستحق
وصية واجبة . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٢١٦٧) الزوجة مع البنت وبنتى الابن وولدى البنت والاخوان الشقيقين .

المبادئ :

- ١ - ولدى البنت وصية واجبة بقدر ما كانت تستحق ابهما لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة أبيها فى حدود الثلث وتقسم قسمة الميراث والباقى هو التركة .
- ٢ - بالتعصيب الارث فى زوجة وبنت وبنتى ابن واخوان شقيقين يكون للزوجة الثمن فرضا وللبنات النصف فرضا ولبنتى الابن السدس تكملة للثلثين بالسوية بينهما والباقى للاخوان الشقيقين تعصيبا بالسوية بينهما .

سئل :

من عبد المقصود السيد موسى قال :

توفى ابراهيم السيد ابو عليوه فى سنة ١٩٥٢ وانحصر ميراثه الشرعى فى زوجته وبنته وبنتى ابنه وولدى بنته ذكر واثنى وعن اخوين شقيقين . فما نصيب كل ؟

اجاب :

انه بوفاة المتوفى المذكور بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦. من زوجته وبنته وعن ابنتى ابنه سيده ومبروكه وعن ولدى بنته

* الفتى : لفيلة الشيخ حسن مأمون - ص ٧٤ - ٢ : ٢٢٨ - التاريخ : ٢٠ من محرم سنة ١٣٧٥ هـ - ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٥ م .

انثى وذكر وعن اخوين شقيقين فقط . يكون لولدى بنته وصية واجبة
فى تركته بمقدار ما كانت ترثه أمهما لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة
أبيها فى حدود الثلث طبقا للقانون المذكور . فتقسم تركة المتوفى الى
(أربعة ومشرين سهما) لولدى البنت من ذلك ثمانية أسهم وصية واجبة
تقسم بينهما للذكر ضعف الانثى والباقي وهو (ستة عشر سهما) يكون
تركة مستقلة تقسم على الورثة للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث
وللبنت النصف فرضا ولبنتى الابن السدس فرضا تكملة للثلثين بالسوية
بينهما والباقي للأخوين الشقيقين تعصبا بالسوية بينهما وهذا اذا لم
يكن للمتوفى وارث آخر ولم يوص لولدى ابنته بشيء من تركته ولم يعطهما
شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢١٦٨) أخت شقيقة وبنت أخ شقيق وابن بنت واولاد ابن

المبادئ

- ١ - تحجب الأخت الشقيقة بالفرع الوارث الذكر
- ٢ - بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الغروض والعصبات .
- ٣ - ابن البنت يستحق وصية واجبة فى حدود الثلث متى توافرت شروطها وبالباقى هو التركة .
- ٤ - بانحصار الإرث فى اولاد ابن يكون لهم الباقى من التركة تمصيبا للذكر ضعف الأنثى .

سئل :

من السيدة / هانم سيف إبراهيم قالت :

توفيت امرأة فى سنة ١٩٥٥ عن أخت شقيقة وعن بنت أخيها الشقيق وعن ابن بنتها المتوفاة قبلها واولاد ابنها المتوفى قبلها ذكورا واناثا فقط فما نصيب كل وارث .

اجاب :

بوفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لابن بنتها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كانت تستحقه أمه من تركتها لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة أمها فى

* المفى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٧٦ - م : ٦٠ - ص ٢٢ - التاريخ : ٢٦ من الحرم سنة ١٢٧٥ هـ - ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ م .

حدود الثلث ولما كان ذلك اكثر من الثلث فيرد اليه طبقا للمادة رقم ٧٦ من القانون المذكور .

فتقسم تركة المتوفاة الى ثلاثة اسهم لابن بنتها من ذلك سهم واحد وصية واجبة — والباقي يكون تركة تقسم على اولاد الابن للذكر ضعف الانثى تعصيبا — ولا شيء للأخت الشقيقة لحجبها بابناء الابن وكذلك لا شيء لبنت الاخ الشقيق (الطالبة) لانها من ذوى الارحام المؤخرين فى الارث عن ذوى الفروض والمصبات وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث اخر ولم توص لابن بنتها بشيء من تركتها ولم تعطه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢١٦٩) زوجة وابن وبنت وبنت ابن وبنت ابن .

المبادئ

- ١ - بنت الابن وبنت ابن الابن تستحقان وصية واجبة في حدود الثلث متى توافرت شروطها والباقي هو التركة
- ٢ - بانحصار الارث في زوجة وابن وبنت يكون للزوجة الثمن فرضا والباقي للابن والبنت للذكر ضعف الانثى تعصيا

سئل :

من فارس ابراهيم ابو زنادى قال :

توفي ابراهيم محمد في سنة ١٩٤٧ عن زوجته وابنه وابنته وبنت ابنه وبنت ابن ابنه فقط فما نصيب كل وارث ؟

اجاب :

بوفاة المتوفى المذكور بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لكل من بنت ابنه وبنت ابن ابنه وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه اصل كل منهما في تركته لو كان على قيد الحياة وقت وفاته في حدود الثلث ولما كان ذلك اكثر من الثلث فيرد اليه طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة المتوفى المذكور الى اثني عشر سهما لبنت ابنه من ذلك سهمان ولبنت ابن ابنه سهمان ايضا وصية واجبة والباقي يكون تركة تقسم على الورثة للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث لابنه وبنته الباقي تعصيا للذكر ضعف الانثى وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث اخر ولم يوص لبنت ابنه ولا لبنت ابن ابنه بشيء من تركته. ولم يعطهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٣١٧٠) فرع غير وارث اعطاه جده عطيه .

المبدأ

متى كانت العطية اقل من الاستحقاق بالوصية الواجبة كان لمن يستحقها مايكمل له استحقاقه .

سئل :

من احمد رفعت السيد قال :

مانصيب الابن ومقدار الوصية الواجبة لابن الابن الذي تبرع له جده لآبيه قبل وفاته في شهر مايو سنة ١٩٥٤ بخمسين فدانا بغير عوض من مجموع ماكان يملكه قبل وفاته وهو مائتان وخمسون فدانا ثم ترك لورثته الباقي من التركة وهو مائتا فدان .

اجاب

بوفاة المتوفى المذكور بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لابن ابنه المذكور وصية واجبة في تركته بمقدار ماكان يستحقه والده في تركته لو كان حيا وقت وفاته في حدود الثلث . ولما كان نصيبه يزيد على الثلث فيرد اليه طبقا لنص المادة رقم ٧٦ من قانون الوصية المشار اليه فتقسم تركة المتوفى المذكور الى ثلاثة اسهم لابن ابنه من ذلك سهم واحد وصية واجبة والباقي يكون تركة يستحقه ابنه تعصيا وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث اخر ولم يكن قد اوصى لابن ابنه بشيء من تركته ولم يكن اعطاه قدر نصيبه بغير عوض عن طريق تصرف اخر ومن هذا يعلم الجواب عن الشطر الثاني من السؤال وهو أن لابن ابنه ستة عشر سهما وستة عشر فدانا زيادة على مااعطاه له جده لآبيه بغير عوض حتى يكمل نصيبه المستحق له بطريق الوصية الواجبة فيما تركه ميراثا لورثته وهو مائتا فدان طبقا لنص المادة رقم ٧٦ من قانون الوصية سالف الذكر والله سبحانه وتعالى اعلم . ٤ .

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٧٦ - م : ٥٢٠ - التاريخ : ١٩ م
ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ هـ - ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ م .

الموضوع

(٢١٧١) زوجة و بنتان مع بنات ابن و اولاد اخوين شقيقين .

المبادئ

١ - تحجب بنت الابن من الميراث بالبنتين حجب حرمان

٢ - بالانحصار الارث فى زوجة و بنتين و ابناء اخوين شقيقين مع من يستحق وصية واجبة تقسم التركة بينهم جميعا الى ثلاثة اسهم لاصحاب الوصية الواجبة اولا سهم بالسوية بينهم و الباقي يكون هو التركة وهو سهمان للزوجة ثمة و للبنتين ثلثاه بالسوية بينهما و باقيه لابناء الاخوين الشقيقين تعصيباً بالسوية بينهم

سئل :

من احمد على سبع قال :

توفى رجل فى ١٥/٧/١٩٥٦ عن زوجته و بنتيه و بنات ابنه المتوفى قبله و ابناء و بنات اخويه الشقيقين فقط فما بيان نصيب كل ؟

اجاب :

ب وفاة المتوفى المذكور بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

من المذكورين :

يكون لبنات ابنه المتوفى قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه والدهن ميراثا فى تركته لو كان على قيد الحياة وقت وفاته فى حدود الثلث طبقاً لنص المادة رقم ٧٦ من قانون الوصية المشار اليه .

* الفتى : نفيلة الشيخ حسن مامون - م : ٧٩ - م : ٢٦٠ - م : ١١٩ - التاريخ : ١٤ من المحرم سنة ١٣٧٦ هـ - ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٦ م .

ولما كان ذلك اكثر من الثلث فيرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفى المذكور الى ثلاثة اسهم لبنات الابن من ذلك سهم واحد بالسوية بينهن وصية واجبة والباقي بعد نصيب الوصية الواجبة وقدره سهمان يكون تركة مستقلة تقسم على الورثة للزوجة ثمنه فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتيه الثلثان فرضا مناصفة بينهما والباقي بعد نصيب الزوجية والبنيتين يكون لابناء الاخوين الشقيقين تعصبا بالسوية بينهم ولا شيء لبنات الاخوين الشقيقين لأنهن من ذوى الارحام الذين لا ميراث لهم مع اصحاب الفروض والعصبات وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث اخن ولم يكن قد اوصى لبنات ابنته بشيء من تركته ولم يكن قد اعطاهن شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله اعلم .



الموضوع

(٢١٧٢) زوجة وبتان وابنتان مع بنت ابن وبت بنت .

المبادئ

- ١ - بوفاة المتوفى عن بنت ابن وبت بنت مع بعض الورثة يكون لهما استحقاق بالوصية الواجبة بمثل ماكان يستحقه اصل كل منهما لو كان حيا عند وفاة ابيه فى حدود الثلث
- ٢ - بانحصار الارث فى زوجة وبتين وابنتين مع من يستحق وصية واجبة تقسم التركة الى ٧٢ سهما لبنتى الولدين ٢١ سهما تقسم بين اصلهما للذكر ضعف الانثى ويكون لبنت الابن منها ١٤ سهما ولبنت البنت ٧ اسهم ويقسم الباقي بين الورثة وقدره ٥١ سهما لزوجته ثمنه فرضا ولاولاده الباقي تعصيا للذكر ضعف الانثى .

سئل :

من الست كريمة صالح يوسف قالت :

ان رجلا توفى سنة ١٩٥٤ عن زوجته وبتتيه وابنيه وعن بنت ابنه المتوفى قبله سنة ١٩٤٧ وعن بنت بنته المتوفاة قبله سنة ١٩٢٤ ثم توفيت زوجته المذكورة سنة ١٩٥٥ م عن ابنيها وبتتيها وعن بنت ابنها المتوفى قبلها وبنت بنتها المتوفاة قبلها .

* القى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٧٩ - م : ٢٢١ - ص ١٤٧ -
التاريخ : ١٠ صفر سنة ١٣٧٦ هـ - ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٦ م .

وطلبت السائلة معرفة الحكم الشرعى فى كيفية توزيع تركة كل من المتوفيين المذكورين بين ورثته وبيان نصيب ارباب الوصية الواجبة فى تركة كل منهما ؟

اجساب

انه بوفاة المتوفى الاول بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن زوجته وابنيه وبنتيه وعن بنت ابنه المتوفى قبله وبنت بنته المتوفاة قبله يكون لفرع كل من ولديه فى تركته وصية واجبة بمثل ماكان يأخذه اصله لو كان موجودا عند وفاة أبيه بشرط الا يزيد مجموع ذلك على الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور . فتقسم تركته الى الثلثين وسبعين سهما - لبنتى ولديه منها واحد وعشرون سهما تقسم بين اصليهما للذكر ضعف الانثى لبنت ابنه اربعة عشر سهما ولبنت بنته سبعة اسهم والباقى هو الميراث وقدره واحد وخمسون سهما تقسم بين ورثته المذكورين لزوجته الثلثين فرضا لوجود الفرع الوارث ولاولاده الباقى للذكر ضعف الانثى تعصيبا ، ثم بوفاة المتوفاة الثانية بعد العمل بقانون الوصية المذكورة عن ابنها وبنتيها وعن بنت ابنها المتوفى قبلها وبنت بنتها المتوفاة قبلها يكون لفرع كل من ولديها فى تركتها وصية واجبة بمثل ماكان يأخذه اصله لو كان موجودا وقت وفاة أمه بشرط الا يزيد مجموع ذلك على الثلث طبقا لما ذكر فتقسم تركتها الى تسعة اسهم لبنتى ولديها منها ثلاثة اسهم وصية واجبة تقسم بين اصليهما للذكر ضعف الانثى لبنت ابنها منها سهمان ولبنت بنتها سهم واحد والباقى هو الميراث وقدره ستة اسهم تقسم بين ورثتها وهم اولادها للذكر ضعف الانثى تعصيبا فينص كل ذكر سهمان وكل انثى سهم واحد - وهذا اذا لم يكن لاحد من المتوفيين وارث آخر ولم يكن احدهما اوصى لبنتى ولديه بشئ ولا اعطاهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله اعلم .

الموضوع

(٢١٧٣) بيع المورث لبعض الورثة .

المبادئ

١ - بيع المورث تركته لبعض ورثته وهو مريض مرضا يغلب فيه الهلاك نافذ في ثلث المبيع فقط . ولا ينفذ في الثلثين الباقيين الا باجازة باقى الورثة .

٢ - بيع المورث تركته لبعض ورثته وهو غير مريض مرض الموت صحيح نافذ ولا يكون من جملة تركته بعد وفاته ؟

سئل :

من حسين على السكرى قال :

توفيت لطيفة على السكرى سنة ١٩٢٧ عن بناتها الثلاث وعن اخويها الشقيقين فقط وانها كانت تملك منزلا و ٢١ قيراطا باعتها لبناتها الثلاث بمقد ابتدائي قبل وفاتها بقليل بمبلغ ١٥٠ جنيها - فما بيان نصيب كل ؟

اجاب :

اذا لم يكن لهذه المتوفاة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة وكان لها تركه تورث عنها عند وفاتها يكون لبناتها الثلاث منها الثلثان فرضا بالسوية بينهن ولاخويها الشقيقين الباقي تعصبا مناصفة بينهما هذا واما العقارات المشار اليها فى السؤال والتي باعتها المتوفاة بمقد ابتدائي الى بناتها قبل وفاتها بقليل بالثمن النوه عنه فان المتبادر من السؤال ان

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٨٢ - م : ٧٣ - التاريخ : ٢٩ من جمادى الثانى سنة ١٣٧٦هـ - ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٧ م .

المتوفاة باعتها قبيل وفاتها الى بناتها بقليل فاذا كانت حين باعتها مريضة وتوفيت فى حالة مرضها هذا وكان مرضها من الامراض التى يغلب فيها الهلاك سواء توفيت بسبب هذا المرض او باى سبب آخر كان هذا البيع نافذا فى ثلث المقدار المبيع فقط وتوقف نفاذه فى الثلثين على اجازة باقى الورثة اما اذا لم تكن مريضة مرض الموت فان هذا البيع يكون صحيحا ونافذا ولا يكون القدر المبيع منها من جملة تركتها التى تورث عنها عند وفاتها والله اعلم . ؟



الموضوع

(٣١٧٤) اخت لام مع اولاد بنت .

المبدأ

ب وفاة المورثة عن اخت لام واولاد بنت يكون لاولاد البنت وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه والدتهم ميراثا لو كانت حية عند الوفاة في حدود الثلث فقط وللأخت لام الباقي فرضا وردا ٢٠

سئل :

من عبد العزيز حسن علي - قال :

توفيت أم محمد حسن في ٦ فبراير سنة ١٩٥٧ عن اختها لامها واولاد بنتها المتوفاة قبلها ذكرين واثنتين فقط - فما نصيب كل ٢٠

اجاب :

ب وفاة المتوفاة في سنة ١٩٥٧ عن اختها لامها واولاد بنتها فقط - يكون لاولاد بنتها المتوفاة قبلها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كانت تستحقه والدتهم ميراثا لو كانت حية وقت وفاتها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ ولأنه أكثر من الثلث فيرد الى الثلث وتقسم تركة المتوفاة الى تسعة اسهم لاولاد بنتها منها ثلاثة اسهم للذكر ضعف الأنثى وصية واجبة . والباقي بعد ذلك يكون تركة لاختها لامها فرضا وردا لانفرادها بالميراث . وهذا اذا لم تكن المتوفاة قد اوصت لاولاد بنتها بشيء ولم تكن قد أعطتهم شيئا بغير عوض عن طريق أي تصرف آخر ولم يكن لها وارث آخر ولا فرع يستحق الوصية الواجبة غير من ذكر . والله أعلم ٢٠

* المني : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٢ - م : ٥٢٦ - التاريخ : ٣ من رمضان سنة ١٣٧٦ هـ - ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٧ م .

الموضوع

(٣١٧٥) زوجة واولاد اخ شقيق وبناتا بنت وابن بنت بنت .

المبادئ

- ١ - الوصية الواجبة خاصة باهل الطبقة الاولى من اولاد البنات .
- ٢ - بنات الاخ وابن بنت البنات من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن اصحاب الفروض والعصبات .
- ٣ - بانحصار توزيع تركة المتوفى فى زوجته وابنى اخيه الشقيق وبنتى بنته : يكون لبنتى بنته المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت تستحقه امهما ميراثا لو كانت حية وقت وفاته فى حدود الثلث فقط - ولزوجته ربع الباقي فرضا ولابنى اخيه الشقيق باقيه تعصيا ؟.

مسئل :

من احمد عبد الرحمن محمد قال :

توفى عبد الحميد محمد عطا الله سنة ١٩٥٧ عن زوجته وعن اولاد اخيه الشقيق المتوفى قبله وهم ذكران وبنتان وكان له بنت توفيت قبله سنة ١٩٣٨ عن بناتها الثلاث وتوفيت احدى بناتها بعد امها وقبل جنها سنة ١٩٥١ عن ابنها وزوجها فقط - فما نصيب كل ؟.

اجاب :

ب وفاة المتوفى عبد الحميد محمد سنة ١٩٥٧ عن المذكورين فقط يكون لبنتى بنته حميدة المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت

* الفتى : لفيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٢ - م : ٥٩٩ - التاريخ : X من رمضان سنة ١٣٧٦ هـ - ٨ من ابريل سنة ١٩٥٧ م .

تستحقه والدتهما ميراثا لو كانت حية وقت وفاته فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ولأنه أكثر من الثلث فيرد الى الثلث وتقسم تركة المتوفى الى ستة أسهم لزينب وراضية بنتى بنته حميدة منها سهمان مناصفة بينهما وصية واجبة والباقى بعد ذلك يكون هو التركة التى تقسم على الورثة لزوجته ربعها فرضا لعدم وجود فرع وارث ولعلى وعزوز ولدى أخيه الشقيق الباقى تمصيا مناصفة بينهما لعدم وجود عاصب أقرب ولا شىء لطيفة وأمنة بنتى أخيه الشقيق لانهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات ولا شىء أيضا بطريق الوصية الواجبة لعلى أحمد ابن بخيطة بنت بنته حميدة لأن الوصية الواجبة خاصة بأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات طبقا للمادة ٧٦ المذكورة . وهذا إذ لم يكن المتوفى قد أوصى لبنتى بنته بشىء ولم يكن قد أعطاهما شىئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر ولم يكن له وارث آخر ولا فرع يستحق الوصية الواجبة . والله أعلم .



الموضوع

(٣١٧٦) العوض عن الوصية الواجبة .

المبادئ

- ١ - شرط الاستحقاق بطريق الوصية الواجبة الا يكون المتوفى قد عوض فرعه غير الوارث شيئاً من تركته بدون عوض يساوى نصيبه فيها بطريق الوصية .
- ٢ - اذا عوض المتوفى فرعه غير الوارث شيئاً من تركته بدون عوض . وكان ما اعطاه اياه كذلك اقل من نصيبه بطريق الوصية . وجبت له وصية بقدر ما يكمله ؟

سئل :

من على عبد اللطيف راشد قال :

توفى جاد على الخطيب فى ابريل سنة ١٩٥٤ عن زوجته واولاده ذكرين وثلاث بنات وعن بنت ابنه المتوفى قبله سنة ١٩٤٦ وترك تركه منها ٥ هـ فدانا كتب منها لبنت ابنه اربعة افدنة بمقد ذكر فيه ان الثمن دفع من يد اللجنة مع العلم بان الجدة لا مال لها وقد اعترفت امام النيابة الحسبية بانها لم تدفع شيئاً لجدة البنت وصدقتها ام البنت على ذلك فما بيان نصيب كل وارث وهل الاربعة الافدنة التى كتبت للبنت تخص من نصيبها ام لا ؟

اجاب :

بوفاة جاد على الخطيب فى ابريل سنة ١٩٥٤ بعد العمل بقانون

* المسمى : لفيلة الشيخ حسن مأمون - من : ٨٢ - ٢ - ٧٢٨ - التاريخ : ١ من شوال سنة ١٣٧٦ هـ - ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ م .

الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده وهم ذكران وثلاث بنات وعن بنت ابنه المتوفى قبله يكون لبنت ابنه وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه والدها لو كان موجودا عند وفاة والدها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور وتقسم تركة المتوفى الى اثنين وسبعين سهما لبنت ابنه منها أربعة عشر سهما وصية واجبة والباقي من التركة وقدره ثمانية وخمسون سهما هو التركة لورثته الأحياء عند وفاته لزوجته منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولأولاده الباقي تعصبا للذكر ضعف الأنثى . هذا وإذا قام الدليل الشرعى والقانونى على أن الأربعة الأقدمة التى كتبها المتوفى لبنت ابنه قبل وفاته بمقدار كانت بدون ثمن ولم يقبض من البنت ولا من غيرها ثمنها كان هذا القدر من جملة نصيبها في التركة بطريق الوصية الواجبة لأن شرط الاستحقاق بطريق الوصية الواجبة طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور أنه لا يكون المتوفى قد عوض فرعه غير الوارث شيئا من تركته بدون عوض يساوى نصيبه فيها بطريق الوصية المذكورة فإذا كان ما أعطاه إياه كذلك أقل من هذا النصيب وجبت له وصية بقدر ما يملكه أما إذا لم يثبت أن الأربعة الأقدمة كانت بغير عوض وقام الدليل على أن المتوفى قبض ثمنها من البنت أو من غيرها بطريق التبرع أو الهبة للبنت لم يحتسب هذا القدر من نصيب بنت ابنه بطريق الوصية الواجبة ويكون لها نصيبها كاملا في الأقطان الباقية وقدرها ٤٦ فدانا على اعتبار أن حصتها فيها أربعة عشر سهما من اثنين وسبعين سهما تنقسم إليها هذه الأقطان . وهذا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر . والله أعلم ؟

الموضوع

(٢١٧٧) بنتان وأولاد ابن وابن بنت ووصية اختيارية .

المبادئ

- ١ - يستحق ابن البنت نصيب امه وصية واجبة بشرط أن لا يزيد عن الثلث متى تمت شروطها .
 - ٢ - الوصية الاختيارية تنفذ في الباقي من الثلث بعد الوصية الواجبة بدون اجازة الورثة اذا كان فيه الوفاء بمقدارها . فان لم يوف توقف النفاذ في الزائد على الثلث على اجازتهم .
 - ٣ - ان اجاز الورثة تنفيذ الوصية الاختيارية في الزائد على الثلث كان الباقي هو التركة .
 - ٤ - بانحصار الارث في بنتين وولدى ابن يكون للبنتين الثلثان فرضا ولولدى الابن الباقي تعصيبا للذكر ضعف الانثى ؟ .
- سئل :

اطلعنا على الطلب المقيد برقم ١٢٨٢ سنة ١٩٥٧ المقدم من السيد / حسن احمد كسيب المقيم بشارع العروبة رقم ٥٦ بمصر الجديدة - المتضمن انه بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٧ توفيت الست فاطمة عبد الرازق اسماعيل عن بنتيها جليلة ودولت وعن ابن بنتها المتوفاة قبلها ولولدى ابنها المتوفى قبلها ذكر وانثى فقط - وطلب السائل بيان نصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة في تركة المتوفاة المذكورة البالغ قدرها خمسة وعشرون فدانا -

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٣ - م : ٦٤ - التاريخ : ٢٩ ذو القعدة سنة ١٣٧٦ هـ - ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٧ م .

على اساس انها قد اوصت حال حياتها بثلاثة افدنة للخيرات بورقة عرفية
مصدق عليها من بعض الورثة ؟.

اجاب :

انه وفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة
١٩٤٦ عن المذكورين يكون لابن بنتها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كانت
تستحقه السيدة والدته ميراثا في تركة المتوفاة المذكورة لو كانت على قيد
الحياة وقت وفاتها في حدود الثلث طبقا لنص المادة ٧٦ من قانون الوصية
المشار اليه - ولما كانت المتوفاة المذكورة قد اوصت باختيارها للخيرات بثلاثة
افدنة من تركتها البالغ قدرها ٢٥ فدانا وبناء على ما نص عليه في قانون
الوصية المشار اليه يكون لابن بنتها المتوفاة قبلها وصية واجبة قدرها
سهمان من تسعة اسهم تنقسم ليها تركة المتوفاة المذكورة - والباقي من
ثلث التركة بعد الوصية الواجبة وقدره سهم واحد تنفل فيه الوصية
الاختيارية دون توقف على اجازة الورثة فان لم يوف بها توقف نفاذها
فيما زاد على ثلث التركة على اجازتهم فان اجازوا ذلك نفد وكان الباقي
بعد ذلك تركة مستقلة يقسم على الورثة للبنتين الثلثان فرضا مناصفة
بينهما والباقي لولدى الابن الذكر ضعف الانثى تعصيا وكذلك الحال ان لم
يجز الورثة نفاذها فيما زاد على الثلث يكون الثلثان تركة مستقلة يقسم
على الورثة المذكورين . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر . ولم
تكن قد اوصت لابن بنتها بشيء من تركتها ولم تكن قد اعطته شيئا بشيروهوش
من طريق تصرف آخر . والله اعلم .؟

الموضوع

(٢١٧٨) بنت الأخ والوصية الواجبة .

المبدأ

لا استحقاق لبنت الأخ الشقيق بالوصية الواجبة لأنها خاصة بفرع الولد الذي يموت قبل أصله طبقاً للقانون ٢.

سئل :

اطلعنا على الطلب ٢٥١٩ سنة ١٩٥٧ المقدم من السيد / محمد أبو غنيمة هديب من ناحية بنى دالحس مركز مفاغة بشأن تقسيم تركة المرحوم محمد سعد هاشم المتوفى عن ثلاث أخوات شقيقات وبنت أخ شقيق وثلاثة أبناء عم شقيق فقط مع بيان ما إذا كانت بنت الأخ الشقيق تستحق وصية واجبة أولا ؟

اجاب :

للأخوات الثلاث الشقيقات ثلثى تركته فرضاً بالسوية بينهن والثلث الباقي من تركته لأبناء عمه الشقيق ماثلة بينهم تعصيباً ولا شيء لبنت الأخ الشقيق لأنها من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات - وكذلك لا تستحق وصية واجبة لأن الوصية الواجبة لا تكون إلا لفرع الولد الذى توفى قبل أصله طبقاً لنص المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهذا إذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولم يكن له فرع ولد يستحق وصية واجبة والله أعلم ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م : ٨٥ - م : ١٠ - م : ١ - التاريخ : ٨ من ربيع الثانى سنة ١٣٧٧ هـ - ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ م .

الموضوع

(٣١٧٩) الزوجة مع ابن وابن ابن •

المبادئ

- ١ - يحجب ابن الابن بالابن ميراثا وياخذ بطريق الوصية الواجبة
 - ٢ - بوفاة المتوفى عن زوجة وابن وابن ابن يكون لابن الابن استحقاق بطريق الوصية الواجبة في حدود الثلث وياخذ نصيبه أولا من التركة وما بقي فهو التركة •
 - ٣ - بانحصار الارث في زوجة وابن يكون للزوجة الثمن فرضا والباقي لابن تمصيا وذلك كله بعد اخراج مقدار المستحق بالوصية الواجبة
- سئل :

تضمن سؤال سنية ابو سريع عبد الباقي من الدناوية مركز المياط جيزة المقيد برقم ٢٦٢٩ سنة ١٩٥٧ أن والد زوجها توفي هذا الشهر عن زوجة وابن وابن ابنه المتوفى قبله بعام تقريبا فقط وطلبت بيان نصيب كل في تركة والد زوجها المذكور ؟

اجاب :

بوفاة هذا الرجل في هذا الشهر بعد العمل بقانون الوصية ٧١ سنة ١٩٤٦ عن زوجته وابنه وعن ابن ابنه المتوفى قبله يكون لابن ابنه وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه والده فيها لو كان موجودا عند وفاة والده في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م : ٨٥ - م : ٥٤ - م : ٣٠ - التاريخ : ١٤ من ربيع الثاني سنة ١٣٧٧ هـ - ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ م •

ذلك اكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة المتوفى الى ثلاثة اسهم
لابن ابنته منها سهم واحد وصية واجبة والباقي وقدره سهمان هو التركة
لزوجه منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولابنه الباقي تعصيبا وهذا
اذا لم يكن له وارث آخر ولم يوص لابن ابنته بشيء من تركته ولم يعطه
شيئا منها بغير عوض من طريق تصرف آخر والله اعلم ؟.



الموضوع

(٣١٨٠) الزوجة مع الأم والأولاد ووصية اختيارية لبعض الورثة

بجميع مال التامين .

المبادئ

- ١ - الوصية بجميع مال التامين المدخر للام ولواحد من الانشاء تنفذ في الثلث فقط ويقسم بين الموصى لهما كشرط الموصى .
- ٢ - الثلثان الباقيان يوزعان على جميع الورثة بما فيهم الموصى لهما تستحق الام سدس الثلثين فرضا وتستحق الزوجة ثمنهما والباقي للأولاد جميعا تمصيبا للذكر ضعف الانثى .

سئل :

اطلنا على السؤال القديم من صفة محمد الجندى ١٦ شارع القاضي بطنطا المقيد برقم ٢٦٦٥ سنة ١٩٥٧ المتضمن ان المرحوم محمد عبد العزيز خالد توفي بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٦ عن ورثته وهم زوجته صافية محمد الجندى وأولاده سلوى وهدي وسعد ووالدته عيشة محمد عيسى وابنه احمد جوده فقط وليس للمتوفى المذكور املالة ولا عقارات ولا مال ظاهر سوى مبلغ فى صندوق التامين والادخار بمصلحة السكة الحديد وقد اوصى بهذا المبلغ لوالدته عيشة وابنه احمد جوده فقط على ان يقسم بينهما حسب الشريعة الاسلامية كما هو مبين بالورقة العرفية بصندوق التامين والادخار ولم يعط بقية الورثة شيئا . وطلبت بيان الحكم الشرعى وهل يستحق باقى الورثة شيئا من هذا المبلغ ام لا ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٨٥ - م : ٧١ - ص ٢٩ - الطريق : ١٨ من ربيع ثان سنة ١٣٧٧ هـ - ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ م .

أجاب :

القانون المنظم لمصلحة التأمين والادخار وان نص على أن الموظف له ان يوصى بمبلغ التأمين لمن يشاء الا أنه يجب ان يخضع لقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فقد نصت المادة رقم ٣٧ منه على أن الوصية تصح بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجارة الورثة وتصح بمأزاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة الا اذا اجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من اهل التبرع عالمين بما يجيزونه . والمتوفى المذكور اوصى بجميع مبلغ التأمين الذي لا يملك سواه كما جاء بالسؤال لكل من والدته وابنه احمد جوده المذكور فعلى هذا فان الوصية لاتنفذ الا في حدود الثلث يقسم بينهما طبقا لشرط الموصى فيكون لآمه سدس هذا الثلث والباقي من الثلث لابنه أحمد جوده . واما الثلثان الباقيان فيقسمان بين جميع الورثة بما فيهم الموصى لهما وذلك طبقا لاحكام قانون الموارث فيكون لآمه سدس الثلثين فرضا ولزوجته ثمنهما فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لجميع اولاده للذكر منهم ضعف الانثى تعصيا وهذا اذا لم يكن لديه تركة سوى هذا المبلغ ولم يكن له وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة . وبهذا يعلم الجواب من السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢١٨١) الجدة لام مع الأخت الشقيقة ، الأولاد مع بنت بنت ،

الأخوال مع الخالات والزوج

المبادئ

١ - بانحصار الارث فى جة لام واخت شقيقة يكون للجدة السدس
فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا والباقي يرد عليهما حسب
سهامهما .

٢ - بوفاة المتوفاة عن اولاد ذكرين وانثيين وبنت بنت يكون لبنت
البنت وصية واجبة بمقدار ماكانت تستحقه امها لو كانت على قيد الحياة
وقت وفاة امها .

٣ - تقسم التركة اسباعا سبعة لبنت البنت وصية واجبة والباقي
لاولادها للذكر ضعف الانثى تعصيا .

٤ - بانحصار الارث فى زوج وخالين وخالتين يكون للزوج النصف
فرضا وللخالين والخالتين الباقي للذكر ضعف الانثى

سئل :

تضمن سؤال قنديل احمد صقر من القاهرة المقيد ٢٧٧٥ سنة ١٩٥٧
ان مبروكة محمود الدسوقي صقر توفيت من ١٨ سنة تقريبا عن جدتها ام
امها وعن اختها الشقيقة فقط ثم توفيت بعدها جدتها لامها السيدة
ابراهيم حنضل من مدة ٥ سنوات تقريبا عن اولادها قنديل وابراهيم
وزنوبة وام احمد وعن ست الحى محمود الدسوقي بنت بنتها سكيئة

* الفتى : فضيلة الشيخ حسام مامون - م : ٨٥ - م : ٨٧ - ص ٤٧ - التاريخ :
٢١ من ربيع ثان سنة ١٣٧٧ هـ - ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ م .

المتوفاة قبلها من نحو ٣٠ سنة فقط ؟ ثم توفيت ست الحى محمود
السوقى صقر فى سنة ١٩٥٧ عن زوجها عبد الله محمد صقر وأخوالها
الاشقاء وخالاتها الشقيقات قنديل وإبراهيم وزنوبة وأم أحمد أولاد أحمد
صقر فقط وطلب بيان من يرث وإنصيبه ؟

اجاب :

ب وفاة المذكورين عن سبقوا يكون لجدة المتوفاة الاولى لام سدس
تركها فرضا لعدم وجود من يحجبها ولاختها الشقيقة النصف فرضا
والباقي بعد السدس والنصف يرد عليهما بنسبة سهم كل منهما من
التركة وتصح المسألة بجعلها أربعة أسهم لجدتها لأنها منها سهم واحد
وللاخت الشقيقة الثلاثة الأسهم الباقية - وبوفاة السيدة ابراهيم حنضل
من مدة خمس سنوات بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن
أولادها وهم ذكران وأنثيان وعن بنت بنت توفيت قبلها يكون لبنت ابنتها
وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كانت تستحقه أمها منها لو كانت موجودة
عند وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة
المتوفاة الى سبعة أسهم لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة والباقي
وقدره ستة أسهم هو التركة لأولادها الاحياء عند وفاتها تعصبا للذكر
منهم ضعف الانثى فيخصص كل ابن سهمان ويخصص كل انثى سهم واحد ،
وبوفاة ست الحى محمود فى سنة ١٩٥٧ عن المذكورين سابقا بعد العمل
بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون لزوجها نصف تركتها فرضا
لعدم وجود الفرع الوارث ولاخوالها وخالاتها الاشقاء الباقي للذكر منهم
ضعف الانثى لانهم من الطائفة الاولى من الصنف الرابع من ذوى الارحام
ومن حيز واحد واستووا فى قوة القرابة فيشتركون فى الميراث للذكر ضعف
الانثى وذلك عملا بالمواد ٣٥٤، ٣١٤، ٣٠ من القانون المذكور وهذا اذا لم يكن
لكل وارث آخر ولم توص الثانية لبنت بنتها بشئ من تركتها ولم تعطها
شيئا منها بغير عوض عن طريق تصرف آخر ولم يكن للثالثة فرع يستحق
وصية واجبة والله اعلم ؟

الموضوع

(٣١٨٢) بنات الاخت مع اخوين شقيقين واصحاب وصية واجبة

المبادئ

١ - نصيب اصحاب الوصية الواجبة يخرج اولاً من التركة فى حدود الثلث ومابقى فهو التركة

٢ - بنات الاخت لا استحقاق لهن فى التركة مع العاصب النسبى لا بطريق الميراث ولا بطريق الوصية الواجبة

سئل :

تضمن سؤال السيد / عبد القادر جاد الله متولى المدرس والمقيم بشارع خيرت رقم ٢٥ قسم السيدة زينب المكيد برقم ٢٩١٢ سنة ١٩٥٧ ان ندا سلمان برفوت توفيت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ عن بنت بنتها فاطمة محمود البوهى المتوفاه قبلها فى سنة ١٩٥٠ واسمها رسمية نصر عبد الطلب وعن اخويها الشقيقين محمد سليمان وعيشة سليمان وعن بنات اختها الشقيقة المتوفاه قبلها مريم سليمان فقط وطلب بيان الورثة ونصيب كل وارث ؟

اجاب :

انه بوفاة ندا سلمان فى سنة ١٩٥٦ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن بنت بنتها واخيها الشقيقين محمد وعيشة وعن بنات اخت شقيقة اخرى يكون لبنت بنتها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كانت تستحق امها فيها لو كانت موجودة عند وفاة والدتها فى حدود الثلث

✽ انتهى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٥ : م : ١٧٨ - ص ٩٦ - التاريخ :
٤ من جماد اول سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م .

طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور . ولما كان ذلك اكثر من الثلث يرد الى الثلث . فتقسم تركة المتوفاة الى ثلاثة اسهم لينت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة والباقي وقدره سهمان هو التركة لاختها مريم المتوفاة قبلها لا بطريق الميراث لانهن من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن العصبه ولا بطريق الوصية الواجبة لانها خاصة طبقا للمادة المذكورة بفروع المتوفى غير الوارثين وليس منهم بنات اختها مريم . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث اخر ولم توص لبنات بنتها بشيء من تركتها ولم تعطها شيئا منها بغير عوض عن طريق تصرف اخر والله اعلم ؟

الموضوع

(٢١٨٣) الزوجة مع الأولاد وبنتي الابن .

المبادئ

١ - بنتا الابن مع الاولاد لا يستحقون الا بالوصية الواجبة فقط

٢ - بانحصار الارث في زوجة واولاد ذكورا واناثا مع من يستحق وصية واجبة يخرج مقدار المستحق بالوصية الواجبة اولا من التركة وما بقى فهو التركة يقسم على الورثة حسب سهامهم الشرعية .

سئل :

تضمن سؤال السيد المهندس محمد فهمى خالد وكيل تفتيش المساحة بكفر الشيخ المقيّد ٢١٢٢ سنة ١٩٥٧ ان الرجوم عبد الفنى حميد كراه توفى بتاريخ ١٣ يولية سنة ١٩٤٨ عن زوجته فاطمة صالح كرامة واولاده منها حسين ثابت ومصطفى كامل وعبد المؤمن فتحى وسعد وسنية ورفاهية وعائشة ومحاسن وتهانى ونعمت وعن بنتى ابنه المتوفى قبله فى سنة ١٩٣٦ وقد صدر بذلك اعلام شرعى وطلب بيان نصيب كل فى تركته ؟

اجاب :

انه بوفاة عبد الفنى حميد كرامة فى ١٣ يولية سنة ١٩٤٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن زوجته واولاده وهم اربعة ذكور وست بنات وعن بنتى ابنه المتوفى قبله يكون لبنتى ابنه وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه والدهما منها لو كان موجودا عند وفاة والده

* الفنى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م : ٨٥ - م : ٣٩٨ - ص ٢٠٢ - التاريخ :
٥ من جمادى ثانى سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ م .

فى حدود الثالث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة المتوفى الى ثمانية وعشرين ومائة سهم يكون لبنتى ابنه المتوفى قبله منها أربعة عشر سهما وصية واجبة مناصفة بينهما لكل منهما سبعة أسهم والباقى وقدره أربعة عشر سهما ومائة سهم هو التركة لزوجته وأولاده الأحياء عند وفاته لزوجته منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولأولاده الباقى منه تعصبا للذكر ضعف الأنثى - وهذا اذا لم يكن له وارث آخر ولم يوص لبنتى ابنه المتوفى قبله بشئ من تركته ولم يعطهما شيئا منها بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم .



الموضوع

(٢١٨٤) الأولاد مع ابن الابن (قبل العمل بقانون الوصية)

المسألة

ب وفاة المتوفاة عن اولاد ذكورا واناثا وعن ابن ابن تكون التركة كلها للأولادها
للذكر ضعف الانثى تعصيبا ولا شيء لابن الابن لا بطريق الميراث لحجبه بالأولاد
ولا بطريق الوصية الواجبة لتحقق الوفاة قبل العمل بقانون الوصية .

سئل :

تضمن سؤال سنية محمود على عبد الصمد المقيمة بالمنزل ٦٢ شارع
أبو الفرج بروض الفرج المقيد ١٣٦ سنة ١٩٥٨ ان سيدة توفيت سنة
١٩٢٠ عن اولادها وهم ثلاثة ذكور وانثى وعن اولاد ابنها المتوفى قبلها
فقط فهل اولاد ابنها يستحقون شيئا في تركتها عن والدهم المتوفى قبل
والدته .

اجاب :

ب وفاة هذه السيدة سنة ١٩٢٠ قبل العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة
١٩٤٦ المعمول به ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩٤٦ من المذكورين سابقا
تكون تركتها جميعا لأولادها الاحياء عند وفاتها للذكر ضعف الانثى تعصيبا
ولا شيء لابناء ابنها المتوفى قبلها لا بطريق الميراث لحجبه بأبنائها الاحياء
ولا بطريق الوصية الواجبة لحصول وفاتها قبل العمل بقانون الوصية
المذكور وهذا اذا لم يكن لها وارث اخر والله اعلم ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٨٥ - م : ٦١٧ - ٤١٧ - التاريخ :
١ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٨ م .

الموضوع

(٢١٨٥) ولدان مع من يستحق وصية واجبة .

المبدأ

بانحصار الارث فى ولد وبنت وابن بنت يكون لابن البنت استحقاق
بطريق الوصية الواجبة بمقدار ما كان يستحقه أصله لو كان على قيد الحياة
بحيث لا يزيد على الثلث والباقي بعد ذلك يكون للابن والبنت للذكر ضعف
الأنثى تعصيا .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من ديب سلامه سيداروس من الحمام مركز
أبنوب مديرية أسيوط المقيد ١٨ سنة ١٩٥٨ المتضمن ان عازر عبد الملك
عازر توفى سنة ١٩٢٥ عن زوجته حميدة سعيد ابراهيم وامه ملكة حنا
الزق وابيه عبد الملك عازر وابنه وهيب وبناته الثلاث شمسة وبسمة
وعايدة فقط ثم توفيت بنته عايدة سنة ١٩٢٨ عن امها حميدة سعيد ابراهيم
وجدها لايها عبد الملك عازر واخوتها الاشقاء وهيب وبسمة وشمسة
وجدتها لايها ملكة حنا الزق فقط ثم توفى عبد الملك عازر والد المتوفى
الاول سنة ١٩٣٢ عن زوجته ملكة حنا الزق وبنتيه فرحة وبتول واولاد
ابنه المتوفى الاول وهيب وبسمة وشمسة فقط ثم توفيت ملكة حنا الزق
زوجة المتوفى الثالث سنة ١٩٣٥ عن بنتيه فرحة وبتول واولاد ابنهما
المتوفى الاول وهيب وبسمة وشمسة فقط ثم توفيت شمسة بنت بنت

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م : ٨٥ - م : ٦٢٧ - ص ٢٢٢ - التاريخ :
١ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٨ م .

المتوفى الأول بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٧ عن زوجها ديب سلاسيدياروس
وامها حميدة سعيد ابراهيم وابنها فخرى ديب سلامة فقط ثم توفيت
حميدة سعيد ابراهيم المذكورة بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٩٤٧ عن ابنها وهيب
وبنتها بسمة وعن ابن بنتها شمس المتوفاة قبلها وهو فخرى فقط وطلب
السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة كل متوفى من المذكورين
بين ورثته وبيان الوارث منهم وفير الوارث ومقدار الوصية الواجبة لابن
بنت المتوفاة الأخيرة ونصيب كل وارث فى مودته ؟

اجاب :

لزوجة المتوفى الاول ثمن تركته فرضا لكل واحد من ابويه سدسها
فرضا لوجود الفرع الوارث ولاولاده الباقي للذكر ضعف الانثى تعصيا
ولام المتوفاة الثانية سدس تركتها فرضا لوجود عدد من الاخوة ولجلدها
لابيها الخمسة اسداس الباقية تعصيا ولا شيء لاختوها الاشقاء لحجبهم
بالجد لاب لانها توفيت قبل تاريخ العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة
١٩٤٢ ولا لجدتها لابيها لحجبها بالام ولزوجة المتوفى الثالث ثمن تركته
فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتيه لثأها مناصفة بينهما فرضا ولاولاد ابنة
الباقي للذكر ضعف الانثى تعصيا ولبنتي المتوفاة الرابعة لثأ تركتها
مناصفة بينهما فرضا ولاولاد ابنتها الثالث الباقي للذكر ضعف الانثى تعصيا
ولام المتوفاة الخامسة سدس تركتها فرضا ولزوجها ربعها فرضا
لوجود الفرع الوارث ولابنتها الباقي تعصيا وبوفاة المتوفاة السادسة
بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن ابنها وبنتها وعن ابن بنتها
شمسة المتوفاة قبلها يكون لابن بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما
كانت تأخذه امه لو كانت موجودة وقت وفاة امها فى حدود الثلث طبقا
للمادة ٧٦ من القانون المذكور فبقسمة تركتها الى اربعة اسهم يكون لفخرى ابن
بنتها منها سهم واحد وصية واجبة والباقي هو الميراث وقدره ثلاثة اسهم

تقسم بين وارثيها وهما ولداها للذكر ضعف الأنثى تمصيباً فيخص الذكر
سهمان والأنثى سهم واحد وهذا إذا لم يكن لأحد من المتوفين وارث آخر
ولم تكن المتوفاة السادسة قد أوصت لابن بنتها بشيء ولا أعطته شيئاً
بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم ؟



الموضوع

(٢١٨٦) الابن مع مستحق وصية واجبة .

المبادئ

١ - بوفاة المتوفى عن ابن واولاد ابن واولاد بنتين يكون لفروع الابن والبنتين المتوفين قبل وفاة والدهم وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه اصل كل منهم لو كان حيا عند وفاة والده فى حدود الثلث .
٢ - اذا كان مجموع ما يستحق بالوصية الواجبة يزيد على الثلث يرد الى الثلث

٣ - ما كتب المتوفى قبل وفاته لاولاد احد اولاده اذا كان بدون عوض ويساوى من التركة حصتهم فيها بالوصية الواجبة لم يأخذوا من التركة غير ما كتب لهم .

٤ - اذا كان ما كتب لهم اقل من نصيبهم بالوصية الواجبة يكمل لهم نصيبهم من التركة بطريق الوصية الواجبة
٥ - اذا كان ما كتب لهم اكثر مما يستحقونه بالوصية الواجبة أخذوا مقدار نصيبهم بالوصية وتوقف نفاذ الزائد على اجازة الورثة فان اجازوا نفذت والا بطلت فى الزيادة .

سئل :

تضمن سؤال عبد العليم عبد الصمد الديب من عزبة الديب تبسع الطود بحيرة المقيد ٤٣٣ سنة ١٩٥٨ ان عبد الله حسن الديب توفى بتاريخ

* المحلى : فقيهة الشيخ حسن مامون - ص : ٨٦ - م : ٢٥ - التاريخ : ٦ من شعبان سنة ١٢٧٧ هـ - ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ م .

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عن ابنه عبد المعطى وعن اولاد ابنه ابراهيم المتوفى قبله فى ٢ يونية سنة ١٩٤٦ وعن ابن بنته زينة المتوفاة قبله فى سنة ١٩١٩ وعن اولاد بنته خضرة المتوفاة قبله الاربعة فقط - ثم توفى بعده ابنه عبد المعطى فى ٢٢ يونية سنة ١٩٥٧ عن ابنه وزوجته فقط وطلب بيان نصيب كل فى تركة المذكورين مع العلم بان المورث كتب لاولاد ابنه ابراهيم حصة والدهم فى تركته بشهادة الشهود .

اجاب :

ب وفاة عبد الله حسن الديب فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ سنة ١٩٤٦ عن ابنه عبد المعطى واولاد ابنه ابراهيم وابن بنته زينة واولاد بنته خضرة يكون لفرع كل واحد من اولاده المتوفين قبله المذكورين وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه اصل كل فيها لو كان موجودا عند وفاة والده فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان مجموع ذلك يزيد من الثلث يرد الى الثلث فبقسمة تركة المتوفى الى اثنى عشر سهما يكون لاصحاب الوصية الواجبة منها اربعة اسهم تقسم بين اصولهم للذكر ضعف الانثى فيخصص اولاد ابنه ابراهيم منها سهمان تقسم بينهم للذكر ضعف الانثى ويخصص ابن بنته زينة سهم واحد ويخصص اولاد بنته خضرة السهم الباقي يقسم بينهم للذكر ضعف الانثى والباقي وقدره ثمانية اسهم هو التركة وجميعها لابنه عبد المعطى تعصبا هذا واذا كان ما كتبه المتوفى لاولاد ابنه ابراهيم من تركته بدون عوض يساوى من التركة حصتهم منها بالوصية الواجبة وقدرها ١٢ر٢ اى سدس التركة لم يأخذوا من التركة شيئا غير ما كتبه لهم المورث وان كان ما كتبه لهم اقل من سدس التركة اخذوا منها ما يكمل السدس وان كان زائدا عن السدس اخذوا السدس بالوصية الواجبة وتوقف الزائد على الثلث على اجازة عبد المعطى الوارث الوحيد للمتوفى فان كان اجاز وصية والده بعد وفاة والده وقبل وفاته نفقت فى جميع الموصى به وكذلك

إذا كان لم يصرح بالأجازة وأجازها ورثته بعد وفاته فإذا كان لم يجزها قبل وفاته ولم يجزها ورثته بعد وفاته إلى الآن نفدت الوصية في السدس وبطلت في الزائد عليه وبوفاة عبد المعطى في سنة ١٩٥٧ عن ابنه وزوجته يكون لزوجه الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ولابنه الباقي تعصيباً وهذا إذا لم يكن لكل وارث آخر ولم يوص الأول بشيء من تركته لأولاد بنتيه المتوفيتين قبله ولم يعطهم شيئاً منها بغير عوض عن طريق تصرف آخر ولم يكن للثاني من يستحق وصية واجبة في تركته والله أعلم ؟



الموضوع

(٢١٨٧) وصية لوارث

المبادئ

- ١ - الوصية الى الثلث للوارث اجازها قانون الوصية وتنفذ دون توقف على اجازة باقى الورثة
- ٢ - تقضى الشريعة بوجوب التسوية بين الأولاد فى العلية ان قصد بالتفصيل الاضرار ببعضهم
- ٣ - التفاصل ان كان له سبب كزمانه ودين ونحوهما جائز شرعا

سائل :

اطلعت على الطلب المقدم من السيد يس محمد المدرس بالمدرسة
الاعدادية الجديدة بشبين الكوم المقيّد برقم ١٣١٤ سنة ١٩٥٨ المتضمن
انه انفق على ولده الأكبر أكثر من ٣٠٠ جنيه حتى حصل على البكالوريوس
من الجامعة كما انفق فى زواج بنته الكبرى ٢٠٠ جنيه وفى زواج بنته
الثانية ٢٥٠ جنيهًا وله بعد ذلك ولد فى السنة الاولى بمدرسة التجارة
الثانوية وبنت فى الابتدائى عمرها ١١ سنة ويرغب فى أن يكتب للولد
الطالب مايساوى مائة جنيه حتى يضمن اتمام تعليمه وللبنت الصغيرة
مثله لتستعين بها على الزواج فى المستقبل وطلب السائل الافادة عن
الحكم الشرعى فى ذلك

✽ الفتى فضيله الشيخ حسن مأمون م ٨٨ « التاريخ ٢٨ ذو القعدة ١٣٧٨ ١٤ يوليو
سنة ١٩٥٨

اجاب :

ان النصوص الشرعية-تقضى-بوجوب التسوية بين الاولاد ان قصد بالتفضيل الاضرار وبجواز التفاضل ان كان له سبب كاحتياج الولد لزمانته ودينه ونحوهما وعلى ذلك فيجوز للسائل شرعا بدون كراهة ان يعطى لولديه الصغيرين ما يريد اعطاؤه لهما باى طريق كبيع وهبة ووصية ولا يكون بذلك مفضلا لهما بقصد الاضرار باولاده الآخرين بل على العكس ظاهر من استفهامه انه يريد المساواة بينهم وقد اجاز قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ الوصية للوارث بالذلت وينفذ فيه بدون اجازة الورثة وبهذا علم الجواب على السؤال .؟



الموضوع

(٢١٨٨) الوصية بتقسيم اعيان التركة .

المبادئ

١ - تقضى احكام الشريعة الاسلامية بترك تفصيل بعض الورثة عن البعض الآخر وان يترك كل شخص ملكه يورث عنه بعد وفاته طبقا لقسمة الشارع الحكيم

٢ - ايثار بعض الورثة دون مبرر شرعى يؤدى الى قطع الرحم وهو حرام وما افضى الى الحرام حرام

٣ - تصح الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصى . بحيث يعين لكل وارث قدر نصيبه . وتكون لازمة بالوفاة

٤ - ان زادت قيمة ماعين لاحد منهم عن استحقاقه فى التركة كانت الزيادة وصية

٥ - البيع الصورى بغية حرمان الورثة او بعضهم من الميراث غير جائز شرعا

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد ابو الجسد مرسى
بالمحلة الكبرى المقيّد برقم ٩٠٩ سنة ١٩٥٨ المتضمن
انه فى الخمسين من عمره وله ثلاث بنات سنهن على التوالي ١٩ ، ٥ ، ٥

✽ المضى : فضيلة الشيخ حسن مامون - من ٨٨ - م - ٢٢ - التاريخ : ٢٨/١٠/١٩٥٨
سنة ١٣٧٨ هـ - ١٤ من يوليو سنة ١٩٥٨ م .

٢ وبملك منزلا مكونا من طابق واحد يسكن فيه هو وزوجته وبناته وله اخت شقيقة لها عليه حق كما ان له ابناء ابناء عم واقارب آخرون وكلهم موصون ويريد أن يكتب المنزل باسم زوجته لتتنازل عنه بدورها لبناته بعد وفاته ولا يحق لها التصرف الا بعد أن تبلغ البنات القاصرات سن الرشد ويكتب لاخته الشقيقة نصيبها في الميراث كدين عليه بعد وفاته تأخذه نقودا حتى لا يتملك المنزل وطلب السائل الافادة عن حكم هذا التصرف شرعا وهل فيه اجحاف بحق اقاربه .

اجابات:

ان احكام الشريعة الاسلامية تقضى بترك تفضيل بعض الورثة عن البعض الآخر وان يترك كل شخص ملكه يورث عنه بعد وفاته طبقا لقسمة الشارع الحكيم الذى قسم التركات بعد وفاة المالك قسمة عادلة وحلر من تفضيل بعضهم على بعض ابقاء على صلة القرى ومنعنا من اثاره العداوة والبغضاء بين أفراد الاسرة الواحدة ولأن إيثار بعض الورثة فيه ابداء البعض وابحاشهم وانه يؤدى الى قطع الرحم وهو حرام وما افضى الى الحرام حرام ولذلك قال كثير من الفقهاء بانه لا تصح الوصية للوارث لما روى عن ابى قلابه رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله تبارك وتعالى اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث وقد قال بعض الفقهاء انه تصح الوصية للوارث وبرأيهم اخذت المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ واجازت الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفلد فيه من غير اجازة الورثة كما نصت المادة ١٣ من قانون الوصية المذكور على صحة الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصى بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه وتكون لازمة بوفاء الموصى فان زادت قيمة ما عين لاحدهم عن استحقاقه فى التركة كانت الزيادة وصية فاذا اراد السائل ان يكون تصرفه جائزا اوصى لمن يرغب من ورثته بثلث المنزل او اوصى بجميع تركته لورثته على الوجه المبين فى

المادة ١٣ المذكورة وورثته الآن هم زوجته وبناته الثلاث واخته الشقيقة
أما رغبته في الخروج عن جميع المنزل وهو جميع ملكه لزوجته بطريق
البيع الصوري كما هو الظاهر من السؤال بنية حرمان الورثة من الميراث
والتهرب مما في ذمته من حق لأخته فذلك غير جائز شرعا والله أعلم ؟



الموضوع

٢١٨٩) وصية لوارث .

المبادئ

١ - تنازل المورث عن ممتلكاته لأحد ورثته ليصير بعد وفاته ملكا له من قبيل الوصية شرعا .

٢ - تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة كما تصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة الا اذا اجازها الورثة بعد الوفاة .

سئل :

تضمن سؤال خليفه موسى على من الحلفاية بحرى مركز نجع حمادى المقيد ١١ سنة ١٩٥٩ ان اخاه الشقيق جاد الله موسى على توفى بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩٥٨ عن تركة هى منزل ودكانان قيمتهم ستون جنيها وعن ورثة هم زوجة واخوة اشقاء ذكر وثلاث بنات فقط وانه قبل وفاته كتب ورقة عرفية موقعا عليها بختمه بانه تنازل عن المنزل ودكان لزوجته بعد وفاته بدون ذكر بيع او دفع ثمن وسال هل هذا منه هبة او وصية وهى لا تجوز لوارث ؟

اجاب :

ان تنازل هذا المتوفى لزوجته عن المنزل والدكان ليصيرا بعد وفاته لزوجته من قبيل الوصية شرعا وطبقا للمادة ٣٧ من قانون الوصية ٧١

* الفتى/فضيلة الشيخ حسن مامون س ٨٨ م ١٧٠ التاريخ ٢٦ رجب سنة ١٣٧٨ هـ
٤ فبراير سنة ١٩٥٩

سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ فى الزيادة الا اذا اجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من اهل التبرع عالمين بما يجيزون - وكان الموصى نفسه ايضا من اهل التبرع . وبوفاة الموصى فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٥٨ بعد العمل بهذا القانون تكون وصيته صحيحة وناقلة فيما قيمته عشرون جنيهاً من تركته التى ذكر الطالب ان قيمتها ستون جنيها وحصرها فى المنزل والدكانين وتصح فيما زاد على ذلك ولكن لاتنفذ فى الزائد الا بعد اجازة اخوته الاشقاء المذكورين سابقا وهم الذين انحصر فيهم ارثه بعد زوجته الموصى لها فان كانوا من اهل التبرع عالمين بما يجيزون واجازوا وصية مورثهم جميعا نفذت وكان ما يزيد عن قيمة المنزل والدكان الموصى بهما هو التركة التى تقسم بين ورثته قسمة الميراث وان لم يجيزوها نفذت الوصية فيما قيمته عشرون جنيها فقط وهو ثلث اعيان التركة وكان الزائد عليه تركة لورثة المتوفى لزوجته منه الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولاخوته الاشقاء الباقي تعصيبا للذكر منهم ضعف الانثى وهذا اذا لم يكن له وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم ؟

الموضوع

(٢١٩٠) تفصيل بعض الورثة بالتركة

المبادئ

١ - الوصية بالثلث للوارث اجازها قانون الوصية . وتتخذ دون توقف على اجازته باقى الورثة

٢ - تفصيل بعض الورثة على البعض الآخر يؤدى الى قطع الرحم وهو حرام وما افصى الى الحرام حرام .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من السيد / حنفى محمد عامر المقيم بالمنزل رقم ٤ شقة ٣ شارع رفاعة بمصر الجديدة القيد برقم ١٢٤٠ سنة ١٩٥٩ المتضمن ان شخصا يريد التصرف فى جميع ما يملكه باعطائه للآثاث من اولاده وحرمان الذكور منهم مدعى ان ذلك جائز شرعا وفيه العدالة . وليس هناك حالة خاصة تدعو هذا الشخص الى هذا التصرف وطلب بيان الحكم الشرعى فى هذا التصرف هل هو جائز شرعا ام غير جائز ؟

اجاب :

ان احكام الشريعة الاسلامية تنص بترك تفصيل بعض الورثة على البعض الآخر وان يترك كل شخص ملكه يورث عنه بعد وفاته طبقا لقسمة الشارع الحكيم الذى يقسم التركات بعد وفاة المالك قسمة عادلة . وحلر من تفصيل بعضهم على بعض ابقاء على صلة القربى . ومنعا من اثاره العداوة

* الفنى : فضيلة الشيخ/حس مامون س ٨٨ م ٢٩٩ - ٤ من صفر سنة ١٣٧٩ هـ ٨/١ / ١١٥٦ م

والبغضاء والحقد بين افراد الأسرة الواحدة . ولأن إيثار بعض الورثة فيه ابتداء البعض وإيحاشهم وأنه يؤدي الى قطع الرحم وهو حرام وما أفضى الى الحرام حرام وقد جاء في البخارى فى باب : لا يشهد على شهادة جور اذا أشهد حدثنا عبد الله اخبرنا أبو حيان التميمي عن الشعبي عن النعمان ابن بشير رضى الله عنهما قال . سألت أمى أبى بعض الموهبة لى من ماله ثم بداله فوهبها لى فقالت : لا أرضى حتى تشهد النبى صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ان امه بنت رواحۃ سألتنى بعض الموهبة لهذا قال لك ولد سواء . قال نعم . قال فأراه . قال لا تشهدنى على جور . وقال أبو حريز عن الشعبي لا أشهد على جور . اهـ . فقد وصف النبى صلى الله عليه وسلم هذا التصرف بأنه جور . وروى مالك والبخارى ومسلم والأوزاعى وغيرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم . وأنه قال لمن نحل ابنه دون سائر أولاده (أردده) (سويينهم) وغير ذلك كثير ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال وان تفضيل بعض الأولاد على البعض الآخر غير جائز شرعا . وقد أجاز قانون الوصية المعمول به الوصية الى الثلث للأجانب وللوارث وتنفذ الوصية بدون توقف على إجازته باقى الورثة والله أعلم ؟

الموضوع

(٣١٩١) وصية واجبة واختيارية وميراث

المبادئ

- ١ - الوصية تصرف في التركة مضاف لما بعد الموت
- ٢ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا
- ٣ - تنفذ جميع الوصايا من الثلث بدون حاجة الى اجازة الورثة
- ٤ - اذا اوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله .

سستل :

اطلعنا على السؤال المقدم من السيد / المهندس سيد احمد ابراهيم الشافعي مهندس زراعي بتفتيش القطن بطنطا المقيد برقم ١٦٧٨ سنة ١٩٥٩ المتضمن ان المرحومة الست رتيبة مصطفى الخليفة توفيت بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وتركت تركة قدرها ستة وعشرون فدانا وتركت اولاد ثلاثة ذكور وثلاث اناث وهم السيد البكتاشي انور منصور والسيد البكتاشي محمد صبحي منصور والسيد المهندس الزراعي فؤاد احمد منصور والسيدات فتحية وطفية ورجوات كما تركت اولاد بنتها المتوفاة قبلها بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وهم ذكران وثلاث اناث سيد احمد ومحمد وحكمت وسعدية وزينب فقط وكانت قد اوصت وهي في حالة صحتها وسلامتها لبنااتها الثلاث المذكورات ولأولاد بنتها المتوفاة قبلها بأسمائهم لكل منهم فدانان من الاطيان المذكورة وهذه الوصية صدرت في سنة ١٩٥٦ وسجلت بالشهر العقاري . وطلب السيد السائل بيان الحكم

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م : ٨٨ - م : ٣٦٢ - التاريخ ١٣ من جمادى الاولى سنة ١٣٧٩ هـ - ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ م .

الشرعى والقانونى فى كيفية تقسيم تركة هذه المتوفاة بين ورثتها المذكورين
ونصيب كل منهم فيها وما مقدار ما يستحقه اولاد بنتها فى هذه التركة ؟

اجاب :

انه بوفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة
١٩٤٦ عن ابناتها الثلاثة وبناتها الثلاث وعن اولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم
ذكران وثلاث اناث يكون لاولاد بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت
تستحقه امهم لو كانت موجودة وقت وفاة امها فى حدود الثلث طبقا للمادة
٧٦ من القانون المذكور . وحيث ان هذه المتوفاة قد اوصت وصية اختيارية
لكل بنت من بناتها الثلاث المذكورات بفدانين ولاولاد بنتها المتوفاة قبلها
بفدانين فيكون جميع ما اوصت به وصية اختيارية ثمانية افدنة وهو اقل
من ثلث تركتها التى مجموعها ستة وعشرون فداناً وحينئذ تنفذ الوصية
الاختيارية من الثلث بدون حاجة الى اجازة الورثة طبقا للمادة ٣٧ مسن
قانون الوصية المذكورة . وليبان استحقاق اولاد بنتها المتوفاة قبلها وصية
واجبة تقسم تركتها المذكورة الى عشرة اسهم لاولاد بنتها منها سهم واحد
وصية واجبة وهو ما يوازى فدانين وستة من عشرة من فدان تقسم بينهم
للذكر ضعف الانثى . وحيث انها اوصت لاولاد بنتها وصية اختيارية بفدانين
وهو اقل من نصيبهم فى الوصية الواجبة فيكمل لهم مقدار الوصية الواجبة
ويجب البدء بتنفيذها من الوصية الاختيارية طبقا للمادتين ٧٧ و ٧٨ من
القانون المذكور ثم يكمل لبناتها الثلاث القدر الموصى به فى حدود الثلث
وعلى هذا يكون مجموع الوصية الواجبة والوصية الاختيارية هو ثمانية
افدنة وستة من عشرة من فدان وهو اقل من الثلث فتتخذ جميع هذه
الوصايا فتعطى كل بنت من بناتها الثلاث هذان الفدانان بمقتضى عقد الوصية
ريادة على استحقاقها فى الميراث . وبخضم هذا القدر من جميع تركتها
يصير الباقي منها هو سبعة عشر فداناً واربعة من عشرة من فدان . ويكون
هذا القدر هو تركتها يقسم بين جميع اولادها ومنهم بناتها الثلاث للذكر
ضعف الانثى تعصياً . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال
مأذكر به ولم يكن لهذه المتوفاة وارث آخر والله اعلم ؟

الموضوع

(٢١٩٢) استحقاق بنت البنت بالوصية الواجبة مشروط بوجودها

عند وفاة الجد أو الجدة

المسألة

تستحق بنت البنت وصية واجبة في تركه جدها أو جدتها اذا
بقيت لحين وفاتها وتوافرت شروطها

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / احمد محمد المهدي بشارع
توفيق ٢ بندر الفيوم القيد برقم ١٤٩٤ سنة ١٩٥٨ المتضمن ان بدور محمود
السيد المهدي الشهيرة بمنيرة توفيت في ابريل سنة ١٩٤٠ ولها بنت تسمى
هانم فهمى عبد السلام ووالد التوفاة بدور ووالدتها لا يزالان على قيد
الحياة الآن وطلب السائل الافادة عما اذا كانت هانم فهمى بنت بدور
محمود تستحق شيئاً في تركه جدها وجدتها لأمها عند وفاتها ؟

اجاب :

انه اذا بقيت بنت البنت المذكورة لحين وفاة جدها أو جدتها لأمها
يكون لها استحقاق في تركه كل منهما بطريق الوصية الواجبة اذا توفرت
شروطها طبقاً للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ التى تنص
على انه (اذا لم يوص الميث لفرع ولده الذى مات في حياته أو مات معه

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٩ - م : ٤٠ - التاريخ : ٥ من
المحرم سنة ١٣٧٨ هـ - ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٨ م .

ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا ان لو كان حيا عند موته
وجبت للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث بشرط
ان يكون غير وارث والا يكون الميت قد اعطاه بغير عوض عن طريق تصرف
آخر قدر ما يجب له وان كان ما اعطاه اقل منه وجبت له وصية بقدر
ما يكمله . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله اعلم :



الموضوع

(٣١٩٣) زوج مع بنت واخت شقيقة وابن بنت

المبادئ

- ١ - ابن البنت يستحق وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمه لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث
 - ٢ - بانحصار الارث في زوج وبنت واخت شقيقة يقسم الباقي بعد الوصية الواجبة للزوج الربع فرضا وللبنات النصف فرضا والباقي للاخت الشقيقة تمصيبا
- سسئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من خديجة عبد المجيد السيد ٣٧ شارع السيد حسن قسم روض الفرج المقيد برقم ١٦٦٤ سنة ١٩٥٨ المتضمن ان المرحومة السيدة عبد المجيد السيد توفيت بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ عن ورثتها وهم زوجها محمود السيد حفناوى وبنتها عايدة محمود السيد واختها الشقيقة خديجة عبد المجيد السيد وكان لها بنت توفيت قبلها اسمها نعمة محمود السيد وتركت ابنتها احمد ابراهيم احمد فقط . وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة هذه المتوفاة ونصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة

اجاب :

بوفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٩ - ج ١٢ - التاريخ : ٧ من المحرم سنة ١٣٧٨ هـ - ٢٤ من يوليو سنة ١٩٥٨ م

عن المذكورين يكون لابن بنتها التي توفيت قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه امه لو كانت موجودة وقت وفاة امها بشرط الا يزيد ذلك على الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون فتقسم تركه هذه المتوفاة الى اربعة وعشرين سهما يخص ابن بنتها منها ثمانية اسهم وصية واجبة والباقي هو الميراث وقدره ستة عشر سهما تقسم بين ورثتها لزوجها الربع فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتها النصف فرضا والباقي لاختها الشقيقة لصيرورتها مع البنت عصبة . وهذا اذا لم يكن لهذه المتوفاة وارث آخر ولم تكن اوصت لابن بنتها بشيء ولا اعطته شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله سبحانه وتعالى اعلم ؟



الموضوع

(٣١٩٤) ولد وبنت وأولاد أولاد وبيع لبعض الورثة .

المبادئ

- ١ - القدر الذي باعته المتوفاة وهي بكامل قواها العقلية والصحية برضاها لولديها صحيح شرعا
 - ٢ - أولاد أولاد المتوفاة يستحقون وصية واجبة بشروطها بقدر ما كان يستحقه أصل كل منهم بشرط ألا يزيد المجموع على الثلث والباقي هو التركة .
 - ٣ - بانحصار الإرث في ابن وبنت يقسم الباقي بينهما للذكر ضعف الأنثى تمصيبا
- سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من عبد الهادي الدياسطي محمد من طرابلس البحر مركز المنصورة المقيد برقم ١٣٩٥ سنة ١٩٥٨ المتضمن ان السيدة محمد علي كريم توفيت بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٥٨ عن ورثتها وهما ابنها وبنتها وكان لها ابن توفي قبلها اسمه عبد الهادي وترك بنته وكان لها ابن أيضا اسمه عرابي توفي قبلها وترك بنتيه كما كان لها بنت توفيت قبلها وتركت اولادها فقط ثم تبين بعد وفاتها انها باعت لابنها وبنتها فدانين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٥٦ وبالإطلاع على صورة عقد البيع تبين منها أنها باعت لولديها المذكورين وهي بكامل قواها العقلية والجسمية وبرضاها واختيارها وذلك في ٥ يناير سنة ١٩٥٦ وطلب

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م : ٨٩ - م : ٤٠٠ - التاريخ : ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٣٧٨ هـ - ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ع .

السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة هذه المتوفاة ونصيب كل وارث بمقدار الوصية الواجبة وهل وقع البيع صحيحا لولديها أو باطلا وما حكم ذلك ؟

اجاب

البيع الذى وقع من المتوفاة المذكورة قبل وفاتها فى ٥ يناير سنة ١٩٥٦ وهى بكامل قواها العقلية والصحية وبرضاها لولديها المذكورين هو بيع صحيح شرعا لأن المنصوص عليه أنه متى صدر البيع منها وهى بكامل صحتها وسلامتها وبإختيارها ورضاها ولم تكن فى مرض الموت فإن بيعها صحيح ونافذ ولا يصح الاعتراض عليه شرعا لأن المالك له حق التصرف فى ملكه يصرفه حيث شاء ولمن شاء سواء أكان تصرفه لوارث أم لغيره وسواء أكان ذلك التصرف ببيع أو هبة أو غيرها وبما أن هذه المتوفاة توفيت بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٥٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لأولاد أولادها الذين توفوا قبلها فى باقى تركتها (غير المقدار الذى باعته) وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم لو كان موجودا وقت وفاة أمه بشرطه الا يزيد مجموع ذلك كله على الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد الى الثلث فيقسم باقى تركتها الى خمسة عشر سهما لأولاد أولادها منها خمسة أسهم وصية واجبة تقسم بين أصولهم للذكر ضعف الأنثى فيخصص بنت ابنها عبد الهادى سهمان ويخصص بنتى ابنها عرابى سهمان لكل بنت سهم واحد ويخصص أولاد بنتها سهم واحد يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى أو بالتساوى بينهم ان كانوا ذكورا فقط أو اناثا فقط والباقى هو الميراث وقدره عشرة أسهم تقسم بين ولديها للذكر ضعف الأنثى تعصيبا وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ولم تكن أوصت لأولاد أولادها ولا لواحد منهم بشئ ولم تكن أعطتهم ولا أعطت واحدا منهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم ؟

الموضوع

(٢١٩٥) بنت ابن وبنت بنت واخت لأب .

المبادئ

- ١ - بنت البنت تستحق وصية واجبة في حدود الثلث بشروطها إذا كانت الوفاة بعد قانون الوصية
- ٢ - بنت البنت من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والمصبة إذا كانت الوفاة قبل صدور القانون المذكور
- ٣ - بانحصار الأثر في بنت ابن واخت لأب يكون لبنت الابن النصف فرضا وللأخت لأب الباقي تمصيبا .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / عبد الرحمن عبد المتعال موسى من ناحية السماننة مركز فافوس شرقية المقيّد برقم ٢٤٢٤ لسنة ١٩٥٨ الذى يطلب فيه الإفادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث في سيّدة توفيت عن بنت ابنها وبنت بنتها واختها لأب فقط كما طلب أن تكون الإفادة على فرض وفاتها قبل أول أغسطس سنة ١٩٤٦ وعلى فرض وفاتها بعد أول أغسطس سنة ١٩٤٦

أجاب :

إذا كانت وفاة المتوفاة المذكورة قبل أول أغسطس سنة ١٩٤٦ من المذكورين فقط يكون لبنت ابنها نصف تركتها فرضا ولاختها لأب النصف الباقي تمصيبا مع بنت الابن ولا شيء لبنت بنتها لأنها من ذوى الأرحام

* المفقى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٩ - م : ٧٠١ - التاريخ : ٢٦ من جماد أول سنة ١٣٧٨ هـ - ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ م .

المؤخرين فى الارث عن أصحاب الفروض والعصبات اما اذا كانت وفاتها بعد اول اغسطس سنة ١٩٤٦ تاريخ العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ فانه يكون لبنت بنتها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كانت تستحقه والدتها ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاتها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية المذكور ولأن هذا النصيب أكثر من الثلث فيرد الى الثلث وبقسمة تركه المتوفاة الى ثلاثة اسهم يكون لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة والباقى بعد ذلك يكون هو التركة التى تقسم على الورثة لبنت ابنها نصفها فرضا ولاختها لأب الباقى تعصيبا مع بنت الابن وهذا اذا لم تكن المتوفاة قد أوصت لبنت بنتها بشيء ولم تكن قد أعطتها شيئا بغير عوض عن طريق أى تصرف آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكر والله أعلم ؟



الموضوع

(٢١٦٦) وصية واجبة وميراث

المسألة

ب وفاة المورث عن اولاده واولاد ابنائه : يكون لفرع كل من ابنائه وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه اصل كل فرع ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاته في حدود الثلث للجميع فقط ولاولاده الباقي للذكر منهم ضعف الاثني .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / عبد الله عبد الفتاح العاملي من ناحية نثاره الميمونة بوسطة ميت ابو خالد المقيد برقم ٤١٩ سسنة ١٩٦٠ الذي يطلب فيه الافادة عن نصيب كل من الورثة واصحاب الوصية الواجبة في تركه رجل توفي في اكتوبر سنة ١٩٤٨ عن ولد ذكر وثلاث بنات وكان له ثلاثة اولاد ذكور توفوا قبله وقد توفي احدهم في سنة ١٩٣٢ عن بنت وزوجة وتوفي الثاني في سنة ١٩٤٧ عن ولد وبنت وزوجة وتوفي الثالث في اغسطس سنة ١٩٤٨ عن ثلاثة اولاد ذكور وبنت وزوجة فقط ؟

اجاب :

ب وفاة المتوفى في اكتوبر سنة ١٩٤٨ عن المذكورين فقط يكون لفرع كل من ابنائه الثلاثة المتوفين قبله وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه اصل كل فرع ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاته في

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٩٣ - م : ١٦٢ - الطبع : ٢٤ من شوال سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩ من ابريل سنة ١٩٦٠ م .

حدود الثلث للجميع طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦
ولأن هذا النصيب أكثر من الثلث فيرد الى الثلث ويقسم الثلث بين
أصولهم مثالثة فتقسم تركة المتوفى الى تسعة أسهم لبنت ابنه المتوفى
الأول منها سهم واحد ولابن وبنت ابنه المتوفى الثاني منها سهم واحد
للذكر ضعف الأنثى ولأولاد ابنه المتوفى الثالث الذكور الثلاثة والأنثى منها
سهم واحد للذكر ضعف الأنثى وصية واجبة للجميع والباقي بعد ذلك
وهو ستة أسهم يكون هو التركة التي تقسم على الورثة وجميعها لأولاده
الذكر والإناث الثلاث تعصيا للذكر ضعف الأنثى ولا شيء لزوجات إبنائه
المتوفين لا عن طريق الميراث لأنهن اجنبيات عن المتوفى ولا عن طريق
الوصية الواجبة لأن الوصية الواجبة خاصة بفروع المتوفى وهذا إذا لم
يكن المتوفى قد أوصى لأولاد إبنائه بشيء ولم يكن قد أعطاهم شيئا بغير
عوض عن طريق أى تصرف آخر ولم يكن له وارث آخر ولا فرع يستحق
وصية واجبة غير من ذكر والله أعلم ؟



الموضوع

(٢١٩٧) مسلسل موارث

المبطل

١ - (ا) الاخ الشقيق يحجب الاخ لأب عن الميراث

(ب) بانحصار الارث في أم وأخوة لام وأخوة اشقاء : يكون
للأم السدس فرضا وللأخوة لام الثلث فرضا وللأخوة الأشقاء الباقي
نصيبا

٢ - (ا) يكون لولدى البنت التي توفيت قبل وفاة أمها وصية
واجبة في تركتها بمقدار ما كانت تستحقه أمها لو كانت موجودة وقت
وفاة والدتها في حدود الثلث يقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى .

٣ - (ا) متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا ميراث لعاصب
(ب) بانحصار الارث في زوج وأخت شقيقة يكون للزوج النصف
فرضا وللشقيقة النصف الثاني فرضا .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من محمد على السيد من كفر منصور
مركز طوخ المقيد برقم ٦٣٦ سنة ١٩٦٠ المتضمن ان المرحوم على السيد
توفي سنة ١٩٢٧ عن ورثته وهم زوجته نبيهة محمد أبو النبل وأولاده
محمد وإبراهيم وفتحية وفاطمة وأم السعد فقط ثم توفي من بعده ابنه
إبراهيم على السيد سنة ١٩٢٧ عن ورثته وهم أمه نبيهة محمد أبو النبل
وأخوه الشقيقان محمد وفتحية ولدا على السيد وأخته لاييه فاطمة

* المفتي : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٩٣ - ٢٠٦ - التاريخ ٣٠ من
ذي القعدة سنة ١٣٧٩ هـ - ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٠ م .

وام السعد بنتا على السيد واخواه لأمه محمد وام محمد ولدا مصطفى مصطفى رشوان فقط ؟ ثم توفيت المرحومة نبيهة محمد أبو النيل سنة ١٩٤٨ عن ورثتها وهم اولادها محمد وفتحية ولدا على السيد ومحمد مصطفى رشوان وكان لها بنت اسمها أم محمد توفيت قبلها عن ولديها صلاح وعزيزة ولدى محمد سالم دسوقي فقط ؟ ثم توفيت أم السعد على السيد سنة ١٩٦١ عن ورثتها وهم زوجها محمد طه تهامي واختها الشقيقة فاطمة على السيد واخوها لأبيها محمد وفتحية ولدا على السيد فقط ؟ ثم توفيت فاطمة على السيد سنة ١٩٥٤ عن ورثتها وهم زوجها محمد على يوسف وولداها جميعه محمد مصطفى ومباركة محمد عيد وكان لها بنت اسمها زينب توفيت قبلها عن بنتها فوزية وكان لها بنت ايضا اسمها خديجة توفيت قبلها وتركت ابنها محمد محمد السيد سلام فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة كل متوفى ومن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة ؟

اجاب :

لزوجة المتوفى (على السيد) ثمن تركته فرضا لوجود الفسوخ الوارث والباقي لاولاده للذكر منهم ضعف الانثى تمصيا ؟ ولأم المتوفى الثانى (ابراهيم) سدس تركته فرضا لوجود جمع من الاخوة ولاخوته لأمه الثلث مناصفة بينهما فرضا والباقي لآخويه الشقيقين للذكر منهما نصف الانثى تمصيا ولا شئ لآخوته لآبيه لحجبهما بالآخوين الشقيقين ؟ وبوفاة المتوفاة الثالثة المرحومة نبيهة محمد أبو النيل سنة ١٩٤٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لولدى بنتها التى توفيت قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه امهما لو كانت موجودة وقت وفاة والدتها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة هذه المتوفاة الى أربعة وعشرين سهما

لولدى بنتها منها اربعة اسهم وصية واجبة تقسم بينهما للذكر ضعف
الأنثى والباقي هو الميراث وقدره عشرون سهما تقسم بين اولادها للذكر
منهم ضعف الأنثى تعصبا ولزوج المتوفاة (أم السعد) نصف تركتها
فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والنصف الباقي لاختها الشقيقة فرضا
ولا شيء لأخويها لأبيها لأنه لم يبق لهما شيء بعد انصباة أصحاب الفروض
وبوفاة المرحومة فاطمة على السيد سنة ١٩٥٤ بعد العمل بقانون الوصية
رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لفرع كل من بنتيها المتوفيتين
قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصله لو كان
موجودا وقت وفاة أمه فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور
فتقسم تركة هذه المتوفاة الى عشرين سهما لولدى بنتيها منها ستة
اسهم وصية واجبة تقسم بين أصلهما مناصفة فيخص بنت بنتها فوزية
ثلاثة اسهم ويخص ابن بنتها محمد محمد السيد ثلاثة اسهم والباقي هو
الميراث وقدره اربعة عشر سهما تقسم بين ورثتها لزوجها منها الربع
فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لولديها للذكر منهما ضعف الأنثى
تعصبا وهذا اذا لم يكن لكل متوفى وارث آخر ولم تكن كل من المتوفاة
نبيهة وفاطمة اوصت لأولاد أولادها ولا لواحد منهم بشيء ولا اعطتهم
ولا اعطت واحدا منهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم ؟

الموضوع

(٣١٩٨) بنت ابن ابن مع بنتى ابن وابن ابن اخ شقيق .

المسألة

١ - تكون الوصية الواجبة لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الإبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا

٢ - بوفاة المورث عن بنت ابن ابن وبنتى ابن وابن ابن اخ شقيق يكون لبنت ابن الابن وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصلها لو كان موجودا وقت وفاة مورثه فى حدود الثلث فقط. ولبنتى الابن ثلثا الباقي مناصفة بينهما وباقيه لابن ابن الاخ الشقيق تعصيا .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من رمضان السيد سلمان من شبرا مركز السنطة المقيد برقم ٥٩٠ سنة ١٩٦٠ المتضمن أن المرحومة محضية السيد منصور توفيت بتاريخ ٢/٤ سنة ١٩٦٠ عن ورثتها وهم السيدة ونزهة بنتا ابنها ابو المعاطى الجبلى وابن اخيها الشقيق رمضان السيد سليمان وكان لها ابن ابن اسمه محمد ابو المعاطى الجبلى توفى قبلها وترك بنته محضية فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركه هذه المتوفاة ونصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة ؟

✽ الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٩٢ - م : ٩١٥ - التاريخ : ٣٠ ذو القعدة سنة ١٣٧٩ هـ - ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٠ م .

اجاب :

ب وفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لبنت ابن ابنها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصلها لو كان موجودا وقت وفاة أمه فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك اكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة هذه المتوفاة الى اربعة وعشرين سهما لبنت ابن ابنها منها الثلث وهو ثمانية اسهم وصية واجبة والباقى هو الميراث وقدره ستة عشر سهما تقسم بين ورثتها لبنتى ابنها منها الثلثان مناصفة بينهما فرضا والباقى لابن ابن اخيها الشقيق تعصيبا وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث. آخر ولم تكن اوصت لبنت ابن ابنها بشىء ولا اعطتها شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله اعلم ؟



الموضوع

(٢١٩٩) زوجة وأولاد وابن بنت

المسألة

ب وفاة المورث عن زوجة وأولاد وابن بنت : يكون لابن البنت وصية واجبة في تركته بمقدار ما كانت تستحقه والدته ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة المورث وللزوجة ثمن الباقي بعد الوصية فرضا وللأولاد باقيه تمصيبا .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / يوسف باسيلوس مسعد بشركة الصوغات الذهبية بالصافعة قسم الجمالية بمصر القيد برقم ٩٠١ سنة ١٩٦٠ المتضمن وفاة حنا جاد الله في سنة ١٩٥٨ عن زوجته هنا سليمان وأولاده حسنين وسعد وحبيب وآماليا وكان له بنت تدعى حثونة توفيت قبله في سنة ١٩٤٠ عن زوجها يوسف باسيلوس وابنتها مته فوزى فقط وطلب السائل الافادة عن نصيب كل من المذكورين في تركته ؟

اجاب :

ب وفاة حنا جاد الله في سنة ١٩٥٨ عن المذكورين فقط يكون لابن بنته المتوفاة قبله وصية واجبة في تركته بمقدار ما كانت تستحقه والدته ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاته في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فتقسم تركة المتوفى الى اربعة

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدي - م : ٩٢ - م : ٢٩٧ - التاريخ : ٢٢ من محرم سنة ١٣٨٠ هـ - ١٦ من يولية سنة ١٩٦٠ م .

وستين سهما لغزى يوسف ابن بنته خنونة المتوفاة منها سبعة أسهم
وصية واجبة والباقي بعد ذلك يكون هو التركة التى تقسم على الورثة
لزوجته ثمنها فرضا لوجود فرع وارث ولأولاده الذكور الثلاثة والأنثى
الباقي بعد الثمن تعصيا للذكر ضعف الأنثى تعصيا ولا شيء لزوج بنته
المتوفاة لأن الوصية الواجبة خاصة بفرع ولد المتوفى فقط طبقا للمادة
٧٦ المذكورة وهذا إذا لم يكن المتوفى قد أوصى لابن بنته بشيء ولم يكن
قد أعطاه شيئا بغير عوض عن طريق أى تصرف آخر ولم يكن له وارث
آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكر والله اعلم !



الموضوع

(٢٢٠٠) اجتماع الأولاد مع اولاد الأبناء

المبادئ

- ١ - تكون الوصية الواجبة لأهل الطبقة الأولى من اولاد البنات واولاد الأبناء من اولاد الظهور وان نزلوا
- ٢ - بوفاة المورث عن اولاده واولاد اولاده يكون لفرع كل واحد من اولاده المتوفين قبله وصية واجبة فى تركته بمثل ما كان يستحقه اصله لو كان موجودا عند وفاة والده فى حدود الثلث للجميع واولاده الباقي بعد الوصية تعصبا للذكر ضعف الانثى .

سئل :

تضمن سؤال وصفى واصف بالقوصية المقيد برقم ٩٤٤ سنة ١٩٦٠ ان استير بولس حنين توفيت بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ عن اولادها عزيز وديمترى وملك (ذكر) واميرة ونظيمة وارادة اولاد سورياى المصرى وعن اولاد ابنها تادرس سورياى المتوفى قبلها وهم رياض ونهر ومراد ودانيال وميلاد وتفيدة والسن ولوقرنادى وفرث وعن اولاد ابنها يواقيم سورياى المتوفى قبلها وهم ناجى وميشيل واوجينى وايقون وفلورا وعن اولاد ابنها اميرهم سورياى المصرى وهم يوسف وداود وبنيامين وايزيس والعصبات الشهيرة بهدى وداود وعن اولاد بنتها اصطفيته سورياى

* الفتى : نفيلة الشيخ احمد هريدى - م : ٩٣ - م : ٤٣٣ - التاريخ : ٢٩ من ربيع الاول سنة ١٣٨٠ هـ - ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ م .

المصرى وهم شاكِر ونجيب وبديعة وزهية وفايقة اولاد ابسخرون شكر
فقط وطلب بيان نصيب كل من تركتها ؟

اجاب :

ب وفاة استير بولس حنين فى ١٩، نوفمبر سنة ١٩٤٨ بعد العمل
بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن اولادها وهم ثلاثة ذكور وثلاث بنات
وعن اولاد ابنها تادرس ذكورا وانانا وعن اولاد ابنها يواقيم ذكورا وانانا
وعن اولاد ابنها اميرهم ذكورا وانانا وعن اولاد ابنتها اصطفينة ذكورا وانانا
فقط يكون لفرع كل واحد من اولادها المتوفين قبلها وصية واجبة فى
تركها بمثل ماكان يستحقه اصله منها لو كان موجودا عند وفاة والدته
فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان مجموع ذلك
يزيد عن الثلث يرد الى الثلث طبقا لهذه المادة فتقسم تركه المتوفاه الى
واحد وعشرين سهما لاصحاب الوصية الواجبة منها سبعة اسهم وصية
واجبة تقسم بين اصولهم للذكر ضعف الانثى فيخص اولاد ابنها تادرس
منها سهمان للذكر ضعف الانثى ويخص اولاد ابنها يواقيم سهمان للذكر
منهم ضعف الانثى ويخص اولاد ابنها اميرهم سهمان للذكر منهم ضعف
الانثى ويخص اولاد ابنتها اصطفينة سهم واحد للذكر منهم ضعف الانثى .
والباقى وقدره اربعة عشر سهما هو التركة وتقسم بين اولادها الاحياء عند
وانانا للذكر منهم ضعف الانثى تعصيبا وهذا اذا لم يكن لها وارث اخر ولم
توص لواحد من اولاد اولادها المتوفين قبلها بشيء من تركتها ولم تصله
شيئا منها بغير عوض عن طريق تصرف اخر والله اعلم .

الموضوع

(٣٢٠١) بنت وابن ابن واولاد بنت وولدا بنت ابن

المبادئ

١ - الوصية الواجبة تكون لأهل الطبقة الأولى من اولاد البنات واولاد الابناء من اولاد الظهور وان نزلوا -

٢ - اولاد بنت الابن وان كانوا من ذرية الابن الا انهم من اولاد البطون فلا يستحقون وصية واجبة

٣ - بوفاة المورث عن بنت وابن ابن واولاد بنت : يكون لاولاد البنت وصية واجبة في تركته بمثل ماكانت تستحقه امهم ميراثا لو كانت موجودة عند وفاة والدها في حدود الثلث وللبنات نصف الباقي بعد الوصية فرضا ولابن الابن باقيه تعصيا .

سئل :

تضمن سؤال احمد حسن عبد الصمد المقيم بالمنزل ١٩ شمسارع ابو صوان بالبساتين قسم الممادي المقيد برقم ٩٣١ سنة ١٩٦٠ ان فاطمة عبد العال حماده توفيت سنة ١٩٥٧ عن زوجها احمد متولى احمد وبنتها قمر وعن احمد وهاتم ولدى ابنها المتوفى قبلها متولى احمد متولى وعن محمد وفوزية وفائزة اولاد احمد حسن عبد الصمد من بنتها المتوفاة قبلها صبيحة احمد متولى فقط ثم توفى احمد متولى احمد سنة ١٩٦٠ عن بنته قمر وابن ابنه احمد متولى احمد متولى وعن اولاد بنته صبيحة وهم محمد وفوزية وفائزة اولاد احمد حسن عبد الصمد وعن سمير وبدرية ولدى

٥٥ الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدي - من : ٩٢ - م : ٤٢٤ - التاريخ : ٢٩ من ربيع الاول سنة ١٣٨٠ هـ - ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ ج .

هانم بنت ابنه متولى احمد المتوفى قبله فقط وطالب بيان نصيب كل في
تركة المتوفيين المذكورين .

اجاب :

بوفاة فاطمة عبد المال حمادة في سنة ١٩٥٧ بعد العمل بقانون الوصية
رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ عن زوجها وبنتها وعن ولدى ابنها متولى احمد
وهما ذكر وانثى وعن اولاد بنتها صبحه احمد متولى وهم ذكر وبنتين
يكون لاولاد بنتها صبحه وصية واجبة في تركتها بمثل ما كانت تستحقه
امهم منها لو كانت موجودة عند وفاة والدتها في حدود الثلث طبقا للمادة
٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة المتوفاة الى اربعة وعشرين سهما
لاولاد بنتها صبحه منها ثمانية اسهم وصية واجبة تقسم بينهم للذكر ضعف
الانثى والباقي وقدره ستة عشر سهما هو التركة لزوجها منها الربع فرضا
اربعة اسهم لوجود الفرع الوارث ولبنتها قمر النصف فرضا ثمانية اسهم
ولولدى ابنها متولى احمد الباقي تعصبا للذكر متهما ضعف الانثى وقدره
اربعة اسهم ، وبوفاة احمد متولى احمد في سنة ١٩٦٠ بعد العمل بالقانون
المذكور عن بنته قمر وابن ابنه احمد متولى احمد وعن اولاد بنته صبحه
المذكورين سابقا وعن سمير وبدرية ولدى هانم بنت ابنه متولى المتوفى
قبله يكون لاولاد بنته صبحه وصية واجبة في تركته بمثل ماكانت تستحقه
امهم قبلها لو كانت موجودة عند وفاة والدها في حدود الثلث
طبقا للمادة ٧٦ من هذا القانون فتقسم تركته الى ستة اسهم لاولاد بنته
صبحه منها سهمان وصية واجبة للذكر منهم ضعف الانثى والباقي وقدره
اربعة اسهم هو التركة لبنته قمر منها النصف فرضا سهمان ولابن ابنه
احمد متولى السهمان الباقيان تعصبا ولا شيء لولدى هانم بنت ابنه متولى
لا بطريق الميراث لانهما من ذوى الارحام المؤخرين في الميراث عن اصحاب
الفروض والعصبات ولا بطريق الوصية الواجبة لان الفقرة الثانية من المادة
٧٦ المذكورة نصت على ان الوصية الواجبة تكون لاهل الطبقة الاولى من
اولاد البنات والاولاد الابناء من اولاد الظهور وان نزلوا - وولدا هانم بنت
انه متولى وان كانا من ذرية ابنه متولى الا انهما من اولاد البطون فلا
يستحقان وصية واجبة في تركته لانها قاصرة على اولاد الابناء من اولاد
الظهور بمقتضى ماسبق - وهذا اذا لم يكن لكل وارث آخر ولم يوص كل
منهما لاولاد بنته صبحه بشيء من تركته ولم يعطيهم شيئا منها بغير عوض
عن طريق تصرف اخر والله اعلم

الموضوع

(٢٢٠٢) ولدان مع أولاد بنت وابن بنت

المبادئ

- ١ - الوصية الواجبة تكون لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا .
- ٢ - أولاد ابن البنت من الطبقة الثانية من أولاد البطون فلا يستحقون وصية واجبة
- ٣ - بوفاة المورث عن ابن وبنت وأولاد بنت : يكون لأولاد البنت وصية واجبة في التركة بمقدار ما كانت تستحقه أهم لو كانت موجودة وقت وفاة المورث في حدود الثلث وللولدين الباقي بعد الوصية تمصيبا للذكر منهما ضعف الأنثى .

سئل :

أطلعنا على السؤال المقدم من محمد محمد شحاته بالمنزل ١٢ حارة محمد سعد شارع اسكندر مينا بالوايلي الكبير القيد برقم ١٣١٦ سنة ١٩٦٠ المتضمن وفاة المرحوم يوسف مصطفى النجار بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٥ عن ورثة وهم ولده محمود وإخته وكان له بنت اسمها نبوة توفيت قبله عن أولادها بسينة ويسن ومحمد وفتحية ومحمد البدرى أولاد محمد شحاته وابن بنته نبوة وهما محمد والسيد أبنا محمود محمد شحاته فقط

* المثل : فضيلة الشيخ أحمد حريدي - س : ٩٢ - م : ٤٩٢ - التاريخ : ٦ من جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ هـ - ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ م .

وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة هذا المتوفى ومن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة ؟

اجاب :

ب وفاة يوسف مصطفى النجار بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٥ بعد المعمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لأولاد بنته التى توفيت قبله فى تركته وصية واجبة بمقدار ماكانت تستحقه امهم لو كانت موجودة وقت وفاة والدها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة هذا المتوفى الى اربعة وعشرين سهما لأولاد بنته منها ستة اسهم وصية واجبة تقسم بينهم للذكر ضعف الانثى والباقي هو الميراث وقدره ثمانية عشر سهما تقسم بين ولديه للذكر منهما ضعف الانثى تعصبا ولا شئ لابنى ابن بنته لا بطريق الميراث لانهما من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن العصبات ولا بطريق الوصية الواجبة لان المادة ٧٦ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ قصرت مستحقى الوصية الواجبة فى اهل الطبقة الاولى من اولاد البنات وفى اولاد الابناء من اولاد الظهور وان نزلوا - واولاد ابن البنت من الطبقة الثانية من اولاد البطون فلا يستحقون وصية واجبة وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولم يكن اوصى لأولاد بنته بشئ ولا اعطاهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله اعلم .

الموضوع

(٣٢٠٣) وصية اختيارية وواجبة بكل التركة

المبادئ

- ١ - تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ فى الزيادة الا اذا اجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من اهل التبرع عالمين بمايجيزونه -
- ٢ - اذا كان بعض الوصايا اختيارية وبعضها واجبة وكان مجموعها يزيد عن ثلث التركة ولم يجز الورثة الوصية الاختيارية كانت الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا
- ٣ - اذا لم يجز الورثة الزائد عن الثلث كان الزائد ميراثا ويقسم بين ورثة الموصى قسمة الميراث

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من احمد محمد الزعلان من كفر الصهبى مركز شبين القناطر القيد ١٦١٠ سنة ١٩٦٠ المتضمن وفاة المرحومة عائشة احمد السيد الزعلان فى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٠ عن ورثتها وهم زوجها محمد عفيفى الزعلان واختها لايها فاطمة محمد السيد الزعلان وابن عمها الشقيق محمد حماد الزعلان وكان لها بنت توفيت قبلها وتركوا ابنها محمد بيومى الزعلان فقط وان جميع تركتها مبلغ قدره مائتان

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٣ - م : ٦٠١ - التاريخ : ١١ مح
رجب ١٣٨٠ هـ - ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٠ .

وستة واربعون جنيها وقبل وفاتها وهى بكامل صحتها اوصت بهذا المبلغ لابن عمها الشقيق بعد ان ياخذ ابن بنتها من ذلك المبلغ نصيبه وقد كان ذلك منها بالقول ولم تكتب به ورقة وقد كانت وصيتها لمن عنده المبلغ المذكور بالمبارة فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة هذه المتوفاة ونصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة والاختيارية

اجاب :

يؤا هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لابن بنتها التى توفيت قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ماكانت تستحقه امه لو كانت موجودة وقت وفاة والدتها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك الاستحقاق اكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة هذه المتوفاة الى اربعة وعشرين سهما لابن بنتها منها ثمانية اسهم وصية واجبة والباقى وقلده ستة عشر سهما هو التركة وبما ان المتوفاة قد اوصت بالقدر الباقى لابن عمها الشقيق وقد استغرقت الوصية الواجبة القدر الجائز فيه الوصية وهو الثلث بدون توقف على اجازة الورثة فيكون ما اوصت به لابن عمها الشقيق وقلده ستة عشر سهما وصية اختيارية ومتوقفة على اجازة الورثة الذين هم من اهل التبوع وكانوا عالين بما يجيزونه طبقا للمادة ٣٧ من قانون الوصية فان اجازها الورثة نفذت فى القدر الباقى وهو الثلثان ولم يبق لورثتها شىء من تركتها وان لم يجزها الورثة فلا تنفذ الوصية الاختيارية ولا ياخذ ابن عمها المذكور منها شيئا ويكون الباقى وهو الستة عشر سهما ميراثا عن المتوفاة المذكورة ويقسم بين ورثتها فيكون لزوجها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولاختها لابيها النصف فرضا ولا شىء لابن عمها الشقيق لانه لم يبق له شىء بعد اصحاب الفروض وذلك عملا بالمواد ٢ ، ٣٧ ، ٧٦ ، ٨٠ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث اخر ولم تكن اوصت لابن بنتها بشىء ولا اعطته شيئا بغير عوض عن طريق تصرف اخر .
والله اعلم .

الموضوع

(٢٢٠٤) البيع والوصية الواجبة .

المبادئ

- ١ - القدر المباع من الجدل لاصحاب الوصية الواجبة لا يحتسب ضمن نصيبهم فى الوصية الواجبة لهم ولا يحتسب تركه
 - ٢ - بوفاة المتوفى عن اولاده وعن اولاد اولاده المتوفين قبله يكون لاولاد اولاده وصية واجبة فى تركته فى حدود الثلث لهم جميعا بشروطها ولاولاده الباقي تعصبا للذكر ضعف الانثى
- ستل :

اطلعنا على السؤال المقدم من السيد / جود حسين عبد الله عنة منشأة غربال مركز دمنهور المقيد برقم ١٢٥٧ سنة ١٩٦٠ المتضمن وفاة المرحوم حسين حسن عبد الله سنة ١٩٥٥ عن ورثة وهم اولاده حسن وحسين وجهيد وجهوان وجود وتركية واعتماد وكان له بنت اسمها سعاد توفيت قبله عن بنتها وصفه محمد خميس وكان له ايضا ابن اسمه ابراهيم توفى قبله عن ابنائه توفيق ومحمود وابراهيم كما كان له ابن اسمه محمد توفى قبله عن اولاده حسن وحسين وحسان وخميس وحماى وسعاد فقط وان المتوفى المذكور باع وقت حياته لابناء ابنه ابراهيم فدانا و ٦ قراريط بمبلغ مائة وتسعين جنيها وقدم الطالب صورة عرقية من عقد البيع دلت على ان البيع المذكور سجل امام محكمة دمنهور الجزئية بتاريخ ١٩٤٤/٧/٢٢ تحت رقم ١٩٥٩ وعلى اقرار البائع بقبض الثمن وطلب بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركه هذا المتوفى ونصيب كل وارث ومقدار

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٤ - م : ٢٥٥ - التاريخ :
٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ م .

الوصية الواجبة وهل القدر الذى باعه لأبناء ابنه ابراهيم يحسب ضمن نصيبتهم فى الوصية الواجبة او لا ؟

اجاب :

ان البيع الذى صدر من حسين حسن لأبناء ابنه ابراهيم بيع صحيح ونافذ فلا يحتسب المبيع ضمن نصيبتهم فى الوصية الواجبة التى يستحقها أبناء ابنه ابراهيم بعد وفاته لانه يشترط فيما يعتبر بدلا عن الوصية ان يكون بغير عوض كما فى المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وعلى ذلك فب وفاة المتوفى المذكور بعد العمل بهذا القانون عن المذكورين يكون لفرع كل من اولاده المتوفين قبله ومنهم أبناء ابنه ابراهيم وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه اصل كل منهم لو كان موجودا وقت وفاة والده فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة هذا المتوفى الى سبعة عشر سهما لاولاد اولاده منها خمسة اسهم وصية واجبة تقسم بين اصولهم للذكر ضعف الانثى فيخص بنت بنته سعاد سهم واحد ويخص أبناء ابنه ابراهيم سهمان يقسمان بالتساوى بينهما ويخص اولاد ابنته محمد سهمان يقسمان بينهما للذكر ضعف الانثى والباقى هو التركة وقدره اثنا عشر سهما تقسم بين اولاده للذكر منهم ضعف الانثى تمصيبا . وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولم يكن اوصى لاولاد اولاده ولا لواحد منهم بشئ ولم يكن اعطاهم ولا اعطى واحدا منهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله اعلم .

الموضوع

(٢٢٠٥) وصية اختيارية لبعض الورثة .

المبدأ

الوصية الاختيارية للوارث جائزة شرعا وتنفذ في حدود الثلث بدون توقف على اجازة الورثة مضافا الى الفريضة .
سئل :

تضمن الطب المقدم من السيد اللواء كامل مهدي محمد المقيم بالفيلا ٢٦ شارع ١١ بالحي الرابع فيلات البوليس بمصر الجديدة المقيد برقم ٢٧٥ لسنة ١٩٦٢ وفاة المرحوم محمود حلمي محمد الكبشي في ديسمبر سنة ١٩٦١ عن اولاده محمد واحمد وفاطمة وخديجة وسكينة فقط - وكان حال حياته قد حرر ورقة وصية بجميع ما يكون موجودا حال وفاته من املاك الثابت منها والمنقول والنقود لاولاده المذكورين على ان يكون نصيب الانثى فيهم مساويا للنصيب الذكر على السواء دون تفرقة وكتب ورقة الوصية جميعها بغطه ووقعها بامضائه وادعها بمكتب توثيق الشهر العقاري تحت رقم ١٢٨٤٢ سنة ١٩٥٥ بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وطلب السائل الافادة عن نصيب كل من اولاد المتوفى في تركته حيث يوجد نزاع بينهم في بيان نصيب كل منهم .

اجاب :

حادثة السؤال تتضمن صدور وصية عرفية من المورث لكل بنت من بناته الثلاث بمثل نصيب انثى ليكون نصيب كل منهن مساويا لنصيب الذكر

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدي - س : ٩٤ - ٢٢٠ - التاريخ : ٢٢ من شوال سنة ١٣٨٠ هـ - ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٢ م .

من اولاده والوصية الاختيارية للوارث جائزة وتنفذ فى حدود الثلث بدون توقف على اجازة الورثة مضافا الى الفريضة وذلك تطبيقا للمادتين ٣٧ و ٤٠ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ولما كانت ورقة الوصية مكتسوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك ومودعة بمكتب الشهر العقارى ولا نزاع فى صدورهما من المورث وانما النزاع فى كيفية بيان الانصبة كما جاء بالسؤال وكان نصيب البنات صاحبات الوصية الاختيارية لا يزيد على الثلث لان نصيبهن عن طريق الوصية تطبيقا لاحكام المادة ٤٠ المذكورة لا يزيد على الثلث فتنفذ الوصية المذكورة بدون توقف على اجازة الورثة وعلى ذلك فتقسم تركة المتوفى المذكور الى عشرة اسهم يكون لكل من ابنيه فيها سهمان تمصيبا ويكون لكل بنت من بناته الثلاث سهمان أيضا سهم منها عن طريق الوصية الاختيارية والسهم الاخر عن طريق الميراث تمصيبا .. وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم ؟



الموضوع

(٢٢٠٦) اجتماع الوصية الواجبة والاختيارية في التركة .

المبادئ

- ١ - أولاد ابن المتوفى يستحقون وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه والذهم ميراثا لو كان موجودا وقت وفاة الجد بشروطها في حدود الثلث .
- ٢ - الوصية الاختيارية جائزة شرعا وتنفذ بدون إذن الورثة اذا كانت على الوصية الواجبة لا تزيدان عن ثلث التركة والباقي بعدهما هو التركة ينقسم بين الورثة قسمة الميراث .

مسئله :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد/ محمد محمد عبد الرحيم بشارع ظهر الجمل رقم ٥٨ قسم بولاق بالقاهرة - المقيد برقم ٨٢٦ لسنة ١٩٦١ وتضمن الطلب والورقة العرفية المرافقة وفاة المرحومة السيدة امينة غندور حسين ٥٩/٥/١٨ عن اولادها ابراهيم وعلى ومحمد وحسن وزينب اولاد محمد عبد الرحيم وعن اولاد ابنها المتوفى قبلها سنة ١٩٤٢ ثلاثة ذكور وانثى فقط ، وان المتوفاة المذكورة كانت اوصت حال حياتها بورقة عرفية مذيبة بخاتمها وبصمتها ووقع عليها من ابناتها الاربعة على ومحمد وحسن وابراهيم المذكورين بان يكون نصيب بنتها زينب المذكورة كنصيب احد اخوتها المذكورين - وطلب السائل الافادة عما اذا كان اولاد الابن المتوفى قبل والدته سنة ١٩٤٢ يرثون او لا ؟ وهل الاقرار الصادر لصالح زينب محمد عبد الرحيم من المورثة بان يكون نصيبها مثل نصيب الرجل يعمل به ام انها ترث حسب الشريعة ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ٩٤ - م : ٢١٢ - التاريخ : ٤ من ذو القعدة سنة ١٣٨١ هـ - ٩ من ابريل سنة ١٩٦٢ م

اجابة :

حادثة السؤال تتضمن استحقاق اولاد ابن المورثة المتوفى قبلها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كان يستحقه والدهم ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاتها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - كما تضمن استحقاق بنت المورثة لوصية اختيارية بمثل نصيب انثى زائدا على الفريضة ليكون نصيبها كنصيب احد اخوتها المذكور طبقا لورقة عرقية معترف بها من الورثة كما هو ظاهر من توقيعهم جميعا عليها - وذلك طبقا للمادتين ٣٧ ، ٤٠ من القانون المذكور - ولما كانت الوصيتان الواجبة والاختيارية لا تتجاوزان ثلث التركة فتنفذان معا طبقا للقانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ المذكور وعلى ذلك فبقسمة تركة المتوفاة المذكورة المتوفاة سنة ١٩٥٩ عن المذكورين فقط - الى احد عشر سهما يكون لاولاد ابنها المتوفى قبلها منها سهمان للذكر ضعف الانثى وصصية واجبة . والباقي بعد ذلك يقسم بين ورثتها - اولادها المذكور الاربعة والانثى بالسوية بينهم . لكل من اولادها المذكور خمس الباقي بعد نصيب اصحاب الوصية الواجبة تعصيا ولبناتها الخمس ايضا (نصف الخمس بطريق الميراث تعصيا والنصف الاخر عن طريق الوصية الاختيارية) - وهذا اذا لم تكن المتوفاة قد اوصت لاولاد ابنها بشيء ولم تكن اعطتهم شيئا بغير عوض من طريق تصرف آخر . ولم يكن لها وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكر . والله اعلم ؟ .

الموضوع

(٣٢٠٧) وصية بمنافع .

المبادئ

١ - الوصية بكل منافع العين لمدة حياة الموصى له كالأبساء له بكل التركة .

٢ - الوصية بالمنافع فيما زاد على الثلث لا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى . وكانوا من أهل التبرع عاين بما يجيزونه .

٣ - تنفذ الوصية في الثلث للوارث وغيره دون توقف على إجازة الورثة ؟

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد/ صبحى حسن المقدم ٣ شارع احمد بك سعيد بالمعاسية الشرقية قسم الوايلى القيد برقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦١ والصورة العرفية من وصية المرحوم توفيق محمد الفيرة المحررة فى ١٩٥٩/٨/٢٠ والبيان المرافق ، وقد تضمنت الصورة العرفية من الوصية المذكورة أن المرحوم توفيق محمد الفيرة أشهد على نفسه أنه أوصى بجميع ربع تركته لزوجته لبية عبد الرحمن مدة حياتها ثم من بعدها تكون تركته لورثته الشرعيين ، وتبين من الطلب والبيان المرافق أن الوصى المرحوم توفيق محمد صالح الفيرة المذكور توفى سنة ١٩٦١ عن زوجته لبية المذكورة وأختيه الشقيقتين فاطمة ونسيمة ، وعن أولاد أخيه الشقيق حسين محمد صالح الفيرة وهم ذكر وأربع إناث . وعن أولاد أخته الشقيقة

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ٩٤ - م : ٣٢٤ - التاريخ : ١٧ من
ذى القعدة سنة ١٢٨١ هـ - ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٢ م .

انجه (ذكورا وانانا) وطلب السائل بيان الحكم الشرعى والقانونى فى هذا
الموضوع ؟.

اجساب :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية على انه (تمنع الوصية بالعبارة او بالكتابة ، فاذا كان الموصى عاجزا عنهما انعقدت الوصية بالإشارة المفهمة) فاذا كانت الوصية المذكورة مقرا بها من الورثة او وجدت أوراق رسمية او مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك تدل على ما ذكر ، او كانت ورقة الوصية او الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها - كانت تلك الوصية صحيحة وتسمع بها الدعوى والا فلا تسمع بها الدعوى طبقا للمادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المذكور وبما ان الموصى قد اوصى بجميع ريع تركته لزوجه طول حياتها فيكون قد اوصى لها بمنفعة جميع تركته بعد وفاته مدة حياتها .. وبما ان المادة ٦٢ من قانون الوصية المذكور تنص على انه (اذا كانت الوصية بكل منافع العين او بعضها وكانت مؤبدة او مطلقة او لمدة حياة الموصى له او لمدة تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة العين الموصى بكل منافعها او ببعضها) - وطبقا لهذه المادة يكون الموصى كانه اوصى لزوجه بكل تركته .. اذ ان المنفعة الموصى بها لمدة حياتها - تقدر بقيمة العين الموصى بمنافعها وهى كل التركة - وبما ان المادة ٣٧ من قانون الوصية المذكور تنص على ان الوصية فيما زاد على الثلث لا تنفذ فى الزيادة الا اذا اجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من اهل التبرع عالين بما يجيزونه وتنفذ فى الثلث للوارث وغيره من غير توقف على الاجازة . وعلى ذلك فاذا اجاز الورثة تلك الوصية نفذت واستحققت الزوجة جميع ريع تركة زوجها المتوفى مدة حياتها وتصير بعد وفاتها تركة لورثته . اما اذا لم يجزها الورثة فتنفذ فى الثلث وتستحق الزوجة الموصى لها ثلث ريع التركة . وتطل الوصية فيما زاد على الثلث ويكون ذلك القدر الزائد على الثلث تركة لورثة الموصى يوزع عليهم كل بنسبة نصيبه طبقا لقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ - ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله اعلم . ٤.

الموضوع

٢٢٠٨) تراحم الوصايا .

المبادئ

١ - الوصية الواجبة مقدمة على سائر الوصايا .

٢ - تخرج الوصية الواجبة أولا من الثلث الذى تنفذ فيه الوصية دون

توقف على اجازة الورثة .

٣ - الباقي من الثلث بعد اخراج الوصية الواجبة يعطى لأصحاب

الوصية الاختيارية ولا يزداد على ذلك الا باجازة الورثة ؟.

سستل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمد الأمين محمود القاضى المقيم
برقم ٣٠ شارع الجلاء قسم بولاق بالقاهرة المقيّد برقم ٨٩٥ سنة ١٩٦٢
وعلى الصورة العرفية من اشهاد الوصية المتضمن أن المرحوم محمود محمد
على سيد احمد القاضى أوصى بثلاث ما يتركه لأولاده محمد عبد الفتاح
ومحمد الأمين ويس وسميرة وهدى للذكر منهم قيراطان وللاثنى قيراط
واحد . من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها التركة ، وباقي التركة
يقسم على أولاده جميعا وهم محمد عبد الفتاح ومحمد الأمين ويس ومنيرة
الشهيرة بمفيدة وسميرة وفاطمة وهدى - وتبين من الطلب أن الوصى قد
توفى بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١ عن أولاده محمد عبد الفتاح ومحمد الأمين
ويس ومنيرة الشهيرة بمفيدة وسميرة وفاطمة وهدى . وعن محمود
وسمير وهيام وسهام أولاد بنته سنية المتوفاة قبله وطلب السائل الافادة
عما يتبع نحو تقسيم هذه التركة .

❖ الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - من : ٩٤ - ٢ - ١٠ - التاريخ ١٤ ٢٠
رجب سنة ١٣٨٢ هـ - ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ع .

أجـاب :

انه بوفاة المرحوم محمود محمد علي سيد احمد القاضي بتسارخ
١٠/١/١٩٦١ عن ورثته المذكورين بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١
لسنة ١٩٤٦ يكون لمحمود وسهير وهيام وسهام اولاد بنته سنية التي
توفيت قبله في تركته وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه امهم ميراثا
في تركه والدها لو كانت موجودة وقت وفاته في حدود الثلث طبقا للمادة
٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركه هذا المتوفى الى ستة وستين سهما
يكون لاولاد بنته سنية من ذلك ستة اسهم تقسم بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين وصية واجبة - ويخصص هذا القدر من الثلث الموصى به لاولاده
السابقين الذي تنفذ فيه الوصية بأنواعها بدون توقف على اجازة الورثة .
وقدره اثنان وعشرون سهما . والباقي منه وقدره ستة عشر سهما تصح
الوصية الاختيارية فيه وتنفذ بوفاة الموصي مصرا عليها ويقسم بين اولاده
الموصى لهم للذكر مثل حظ الانثيين عملا بالمواد ٣٨ و ٦٨ و ٧٦ من القانون المذكور
التي تنص على ان الوصية الواجبة مقدمة على سائر الوصايا . وانها تخرج
اولا من الثلث الذي تنفذ فيه الوصية بدون توقف على اجازة الورثة .
والباقي من الثلث بعد اخراج الوصية الواجبة يعطى لاصحاب الوصية
الاختيارية للذكر مثل حظ الانثيين وما نقص من الوصية الاختيارية باخراج
الوصية الواجبة من ثلث التركة الموصى به يتوقف نفاذ الوصية الاختيارية
فيه على اجازة الورثة . فان اجازوها اعطى لاصحاب الوصية الاختيارية
من ثلثي التركة الباقي ما يكمل الثلث الموصى به لهم وقدر ذلك ستة اسهم
التي اخذت من الثلث اولا للوصية الواجبة . وكان الباقي من التركة بعد
تنفيذ الوصيتين كاملا باجازة الورثة وقدره ثمانية وثلثون سهما هو
التركة ويقسم بين ورثة المتوفى وهم جميع اولاده الذين توفى عنهم « المذكور
الثلاثة والاناث الاربعة » للذكر مثل حظ الانثيين تعصيا . هذا اذا اُجاز
الورثة الوصية الاختيارية . فان لم يجزوها كان الثلثان بعد تنفيذ الوصية
الواجبة والوصية الاختيارية في حدود الثلث هو التركة وقدر ذلك اربعة
واربعون سهما ويقسم بين ورثته الاحياء عند وفاته وهم اولاده « المذكور
الثلاثة والاناث الاربعة » للذكر مثل حظ الانثيين تعصيا .

وظاهر من الطلب والبيان أن اثنين من الورثة لم يجز الوصية الاختيارية فيما زاد على الثلث وهما بنتاه منيرة الشهيرة بمفيدة وفاطمة . وطبقا لما ذكر لا تنفذ الوصيتان « الواجبة والاختيارية » الا فى الثلث وهو اثنان وعشرون سهما كما ذكرنا . ويكون الباقي وقدره أربعة وأربعون سهما هو التركة يقسم على جميع اولاده اللذين توفى عنهم « الذكور الثلاثة والاناث الأربع » للذكر مثل حظ الأنثيين تعصبا فيخص كل واحدة من بنتيه منيرة الشهيرة بمفيدة وفاطمة أربعة أسهم - أما المجيزون وهم أولاده الوصى لهم محمد عبد الفتاح ومحمد الأمين ويسن وسميرة وهدى فتعتبر التركة بالنسبة لهم ثمانية وثلاثين سهما تقسم بين الورثة جميعهم للذكر مثل حظ الأنثيين تعصبا وذلك على اعتبار تنفيذ الوصية الواجبة والاختيارية فيما زاد على الثلث ويكون مجموع سهام الوصيتين فى هذه الحالة ثمانية وعشرون سهما . وهذا اذا لم يكن لهذا التوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة سوى من ذكر ولم يكن قد اوصى لاولاد بنته بشيء ولا اعطاهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله اعلم .؟



الموضوع

(٢٢٠٩) الوصية الواجبة .

المبادئ

١ - إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذى مات فى حياته أو مات معه ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا فى تركته لو كان جيا عند موته ، وجبت للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث بشرط .

٢ - تجب الوصية لفرع الولد بشرط ان يكون غير وارث والا يكون الميت قد اعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له . وان اعطاه الجد اقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

٣ - تجب الوصية لفرع من مات فى حياة اصله او معه ولو حكما مهما نزل هذا الفرع ماداموا من اولاد الظهور . اما اولاد البطون فسلامة يستحقها الا اهل الطبقة الاولى منهم .

٤ - عند تعدد الأصول تقسم الوصية الواجبة عليهم قسمة الميراث ثم يقسم نصيب كل اصل على من يوجد من فروعه قسمة الميراث كذلك .

٥ - اذا تعددت الفروع واختلفت فى درجة القرب من المتوفى فان الاقرب يحجب الأبعد اذا كان من فروعه ولا يحجبه اذا لم يكن كذلك .

٦ - اذا اعطى بعض المستحقين ما يعوضه عن حقه فى الوصية ولم يعط البعض الآخر وجب ان لم يعطه فى التركة مقدار ما يستحقه بالوصية الواجبة .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / يونس محمود على جمل من بيلا محافظة كفر الشيخ المقيّد برقم ١٠٨١ سنة ١٩٦٢ وعلى الصورة الشمسية من عقد الشراء المرافقة ، وقد تضمن الطلب وعقد الشراء أن المرحوم محمود على جمل اشترى قطعة أرض زراعية مساحتها ١٦٩١ ف لأولاد ابنه البسيوني المتوفى قبله وهم محمود وعبد الوهاب وإبراهيم بصفته وليا طبيعيا عليهم جميعا وقد دفع ثمن هذه الاطيان متبرعا من ماله الخاص لأولاد ابنه المذكورين بدون رجوع منه عليهم فى شيء من الثمن وتضمن الطلب أن المرحوم محمود على جمل المذكور قد توفى بتاريخ ١٩٦١/١/٢٦ عن زوجته رقية حسين سليمان وفاطمة سلطان وعن أولاده يونس وعبد الحليم ومحمد وإبراهيم ونفيسة ونوبة وعن محمود وعبد الوهاب وإبراهيم أولاد ابنه البسيوني المتوفى قبله سنة ١٩٤٠ وعن أولاد ابنته السيدة التى توفيت قبله سنة ١٩٤٥ (ابنتين وبنتين) وطلب السائل بيان ما إذا كان أولاد البسيوني يستحقون وصية واجبة فى تركه أم لا ؟ وما نصيب كل وارث ومستحق . ويقرر الطالب أن القدر الذى اشتراه المتوفى لأولاد ابنه المذكورين متبرعا بثمنه دون الرجوع عليهم فى شيء منه يزيد عما يستحقونه فى تركته وصية واجبة .

اجاب :

تنص المادة ٧٦ من القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية على ما يأتى : اذا لم يوص الميت لفرع ولده الذى مات فى حياته أو مات معه ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا فى تركته لو كان حيا عند موته وجبت للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث . والا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق

تصرف آخر قدر ما يجب له . وإن كان اعطاه اقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله . وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من اولاد البنات ولأولاد الابناء من اولاد المظهر وإن نزلوا على أن يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره وإن يقسم نصيب كل اصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلى بهم الى الميت ماتوا بعده . وكان موتهم مرتبا كترتيب الطبقات . . وتنص المادة ٧٧ من هذا القانون في فقرتها الثانية على ما يأتى (وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه) وظاهر من هذه النصوص أن الوصية تجب في تركة الشخص لمن يأتى : أولا - فرع من مات من ولده في حياته موتا حقيقيا سواء كان الولد ذكرا أو انثى ثانيا : فرع من حكم بموته في حياة أبيه أو أمه كالمفقود - ثالثا : فرع من مات مع أبيه أو أمه في حادث واحد ولم يدر أيهم مات أولا كالسدمى والفرقى والحرقى . وتجب الوصية لفرع من مات في حياة أصله أو معه ولو حكما مهما نزل هذا الفرع ماداموا من اولاد المظهر . فإن كانوا من اولاد البطون فلا يستحقها منهم إلا أهل الطبقة الأولى فقط وهم اولاد البنات العسليات . أما اولادهم فلا يستحقون من هذه الوصية شيئا . وإذا كان المستحقون للوصية كلهم من اصل واحد قسمت الوصية عليهم قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين لأنها عوض مما كانوا يستحقون من ميراث اصلهم الاىل اليهم عن طريقه . فإن تعددت أصولهم بأن كانوا اولاد ابن وبنت قسمت الوصية بينهم : أولا بين أصولهم قسمة الميراث ثم يقسم نصيب كل أصل على من يوجد من فروعه قسمة الميراث كذلك للذكر مثل حظ الانثيين . فلو كان لصاحب التركة ابن حى وأولاد ابن توفى في حياته وأولاد بنت توفيت في حياته أيضا كان لأولاد الابن المتوفى وأولاد البنت المتوفاة وصية واجبة في التركة بمثل نصيب أصلهم لو كانا على قيد الحياة في حدود الثلث وتقسم هذه الوصية أولا على الابن والبنت المتوفيين قسمة الميراث للابن ثلثاها وللبنث ثلثها . فما كان من نصيب الابن يقسم على اولاده قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين . وما كان من نصيب البنت قسم على اولادها كذلك وإذا تعددت الفروع بتعدد أصولها

واختلفت فى درجة القرب من المتوفى صاحب التركة فان الاقرب يحجب
الابعد اذا كان من فروعه . ولا يحجبه اذا كان من غير فروعه . اذ لا يحجب
اصل فرع غيره فلو ان زيدا توفى فى حياة ابيه وترك محمدا وعليما ثم مات
على فى حياة جده وترك اولادا فان محمدا لا يحجب اولاد على وان كان
اقرب منهم درجة الى الميت لانهم ليسوا من فروعه فتقسم الوصية بين
محمدا وعليما مناصفة . وما يخص محمدا يأخذه وما يخص عليما يأخذه اولاده
ويقسم بينهم قسمة الميراث ويشترط لوجوب هذه الوصية للفرع الذى
مات اصله فى حياة ابيه او امه شرطان : الاول : ان لا يكون هذا الفرع
وارثا عن صاحب التركة . فان كان يرث منه ولو نصيبا قليلا فلا تجب
له الوصية لأنها انما وجبت له بحكم القانون تعويضا له عما فاته من الميراث
فاذا ورث فلا يستحق العوض : الثانى : - ان لا يكون المتوفى قد اعطى
ذلك الفرع بغير عوض ما يساوى مقدار الوصية الواجبة له . فان وهب له
من غير عوض اقل مما يجب له بالوصية وجب له فى التركة ما يكمل
المقدار الواجب بالوصية واذا اعطى بعض المستحقين ما يعوضه عن حقه فى
الوصية ولم يعط البعض الآخر وجب لمن لم يعطه فى التركة مقدار
ما يستحقه بالوصية الواجبة او مقدار ما يكمل حقه ان كان قد اعطاه اقل
مما يستحق . . وبما ان لصاحب التركة هنا اولاد ابن توفى قبله واولاد
بنت توفيت قبله وقد اعطى لاولاد ابنه المتوفى قبله اطينانا رراعية بدون
عوض تساوى اكثر مما يستحقون فى التركة بالوصية الواجبة . واذا فلا
يكون لاولاد الابن المذكورين حق فى التركة بالوصية الواجبة فيبقى حقهم
قائما فى هذه الوصية . . وبما ان صاحب التركة توفى عن اربعة ابناء
على قيد الحياة وبنتين على قيد الحياة كذلك واولاد بنت توفيت قبله
فيستحق اولاد بنته المتوفاة قبله فى تركته وصية واجبة بمقدار ما كانت
تستحقه اهم فيها عن طريق الميراث لو كانت على قيد الحياة فى حدود
الثلث طبقا للنصوص المذكورة . فاذا قسمت التركة الى ثمانية وثمانين
سهما يكون لاولاد البنت المتوفاة منها سبعة أسهم بطريق الوصية
الواجبة تقسم بينهم للذكر ضعف الانثى . والباقى بعد هذا المقدار وهو
واحد وثمانون سهما هو التركة التى يستحقها الورثة ويقسمته بين هؤلاء

المورثة يكون للزوجتين الثمن مناصفة بينهما فرضا لوجود الفرع الوارث
والباقي للأبناء الأربعة والبنتين بالتعصيب يقسم بينهما للأبن ضعف البنت
وعذا اذا لم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
سوى من ذكر ولم يكن قد اوصى لأولاد بنته بشيء ولا أعطاهم شيئا بغير
عوض عن طريق تصرف آخر . ومما ذكر يعلم الجواب عما بالسؤال ؟



الموضوع

(٢٢١٠) ميراث ووصايا .

المبادئ

- ١ - متى بطلت الوصية الاختيارية أصبح الفدر الموصى به تركمة للموصى يورث عنه شرعا
 - ٢ - متى بطلت الوصية الاختيارية فى نصيب ابن الابن بوفاته حال حياة جده الموصى عاد الحق فى الوصية الواجبة لفرع ابن الابن فى التركة
- سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من السيد / محمد على احمد مصرى ناظر مدرسة الاشراف البحرية الابتدائية المشتركة بريد اولاد عمرو محافظة قنا - القيد برقم ٨١٨ سنة ١٩٦٢ المتضمن وفاة المرحوم محمد عبد الرحيم محمد مصرى بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣١ عن ورثته وهم زوجته نفيسة احمد مصرى وابناه سليمان وعرفات وكان له ابن اسمه القصى توفى قبله عن ولديه مبارك ومباركة . وقد توفى مبارك قبل جده (محمد عبد الرحيم) عن بنته عالية فقط . وقد اوصى محمد عبد الرحيم المذكور حال حياته بجميع تركته لابنيه سليمان وعرفات ولولدى ابنه مبارك ومباركة على ان يكون لولدى ابنه منها الثلث يقسم بينهما قسمة الميراث . وقد اجازت زوجته نفيسة هذه الوصية وقدم السائل صورة الوصية وتبين انها على ورقة عرفية بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٢ وقد دلت على ما ذكر بالسؤال . ثم

❖ الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٤ - م : ٤٤٧ - التاريخ : ١٦ من

مارس سنة ١٩٦٢ م .

توفيت المرحومة نفيسة أحمد مصرى بعد زوجها سنة ١٩٦٢ عن ورثتها وهم ابناها سليمان وعرفات وبنت ابنها مباركة الضوى وبنت ابن ابنها عالية مبارك الضوى فقط . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة كل متوفى ونصيب كل وارث وحكم الوصية الاختيارية ومقدار الوصية الواجبة ؟ .

اجاب :

أوصى المتوفى محمد عبد الرحيم المذكور حال حياته بجميع تركته لابنيه سليمان وعرفات ولولدى ابنه الضوى المتوفى قبله وهما مبارك ومباركة مثالثة لكل واحد من ابنيه الثلث ولولدى ابنه المتوفى الثلث يقسم بينهما قسمة الميراث للذكر ضعف الانثى . وذلك بمقتضى ورقة عريفة مؤرخة ١٩٥٢/٦/٢٢ وموقع عليها منه . وقد اجاز الورثة هذه الوصية فجاءت صحيحة نافذة . ولو اننا اردنا تقسيم تركة هذا الموصى بين الموصى لهم فى ضوء ما اشتملت عليه الوصية وطبقا لنصوص الفقه والقانون منقسمة الى اثنين وسبعين سهما لكان لكل من سليمان وعرفات ابنى الموصى اربعة وعشرون سهما وكان لمبارك ومباركة ولدى ابنته الضوى المتوفى قبله اربعة وعشرون سهما يقسم بينهما قسمة الميراث كما قال الموصى اى لمبارك ستة عشر سهما ولمباركة ثمانية اسهم غير انه قد طرا بعد صدور الوصية على الوجه المذكور واجازتها من الورثة - ان توفى مبارك ابن الضوى حال حياة جده الموصى محمد عبد الرحيم . وبذلك بطلت الوصية فى نصيب مبارك هذا طبقا لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية التى تنص على ان الوصية تبطل بموت الموصى له قبل الموصى . وببطلان الوصية فى نصيبه وهو ستة عشر سهما من اثنين وسبعين سهما تنقسم اليها التركة الموصى بها . يصبح هذا القدر تركة للموصى يورث عنه لورثته الشرعيين ومنهم زوجته التى كانت قد اجازت الوصية . وبالتالي تستحق بنت هذا المتوفى وهى عالية فى التركة وصية واجبة بمقدار ما كان يتلقاها والدها عن ابيه لو بقى هذا الاب حيا وورث فى تركة والده المورث صاحب التركة . لأن والده البنت لم يكن يستحق وصية واجبة حال حياته على اعتبار انه موصى له بوصية اختيارية بأكثر

مما كان يستحق فى التركة بطريق الوصية الواجبة . وبما ان الوصية الاختيارية قد بطلت فى نصيبه بوفاته حال حياة جده الموصى فيعود الحق فى الوصية الواجبة وتستحق هذه البنت بطريق الوصية الواجبة القدر الذى كان يتلقاه والدها عن أبيه بمقتضاه لو بقى حيا . ولتحديد هذا النصيب نفترض أن التركة خالية من الوصية الاختيارية وتقسّم بين الورثة مع ملاحظة الوصية الواجبة المشار اليها . ويقسّم التركة الى اثنين وسبعين سهما يكون القدر المستحق لعالية بنت مبارك وصية واجبة هو اربعة عشر سهما وهو ما كان يتلقاه والدها عن أبيه على هذا الاعتبار لو بقى حيا . والباقي بعد ذلك وقدره ثمانية وخمسون سهما هو التركة يوزع طبقا لما اشتملت عليه الوصية الاختيارية . ونصيب كل من سليمان وعرفات ابني الموصى اربعة وعشرون سهما ونصيب مباركة بنت الضوى ثمانية اسهم ومجموع هذه الانصبة ستة وخمسون سهما ويبقى بعد ذلك سهمان مقدار الفرق بينهما كان يستحقه مبارك بن الضوى بطريق الوصية الاختيارية وما استحقته بنته بطريق الوصية الواجبة . وهذا القدر جاء نتيجة لبطلان الوصية الاختيارية فى نصيبه وزوال اجازة هذه الوصية من جانب زوجة الموصى (المتوفاة الثانية) فهو فى الواقع من نصيبها فى تركة الموصى بطريق الميراث الشرعى جاء نتيجة لانتهاء اجازة الوصية الاختيارية فى نصيب مبارك لبطانها فى نصيبه بموته وبوفاة نفية احمد مصرى سنة ١٩٦٢ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لكل من بنت اينها مباركة وبنت ابن اينها عالية فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه كل منهما فى أصلها لو كان موجودا وقت وفاة هذه المتوفاة فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ويقسّم تركة هذه المتوفاة الى تسعة اسهم يكون لمباركة وعالية منها ثلاثة اسهم وصية واجبة يخص مباركة منها سهم واحد ويخص عالية نصيب والدها وهو سهمان والباقي ستة اسهم هو التركة تقسم بين أبنائها مناصفة تمصيبا . وهذا اذا لم يكن لكل متوفى وارث آخر ولم يكن كل منهما اوصى لعالية بشئ ولم تكن نفيسة اوصت لمباركة بشئ ولم يكن كل منهما أعطى عالية ومباركة شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر سوى ما أخذته مباركة بطريق الوصية الاختيارية والله اعلم ؟

الموضوع

(٢٢١١) ميراث مع وصية واجبة .

البيان

١ - يجب الاخوة لأب بالاخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع البنات

٢ - أولاد الاخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

٣ - بانحصار الارث فى ثلاث بنات واخت شقيقة وأولاد بنت متوفاة يستحق أولاد البنت وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه امهم لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة أمها فى حدود الثلث والباقي يكون تركه للبنات بلزاه فرضا والباقي للاخت الشقيقة تعصيا .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من سيد احمد عبد الله الشيخ من ستطيس دلتا محطة أبو مسعود بخيرة المقيد برقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ تتضمن وفاة امرأة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٧ عن ورثتها وهم ثلاث بنات لها واختها الشقيقة وأخ واختان لأب وأولاد اخت شقيقة وكان لها بنت توفيت قبلها وترك ابنتها فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركه هذه المتوفاة ومن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة ؟

الجواب :

ب وفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٥ - ج : ٢٦ - التاريخ : ١٢ من وجب سنة ١٣٨٠ هـ - ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١ م .

المذكورين يكون لابنى بنتها التى توفيت قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمهما لو كانت موجودة وقت وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة هذه المتوفاة الى اربعة وعشرين سهما لابنى بنتها منها اربعة اسهم وصية واجبة تقسم بينهما مناصفة والباقى هو الميراث وقدره عشرون سهما تقسم بين ورثتها لبناتها الثلاث منها الثلثان بالتساوى بينهما فرضا والباقى لأختها الشقيقة نصبروتها مع البنات عصبة ولا شئ لأخوتها لأبيها لحجهم بالأخت الشقيقة التى صارت مع البنات عصبة ولا شئ لأولاد أختها الشقيقة لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والمصبات . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ولم تكن أوصت لابنى بنتها بشئ ولا أعطتهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله اعلم .؟



الموضوع

(٢٢١٢) ابنان واولاد ابناء .

المبدأ

بوفاة المتوفاة الرابعة عن ابنتها واولاد ابنائها يكون لاولاد ابنتائها المتوفين قبلها فى تركتها وصية واجبة فى حدود الثلث للجميع والباقي يقسم على ابنتها مناصفة بينهما تعصيا ٢٠

سئل :

تضمن الطلب المقدم من السيد/ عبد الفنى محمد الجسمى من البتانون مركز شبين الكوم القيد برقم ٧٧٧ لسنة ١٩٦١ ان المرحوم ابا اليزيد عبد العال عيسى توفى فى ١٨ افسطس سنة ١٩٥٠ عن زوجته احسان عبد الفنى الجسمى ووالدته ام العز غنيم حمزة وبنتيه ثناء ورجاء - واخوته الأشقاء السيد وعيسى ومحمد وعبد الهادى اولاد عبد العال عيسى ثم توفى عيسى عبد العال فى اول ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن زوجته هانم السعدنى ووالدته ام العز غنيم حمزة واولاده فاطمة ونبيهة ورمزى وجميل . ثم توفى عيسى عبد العال فى اول ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن زوجته هانم الفخرانى ووالدته ام العز غنيم واولاده فريال ونوادى وعبد السميع وسعد وعلى . ثم توفيت ام العز غنيم فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن ابنتها محمد

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٥ - م : ٥٥٦ - التاريخ :

٩ من دجب سنة ١٤٨١ هـ - ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ م .

وعبد الهادى وعن اولاد اولادها ابى اليزيد والسيد وعيسى الذين توفوا قبلها وطلب السائل بيان نصيب كل وارث وما يستحق منها .

اجاب :

اولا : - انه بوفاة المرحوم ابى اليزيد عبد العال فى سنة ١٩٥٠ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا ولوالدته السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتيه الثلثان بالسوية بينهما فرضا والباقى لاخته الاشقاء بالسوية بينهم تعصبا لعدم وجود عاصب اقرب ٢ .

ثانيا : - بوفاة السيد عبد العال فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٦ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا ولوالدته السدس فرضا لوجود الفرع الوارث والباقى لاولاده للذكر ضعف الانثى تعصبا ٣ .

ثالثا : بوفاة عيسى عبد العال فى اول ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا ولوالدته السدس فرضا لوجود الفرع الوارث والباقى لاولاده للذكر ضعف الانثى تعصبا ٤ .

رابعا : وبوفاة أم العز غنيم حمزة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن ورثتها المذكورين بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لاولاد كل من ابنتها الذين توفوا قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه اصل كل منهم فى تركة والدته ميراثا لو كان موجودا وقت وفاتها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك المقدار يزيد على الثلث فيرد الى الثلث فتقسم تركة هذه المتوفاة الى تسعة اسهم لاولاد اولادها الذين توفوا قبلها منها ثلاثة اسهم وصية واجبة . فيخص ابنتى ابنتها ابى اليزيد سهم واحد يقسم بينهما بالتساوى ويخص اولاد ابنتها السيد سهم واحد يقسم بينهم للذكر ضعف الانثى ويخص اولاد ابنتها عيسى

سهم واحد يقسم بينهم للذكر ضعف الانثى والباقي وقدره ستة أسهم
هو التركة يقسم بين ابنيها محمد وعبد الهادي بالسوية بينهما تعصيا ،
وهذا اذا لم يكن لكل من المتوفين وارث اخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
سوى من ذكر ولم تكن المتوفاة اخيرا اوصت لاولاد اولادها بشيء ولا اغطتهم
شيئا بغير عوض عن طريق تصرف اخر والله اعلم ؟.



الموضوع

(٣٢١٣) أبناء ابن ابن مع بنتين وأولاد ابن .

المبادئ

١ - يحجب أبناء ابن الابن عن الميراث بأولاد الابن .

٢ - أبناء ابن الابن يستحقون بطريق الوصية الواجبة ما كان يستحقه والدهم ميراثا في تركته لو كان موجودا على قيد الحياة وقت وفاة الجدة في حدود الثلث .

٣ - ما بقى بعد اخراج المقدار المستحق بالوصية الواجبة يكون هو التركة ويكون للبنتين ثلثاه مناصفة بينهما والباقي لأولاد الابن تمصيبا للذكر ضعف الانثى ؟

سئل :

طلبت وزارة التامين والمعاشات للقوات المسلحة بكتابها رقم ١٩٩٠/٥ بمرفقاته بيان الانصبه الشرعية لورثة المرحومة فريدة محمد على المتوفاة سنة ١٩٥٨ عن بنتيها مفيدة وزكية بنتى محمد حسن وعن ضحى ومحمد صلاح الدين وعبد العزيز أولاد ابنها محمد محمد حسن المتوفى قبلها وعن محمد وأمين وحسن أبناء حسن ابن ابنها محمد محمد حسن فقط - كما هو وارد بالاعلام المرافق ؟

اجاب :

بوفاة هذه المتوفاة سنة ١٩٥٨ عن المذكورين فقط يكون لمحمد وأمين وحسن أبناء ابن ابنها المتوفى قبلها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه والدهم ميراثا في تركته لو كان موجود على قيد الحياة

رقت وفاتها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . فبقسمة تركة هذه المتوفاة الى واحد وعشرين سهما يكون لمحمد وأمين وحسن أبناء حسن ابن ابنها محمد محمد حسن سهما بالسوية بينهم وصية واجبة . والباقى بعد ذلك وقدره تسعة عشر سهما يكون هو التركة التى تقسم بين الورثة لبنيتها لثاها مناصفة بينهما فرضا . ولضحى ومحمد صلاح الدين وعبد العزيز أولاد ابنها محمد الباقى بعد الثلثين للذكر منهم ضعف الأنثى تعصبا لعدم وجود عاصب أقرب . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكر ولم تكن المتوفاة قد أوصت لأبناء ابن ابنها بشيء ولم تكن قد أعطتهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر والله أعلم .



الموضوع

(٢٢١٤) زوجة واولاد واولاد بنت .

المبادئ

١ - ولدا البنت يستحقان وصية واجبة في حدود الثلث والباقي هو التركة .

٢ - بانحصار الارث في زوجة واولاد يكون للزوجة الثمن فرضا وللاولاد الباقي تعصيبا للذكر ضعف الانثى .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمود عبد الواحد رضوان ربحان
بشارع محرم حسين ١ بسيدي فرج قسم روض الفرج المقيد برقم ٢٧٦
لسنة ١٩٦٦ التضمن وفاة رجل سنة ١٩٥٨ عن زوجته واولاده خمسة
ذكور وانثيين وولدى بنته المتوفاة قبله سنة ١٩٥٦ ذكر وانثى فقط -
وطلب السائل الافادة عن نصيب كل وارث ؟

اجاب :

بوفاة هذا الرجل سنة ١٩٥٨ عن المذكورين بعد العمل بقانون الوصية
رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لولدى بنته المتوفاة قبله وصية واجبة في تركته
بمقدار ما كانت تستحقه امهما ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة
والدها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور فتقسم تركة
التوفى الى مائة سهم واربعة اسهم يكون لولدى بنته المتوفاة قبله منها سبعة
اسهم تقسم بينهما للذكر منها ضعف الانثى وصية واجبة والباقي وقدره
سبعة وتسعون سهما يكون هو التركة التي تقسم بين الورثة لزوجته ثمنها

* الفتى : لفيلة الشيخ احمد هريدي - م : ١٠٢ - ج : ١٥٧ - التاريخ : ١٤ من
الحرم سنة ١٣٨٦ هـ - ٥ من مايو سنة ١٩٦٦ م .

فرضا لوجود الفرع الوارث ولأولاده (الذكور الخمسة والأنثيين) الباقى
بعد الثمن للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيبا . وهذا اذا لم يكن المتوفى قد
أوصى لولدى بنته بشيء ولم يكن أعطاهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف
آخر ولم يكن له وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكر .
والله أعلم .!



الموضوع

(٢٢١٥) اختلاف الدين غير مانع من الاستحقاق بالوصية الواجبة .

المبادئ

- ١ - يستحق ولدا البنت في ميراث جدتها لام وصية واجبة في حدود الثلث ولو اختلفا ديانة والباقي هو التركة .
- ٢ - باقى التركة بعد الوصية تستحقه البنت فرضا وردا .

مسئل :

من السيد / الأستاذ أحمد المعداوى المحامى بطلبه المقيّد برقم ٤٧٥ لسنة ١٩٦٦ التضمن وفاة امرأة مسيحية سنة ١٩٤٧ عن بنتها وكان لها بنت توفيت قبلها عن ولديها ذكر وانثى فقط - وقد اعتنقت بنت البنت المذكورة الدين الاسلامى قبل وفاة جدتها وطلب السائل - بيان هل بنت البنت المذكورة والتي اسلمت قبل وفاة جدتها تستحق وصية واجبة في تركة جدتها وما مقداره .

اجاب :

انه بوفاة هذه المرأة المسيحية سنة ١٩٤٧ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لولدى بنتها المتوفاة قبلها ومنهما البنت التى اسلمت فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمهما ميراثا لو بقيت على قيد الحياة وقت وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة رقم ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد الى الثلث بقسمة

* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س : ١٠٦ - م : ٢٧٢ - التاريخ : ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ هـ - ٢١ من يوليو سنة ١٩٦٦ م .

تركة هذه المرأة المتوفاة الى تسعة أسهم يكون لولدى بنتها المتوفاة قبلها
ومنهما البنت التي أسلمت ثلاثة أسهم وصية واجبة تقسم بينهما
للذكر ضعف الأنثى للبنت التي أسلمت سهم واحد وللولد سهمان لأن نص
المادة رقم ٧٦ المذكورة مطلق فيشمل حالة اختلاف الدين والباقي وقدره
سنة أسهم يكون هو التركة وهي جميعها لبنتها الباقية على قيد الحياة
فرضا وردا لعدم وجود عاصب ولا صاحب فرض سواها . وهذا اذا لم يكن
لهذه المرأة المتوفاة وارث آخر غير من ذكر ولم تكن أوصت لولدى بنتها
المتوفاة قبلها ولا لواحد منهما بشيء ولا أعطتهما ولا أعطت واحدا منهما شيئا
بغير عوض عن طريق تصرف آخر ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .
والله تعالى أعلم .



الموضوع

(٢٢١٦) ابن وبنتا ابن .

المبدأ

بوفاة المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن ابن وبنتى ابن توفى قبلها يكون لبنتى ابنها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه ابوهما لو كان موجودا وقت وفاة امه فى حدود الثلث والباقى لابنتها
تمضييا ؟.

سبئل :

اطلعنا على السؤل المقدم من عبد الله محمد محمد القصاص من طهبا
مركز ابشواى محافظة الفيوم المقيد برقم ٧٥٣ لسنة ١٩٦٦ تتضمن وفاة
المرحوم السيد خاطر محمد بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٠ عن ورثته وهم زوجته
شلبية محمد علام واولاده رياض ومحمد وسكينة وحسنية فقط ٢. ثم
وفاة المرحوم رياض السيد خاطر سنة ١٩٤٥ عن ورثته وهم زوجته زينب
عبد الفتى وامه شلبية محمد علام وبنتاه مريم وام هاشم واخوته
الاشقاء محمد وحسنية وسكينة اولاد السيد خاطر فقط - ٣ ثم وفاة
المرحومة سكينة السيد خاطر سنة ١٩٤٨ عن ورثتها وهم والدتها شلبية محمد
علام واخوها الشقيقان محمد وحسنيين ولدا السيد خاطر فقط ؟..
٤ - ثم وفاة المرحومة حسنية السيد خاطر سنة ١٩٥٠ عن ورثتها وهم
والدتها شلبية محمد علام واخوها الشقيق محمد السيد خاطر فقط ؟..

* الفتى : نفيلة الشيخ احمد هريدى - م : ١٠٤ - م : ٢١ - التاريخ : ٢٠ من
الحرم سنة ١٢٨٧ هـ - ١٠ من مايو سنة ١٩٦٧ م

٥ - ثم وفاة المرحومة شلبية محمد هلام سنة ١٩٥٥ عن ورثتها وهم ابنها محمد السيد خاطر وبناتا ابنها المتوفى قبلها مريم وام هاشم بنتا رياض السيد خاطر فقط ؟ - ٦ - ثم وفاة المرحوم محمد السيد خاطر سنة ١٩٦٠ عن ورثته وهم زوجته نجية محمد على رجب واللاه عبد الصمد وحطون (انثى) فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة كل متوفى ونصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة ؟.

اجاب :

ب وفاة السيد خاطر محمد سنة ١٩٤٠ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث والباقى لاولاده للذكر منهم ضعف الانثى تمصيبا ١ - ٢ - وبوفاة رياض السيد خاطر سنة ١٩٤٥ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا ولامه السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتيه الثلثان مناصفة بينهما فرضا والباقى لاخته الاشقاء للذكر منهم ضعف الانثى تمصيبا لعدم وجود عاصب اقرب ١ - ٢ - وبوفاة سكيته السيد خاطر سنة ١٩٤٨ عن ورثتها المذكورين يكون لامها سدس تركتها فرضا لوجود اثنين من الاخوة والباقى لاختها الشقيقتين للذكر منهما ضعف الانثى تمصيبا لعدم وجود عاصب اقرب ١ - ٢ - وبوفاة حسنية السيد خاطر سنة ١٩٥٠ عن ورثتها المذكورين يكون لامها ثلث تركتها فرضا لعدم وجود من يحجبها من الثلث الى السدس والباقى لاختها الشقيق تمصيبا لعدم وجود عاصب اقرب ١ - ٢ - وبوفاة شلبية محمد هلام سنة ١٩٥٥ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ من المذكورين يكون لبنتي ابنها الذى توفى قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه ابوها ميراثا لو كان موجودا وقت وفاة امه فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك اكثر من الثلث يرد الى الثلث فتقسم تركة هذه المتوفاة الى اربعة وعشرين سهما يكون لبنتي ابنها منها ثمانية اسهم وصية واجبة تقسم بينهم مناصفة والباقى وقدره ستة عشر سهما هو التركة وتكون جميعها لابنها (محمد) تمصيبا ١ - ٢ - وبوفاة

محمد السيد خاطر، سنة ١٩٦٠ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن
تركته فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لولديه للذكر منهما ضعف
الأنثى تمصيبا . وهذا اذا لم يكن لكل متوفى وارث آخر . ولم يكن لكل
من سكينه وحسنية ومحمد فرع يستحق وصية واجبة ولم تكن شلبية محمد
علام أوصت لبنتى ابنها بشيء ولا أعطتهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف
آخر . والله أعلم ؟



الموضوع

(٣٢١٧) ابن وابن بنت ووصية اختيارية لابن .

المبادئ

- ١ - متى كان الاستحقاق بالوصية الواجبة أكثر من الثلث يرد الى الثلث .
- ٢ - تنفذ الوصية الواجبة والاختيارية من ثلث التركة بلا توقف على اجازة الورثة .
- ٣ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا .
- ٤ - اذا استغرقت الوصية الواجبة ثلث التركة فلا مجال للكلام على الوصية الاختيارية مادام الموصى له فيها هو الوارث الوحيد لبقاى التركة ؟.

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / وارث صبرى المصرى المحامى المقيم بشارع الهلال رقم ٦ روكسى بمصر الجديدة المقيد برقم ٥٣ سنة ١٩٦٩ المتضمن وفاة السيدة / مائلا نعمة الله انطون بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٦ عن ابنها ميشيل جبران وعن ابن ابنها (يوسف) المتوفى قبلها وهو جيمى وعن ابن بنتها (ماري) التى توفيت قبلها ايضا وهو انطون وان المتوفاة المذكورة كانت قد اوصت وصية اختيارية بثلث تركتها لصالح ابنها الوحيد (ميشيل) وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ومستحق ؟.

* (الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ١٠٦ - م : ٣٢٢ - التاريخ ١٢ من ذو القعدة سنة ١٣٨٨ هـ - ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٩ م .

اجاب :

بوفاة السيدة / ماتلدا نعمة الله انطون بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين وعن وصية اختيارية بثلاث مالها الى ابنها الوحيد (ميشيل) يكون لولدى ولديها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه والد كل منهما ميراثا لو كان موجودا على قيد الحياة وقت وفاة والدته في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية المذكور ولما كان ذلك اكثر من الثلث يرد الى الثلث . فتقسم تركه هذه المتوفاه الى تسعة اسهم لولدى ولديها منها ٣ اسهم وصية واجبة تقسم بين اصليهما للذكر ضعف الانثى فيخص ابن ابنها سهمان ويخص ابن بنتها سهم واحد والباقي وقدره ستة اسهم يكون هو التركة ، هذا ولما كانت المتوفاه قد اوصت لابنها الوحيد وصية اختيارية بثلاث تركتها وكانت الوصية الواجبة والاختيارية تنفدان من ثلث التركة دون توقف على اجارة الورثة ؟ ولما كانت الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا وكانت قد استغرقت ثلث التركة التي تصح فيها الوصايا وتنفذ دون توقف على اذن الوارث . اصبح لا مجال للكلام على الوصية الاختيارية حيث ان الموصى له وصية اختيارية هو الوارث الوحيد للتركة الباقية بعد نفاذ الوصية الواجبة وقدرها ستة اسهم من تسعة اسهم قسمت اليها التركة ويستحقها ابنها تعصبا . وهذا اذا لم تكن المتوفاه قد اوصت لولدى ولديها بشيء ولا ابطئهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر ولم يكن لها وارث او مستحق للوصية الواجبة غير من ذكر . والله اعلم .؟.

الموضوع

(٣٢١٨) البنت مع اختين شقيقتين وابن بنت اوصى له
جده قبل وفاته .

المسألة

١ - بيع الجد لابن بنته فدانين مع شرط عدم ايلولة الملكية اليه الا بعد وفاته يكون هذا العقد وصية مادام لم يدفع ابن البنت لجده شيئا من الثمن ؟ .

٢ - بانحصار الارث في بنت واختين شقيقتين وابن بنت موسى له بوصية اختيارية فانه ياخذ قدر الوصية الاختيارية ويستكمل له باقى الثلث من التركة وصية واجبة .

٣ - يقسم الباقي بعد ذلك بين البنت بحق النصف والاختين بحق النصف تمصيبا مناصفة بينهما ١٠

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / ابراهيم ناصر حشيش ٢ شارع الامام على بدمنهوور بحيرة - المقيد برقم ٣٨٩ سنة ١٩٦٩ المتضمن وفاة المرحوم السيد محمد محمد مقلد بتاريخ ١٩٦٩/٦/٧ عن زوجة وبنت وعن اختين شقيقتين وعن اخوة لاب ذكورا واناثا - وان التوفى المذكور كان له

* المتن : لفيلة الشيخ احمد هريدى - ص : ١٠٦ - م : ٥٦٧ - التاريخ : ٢٣ من جماد اول سنة ١٣٨٩ هـ - ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٩ م .

بنت توفيت قبله وتركت ابنا فقط - وان المتوفى المذكور كان قد كتب عقدا بفدانين لابن بنته المتوفاة قبله وجاء في العقد ان هذين الفدانين لا يؤولان اليه الا بعد الوفاة (وفاة الورث) حيث لم يدفع لجده شيئا من الثمن .
وطلب السائل بيان نصيب كل وارث ومستحق والافادة عما اذا كان الفدانان اللذان كتبهما الجد لابن بنته المتوفاة قبله يحسبان من حقه في الوصية الواجبة ويكمل له استحقاقه من التركة ام ان الفدانين لا يحسبان من الوصية الواجبة ويأخذهما زيادة على نصيبه بالوصية الواجبة - مع الإحاطة بأن التركة مقدارها سبعة أفدنة ونصف فدان فقط ؟

اجاب :

ب وفاة المرحوم السيد / محمد محمد مقلد بتاريخ ١٩٦٩/٦/٧ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لابن بنته المتوفاة قبله وصية واجبة في تركته بمقدار ما كانت تستحقه امه ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة والدها في حدود الثلث عملا بالمادة ٧٦ من القانون المذكور وتقسمة تركته هذا المتوفى الى اربعة وعشرين سهما يكون لابن بنته المتوفاة قبله منها ثمانية اسهم وصية واجبة والباقي بعد ذلك وقدره ستة عشر سهما يكون هو التركة التي تقسم بين الورثة لزوجته منها الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنته النصف فرضا والباقي من التركة بعد الثمن والنصف يكون للاختين الشقيقتين بالتساوي بينهما تمصيبا لانهما صارتا عصبة مع البنت بمنزلة اخ شقيق ولا شيء للاخوة لاب ذكورا واناثا لحجبهم بالاختين الشقيقتين اللتين صارتا عصبة مع البنت بمنزلة اخ شقيق . وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث اخر ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكر ولم يكن المتوفى المذكور قد اوصى لابن بنته المتوفاة قبله بشيء وبما ان المتوفى قد كتب عقدا بفدانين لابن بنته المتوفاة واشترط الا يؤول اليه هذا القدر الا بعد وفاته وهذا يكون وصية لان الوصية لا تؤول للموصى له الا بعد وفاة الموصى - هذا فضلا عن ان السائل قد قرر في طلبه ان ابن البنت

المذكور لم يدفع لجده شيئا من ثمن الفدانين المذكورين وبما أن نصيب ابن
البنث بحسب الوصية الواجبة فى هذه التركة يقدر بثلاثها وبما أن ثلث
تركة المتوفى المذكور هو فدانان ونصف فدان فيكون الباقي لابن بنت المتوفى
نصف فدان زائدا على الفدانين المكتوبين له بالعقد يستوفيه من التركة .
ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال : والله اعلم ؟ .



الموضوع

(٢٢١٩) عقد بيع للوارث آل الى وصية ومدى تأثيره فى ارثه من عدمه

المبادئ

- ١ - عقد البيع الابتدائى لبعض الورثة الذى آل الى وصية اختيارية لا يمنع من ميراث صاحبه فى القدر الباقي بعد الوصية وهو الثلثان .
- ٢ - بانهصار الارث فى اولاد فقط منهم صاحب الوصية الاختيارية تكون التركة كلها لهم تعصياً للذكر ضعف الأنثى بعد اخراج حصة الوصية الاختيارية ؟

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيدة / سميحة السيد عمر المجذوبة المقيد برقم ٦٠٤ لسنة ١٩٦٩ - المتضمن ان والد السائلة قد باع لها ١٥ ط ١ ف بعقد ابتدائى ولم يسجل هذا العقد حال حياته وبعد وفاته رفعت السائلة دعوى على الورثة بصحة ونفاذ هذا العقد - فقضت محكمة الاستئناف العالى بطنطا فى القضية رقم ١١١ لسنة ١٨ قضائية باعتبار العقد آنف الذكر وصية ينفذ فى ثلث التركة . ولا كان المقدار المبساع للسائلة من والدها هو كل ما يمتلكه فقد قضت المحكمة بنفاذ العقد فى ١٢ ط مشاعا فى ال ٣٩ قيراطا جملة التركة - وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعى فى استحقاقها للميراث فى تركة والدها اى فى الثلثين الباقيين منها بعد الثلث الذى نفذ فيه العقد وقدر ذلك ٢٦ قيراطا ام ان اعتبار عقد البيع وصية ينفذ فى ثلث التركة يستقط حقلها فى الميراث

* الفتى : لفيلة الشيخ احمد هريدى - م : ١٠٦ - م : ٦٣٩ - التاريخ : ١٦ مح رمضان سنة ١٤٢٩ هـ - ٢٦ مح نوفمبر سنة ١٩٦٩ م :

فى ثلثى التركة المذكورة مع ملاحظة أن وريثة والدها المذكور هم أولاده
سعيد وعبد الخالق ومنصور وسميحة (السائلة) وذرية أولاد السيد عمر
المجذوبة فقط .؟

اجاب :

بوفاة المرحوم السيد عمر المجذوبة من المذكورين فقط - تكون تركته
بعد القدر الذى نفلت فيه الوصية وقدر هذه التركة ٢٦ ط لجميع
أولاده ومنهم سميحة (السائلة) صاحبة الوصية ، للذكر منهم ضعف
الأنثى تعصيبا ، واستحقاق السائلة للثلث بطريق الوصية لا يحرمها من حقها
فى الميراث شرعا فى ثلثى التركة الباقيين ولا يؤثر فى نصيبها زيادة أو نقصا
وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
والله اعلم .؟



الموضوع

(٣٢٢٠) وصية واجبة وميراث .

المبدأ

بوفاة المورث عن اولاده واولاد ولديه المتوفيين قبله : يكون لاولاد ولديه وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه اصل كل منهم ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاة والده في حدود الثلث للجميع فقط وللاولاد الباقي للذكر منهم ضعف الانثى تعصبا . ؟

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من الاستاذة فردوس محمد المحامية المتيسد برقم ١٤٠ سنة ١٩٧٠ المتضمن وفاة المرحومة هانم محمود حسن غالي سنة ١٩٦٨ عن اولادها عبد الحليم وكمال وفائزة اولاد محمد غالي وكان لها ابن اسمه يوسف غالي توفي قبلها عن بنته عواطف وكان لها بنت توفيت قبلها عن اولادها رافت ومنير والكرام اولاد عبد الله شاهين شهود فقط - وطلبت السائلة بيان نصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة ؟

اجاب :

بوفاة المرحومة هانم محمود حسن غالي سنة ١٩٦٨ بعد المبل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لاولاد كل من ولديها المتوفيين في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه اصل كل منهم ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاة والدته في حدود الثلث للجميع طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ولما كان ذلك اكثر من الثلث فيرد الى الثلث ، ويقسمه تركه

* الفتى : نقيلة الشيخ احمد هريدي - ص ١٠٩ - م ٩٩ - التاريخ : ٢٥
در الحجة سنة ١٣٨٩ هـ - ٢ من مارس سنة ١٩٧٠ م

هذه المتوفاة الى تسعة اسهم يكون لاولاد ولديها المتوفيين قبلها منها ثلاثة
اسهم وصية واجبة ؟، يخص بنت ابنها « يوسف » منها سهمان . ويخص
اولاد بنتها منها سهم واحد يقسم بينهم للذكر ضعف الانثى
والباقي وقدره ستة اسهم يكون هو التركة التى تقسم بين الورثة وهى
جميعها لاولادها الباقين على قيد الحياة للذكر منهم ضعف الانثى تعصيا .
وهذا اذا لم يكن لهذه المتوفاة وارث ولا فرع آخر يستحق وصية واجبة
ولم تكن اوصت لاولاد ولديها ولا لواحد منهم بشيء ولا اعطتهم ولا اعطت
واحدا منهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف اخر . والله اعلم .؟



الموضوع

٣٢٢١) وصية لوارث .

المبادئ

- ١ - تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة وتؤدي من التركة قبل تقسيمها عليهم .
- ٢ - اذا كتبت ورقة الوصية جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كانت صحيحة شرعا وقانونا ؟

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من الاستاذ / جاد العبد جاد المحامي المقيد برقم ٢٥٦ سنة ١٩٧٠ المتضمن وفاة المرحوم توفيق محمد راتب بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٩ عن زوجته روحية محسن وعن ابنته نهال وعن اخيه لاييه ابو بكر فقط . وان المتوفى المذكور ترك وصية مكتوبة جميعها بخطه وعليها توقيع . تضمنت وصيته بثلث تركته لزوجته المذكورة والورثة لا يتكروّن صدورها من المورث وطلب السائل الافادة عن نصيب كل وارث ؟

اجاب :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية في فقرتها الثالثة على انه لا تسمع دعوى الوصية في الحوادث الواقعة من سنة الف وتسعمائة واحدى عشرة افرتكية بعد وفاة الموصى الا اذا وجدت اوراق رسمية او مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك تدل على ماذكر او كانت ورقة الوصية مصدقا على توقيع الموصى عليها - كما

* الفتى : لفيلة الشيخ احمد هريدى - ص : ١٠٩ - م ١٧٢ - التاريخ : ٢٠ صفر سنة ١٣٩٠ - هـ - ٨ من ابريل سنة ١٩٧٠ م .

نص المادة ٣٧ من القانون المذكور فى فقرتها الأولى على أنها تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة . وبما أن ورقة الوصية المشار اليها مكتوبة بجميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه فتكون الوصية بما جاء بها صحيحة شرعا وقانونا ؟ . ولما كانت الوصية بثلث التركة فقط فإنها كذلك تكون نافذة من غير توقف على اجازة الورثة ، وتؤدى من التركة قبل تقسيمها على الورثة ومابقى بعدها يكون هو التركة التى تقسم على الورثة وتكون التركة هو ما يبقى بعد الثلث الذى نفلت فيه الوصية . وطبقا لما ذكرناه فى وفاة المرحوم توفيق محمد راتب بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢١ عن المذكورين فقط يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنته نصف تركته فرضا ولاخيه لأبيه باقى تركته تعصبا . . لعدم وجود عاصب أقرب . ويقسم تركته هذا المتوفى الى اثنى عشر سهما يكون للوصية الاختيارية أربعة أسهم وتستحقها الزوجة الموصى لها . والباقى وقدره ثمانية أسهم يكون هو التركة التى تقسم على الورثة ويكون لزوجته منها سهم واحد ولبنته منها أربعة أسهم ولاخيه لأبيه الثلاثة الأسهم الباقية . ويكون ما استحقته الزوجة فى هذه التركة هو خمسة أسهم . وهذا اذا لم يكن لهذا المتوفى وارث آخر غير من ذكر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم . ؟

المؤسوس

(٢٢٢٢) ابن مع بنت ابن وبنت اولاد .

المبدأ

ب وفاة المورث عن ابن وبنت ابن ابن وبنت اولاد . يكون لبنات الاولاد
وبنت ابن الابن وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهن ميراثاً
لو كان موجوداً على قيد الحياة وقت وفاة المورث في حدود الثلث بالنسبة
للجميع وللأبن الباقي بعد الوصية تعصياً ٢٠

سائل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محروس على فضل الله المقيد
برقم ٥٢٨ سنة ١٩٧٠ المتضمن هو وما العقب به وفاة المرحومة خضرة على
ابراهيم الجمل بتاريخ ١٩٦٢/٤/٧ عن ابنها مصطفى عبد الرحمن القويري
وان المتوفاة المذكورة كان لها اولاد توفوا قبلها وهم محمد عبد الرحمن
القويري وترك مولودين هما محمود وأمنة وان محمود توفي أيضاً في حياة
جدته لآبيه عن بنته سميحة - كما تركت المتوفاة المذكورة فتحية حسن
الشعللوي بنت بنتها أم السعد المتوفاة قبلها - كما تركت المتوفاة المذكورة
ابن خضرة وعواطف بنتي بنتها السيدة المتوفاة قبلها فقط - وطلب
السائل بيان نصيب كل وارث ومستحق ؟

اجاب :

ب وفاة المرحومة خضرة على ابراهيم الجمل بتاريخ ١٩٦٢/٤/٧ بعد
العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لبنات اولادها المتوفين قبلها
ولسميحة بنت محمود ابن ابنها محمد المتوفى قبلها وصية واجبة في تركتها

بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهن ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاة والدته في حدود الثلث بالنسبة للجميع عملا بالمادة ٧٦ من القانون المذكور - ولما كان ذلك يزيد عن الثلث فيرد الى الثلث - وبقسمة تركته هذه المتوفاة الى ستة وثلاثين سهما يكون لبنات اولادها المتوفين قبلها ولسميحة بنت محمود ابن ابنها محمد لهن جميعا اثنا عشر سهما وصية واجبة - لسميحة بنت محمود ابن ابنها محمد المتوفى قبلها منها اربعة اسهم ولامنة بنت ابنها محمد المتوفى قبلها منها سهران ولفتحية حسين الشطلاوى بنت بنتها ام السعد ثلاثة اسهم - ولخضرة وعواطف بنتى بنتها السيدة منها ثلاثة اسهم مناصفة بينهما - والباقي بعد ذلك وقدره اربعة وعشرون سهما يكون هو التركة التى تقسم بين الورثة وتكون كلها لابنها مصطفى المذكور الذى كان موجودا على قيد الحياة وقت وفاتها تعصيا . وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر غير من ذكر بالسؤال ولا فرع يستحق وصية واجبة غير من ذكر ولم تكن المتوفاة المذكورة قد اوصت لبنات اولادها المتوفين قبلها بشيء ولم تعطهن شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله اعلم . ؟

الموضوع

(٢٢٢٢) وصية واجبة ووصية اختيارية .

المبادئ

- ١ - تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة
وتصح بما زاد عن الثلث ولا تنفذ فى الزيادة الا اذا اجازها الورثة .
- ٢ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا .
- ٣ - اذا استغرقت الوصية الواجبة ثلث التركة توقفت الوصية
الاختيارية فيما زاد عن الثلث على اجازة الورثة . فان اجاز البعض ورد
البعض نفذت الزيادة فى حق المجيز وبطلت فى حق غيره ؟

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد المستشار محمود بيومى - المقيد
برقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٨ وعلى الصورة الفوتوغرافية من ورقة الوصية
العرفية المرافقة . وقد تضمنت ان فاطمة عشاوى الشهيرة بفاطمة سالم
بنت المرحوم عشاوى بك شكرى ابن المرحوم عبد اللطيف فراج المصرية
الجنسية اقرت انها اوصت وهى بكامل اهليتها وبمحض ارادتها واختيارها
لكريمتها ملك سالم بثلث ما تملكه فى جميع العقارات الموضحة بكتاب
الوصية سالف الذكر بعد استيفاء الوصية الواجبة المستحقة شرعا
وقانونا لاولاد بنتها زبيدة سالم المتوفاة فى ابريل سنة ١٩٥٦ - وجاء

* الملف : لمجلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص : ١١٢ - م : ١٧٢ -
التاريخ : ٣ من صفر سنة ١٤٩٩ هـ - ٤ من يناير سنة ١٩٧٩ م .

بآخر ورقة الوصية انها محررة بخط يد الموصية وقد قرر السائل في طلبه وما الحق به ان الوصية قد توفيت بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ عن بنتها ملك اسماعيل وعن اخويها الشقيقين احمد شكرى ونعمت شكرى - ثم توفيت نعمت شكرى بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩ عن شقيقها احمد شكرى ثم توفى احمد شكرى بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٦ عن اولاد اختيه انشقيقتين وهم : ملك اسماعيل سالم بنت اخته الشقيقة فاطمة سالم - وعنايت وفاطمة وفرح ومحمود يسرى اولاد حسين يسرى وامهم اخته الشقيقة الاخرى جميلة عشاوى شكرى - وان نعمت شكرى واحمد شكرى توفيا بدون ان ينجزا الوصية الاختيارية . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما اذا كانت الوصية المذكورة تنفذ رغم عدم اجازتها من بعض ورثة الوصية فاطمة سالم ووجود وصية واجبة استغرقت ثلث التركة - وهل اجازة الوصية يجب لتتمامها ان تكون بشكل صريح لا لبس فيه او ان تكون الاجازة ضمنية مستمدة من التوقيع على ايصالات باستلام الورثة نصيبهم فى الميراث وما هو النصيب المحدد لكل وارث من ورثة المرحومة فاطمة سالم ؟.

اجاب :

بما ان الوصية قد اوصت وصية اختيارية بثلاث ما تملكه لبنتها ملك اسماعيل بعد استيفاء الوصية الواجبة المستحقة قانونا وشرعا لاولاد بنتها زينب سالم المتوفاة قبلها فى سنة ١٩٥٦ وهما محمود وفاطمة ولدا حسين المذكور وبما ان الوصية تقرر فى وصيتها بان هذه الوصية مكتوبة بخط يدها . وبما ان الوصية توفيت فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ عن بنتها ملك اسماعيل وعن اخويها الشقيقين احمد شكرى ونعمت شكرى وعن اولاد بنتها زينب سالم المتوفاة قبلها وهما محمود وفاطمة ولدا حين المذكور

وبما أنه بوفاة الموصية بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين فقط - يكون لولدى بنتها المتوفاة قبلها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كانت تستحقه أمهما ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة والدتها في حدود الثلث عملا بالمادة ٧٦ من قانون الوصية آنف الذكر . وبما أنه بقسمة تركة هذه المتوفاة الى تسعة أسهم يكون لولدى بنتها المتوفاة قبلها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة تقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى . وبما أن الوصية الواجبة مقدمة على كل الوصايا عملا بالمادة ٧٨ من القانون المشار اليه وقد استنفدت ثلث التركة . وبما أن المادة ٣٧ من قانون الوصية المذكور تنص على أنه (تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة وتصح بما زاد عن الثلث ولا تنفذ في الزيادة الا اذا اجازها الورثة وكانوا من اهل التبرع عالمين بما يجيزونه) وبما أن الوصية الواجبة قد استغرقت ثلث التركة فتوقف الوصية الاختيارية فيما زاد على الثلث ولا تنفذ الا باجازة الورثة . وبما أن ارث المتوفاة الموصية قد انحصر في بنتها الموصى لها اختيارا ، وفي اخويها شقيقها فتعتبر هذه الموصى لها مجيزة للوصية الاختيارية في نصف ثلث التركة الباقية بعد استخراج نصيب الوصية الواجبة وبطل في النصف الاخر حيث خلت الأوراق من اجازة باقى الورثة صراحة ودلالة وبما أن بنت المتوفاة الموصية تعتبر مجبزة للوصية الاختيارية لانها الموصى لها فتنفذ في نصف ثلث الباقي بعد الوصية الواجبة وقدره سهم واحد من الثلاثة أسهم التي كانت تستحقها ميراثا فيما بقي من التركة بعد الوصية الواجبة لو لم تجز الوصية الاختيارية وترث سهمين آخرين وبذلك يكون مجموع نصيبها في التركة ثلاثة أسهم من تسعة أسهم تنقسم اليها التركة ويكون لآخرى المتوفاة شقيقها الباقي ثلاثة أسهم ميراثا للذكر منها ضعف الأنثى تعصبا لعدم وجود عاصب اقرب باعتبارهما لم يجزوا الوصية الاختيارية وتشير عبارة المادة ٣٧ من قانون الوصية الى ضرورة الاجازة الصريحة من الورثة للوصية فيما زاد عن الثلث مالم تدل قرائن الأحوال على اجازة البعض دون البعض كما في واقعة السؤال . ومن هذا يعلم الجواب اذا كان الحال كما ورد

بالسؤال ولم تترك المتوفاة المذكورة ورقة آخرين ولا فرعا يستحق وصية
واجبة غير من ذكروا ولم تكن المتوفاة المذكورة قد اوصت لولدى بنتها
المتوفاة قبلها بشيء ولا اعطتهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف اخر وكانت
ورقة الوصية مكتوبة كلها بخط الموصية وعليها توقيعها كما ذكر بالطلب
والله سبحانه وتعالى اعلم .



الوضوع

(٢٢٢٤) أولاد ابنتين وأولاد بنتين مع زوجة وأولاد .

المبادئ

- ١ - أولاد الابنتين والبنتين يستحقون بطريق الوصية الواجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم لو كان موجودا على قيد الحياة وقت وفاة أبيه على أن يكون استحقاق الجميع في حدود الثلث فإن زاد عنه يرده إليه
- ٢ - الباقي بعد مقدار الوصية يقسم على الزوجة والأولاد للزوجة منه الثمن فرضا وللأولاد الباقي تمصيبا للذكر ضعف الأنثى .

مسئله :

اطلعنا على الطلب المتقدم من السيد / مصطفى كمال عبد الحميد رفعت المقيد برقم ٨ لسنة ١٩٧٩ م المتضمن وفاة الرحوم عبد الفتاح السيد سنة ١٩٦٩ عن زوجته ناهد وعن أولاده وهم أحمد صلاح الدين ورووف . ونسمة . وسميرة . ونبيلة . وكاميليا . وسوسن . وعن ميرفت وفهمى . ونيفين . وجيهان . وشرين أولاد ابنه محمد جلال الدين المتوفى قبله وعن فريم بنت ابنه فؤاد وعن أولاد بنته دولت المتوفاة قبله وهم محمد . وسوزان . ورمزى أولاد رشدى أسمايل ، وعن مراد الخردلى ابن بنته مديحة المتوفاة قبله فقط ، وطلب السائل الإفادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ومستحق ؟.

ملاحظة : لفظة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س : ١١٤ - ج ٤ : ٢
التأليف : ٩ من ربيع الأول سنة ١٣٦٩ هـ - ٦ من فبراير سنة ١٩٧٩ م .

اجاب :

ب وفاة المرحوم عبد الفتاح السيد سنة ١٩٦٩ عن المذكورين فقط .
بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لأولاد أولاده محمد
جلال الدين . وفؤاد . ودولت . ومديحة المتوفين قبله فى تركته وصية
واجبة بمقدار ما كان يستحق أصل كل منهم ميراثا لو كان على قيد الحياة
وقت وفاة والده فى حدود الثلث للجميع طبقا للمادة ٧٦ من هذا القانون .
ولما كان استحقاقهم جميعا يزيد عن الثلث فيرد الى الثلث . وتقسم
التركة الى ثمانية عشر سهما . ثلثها ستة اسهم لأصحاب الوصية الواجبة
يقسم على أصولهم للذكر منهم ضعف الأنثى ثم يكون نصيب كل أصل لفرعه
فيكون لأولاد ابنه محمد جلال الدين المتوفى قبله من هذا الثلث سهمان
للذكر منهم ضعف الأنثى ولريم بنت ابنه فؤاد المتوفى قبله منه سهمان .
ولأولاد بنته دولت المتوفاة قبله منه سهم واحد للذكر منهم ضعف الأنثى .
ولمراد ابن بنته مديحة المتوفاة قبله منه سهم واحد . والباقي وقدره اثناعشر
سهما هو التركة التى تقسم بين الورثة . لزوجته ثمنها فرشا . لوجود
الفرع الوارث . ولأولاده الموجودين على قيد الحياة وقت وفاته الباقي (بعد
الثلث) للذكر منهم ضعف الأنثى تعصبا وهذا اذا كان الحال كما ورد
بالسؤال ولم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
غير هؤلاء . ولم يكن المتوفى قد أوصى لأولاد أولاده محمد جلال الدين .
وفؤاد . ودولت . ومديحة المتوفين قبله بشيء ولا أعطاهم شيئا بغير عوض
عن طريق تصرف آخر . والله سبحانه وتعالى اعلم .؟

الموضوع

(٢٢٢٥) اعطاء من يستحق بالوصية الواجبة حصة بلا عوض من التوفى قبل الوفاة .

المبدأ

إذا أعطت المتوفاة لمن يستحق وصية واجبة فى تركتها حصة بلا عوض فإن هذا المقدار يخصم من استحقاقه بالوصية الواجبة ويعطى له الباقي فقط .؟

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / عبد القادر شاكر عبد المطلب المقيّد برقم ١٦١ لسنة ١٩٧٩ : المتضمن ان السائل سبق أن ارسل اليّنا طلب فتوى يطلب فيه بيان الانصبه الشرعية لورثة الرحومة فاطمة حسانين سلام التى توفيت عن ابنها وعن ابن بنتها وكان الجواب ان التركة تنقسم الى خمسة اسهم واحد منها لابن بنتها وصية واجبة والباقي لابنتها مناصفة بينهما تمصيباً . وقد ورد فى آخر الجواب ما نصه (ما لم تكن المتوفاة قد اوصت لابن بنتها المتوفاة قبلها بشئ ولا اعطته شيئاً بغير عوض عن طريق تصرف آخر .. ويقول ان المتوفاة قد اعطت ابن بنتها المتوفاة قبلها ١٢ س اطينا كانت المتوفاة قد ورثتها من تركة امه المتوفاة قبلها وقد اعطتها له بغير عوض . علماً بان ما يخص ابن بنتها هو ٦ ستة قراريط .

وطلب السائل الافادة عما اذا كان ما اعطته المتوفاة لابن بنتها بغير عوض يكفى فى الوصية ام يخصم مما يخصه فى الميراث ويعطى له الباقي .

وبيان الحكم الشرعى فى ذلك ؟ .

* المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س : ١١٤ - م : ٢ - ٩٩ - التاريخ : ١٢ من شعبان سنة ١٣٩٩ هـ - ٧ من يوليو سنة ١٩٧٩ م .

اجب :

اذا كان الحال كما ورد بهذا السؤال من أن ابن بنت المتوفاة يخصصه في تركته جدته المتوفاة ٦ ط ستة قرابط بطريق الوصية الواجبة . وار المتوفاة سبق ان اعطته ١٢ س أطيانا بغير عوض كانت قد ورثتها عن امه بنتها المتوفاة قبلها . فان هذا القدر يخصم مما يخصه في تركته لأمه هذه وصية واجبة ويعطى له الباقي . وهذا اذا كان الحال كما ورد في السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم . ؟



الموضوع

(٢٢٢٦) العتية للأقرباء

المبادئ

- ١ - للشخص أن يتصرف في ماله كيف شاء في صحته مادام عاقلاً بالغا غير سفيه ولا مبذر ولا متلف لئله في غير ما أحل الله .
- ٢ - التسوية بين سائر الأقارب في العتية غير واجبة سواء أكانوا من جهة واحدة كالأخوة والأخوات والأعمام وبنى الأعمام أو من جهات كنات وأخوات وغيرهم لأنها عتية بين غير الأولاد في الصحة فلا تجب التسوية فيها
- ٣ - التسوية الواجبة وردت في شأن الأولاد دون غيرهم من ذوى القربى
- ٤ - يجوز للشخص أن يوصى بشيء من تركته في حدود الثلث بدون توقف على إجازة الورثة

سئل :

أظلمنا على الطالب المقدم من السيد / سعد على البرعى - المقيسد برقم ٣٢٨ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل يريد بيان حكم الشرع في المسألة التالية سيدة عندها أولاد بنات عتدهن ثلاثة وليس لها أولاد سواهن ولكن لها أخ شقيق ولها أولاد أخت شقيقة - وهذه السيدة تريد أن تكتب جميع ممتلكاتها لبناتها الثلاث بالتساوى بينهم فهل يجوز لها ذلك شرعاً أم لا ؟

* الفتى : لفيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من : ١١٤ - م : ٢٢٧ - التاريخ : ٣ من ربيع آخر سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٠ م .

اجساي:

انه لما كان الاصل اباحة تصرف الانسان فى ماله كيف شاء مادام عاقلا بالفا فى صحته غير سفيه ولا مبذر ولا متلف للمال فى غير ما احله الله كان لهذه السيدة ان تتصرف فى مالها بحسبما ارادت اذا كانت بهذه الاوصاف الرشيدة فقد نص الفقهاء على انه ليس على الانسان التسوية بين سائر اقاربه ولا اعطوهم على قدر موارثهم سواء اكانوا من جهة واحدة كاخوة واخوات واعمام وبنى عم او من جهات كبنات واخوات وغيرهم لان هذا عطية لغير الاولاد فى الصحة فلم تجب التسوية كما لو كانوا غير وارثين ولان التسوية وردت فى شأن الاولاد دون غيرهم من ذوى القربى نص على هذا فى المفتى لابن قدامة الحنبلى فى باب الهبة ومما رخص الله به الوصية وقد اجازتها المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى حدود الثلث للورثة أو لبعضهم دون توقف على اجازة من الورثة مع مراعاة شروطها واحكامها ان تكون ورقة الوصية مكتوبة كلها بخط الموصى وعليها امضاءه او مسجلة وعليها توقيعه . هذا وانما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٢٧) الزوجة مع والدين وبنتين وأخوة أشقاء ، زوجة مع بنتى
ابن وأولاد .

المبادئ

١ - يحجب الاخوة الأشقاء بالأب

٢ - بانحصار الارث فى والدين وزوجة وبنتين يكون لكل من
الوالدين السدس فرضا وللزوجة الثمن فرضا وللبنتين الثلثان فرضا
مناصفة بينهما وفى المسألة قول .

٣ - بوفاة المتوفى بعد العمل بقانون الوصية من بنتى ابن غير
وارثتين يكون لهما استحقاق بطريق الوصية الواجبة لما كان يستحقه
ابوهما لو كان موجودا على قيد الحياة عند وفاة والده فى حدود
الثلث .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمود احمد محمد جمعه المقيم
بقرم ١٠٤ / ١٩٨٠ المتضمن أولا : وفاة علام احمد محمد جمعه بتاريخ
٥ مارس سنة ١٩٧٤ عن والديه احمد محمد جمعه ، ارضية ابو بكر على ،
وعن بنتيه امال ، سميرة ، وعن زوجته فاطمة عثمان ابو بكر وعن اخوته
اشقائه وهم (محمود ، عبد الغهيم ، عليا وهليلا ، يامضة ، ماجد ، نعيمة)
اولاد احمد محمد جمعه فقط ثانيا : وفاة احمد محمد جمعه فى ١٦ فبراير
سنة ١٩٨٠ عن زوجته ارضية ابو بكر على وعن اولاده محمود ، عبد
العليم ، عليا ، هليلا ، يامضة ونعيمة وعن بنتى ابنه علام احمد محمد جمعه

§ الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س : ١١٤ - م : ٢٨٨ -
التاريخ : ٢٨ من جمادى آخر سنة ١٤٠٠ هـ - ١٢ من مايو سنة ١٩٨٠ م .

المتوفى قبله في ٥ مارس سنة ١٩٧٤ وهما أمال ، وسميرة ، وعن زوجة
ابنه علام وهي فاطمة عثمان أبو بكر فقط . وطلب السائل معرفة من يرث
ومن لا يرث ونصيب كل وارث في كل حالة ؟

اجاب :

اولا : بوفاة علام احمد محمد جمعه في ١٩٧٤/٣/٥ عن المذكورين
فقط يكون لأبويه لكل واحد منهما سدس تركته فرضا ولزوجته الثمن
فرضا لوجود الفرع الوارث . ولبنتيه (أمال ، سميرة) الثلثان فرضا
ولا شيء لاختوته اشقائه لحجبهم بالأب وأصل المسألة من ٢٤ سهما وتمول
الى ٢٧ سهما تنقسم اليها تركة هذا المتوفى لزوجته منها ثلاثة اسهم .
ولبنتيه ١٦ سهما مناصفة بينهما . ولكل واحد من أبويه ٤ أسهم .
ثانيا : وبوفاة احمد محمد جمعة في ١٩٨٠/٢/١٦ عن المذكورين فقط بعد اول
اول أغسطس ١٩٤٦ تاريخ العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ يكون
لبنتي ابنه علام المتوفى قبله في ١٩٧٤/٣/٥ وصية واجبة بمقدار ما كان
يستحقه ابوهما لو كان حيا وقت وفاة والده في حدود الثلث طبقا للمادة
٧٦ من هذا القانون وتنقسم تركة هذا المتوفى الى ٨٨ سهما لبنتي ابنه علام
المتوفى قبله من هذا ١٤ سهما وصية واجبة مناصفة بينهما . والباقي
وقدره ٧٤ سهما يكون هو التركة التي تنقسم على الورثة الموجودين على
قيد الحياة ، وقت وفاة هذا المتوفى . ولزوجته الثمن فرضا لوجود
الفرع الوارث ، ولأولاده الباقي (بعد الثمن) للذكر منهم ضعف الانثى
تعميما ولا شيء لزوجة ابنه علام المتوفى قبله لا بطريق الميراث لانها
اجنبية عن المتوفى ولا بطريق الوصية الواجبة لانها ليست من فروع المتوفى
وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال ولم يكن لكل من المتوفيين وارث
اخر غير من ذكروا ولا فرع اخر كذلك يستحق وصية واجبة ولم يكن
المتوفى الثاني قد اوصى لبنتي ابنه علام المتوفى قبله بشيء ولا اعطاهما
شيئا بغير عوض عن طريق تصرف اخر والله سبحانه وتعالى اعلم ؟

الموضوع

(٢٢٢٨) الزوج مع الاب والابن ، الزوجة الأجنبية مع الإبناء ومن يستحق وصية واجبة .

المبادئ

- ١ - ابن البنت يستحق بالوصية الواجبة ما كان يستحقه أصله لو كان على قيد الحياة وقت وفاة المتوفاة في حدود الثلث متى تحققت شروطها
- ٢ - بانحصار الإرث في زوج واب وابن يكون للزوج الربع فرضاً وللأب السدس فرضاً وللأبن الباقي تعصيباً
- ٣ - بوفاة مسيحي الديانة عن زوجة أجنبية وأولاد ومن يستحق وصية واجبة يكون للزوجة الثمن فرضاً وللأولاد الباقي تعصيباً بالسوية بينهم وذلك بعد إخراج مقدار الوصية الواجبة وبشرط أن تكون الدار الأجنبية تورث الأجنبي عنها معاملة المثل .

مسئله :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / عياد منسى منصور ٢٢ شارع الشبراوى بروض الفرج - المقيد برقم ١٩٨٠/٢٢٧ المتضمن . أولاً : وفاة حرترود لبيب نسيم بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٤ عن زوجها الدكتور عزمى مرقس بدار . ووالدها لبيب نسيم وابنها رائد عزمى مرقس بدار فقط . ثانياً : تم وفاة لبيب نسيم (والد المتوفاة الأولى) بتاريخ ١٩٦٥/٤/١٠ عن زوجته السويسرية الجنسية أورسلا ليلي ويلفرا . وأولاده الفريسد ورميس ولويس ومن رائد عزمى مرقس بدار - ابن بنته حرترود المتوفاة

* الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق حن جاد الحق - س : ١١٤ - م : ٢٤١ -
الفرنج : ١٩ من محرم سنة ١٤٠١ هـ - ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ م .

فبله فقط . وطلب السائل الافادة عن نصيب كل وارث ومستحق في
التوفيين المذكورين .

اجساب :

اولا : ب وفاة حرترود لبيب نسيم بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣ عن المذكورين
فقط . يكون لزوجها ربع تركتها فرضا ولوالدها سدسها فرضا لوجود
الفرع الوارث ، ولابنها رائد عزمى الباقي بعد الربع والسدس تعصيبا
ثانيا : ب وفاة لبيب نسيم بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٥ بعد اول اغسطس سنة
١٩٤٦ تاريخ العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ عن المذكورين فقط
يكون لابن بنته المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت
تستحقه امه ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاته فى حدود الثلث
طبقا للمادة ٧٦ من ذات القانون ويتقسم تركه المتوفى الى اربعة وعشرين
سهما . يكون لابن بنته حرترود المتوفاة قبله منها ثلاثة أسهم وصية
واجبة والباقي وقدره واحد وعشرون سهما يكون هو التركة التى تقسم
بين ورثته . لزوجته السويسرية الجنسية ثمنها فرضا لوجود الفرع
الوارث . والباقي بعد الثمن لابنائها الثلاثة بالسوية بينهم تعصيبا . هذا
اذا كان القانون السويسرى يجيز توريث الاجنبى من المواطن السويسرى
فقد نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الموارث رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٣ على انه « ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض . واختلاف
الدارين لا يمنع من الارث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين
الا اذا كانت شريعة الدار الاجنبية تمنع من توريث الاجنبى عنها . لمسا
كان ذلك . فاذا كان القانون السويسرى يمنع توريث الاجنبى فلا ترث هذه
الزوجة شيئا فى هذه الحالة وتقسم التركة بين ابنائه الثلاثة وابن بنته
حرترود المتوفاة قبله فقط . ويكون لابن بنته فى هذه الحالة من تركته
جزء من سبعة اجزاء وصية واجبة ويقسم الاجزاء الستة الباقية بين
ابنائها الثلاثة بالسوية بينهم تعصيبا . وهذا اذا لم يكن لكل من التوفيين
وارث آخر غير من ذكروا ولم تترك المتوفاة الاولى فرعا غير وارث يستحق
وصية واجبة ولم يكن المتوفى الثانى قد اوصى لابن بنته المتوفاة قبله بشيء
ولا اعطاه شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر ولم يكن له من يستحق
وصية واجبة غير من ذكر . والله سبحانه وتعالى اعلم ؟.

من أحكام
تعدد الإرث بتعدد السبب

الموضوع

(٣٢٢٩) الميراث بوصفين .

المبادئ

١ - اذا تحقق في شخص وصفان كل منهما موجب لا استحقاقه في

الميراث فانه يرث بالتوصفين معا

٢ - اذا كان الزوج هو ابن ابن عم شقيق فانه يرث بالفرض على اعتبار انه زوج وبالتعصيب على اعتبار انه عاصب

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمد احمد عبده المقيم بناحية
عزبة المدرسة تبع منشأة الجنيدى مركز طنطا غربية المقيّد برقم ٧٠٠ سنة
١٩٦٠ المتضمن وفاة المرحومة حميدة محمد محمد ابو نعيم في ابريل سنة
١٩٦٠ عن زوجها الذى هو ابن ابن عمها الشقيق وعن بنت اختها الشقيقة
وبنتى اختها لام وعن ابن ابن عمها الشقيق وهو ابن عم زوجها الشقيق
فقط وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ؟

اجاب :

بوفاة المرحومة حميدة محمد محمد ابو نعيم في سنة ١٩٦٠ عن
المذكورين فقط يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود فرع وارث
ولزوجها بصفته ابن ابن عمها الشقيق وابن عمه الشقيق الذى هو ابن
ابن عم شقيق للمتوفاة ايضا النصف الباقي تعصبا مناصفة بينهما لعدم

* الفتى : لفيلة الشيخ حسن مامون - م : ٩٢ - ٤ : ٢١٢ - التاريخ : ٢ من
ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هـ - ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٠ م

وجود عاصب أقرب ولا شيء لبنت اختها الشقيقة ولا لبنتي أخيها لام
لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات
وهذا إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
ويشمة تركه المتوفاة إلى أربعة أسهم يكون لزوجها بصفته زوجا وبصفته
ابن ابن عم شقيق منها ثلاثة أسهم فرضا وتعصيا ولابن ابن عمها الشقيق
الأخر منها سهم واحد وتعصيا والله أعلم ؟



الموضوع

(٢٢٢٠) زوجة وام وبنت وابن عم هو أخ لأم .

المبدأ

بانحصار الارث في زوجة وام وبنت وابن عم هو أخ لأم يكون للزوجة الثمن فرضا وللأم السدس فرضا وللبنات النصف فرضا ولابن العم الذي هو أخ لأم الباقي تعصيبا على اعتبار أنه ابن عم فقط .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من عباس بربرى محمددين من كوم عمران مركز فنا المقيد برقم ٣٦ سنة ١٩٦٥ المتضمن وفاة المرحوم سيد ابراهيم محمددين بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٤ عن ورثته وهم والدته فاطمة مصطفى وزوجته نفيسة محمد محمود وبنته حزينة واخوه لأمه عباس بربرى وهو في الوقت نفسه ابن عم فقط ؟ ثم وفاة حزينة سيد ابراهيم بعد والدها عن ورثتها وهم امها نفيسة محمد محمود وجدتها لايها فاطمة مصطفى وابن عم والدها وهو عمها لأم عباس بربرى محمددين فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في كيفية تقسيم تركة كل متوفى ومن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ؟

اجاب :

ب وفاة سيد ابراهيم محمددين عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا ولأمه السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنته النصف

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ١٠٤ - ج : ٤ - التاريخ : ٢٧ من المحرم سنة ١٢٨٧ هـ - ٧ من مايو سنة ١٩٦٧ م .

فرضا والباقي لعباس بربرى محمددين تعصيبا على اعتبار انه ابن عم المتوفى
سواء اكان ابن عم شقيق ام لاب وبوفاة حزينه سيد ابراهيم عن وريثها
المذكورين يكون لامها ثلث تركتها فرضا لعدم وجود من يحجبها من الثلث
الى السدس والباقي لابن عم والدها عباس بربرى محمددين تعصيبا لعدم
وجود عاصب اقرب ولا شيء له على اعتبار انه عمها لام لانه فى هذه الحالة
يكون من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن اصحاب الفروض والعصبات
ولا شيء ايضا لجدها لاب لحجبها بالام وهذا اذا لم يكن لكل متوفى وارث
آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم . ٤



**من أحكام
الميراث وعدمه في العدة**

الموضوع

(٢٢٢١) ميراث المطلقة رجعيا من مطلقها المتوفى في العدة مع الاخ

الشقيق .

المبادئ

١ - المطلقة رجعيا ترث من مطلقها متى توفى وهي في عدته .

٢ - بانحصار الارث في مطلقة رجعيا واخ شقيق يكون للمطلقة رجعيا
الربع فرضا والباقي للاخ الشقيق تمصيبا

سئل :

من على ابراهيم صالح قال :

ما قولكم دام فصلكم في رجل توفى في يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣
يدعى عبد الفتاح محمد ابراهيم خليفه من وراق العرب مركز امبابه عن
اخيه فريد محمد ابراهيم خليفه وعن مطلقته جمال على ابراهيم صالح
التي طلقت بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٩٤٣ بناحية وراق العرب مركز امبابه
وكانت رافعة دعوى نفقة ضد زوجها ولم يفصل فيها ولم يترك اولادا مطلقا
سوى اخيه ومطلقته المذكورة التي لم تخرج من عدته ولم تر الحيف حتى
الآن فنرجو الافادة عن يرث ومن لم يرث وهل مطلقته المذكورة ترث
وما نصيبها مع ملاحظة ان الطلاق طلاق رجعى اول ولم تنقضى عدتها للآن
والاخ اخ شقيق .

* المقتضى : فحيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م : ٥٣ - م : ٣٠٢ - التاريخ :
١٢ من ذي القعدة سنة ١٣٦٢ هـ - ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ م .

اجاب :

لمطلقة المتوفى المذكورة من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع
الوارث والباقي للأخ الشقيق تعصبا وهذا اذا لم يكن للمتوفى وارث اخر
وكان الحال كما ذكر بالسؤال والله اعلم .



الموضوع

(٢٢٣٢) المطلقة بآئنا مع الأخ الشقيق •

المبادئ

١ - لا تراث المطلقة بائنا من مطلقها ولو مات وهي في العدة
٢ - بانحصار الارث في اخ شقيق فقط يكون له جميع التركة
تخصييا
سئل :

من فتحة عبد الله إبراهيم قالت :

مات مطلقى عبد المجيد مبروك عبد الله فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣
وسبق أن طلقنى فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٣ على البراءة طلاقه أولى
ولم تنته عدتى حيث مضى على طلاقى ٢٠ يوما لغاية تاريخ وفاته ٢٠/١٢/
١٩٤٣ والطلاق صدر على يد ماذون كمشيش الشيخ على عبيد على على
براءتى من مؤخر صدأقى ونفقة عدتى هل ارث فى تركته أم لا حيث مات
وترك أخا شقيقا يدعى عبد المقصود مبروك عبد الله من الناحية وأنا فقط
باعتبار ان عدتى لم تنقضى فهل ارثه مع أخيه أم لا نرجو إلمادتى عن يره
احباب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى اشهاد الطلاق المذكور ونفيد بان هذه المصلحة لا تراث مطلقا المذكور لان الطلاق على البراءة والمطلقة على البراءة لا تراث مطلقا . وحينئذ يكون جميع تركه التوفى لآخيه الشقيق تمصيا اذا لم يكن للتوفى وارث آخر والله اعلم ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م : ٥٢ - ج : ٦١١ - التاريخ :
١ من صفر سنة ١٣٦٢ هـ - ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤ م .

الموضوع

(٢٢٣٣) ولدان وبنت ومطلقة طلاقاً اول رجعيًا .

المسألة

بانحصار الارث في مطلقة رجعيًا لازالت في المدة وفي اولاد
يكون للمطلقة رجعيًا الثمن فرضاً والباقي للاولاد تمصيباً للذكر مثل حظ
الانثيين

سئل :

من محمود احمد . قال :

رجل توفي عن ولدين وبنت وكان متزوجاً ثم طلق زوجته طلاقاً
اول رجعيًا قبل وفاته بسبعة وعشرين يوماً ولم تنقضى عدتها قبل وفاته
فمن الذي يرث من هؤلاء وما نصيب كل وارث

اجاب :

لمطلقة المتوفى المذكورة من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث
والباقي لاولاده تمصيباً للذكر مثل حظ الانثيين . وهذا اذا لم يكن للمتوفى
وارث آخر وكان الحال كما ذكر بالسؤال والله اعلم

* الفتى : نفيضة الشيخ عبد المجيد سليم - م : ٥٤ - م : ٤٥٣ - التاريخ :
٣ من شعبان سنة ١٣٦٢ هـ - ٢٢ من يوليو سنة ١٩٤٤ م .

الموضوع

(٢٢٢٤) الطلاق على الإبراء لا يعقب ميراثا .

المبادئ

١ - المطلقة بائنا على الإبراء والمتوفاة قبل زوجها لا ترثان لانعدام سبب الارث .

٢ - بالانحصار الارث في اولاد المتوفى تكون التركة لهم جميعا تعصيبا للذكر منهم مثل حظ الانثيين .

سئل :

طلب مدير اعمال هندسة شبرا (تقسيم تركة المرحوم ابو الصلا محمد علي)

اجاب :

اطلعنا على كتاب هندسة شبرا المؤرخ ٢٨/١٠/١٩٥٢ وعلى الاوراق المرفقة به ومنها الكتاب المؤرخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٠ المتضمن وفاة المرحوم ابو العلا محمد علي عن مطلقة رسمية دسوقي قطب ومطلقة سعدية زكى عبد النبى وزوجته المتوفاة قبله بعشر سنوات جوهره عوف واولاده وهم ابنان وبنتان فقط وقد دل الكتاب رقم ٤١٨ المؤرخ ٢٣/٥/١٩٥٠ على وفاة المذكور فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ كما دل اشهاد طلاق رسمية دسوقي قطب على انها مطلقة نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ كما دل اشهاد طلاق سعدية زكى عبد الغنى بتاريخ

* الفتى : فضيلة الشيخ حسنين مخلوف - س : ٦٦ - م : ١٥٧ - التاريخ : ٩ من ربيع اول سنة ١٣٧٢ هـ - ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ع .

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ على طلاقها بعد الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة
العدة فتكون المطلقتان المذكورتان بالتنتين ونفيد أن جميع تركة المتوفى
لأولاده تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لمطلقاته بئنا على البراءة
ولا لزوجته المتوفاة قبله لانعدام سبب الارث وهذا اذا لم يكن للمتوفى
وارث اخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم ٢٠



الموضوع

(٢٢٣٥) ميراث المطلقة رجعيا .

المبدأ

متى اقرت المطلقة رجعيا بانقضاء عدتها قبل وفاة المتوفى فلا ميراث لها

سئل :

طلب السيد مامور مركز امبابه (تقسيم تركه المرحوم عبد العاطى عبد الفنى)

اجاب :

اطلعنا على كتابكم رقم ١١٩ الاخير المؤرخ ١/١ سنة ١٩٥٥ المطلوب به تقسيم مبلغ بين ورثة المرحوم العسكرى عبد العاطى عبد الفنى كما اطلعنا على باقى الاوراق التى تبين من مجموعها ان المتوفى المذكور توفى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ عن أم وابنتين وبنت وعن مطلقة قبل وفاته طلاقا رجعيا وانقضت عدتها منه قبل وفاته برؤيتها الحيض ثلاث مرات باعترافها ونفيعد ان لام المتوفى المذكور من تركته السدس فرضا لوجود الفرع الوارث والباقى لأولاده للذكر ضعف الانثى تعصيبا ولا شىء لطلقته المنقضية العدة قبل وفاته لانعدام سبب الارث - وهذا اذا كان الحال كما ذكر ولم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم ؟

* الفتى : لفيلة الشيخ احمد ابراهيم ميث - ص : ٧٣ - م : ١٥٦ - التاريخ : ٢٤ من جماد اول سنة ١٣٧٤ هـ - ٨ من يناير سنة ١٩٥٥ م .

الموضوع

(٢٢٣٦) طلاق غير مانع من الارث .

المسألة

المطلقة رجعيا ترث زوجها اذا مات وهي في عدته

سئل :

من الفرغلي سيد احمد . قال :

طلق رجل زوجته في ١٩٥٦/١١/٣١ طلاقا اول رجعيا في غيبتها
ثم توفي عنها في ١٩٥٧/١/١٤ فهل هذه الزوجة ترث زوجها ام لا ؟

اجاب :

المطلقة رجعيا ترث زوجها شرعا وطبقا للمادة ١١ من قانون المواريث
رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ اذا مات الزوج وهي في عدته من هذا الطلاق فاذا
كانت المطلقة المذكورة لم تنقض عدتها من المتوفى بوضع حمل بعد الطلاق
وقبل الوفاة تكون لاتزال في مدة طلاقه الرجعي المذكور لان المدة من
تاريخ الطلاق الى تاريخ الوفاة لا تحتمل انقضاءها بغير وضع الحمل شرعا
ومن ثم تكون المطلقة المذكورة من ورثته وتستحق ثمن تركته فرضا اذا كان
له فرع وارث وربما فرضا اذا لم يكن له فرع وارث والله اعلم ؟

✽ الفنى : لفيلة الشيخ حسن مامون - س : ٨٢ - ج : ٢٣٦ - التاريخ : ٢٠ من
رجب سنة ١٣٧٦ هـ - ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧ م .

الموضوع

٢٢٣٧) الطلاق الرجعي والميراث .

المبادئ

- ١ - المنصوص عليه شرعا أن المطلقة رجعيا ترث زوجها اذا مات وهي في عدته
- ٢ - الطلاق الرجعي لا يقطع الزوجية من حين وقوعه بل يقطعها من حين انقضاء المدة دون مراجعة
- ٣ - المطلقة رجعيا تصدق في ادعائها ببقاء عدتها من الطلاق الرجعي بالنسبة للميراث اذا لم تزد المدة على السنة من تاريخ الطلاق
- ٤ - لا تسمع عند الابتكار دعوى الارث بسبب الزوجية لمطلقة توفي زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق

سئلت :

من محمد محمود . قال :

طلق محمود محمد الدالي زوجته سعدية محمد مبروك طلاقا اول في ١٩٥٥/٧/٢٧ وصادق على الرزق بولديه منها ثم توفي في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ فهل هذه المطلقة المذكورة ترث زوجها ام لا ؟

اجاب :

المنصوص عليه شرعا أن المطلقة رجعيا ترث زوجها اذا مات وهي في مدته من هذا الطلاق فاذا كانت سعدية المذكورة لم تعترف بانقضاء عدتها بعد الطلاق الرجعي المشار اليه من تاريخ ايقاعه في ١٩٥٥/٧/٢٧ الى

✽ النص : فضيلة الشيخ حسن مأمون - ص : ٨٢ - م : ٦٠٨ - التاريخ : ١٠ من رمضان سنة ١٣٠٦ هـ - ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٧ م .

تاريخ وفاة المطلق فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ كانت وارثة له بصفتها زوجة لان الطلاق الرجعى لا يقطع الزوجية من حين وقوعه بل يقطعها من حين انقضاء العدة بعد وقوعه بدون مراجعة ولان المطلقة رجعية تصدق فى ادعائها ببقاء عدتها من الطلاق الرجعى بالنسبة للميراث اذا كانت المدة من تاريخ الطلاق الى تاريخ الوفاة لم تزد على السنة وهذا هو مفهوم المادة رقم ١٧ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ التى نصت على انه لا تسمع عند الانكار دعوى الارث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق اما اذا كانت قد اعترفت بانقضاء عدتها قبل وفاته فانها لا ترثه بسبب الزوجية لانقطاعها بانقضاء العدة والله اعلم ؟



الموضوع

(٢٢٣٨) طلاق الزوج لزوجته بائنا قبل وفاتها مانع له من الارث .

المسألة

المطلقة بائنا قبل وفاتها لا يرثها زوجها

سئل :

تضمن سؤال محمد محمود الفضالى المقيم بشارع رافت المتفرع من التربة البولاقية ٥٢ المقيد برقم ٢٢٨٥ سنة ١٩٥٧ ان فاطمة عوض الشناف توفيت بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وكانت مطلقة من زوجها محمد على الشناف طلاقا نظير الإبراء من مؤخر الصداق ومبلغ ١٠ جنيهات بايصال فهل زوجها هذا يرثها شرعا وكان الطلاق فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧

اجاب :

ان المنصوص عليه شرعا ان المطلقة بائنا نظير الإبراء اذا توفيت لا يرثها زوجها ولو كانت عند الوفاة لاتزال فى المدة من هذا الطلاق لان شرط الارث بسبب الزوجية ان تكون الزوجية بين الزوجين قائمة حقيقة بان تكون الزوجة غير مطلقة حين الوفاة او حكما بان تكون الزوجة فى العدة من الطلاق الرجعى او البائن فى حالة فرار الزوج بميراثها اما اذا كانت مدتها قد انقضت بعد الطلاق ولو رجعيا او كانت لاتزال فى العدة من الطلاق البائن فى غير حالة الفرار فانه لا يكون هناك توارث بينهما وعلى ذلك بوفاة فاطمة عوض الشناف فى التاريخ السابق وهى مطلقة نظير الإبراء فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ لا يكون مطلقها المذكور من ضمن ورثتها بصفته زوجها لها والله اعلم ؟

✽ المتن : فضيلة الشيخ حسن مامون - س : ٨٣ - م : ٢٤٠ - التاريخ : ٥ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٧ م .

الموضوع

(٢٢٣٩) مرض الموت ومعياره .

المبادئ

- ١ - مرض الموت الذي يعتبر به المطلق فارا من ميراث مطلقته هو المرض الذي يعجزه عن القيام بحوائجه خارج بيته .
- ٢ - المطلقة بائنا في مرض موت مطلقها ترثه اذا مات وهي في عدته ما لم تطلب منه الطلاق أو ترضى به

سئل :

تضمن سؤال محمد رمضسان أبو النجا من وهرة السباخ مركز دكرنس القيد برقم ٢٢٧٦ سنة ١٩٥٨ أن رجلا طلق زوجته الطلاق الكامل الثلاث وبعد ثلاثة وعشرين يوما توفي المطلق وكان مريضا مرضا لا يمنعه من القيام بعمله بنفسه في ذراعه وكانت الزوجة قد اتفقت معه على الطلاق على أن يسلمها جهازها ومؤخر صداقها وقد استلمت منه المؤخر والجهاز فعلا وسأل هل هذه المطلقة ترث مطلقها المذكور ؟

أجاب

المنصوص عليه شرعا انه يشترط للأرث بسبب الزوجية ان تكون الزوجية قائمة بين الزوجين حين وفاة احدهما حقيقة بأن تكون الزوجة غير مطلقة او حكما بأن تكون الزوجة في المدة من الطلاق الرجعى او البائن فى حالة فرار زوجها بميراثها ان كان زوجها طلقها طلاقا بائنا وهو مريض مرض الموت من غير ان تطلب منه الطلاق او ترضى به اما اذا كان

* انتهى : فضيلة الشيخ نعم مامون - م : ٨٨ : ج : ١٣٦ - التلويح : ٢ م جمادى الاخر سنة ١٣٧٨ هـ - ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

الطلاق البائن قد حصل فى غير حالة الفرار المذكورة بان كانت الزوجة قد رضيت بالطلاق أو طالبت زوجها به أو كان الزوج صحيحا أو مريضا مرضا ليس مرض الموت وتوفى احدهما وهى فى العدة من هذا الطلاق فإنه لا يثبت التوارث بينهما شرعا فى هذه الحالة والزوجة المستول عنها قد اتفقت مع زوجها على الطلاق ورضيت به واستلمت منه مؤخر صداقها وأعيان جهازها وطلقها الطلاق المكمل للثلاث وهو غير مريض مرض الموت لأن مرض الموت الذى يعتبر به المطلق فارا من ميراث مطلقة هو المرض الذى يعجزه عن القيام بحوائجه خارج البيت ومرض هذا المطلق الموضح بالسؤال ليس كذلك وحينئذ لا يكون المطلق فارا بميراث هذه المطلقة وإن مات وهى فى عدته من هذا الطلاق ومن ثم لا تترفع شرعا والله أعلم ؟



الموضوع

(٢٢٤٠) الطلاق الرجعى يعقب ميراثا فى العدة .

المبادئ

- ١ - المعلقة رجعيا ترث مطلقها اذا توفى وهى فى عدته
- ٢ - تصدق المعلقة رجعيا فى بقاء عدتها وترث مطلقها اذا توفى قبل مضى سنة من تاريخ الطلاق
- ٣ - لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمعلقة توفى عنها زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق
- ٤ - يشترط فى اعتداد الأيسة بالأشهر أن يتقطع حيضها ستة أشهر قبل بلوغ سنها خمسا وخمسين سنة

سائل :

تضمن سؤال الأستاذ عبد القادر الشريف المحامى بالنيا المقيد برقم ١٤٢٠ سنة ١٩٥٩ أن امرأة طلقت من زوجها فى ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩ طلاقا أول رجعيا ثم مات عنها وهى فى عدته من هذا الطلاق بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٩ وعن أولاد ذكور له فقط . ويسأل هل ترث هذه المعلقة مطلقها المذكور وما نصيبها . وإذا كانت آيسة فيم تمتد وإذا كانت من ذوات الحيض فما نوع عدتها فى كل حال وما نصيب أولاده الذكور من التركة .

✽ الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٨٨ - م : ٣١٤ التاريخ : ١٩ / ١٩٥٩ / ٢ - ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ هـ .

اجساب :

ان المنصوص عليه شرعا ان المطلقة رجعيا ترث مطلقها اذا توفى وهى فى عدته من هذا الطلاق . فاذا ادعت انها لاتزال فى العدة من هذا الطلاق صدقت اذا كانت وفاة مطلقها قد حصلت قبل مضى سنة من تاريخ الطلاق طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التى نصت على المنع من سماع الدعوى الخاصة بالأرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى عنها زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق عند انكار المدعى عليه من الورثة أو غيرهم لدعواها . فاذا كان الحال كما ذكر بالسؤال من ان هذه المطلقة رجعيا لاتزال فى العدة من هذا الطلاق كانت من ضمن ورثة مطلقها بصفتها زوجة لان زوجيتها به فى هذه الحالة لاتزال قائمة حكما مادامت فى العدة فنرث فى تركته فرض الزوجة شرعا وقدره الثمن لوجود الفرع الوارث ولأولاده الذكور الباقي تعصبا بالسوية بينهم . هذا والآيسة هى من بلغت سنها خمسا وخمسين سنة فأكثر على القول المعتمد ويشترط فى اعتدادها بالأشهر ان ينقطع حيضها لمدة ستة اشهر قبل بلوغها هذه السن ولايعلم هذا الا من جهتها فاذا كانت المسئول عنها قد انقطع حيضها لمدة ستة اشهر قبل بلوغها هذه السن امتدت بالأشهر وحينئذ لاتنقضى عدتها الا بمضى ثلاثة اشهر من تاريخ الطلاق وهو ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩ اما اذا كانت من ذوات الحيض فان عدتها تنقضى شرعا برؤيتها الحيض للاث مرات كوامل من تاريخ الطلاق والله أعلم . ؟

الموضوع

(٣٢٤١) الطلاق الرجعى غير مانع من الارث شرعا .

المبادئ

- ١ - الطلاق الرجعى لا يمنع التوارث بين الزوجين اذا توفى احدهما فى أثناء العدة
- ٢ - بانحصار ارث المتوفاة فى مطلقها رجعيا وامها واخويها شقيقيا يكون لمطلقها النصف فرضا وامها السدس فرضا ولشقيقها الباقي تعصيا

سئل :

اطلعا على الطلب المقدم من السيد / عبد الفتاح موسى المقيم بناحية قليوب البلد شارع رفاعى سلام مركز قليوب المقيد برقم ٨٨١ سنة ١٩٦٠ المتضمن وفاة المرحومة فاطمة السيد رضوان بتاريخ ١٧/١/١٩٦٠ عن زوجها عبد الفتاح حماد موسى الذى طلقها طلاقا اولى رجعية بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ بأشهاد رسمى امام ماذون قليوب وعن والدتها نقيسة محمد الطرطورى وعن اخويها شقيقها سيد ورضوان فقط . وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث مع الاشارة بان الزوجة لم تكن حاملا وقت الوفاة ؟

اجاب :

ان المنصوص عليه شرعا أن الطلاق الرجعى لا يمنع التوارث بين الزوجين اذا توفى احدهما فى أثناء العدة من ذلك الطلاق . وبما أن

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ٩٣ - م : ٣٦٤ - التاريخ : ٣ من ربيع اول سنة ١٣٨٠ هـ - ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٦٠ م .

الزوجة لم تكن حاملا وقت الطلاق ولم تمض مدة بين الطلاق والوفاة
تحتل انقضاء المدة شرعا فيكون زوجها من ورثتها شرعا . وبوفاتها عن
المذكورين يكون لزوجها المذكور نصف تركتها فرضا لعدم وجود فرع وارث
ولوالدها سدسها فرضا لوجود عدد من الاخوة والاخويات شقيقها الذكور
الباقى بعد النصف والسدس تمصيبا مناصفة بينهما لعدم وجود عاصب
اقرب . وهذا اذا لم يكن للمتلفة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية
واجبة والله اعلم ؟



الموضوع

(٢٢٤٢) وفاة المطلقة بائنا بينونة صغرى .
المبادئ

- ١ - لا ميراث للمطلق في زوجته اذا طلقها طلاقا بائنا ولو ماتت اثناء
النفقة
٢ - بانحصار الارث في اخوة اشقاء تكون التركة لهم للذكر منهم
ضعف الانثى .
مسئله :

اطلعنا على السؤال المقدم من محمد عبد الله على الفقى من كمشيش
مركز تلا منوفية المقيد برقم ٨٣٣ سنة ١٩٦٣ المتضمن ان السيد بسيونى
بسيونى الفقى طلق زوجته منى عبد الله على الفقى بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة
١٩٦٣ على الإبراء طلاقا بائنا بينونة صغرى وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣
توفيت المطلقة المذكورة عن ورثتها وهم أخوتها الاشقاء محمد وعبد الستار
وعلى والسيدة وفاطمة اولاد عبد الله على الفقى ومطلقة (زوجها)
المذكور فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في كيفية تقسيم تركة
هذه المتوفاة ونصيب كل وارث وهل مطلقها المذكور يستحق شيئا في
تركته او لا ؟

اجاب :

المنصوص عليه شرعا ان الرجل اذا طلق زوجته طلاقا بائنا ثم

الفقى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ٩٩ - م : ٢٩٣ - التاريخ : ٢٤ من
رجب سنة ١٢٨٣ هـ - ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ ج .

ماتت هذه المطلقة أثناء العدة فلا يرث من تركتها شيئاً لعدم قيام الزوجية حينئذ وعلى ذلك فلا يستحق زوج هذه المتوفاة من تركتها شيئاً وتكون جميع تركتها لأخوتها الأشقاء للذكر منهم ضعف الأنثى تمصيباً وهذا إذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله أعلم ؟



الموضوع

(٢٢٤٣) وفاة المطلق على الإبراء في عدة مطلقة .

المبادئ

- ١ - لا ميراث للمطلقة بآثنا في مطلقها ولو مات وهي في العدة سواء أكانت البيونة صغرى أم كبرى
- ٢ - الطلاق على الإبراء في مرض الموت لا يرث منه المطلقة ولو مات مطلقها وهي في العدة

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / عمر الطاهر عبد الرحيم المقيّد برقم ٣٧٢ سنة ١٩٧٩ المتضمن وفاة المرحوم / عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن بعد أن طلق زوجته نوال الطاهر عبد الرحيم طلاقاً أولى بآثنا على الإبراء كما اطلعنا على الصورة الضوئية من أشهاد الطلاق المرافقة للطلب المحررة بتاريخ ٢٢ من صفر / ١٣٩٧ هـ الموافق ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٧ لدى المأذون محمد يوسف أحمد مأذون بيت غلام التابع لمحكمة جرجا للأحوال الشخصية . بآثبات طلاق عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن زوجته نوال الطاهر عبد الرحيم . بأن أبرأته نوال الطاهر عبد الرحيم بقولها (أبرأتك يا زوجي عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن همام من نفقة عدتي بعد طلاق منك حتى تنتهي شرعاً وإسالك طلاقى على ذلك . فأجابها لسؤالها فوراً بالمجلس وطلقها في نظير البراءة المذكورة بقوله لها وانت

* الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م : ١١٤ - م : ١٨٥ -
التاريخ : ٢٥ من محرم سنة ١٤٠٠ هـ - ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ م .

يازوجتى نوال الطاهر عبد الرحيم طالق فى نظير البراءة المذكورة وتصادعا
على ان هذه الطلقة اولى طلاقاته . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى
ميراث المطلقة المذكورة للمتوفى (مطلقها) المذكور علما بان الطلاق حصل
قبل وفاته بتسعة اشهر فقط

اجاب :

المقرر شرعا ان المطلقة بائنا لا ترث من مطلقها ولو مسات وهى فى
عدته لانتفاء سبب الارث وهو الزوجية بالطلاق البائن وسواء فى ذلك اكانت
البنينة صغرى او كبرى (المادة ١١ من قانون الوارث رقم ٧٧ سنة
١٩٤٣) ولما كان الثابت من الصورة الضوئية لاشهاد الطلاق المقدم ان
الطلاق المبين بها بائن بينونة صغرى فى نظير الإبراء من نفقة العدة فان
هذه المطلقة لا ترث عن مطلقها شيئا ولو كانت فى عدته شرما وقت وفاته
وفى مرض موته لان الطلاق بطلبها ورضاها وبعد ابرائها اياه من نفقة
العدة والله سبحانه وتعالى اعلم

**من أحكام
اختلاف الدار والجنسية بين المسلمين
غير مانع من الإرث**

الموضوع

(٢٢٤٤) ميراث مع اختلاف الدار والجنسية .

المبدأ

اختلاف الدار والجنسية ليسا من موانع الارث بين المسلمين

سئل :

اطلنا على الطلب المقدم من السيد الفريق عزيز على المصرى المقيم
برقم ١٤٢٥ سنة ١٩٥٨ الذى يطلب فيه الافادة عن الآتى اولا : اب مسلم
مقيم فى القاهرة له ابن ولد فى مصر ومقيم بدفتر مواليدها والابن مسلم
ولكنه مقيم بالولايات المتحدة فى امريكا الشمالية فهل اختلاف الدارين
يمنع الارث فى قانون الموارث المصرى وهل اذا كان الابن قد اكتسب
الجنسية الامريكية مع بقاءه مسلما يرث اولا

اجاب :

طبقا للمادة السادسة من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣
يتوارث المسلمون بعضهم من بعض مع اختلاف الدارين وعلى ذلك فببقاء
الاب والابن على دين الاسلام وقت وفاة احدهما يرث احدهما الآخر ولو
مع اختلاف الدار ولو كان احدهما اكتسب جنسية اخرى لان الفقرة
الخاصة بالتوارث بين المسلمين مطلقة وبهذا علم الجواب عن السؤال
والله اعلم .

✽ الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - ص : ٨٦ - م ٥٩٨ - التاريخ ١٢/١٠/٥٨
ذر القعدة سنة ١٣٧٧ هـ - ٩ من يولية سنة ١٩٥٨ م ١٥

أحكام متفرقة

الموضوع.

(٢٢٤٥) متجهد نفقة الزوجة المتوفاة يورث عنها .

المسألة

المتجهد من النفقة الزوجية في ذمة الزوج اذا لم يؤده لها أو تبرئه
حتى ماتت فإنه يعتبر تركه يرثه ورثتها ومنهم زوجها

سئل :

من محمد كنوز . قال :

زوجة فرض لها على زوجها الفاقب نفقة وكسوة بحكم وصار الحكم
نهائيا وتجمد لها مبلغ من حساب هذه النفقة لم يؤدها الزوج - وقد
توفيت الزوجة في مايو سنة ١٩٥٠ ولها هذا المتجهد بذمة زوجها فهل
ورثة الزوجة لهم حق ميراث هذا المتجهد ؟

اجاب :

ان نفقة الزوجة المذكورة التي فرضت لها على زوجها دين في ذمته
لا تسقط الا بالاداء أو الإبراء طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٢٠ فاذا تجمدت النفقة المذكورة للزوجة على زوجها المذكور ولم يؤدها
لها ولم تبرئه منها كان المتجهد تركه لها يرثه ورثتها عند موتها ومنهم
زوجها والله اعلم ؟

* الفتى : نفقة الشيخ علام تصار - ص ٦٥ - م : ٤٢٨ - التاريخ : ٨ من
شوال سنة ١٣٧٠ هـ - ١٢ من يوليو سنة ١٩٥١ م .

الموضوع

(٣٢٤٦) مؤخر الصداق والميراث .

المبدأ

مؤخر صداق الزوجة المتوفاة تركته يرثه ورثتها ويقسم بينهم بقسمة الميراث .

سئل :

من حسن خالد افندي . قال :

توفيت سيدة في سنة ١٩٤٤ عن ورثتها الشرعيين وهم زوجها وبنتها وابوها وأمها وترك ما يورث عنها شرعا مؤخر صداقها فهل يرث أبوها وأمها وبنتها في مؤخر صداقها أم لا . وهل للزوج أبى البنت أن يضع ما يخص ابنته في ميراث أمها من متأخر صداق وخلافه في أحدى البنوك أو أحدى الشركات ؟

أجاب :

أطلعنا على السؤال والجواب أن مؤخر صداق الزوجة المتوفاة من تركتها يرثه ورثتها فلكل من أبيها وأمها سدسه فرضا ولزوجها ربعه فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتها نصفه فرضا فاصل المسألة من اثني عشر سهما وتعمل الى ثلاثة عشر لكل من أبيها وأمها سهمان ولزوجها ثلاثة أسهم ولبنتها ستة ولأبى البنت القاصر ولاية قبض نصيب بنته المذكورة ويسوغ له ايداعه للحفظ بأحد المصارف واستثماره بمعاملة جائزة شرعا ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م : ٦١ - م : ٤١٢ - التاريخ : ٢٥ من محرم سنة ١٣٦٦ هـ - ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ م .

الموضوع

(٢٢٤٧) توزيع مكافأة المتوفى أثناء الخدمة وبألى مرتبه .

المسألة

١ - مكافأة المتوفى أثناء الخدمة لا تعتبر تركة

٢ - بألى المراتب يعتبر تركة ويقسم بين الورثة الشرعيين قسمة الميراث

سستل :

طلب السيد رئيس مجلس بلدى شبين القناطر (تقسيم تركة
الرحوم عبد الحليم محمد ربيع)

اجاب :

اطلعنا على كتابكم المؤرخين فى ١١/٢٥ ٥٤ ١٢/ سنة ١٩٥٤
١٧١٢/١٥١٧ والمطلوب بهما بيان التقسيم الشرعى لمبلغ عبارة عن مكافأة
لمدة خدمة ومتأخر مرتب المرحوم الأوسطى الكهربائى عبد الحليم محمد
ربيع بين ورثته وهم زوجة وابنان وبنتان فقط - وتفيد أنه بوفاة المتوفى
المذكور أثناء الخدمة كما هو الظاهر من كتابكم الأخير لانتكون المكافأة التى
قدرت له عن مدة خدمته تركة فلا تقسم بين ورثته قسمة الميراث لانه لم
يتملكها قبل الوفاة بل تقسم بين مستحقيها طبقا للقانون الخاص بذلك
يتملكونها ابتداء بمقتضى هذا القانون لا بطريق الخلافة عن الميت هذا

* المفتى : فضيلة الشيخ أحمد ابراهيم مفتى - م : ٧٢ - م : ٢٧ - التاريخ -

٢٥ من ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ هـ - ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ م .

بالنسبة للمكافأة وأما متأخر المرتب فيعتبر تركته يقسم بين ورثته
الشرعيين قسمة الميراث للزوجة منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث
والباقي لأولاده، للذكر ضعف الأنثى تعصيات وهذا إذا كان الحال كما
ذكر ولم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة
والله أعلم ؟



الموضوع

(٢٢٤٨) التعويض والميراث .

المبادئ

- ١ - التعويض المستحق من احدى الشركات يخضع فى تقسيمه لقانون الشركة المختصة بصرفه
- ٢ - اذا لم يكن لدى الشركة قانون ينظم صرف التعويض المستحق اخذ حكم التركات . وقسم بين الورثة طبقا لاحكام الموارث .
- ٣ - بانحصار الارث فى ام واب يكون للام السدس فرضا وللأب الباقي تمصيا .
- ٤ - اذا اجتمع الاخوة والاخوات مع الأب حجبوا عن الميراث .

سئل :

من محمد حسن الفلال . قال :

توفى شخص سنة ١٩٥٦ عن ابيه وامه واخوته واخواته لايه وعن اخواته لامه فقط وتركته عبارة عن مبلغ قدره ٥٠٠ جنيه قيمة التعويض المستحق من احدى الشركات .

اجاب :

هذا المبلغ يخضع فى تقسيمه لقانون الشركة المختصة بصرفه فاذا

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م : ٨٢ - م : ٤٥٦ - الترخي : ٢٥ من شعبان سنة ١٣٠٦ هـ - ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٧ م .

لم يكن لدى الشركة قانون ينظم صرفه فانه يأخذ حكم التركات ويقسم
قسمتها طبقا لاحكام الموارث في الشريعة الاسلامية وبناء على هذا
يكون لامه السدس فرضا لوجود من يحجبها الى السدس وهو عدد من
الاخوة والاخوات والباقي يستحقه الاب تعصبا ولا شيء للاخوة لاب
والاخوات لام لحجبهم جميعا بالاب الذي يحجب الاخوة من كل جهة
وهذا اذا لم يكن له وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم ؟



الموضوع

١ (٢٢٤٩) الزوجة ترث زوجها ولو لم يدخل أو يقتل بها .

المبادئ

١ - وفاة الزوج قبل الدخول والخلو بزوجته غير مانع لها من الارث فيه .

٢ - بوفاة الزوج قبل الدخول والخلو يتأكد المهر جميعه فى ذمته ولا يسقط الا بالاداء أو الإبراء .
سئل :

من السيد محمد لطفى سيد بالسنة الثالثة آداب رابع بمدرسة
اسيوط الثانوية بطلبه المقيّد برقم ٣٢١٠ سنة ١٩٥٧ المتضمن ان رجلا عقد
قرانه على امرأة وتوفى قبل الدخول بها والخلو فهل ترثه شرعا ام لا وهل
تستحق جميع المهر ام لا .

اجاب :

ان الزوجية التى هى سبب من اسباب الارث تثبت شرعا بمجرد
العقد والزوجة ترث زوجها شرعا ولو لم يدخل بها أو يختل بها قبل الوفاة
فيكون لها من تركته الربع فرضا ان لم يكن له فرع وارث والتمن فرضا
ان كان له فرع وارث ولم يكن له زوجة سواها اما اذا كان له اكثر من
زوجة فانهم يشتركون فى هذا الفرض على الحالين ويقسم بينهم بالتساوى
وبوفاة الزوج قبل الدخول والخلو يتأكد المهر جميعه فى ذمته ولا يسقط
الا بالاداء اليها من تركته أو ابرائها زوجها المتوفى منه لانه من الديون
الصحيحة التى تقضى من التركة قبل قسمتها بين الورثة والله اعلم ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٢ - م : ٢٤٥ - التاريخ : ٦ م
وجب سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٦ م يناير سنة ١٩٥٧ م .

الموضوع

(٢٢٥٠) متجمد النفقة حتى تاريخ الوفاة تركه يستحق فيها الزوج

المبادئ

- ١ - متجمد النفقة المحكوم بها للزوجة حتى تاريخ وفاتها يعتبر تركه يستحق فيها زوجها وما بعد تاريخ الوفاة من حق زوجها فقط ولا يعتبر تركه
- ٢ - بانحصار الارث في زوج وام وابن يكون للزوج الربع فرضا وللأم السدس فرضا وللابن الباقي تعصيا .

سئل :

طلب السيد مامور مركز ديرمواس

تقسيم تركه فوزية عبد الباقي شيمى المتوفاة في ١٩٥٢/٨/٢٨ عن زوجها وأما وابنها فقط وصدر حكم نفقة لهذه المتوفاة على زوجها المذكور وقد تجمد مبلغ من هذه النفقة قبل وفاتها

اجاب :

المبلغ المتجمد للمتوفاة المذكورة قبل وفاتها في يوم ١٩٥٢/٨/٢٨ فقط يعتبر تركه عنها يرثه ورثتها الشرعيون فيكون لزوجها ربعه فرضا ولأما سده فرضا لوجود الفرع الوارث ولابنها الباقي تعصيا أما المبلغ المتجمد بعد تاريخ وفاتها وهو ١٩٥٢/٨/٢٨ فيكون من حق زوجها ولا يورث عنها شرعا وهذا اذا لم يكن لها وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٤ - م : ٢٤٥ - م : ١١٥
- التاريخ : ٢ من ذو الحجة سنة ١٣٧٦ هـ - ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ م .

الوصف:

(٢٢٥١) مكافأة المتوفى ليست تركة ما لم يمتلكها قبل الوفاة .

المبادئ:

١ - توزع المكافأة طبقاً للقوانين واللوائح لا عن طريق الميراث ما لم يمتلكها المتوفى قبل وفاته .

٢ - بوفاة المتوفى عن زوجته وبنته وقد أعطت المصلحة الزوجية نصف المكافأة فلا مانع من إعطاء بنته النصف الباقي

سئل :

طلب السيد سكرتير مجلس بلدى السويس

تقسيم تركة حسن اسماعيل على المتوفى من زوجته وبنته فقط .

اجاب :

طبقاً لاحكام الفقهية ان هذه المكافأة لم يمتلكها المتوفى قبل وفاته فلا تكون تركة عنه وانما توزع طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك لدى المصلحة التى كان يعمل بها المتوفى ويمتلكها هؤلاء ابتداء لا عن طريق الميراث عن المتوفى فاذا لم يكن هناك قانون وقد أعطيت زوجته نصف المكافأة فنرى ان تعطى بنته النصف الثانى

* المقتضى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٢ - م : ٢٢٦ - م : ١٥٨ -
التاريخ : ٨ من محرم سنة ١٣٧٧ هـ - ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٧ م

الموضوع

(٢٢٥٢) اختلاف الجنسية واندره فى الميراث ،

المبدأ

بوفاة المتوفى عن ابن تجنس بالجنسية الفرنسية واختين شقيقتين
ان كانت قوانين فرنسا لاتمنع توريث الأجنبى عنها . فالتركة جميعها للأبن
تعصبا والا فهى للشقيقتين فرضا وردا مناصفة بينهما .

سئل :

من الأستاذ ماهر حلمى . قال

ان فاهى بريان السبحى المذهب والمصرى الجنسية توفى بمصر
سنة ١٩٥٧ وترك ابنا مسيحى المذهب وفرنسى الجنسية ومقيم بفرنسا
واختين شقيقتين مسيحيتى المذهب ومصريتى الجنسية وطلب بيسان
ما اذا كان الابن يستحق تركة والده المتوفى ام لا لاختلاف الدارين .

اجاب :

اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية
واجبة يكون لابنه الفرنسى الجنسية جميع تركته اذا كانت شريعة فرنسا
لاتمنع من توريث الاجنبى عنها طبقا للمادة السادسة من قانون الموارث
رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ اما اذا فقد هذا الشرط فتكون تركته لأختيه
الشقيقتين مناصفة بينهما فرضا وردا ولا شئ لابنه المذكور فى هذه
الحالة لما بينا والله اعلم ؟

* الفتى فضيلة الشيخ حسن مأمون - م ٨٤ - م ٥٢٢ - م : ٢٢٧ -
التاريخ : ٢٤ من صفر سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ م .

الموسوع

(٢٢٥٣) مكافأة مدة الخدمة المستحقة بعد الوفاة والرتب المستحق قبل الوفاة ولم يقبض هل هما تركة أم لا ؟

المبادئ

- ١ - المرتب المستحق يكون تركة عن المتوفى ويقسم قسما شرعا .
- ٢ - المكافأة عن مدة الخدمة المستحقة بعد الوفاة ليست تركة ويكون استحقاقها أن يستحقها من الورثة طبقا للقانون المنظم لها والا كانت تركة وتقسم قسمتها

سئل :

طلب مدير مديرية الفيوم

تقسيم مبلغ استحققه المرحوم عطيه احمد السيد قبل وفاته من مرتب شهر مارس سنة ١٩٥٤ وتقسيم مبلغ مكافأة عن مدة خدمته على ورثته وهم زوجته سعدية عبد الباقي أبو زيد وبناته سيده وحميدة وأخوه الشقيق عبد القادر احمد فقط ؟

اجاب :

المبلغ الذى استحقه من مرتب شهر مارس سنة ١٩٥٤ يعتبر تركة منه وورثه ورثته الشرعيون فتستحق فيه زوجته ثمنه فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتيه ثلثاه مناصفة بينهما فرضا لأخيه الشقيق الباقي

❦ المقتضى : فضيلة الشيخ محمد مامون - س : ٨٥ - م : ٤١١ - من : ٧٠٧ -
التاريخ : ١٠ من جماد الثانى سنة ١٣٧٧ هـ - ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ م .

تعصيباً - اما مبلغ مكافأته عن مدة خدمته فانه لا يعتبر تركه عنه لانه لم
يتملكه قبل وفاته وانما يكون ملكاً مستحقاً من ورثته طبقاً للقانون الخاص
بذلك واذا لم يكن هناك قانون للمصلحة التي يتبعها الشخص المتوفى
خاص بذلك فنرى ان تقسم هذه المكافأة طبقاً لاحكام قانون الموارث
وحينئذ يجرى تقسيمها كقسمة مبلغ المربى المذكور وهذا اذا لم يكن
للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم ؟



الموضوع

(٢٢٥٤) ضرب الوارث مورثه ضربا افضى الى موته .

المبادئ

- ١ - ضرب الوارث مورثه ضربا افضى الى موته غير مانع من الارث فيه الا اذا كان قاصدا قتله .
- ٢ - بانحصار الارث فى زوج وام وبنتين يكون للزوج الربع فرضا وللام السمس فرضا وللبنتين الثلثان فرضا وفى المسألة عول .
- ٣ - متى استفرقت الفروض التركة فلا شيء للعاصب ؟.

سستل :

تضمن سؤال طلبة عبد الدايم ابو شادى من سنجرج مركز منوف المقيد برقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٨ ان س.ع.١٠ اعتدى على زوجته ع.ع.١٠ اعتداء ادى الى وفاتها وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢ فى القضية رقم - لسنة ١٩٥٦ شمال القاهرة وانها توفيت عن بنتيها الفت والهام ووالدتها ست الدار واخوتها الاشقاء عبد الوهاب وطلبة ومسلم واختها لاييها ستوتة وعن اخيها لامها محمد فقط - وقدم حكم المحكمة المشار اليه وقد جاء به انه ثبت للمحكمة ورسخ فى بقينها ان س.ع.١٠ فى الزمان والمكان سالف الذكر ضرب ع.ع.١٠ عمدا فاحدث بها الاصابات الموضحة

* المفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٨٥ - ج : ٥٤٧ - من : ٢٧٩ -
التاريخ : ٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٧ م

بتقرير الصفة التشريعية والتي اودت بحياتها ولم يكن يقصد من ذلك قتل
ولكن الضرب الفسى الى موتها .

اجاب :

ان القتل المانع من الارث طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٧٧
سنة ١٩٤٢ هو القتل العمد العدوان فقد جاء بها من موانع الارث قتل المورث
عمدا سواء كان القاتل فاعلا أصليا أم شريكا أم شاهد زور أدت شهادته الى
الحكم بالاعدام اذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلا بالغاً من
العمر خمس عشرة سنة ويعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى) ولأن
القتل العمد لا يتحقق الا اذا ثبت أن الوارث قصده بما ارتكبه سواء كان
فعله مباشرة للقتل او متسببا فيه وقد ثبت من الحكم المرفق ان س.ع
لم يقصد قتل زوجته ع . ع . ا وان أدى ضربه إياها الى قتلها
فلا يكون ممنوعا من ارثها طبقا للمادة السابقة . وبوفاتها من
المذكورين سابقا يكون لزوجها من تركتها الربع فرضا لوجود الفرع الوارث
ولبنيتهاا الثلثان فرضا مناصفة بينهما ولوالدها السدس فرضا لوجود
الفرع الوارث فأصل المسألة من اثني عشر سهما وتعود الى ثلاثة عشر
سهما تنقسم اليها تركة هذه المتوفاة لزوجها سليمان منها ثلاثة أسهم
ولبنيتها ثمانية أسهم مناصفة بينهما ولوالدها سهمان . ولا شيء لاختها
الاشقاء لاستفراق التركة بسهم أصحاب الفروض كما لا شيء لاختها لامها
لحجبه بالفرع الوارث . وهذا اذا لم يكن لها وارث آخر ولا فرع يستحق
وصية واجبة . والله اعلم .

الموضوع

(٢٢٥٥) الاقرار بالبنوة يعقب ميراثا .

المبادئ

- ١ - البنوة الحقيقية سبب من أسباب الإرث .
- ٢ - اقرار المتوفى بالبنوة قبل وفاته . وكان الظاهر لا يكتبه في اقراره اقرار صحيح شرعا تثبت به البنوة ويترتب عليه جميع الحقوق المشروعة .
- ٣ - البنوة لا تثبت بالاقرار اذا صرح المقر بالتخاذل المقر له ولدا وليس بولد حقيقى له او صرح بانه ابنه من الزنا ؟

سئل :

من السيد محمد القبطان المحامى بالاسكندرية شارع الفرقة التجارية رقم ٢٢ المقيد برقم ١٧٣٨ لسنة ١٩٥٩ ان رجلا مسلما تبنى لقيطين واقر ببنتيهما بمقتضى اشهادين بعد ان تسلمهما من احدى المستشفيات الاميرية وكانا قد سلما للمستشفى بمقتضى محاضر بوليس رسمية بعد ان عثر على احدهما بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٤٠ والاخر بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩٤٠ وان سن كل منهما عند الاقرار ٣ سنوات وشهور وسال هل يستحقان شيئا فى تركة المتوفى باعتبارهما ولدين له بالاستناد الى اقراره بالبنوة الرسمى امام القاضى الشرعى وان كان الواقع المؤيد بالأوراق الرسمية يكذب

* المتن : قضية الشيخ حسن مأمون - س : ٨٨ - م : ٢٦٦ - التاريخ : ٢٠ من جمادى اول سنة ١٣٧٩ هـ - ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ م .

هذا الاقرار . وذكر فى الطلب ان البنت تزوجت والولد اصبح قادرا على الكسب وقدم - اولا الاعلام الشرعى رقم ١٠٧ متتابعة الصادر لدى محكمة العطارين الشرعية بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٢١ من المكلفين حسين افندى حسن وهبة مقال اعمال وزوجته نعمات عبد الرحيم قناوى الشهيرة بحكمت بانهما اقرا بان الطفل حمدى ابنهما وانهما يقران ببنتوه وانهما رزقا به على فراش الزوجية الصحيحة شرعا - الثابتة بمقتضى وثيقة رسمية بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ رقم ٧ عملية ماذون شرعى قسم مينا البصل - ثانيا - صورة رسمية من الاشهار رقم ٤٨٦ متتابعة الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٩٤٣/٧/١ من حسين حسن وهبة والست نعمات عبد الرحيم قناوى الشهيرة بحكمت زوجته بانهما اقرا بان فتحية الصغيرة بنتهما وانها هى المرزوقة لهما على فراش الزوجية الصحيحة الثابت فى التاريخ المذكور - واطلعنا على ملف الفتوى المقيد طلبها برقم ١٢٠٨ سنة ١٩٥٩ المقدم من الاستاذ محمود وصيف المحامى بالاسكندرية والمتضمن طلب الافتاوى نفس الحادثة وقد قدم معه صورة شمسية من الاعلام الاول المبين سابقا ؟

اجاب :

انه بالاطلاع على هذا الاستفتاء وما ارفق به تبين انه نفس الاستفتاء المقيد برقم ١٢٠٨ سنة ١٩٥٩ وقد سبق ان اجبنا عليه بفتوانا رقم ٢٤١ سجل ٨٨ وهو نفس جوابنا عن هذا الاستفتاء ونصه كالآتى :- نفيد بان المنصوص عليه شرعا ان من اسباب الارث البتوة الحقيقية وهو ان يكون الابن مولودا للمتوفى من فراش صحيح معترف به او ان يكون المتوفى قد اقر ببنته قبل وفاته وكان الظاهر لا يكذبه فى اقاربه بان كان المقر له صغيرا ليس من اهل التمييز مجهول النسب ويولد مثله لثل المقر شرعا . اما اذا كان المقر له كبيرا فيشترط مع اقراء المتوفى له بالبتوة تصديق

المقر له للمقر فى هذا الاقرار . ولا تثبت البنوة بالاقرار اذا صرح المقر بأنه يتخذه ولدا وليس بولد حقيقى او صرح بأنه ابنه من الزنا ولما كان الولدان صغيرين ومجهولى النسبة ويولد مثلهما لمثل المقر وقت الاقرار فيكون اقرار الرجل المذكور ببنتيهما اقرارا صحيحا شرعا ثبت به بنوتهما الشرعية له ويترتب على هذا الاقرار جميع الحقوق التى للأبناء على الآباء ومنها أنهما يرثانه شرعا عند وفاته باعتبارهما ولدين له ؟ .



الموسوع

(٢٢٥٦) اموال صندوق الادخار والميراث .

المبادئ

- ١ - المال المدخر يقسم مع التركة قسمة الميراث اذا لم يكن هناك قانون ينظم اموال الادخار ويبين كيفية توزيعها .
- ٢ - اذا وجد قانون ينظم توزيع المال المدخر يجب العمل به .
- ٣ - بانحصار الارث في زوجة واولاد يكون للزوجة الثمن فرضا والباقي للاولاد ذكورا واناثا للذكر مثل حظ الانثيين .

سئل :

طلب المدير المساعد لمنطقة قنا التعليمية تقسيم مبلغ استحقاقه المرحوم محمد عبد المتعال محمد المدرس السابق بمدرسة بهجور في صندوق الادخار بين ورثته وقد توفي بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٤ عن ورثته وهم زوجته سعاد محمد واولاده رجاء ونوال وناهد وجمال فقط ؟

اجاب :

اذا لم يكن هناك قانون ينظم اموال الادخار وكيفية توزيعها بعد وفاة المدخر فاننا نرى انه يوزع طبقا لاحكام قانون الموارث وحينئذ يكون لزوجته ثمن تركته ومنها المبلغ المطلوب تقسيمه فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لاولاده للذكر منهم ضعف الانثى تعصبا وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة . والله اعلم .

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م : ٨٦ - م : ٢٠ - التاريخ : ٢٩ من ذو الحجة سنة ١٣٧٧ هـ - ١٦ من يولية سنة ١٩٥٨ م .

الموضوع

(٢٢٥٧) المنحة والميراث .

المبادئ

- ١ - المنحة اذا اعتبرت تركة تقسم تقسيم التركات .
- ٢ - فان لم تعتبر تركة يطبق في توزيعها القوانين الموضوعية الخاصة بالمنح والمكافآت .
- ٣ - بانحصار الارث في اب وام وزوجة وبنت يكون للبنت النصف فرضا وللزوجة الثمن فرضا وللأم السدس فرضا وللأب الباقي فرضا وتمصيبا .؟

سئل :

اطلعا على الطلب المقدم من السيد / عبد الله محمد العبد المقيم
بشارع امير الجيوش البراني درب القمري ١٢ بالجمالية . المقيد برقم
١٥٣٣ سنة ١٩٥٨ . المتضمن ان نجله كان عاملا ببلدية القاهرة قسم النظافة
وتوفى عن والده ووالدته وزوجته وبنته من زوجة اخرى مطلقة ولم يترك
تركة وقد منحته نقابة عمال البلدية منحة قدرها ٤٠ جنيها منها ١٠ جنيها
خارجة المتوفى . وطلب السائل الافادة عن يستحق مبلغ الثلاثين جنيها
المذكورة ؟

اجاب :

ان كان مبلغ المنحة المذكور معتبرا تركة ويقسم تقسيم التركات يكون

هو الفتى : لفيلة الشيخ حسن مامون - س : ٨٩ - م : ٢٠ - الفريخ : ٢٠ م
ذو الحجة سنة ١٣٧٧ هـ - ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٨ م .

لزوجته ثمنه فرضاً ولوالدته سدس فرضاً لوجود فرع وارث ولبنته نصفه
فرضاً ولوالده الباقي بعد الثمن والسدس والنصف فرضاً وتعصياً .
أما إذا كان مبلغ المنحة يتبع في توزيعه قانوناً خاصاً ولا يقسم قسمة التركات
فيطبق في تقسيمه القوانين الموضوعية الخاصة بالمنع والمكافآت . وبهذا
علم الجواب على السؤال . والله أعلم . ؟



الموضوع

(٢٢٥٨) مكافأة نهاية الخدمة وإعانة النقابات مع الميراث .

المبادئ

١ - المكافأة والإعانة إذا اعتبرا تركة للمتوفى تقسمان على الورثة
تقسيم التركات .

٢ - بانحصار الارث في اب وزوجة وأولاد يكون للاب السدس فرضا
وللزوجة الثمن فرضا والباقي للأولاد للذكر ضعف الانثى ؟

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيدة فوزية حسن صبرى المقيمة
بمدينة العمال بامبابية بلوك رقم ١٣ منزل رقم ٨ المقيد ١٥٥٣ سنة ١٩٥٨
المتضمن أن زوجها الرحوم محمد محمود شحاتة قايبيل (كاتب حسابات
بالمطبعة الأميرية) توفي في مايو سنة ١٩٥٨ عن زوجته الطالبة ووالده
وأولاده ذكرين وانثى فقط وأولاده من زوجة أخرى متوفاة وطلبت السائلة
الإفادة عما يستحقه كل وارث في المكافأة المستحقة للمتوفى وكذا في الإعانة
التي تمنح لهم من النقابة ؟

اجاب :

انه اذا كانت المكافأة والإعانة تعتبر كل منهما تركة تقسم على الورثة
تقسيم التركات يكون لزوجته ثمنها فرضا ولوالده سدسها فرضا لوجود فرع

* الفنى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م : ٨٩ - م : ٢٦ - التاريخ : ٥ من
الحرم سنة ١٣٧٨ هـ - ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٨ م .

وارث ولاولاده الذكرين والأنثى الباقي بعد الثمن والسدس تعصيبا للذكر
ضعف الأنثى أما اذا كانت لا تعتبر تركة بل تخضع لقانون موضوعي ينظم
توزيعها فتقسم طبق القانون الموضوعي وعلى الوجه الذي نص عليه فيه
وبهذا علم الجواب على السؤال . والله اعلم . ٤



الموضوع

(٣٢٥٩) ميراث المتوفى عنها زوجها .

المبادئ

- ١ - من المخصوص عليه شرعا ان المعتدة من طلاق او وفاة تمتد في البيت الذى وجبت فيه العدة .
- ٢ - معتدة الوفاة لا تجب لها النفقة بأنواعها ومنها اجر السكن ومن ثم فلا تقيم أثناء العدة الا فى نصيبها .
- ٣ - ليس للمتوفى عنها زوجها الحق فى البقاء فى نصيب باقى الورثة بدون اجر . والا فلهم منها او اخراجها منه .
- ٤ - بانحصار الارث فى زوجة واخوين شقيقين ذكر وانثى يكون للزوجة الربع فرضا وللأخوين الشقيقين الباقي للذكر ضمسف الاثى تعصيبا ؟

سسئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من السيد / عبد الله محمد سرحان المقيم بالمنزل ٢٦. شارع المستشفى بشبرا مصر المقيد برقم ٢٥١٧ فى ١١/٢٦/ ١٩٥٨ المتضمن ان الرحوم الحاج توفيق شعير توفى سنة ١٩٥٨ عن زوجته واخوه الشقيقين ذكر وانثى فقط - وان هذا المتوفى ترك عوامة بشوارع الجبلابة رقم ١٨ بالزمالك وزوجة هذا المتوفى مقيمة بتلك العوامة جميعها

❖ الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٩٠ - م : ٥١ - التاريخ : ٢ من جمادى ثان سنة ١٣٧٨ هـ - ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ م .

وتمنع باقى الورثة من حقهم فيها مدعية ان لها الحق فى البقاء فيها مدة
انقضاء عدتها وهى أربعة اشهر وعشرة ايام وهذا الحق لها شرعا وبدون
اجر وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما اذا كان يحق لهذه الزوجة
البقاء فى العوامة المدة المذكورة جميعها بدون اجر او لا ؟

اجاب :

انه بقسمة تركه هذا المتوفى ومنها العوامة المسئول عنها يكون لزوجته
ربعا فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولاخويه الشقيقين الثلاثة الارباع
الباقية للذكر ضعف الانثى تعصبا وثبت ملكية كل وارث من المذكورين
فى نصيبه من يوم وفاة هذا المتوفى وله الحق فى الاستيلاء على ربع نصيبه
من هذا التاريخ ومن المنصوص عليه شرعا ان المعتدة سواء كانت معتدة
من طلاق او من وفاة تعتد فى البيت الذى وجبت فيه العدة الا ان معتدة
الوفاة لا تجب لها النفقة باتوامها ومنها اجر سكناها وحينئذ فالمعتدة
المسئول عنها تمتد فى نصيبها من هذه العوامة وقدره الربع واذا لم يكفيها
اشترت او استاجرت من نصيب باقى الورثة مايكفيها فى ذلك ان كان ذلك
فى مقدراتها وليس لها الحق فى البقاء فى نصيب باقى الورثة بدون اجر
لهم والا فلهم منعها او اخراجها من نصيبهم وهذه الاحكام مستفادة من
كتابى فتح القدير والبحر ومنه يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه
وتعالى اعلم ؟

الموضوع

(٢٢٦٠) الأقرار بالبنوة والميراث .

المبادئ

- ١ - الأقرار بالبنوة يثبت به النسب شرعا متى توافرت فيه شروطه ويكون المقر له ولدا للمقر ولكل منهما حقوق قبل الآخر .
- ٢ - يعجب الاخوة لأب بالأخوين الشقيقين .
- ٣ - بانحصار الارث فى زوجة وبنت واخوين شقيقين يكون للزوجة الثمن فرضا وللبنات النصف فرضا وللأخوين الباقي تمصيبا للذكر ضعف الأنثى ؟ .
- سئل .

اطلعنا على السؤال المقدم من السيد احمد عزت بالمنزل رقم ١٠ شارع عبد الرازق بركات السيدة زينب برقم ٢٢٩ سنة ١٩٦٢ المتضمن ان المرحوم احمد فهمى العزب احمد توفى سنة ١٩٦١ عن ورثته وهم زوجته عين الحياة امين سعد وبنته التى تبناها وقيدتها بشهادة ميلاد وسماها نادية واخوان شقيقان منصور ومشرفة ولدا العزب احمد واخوته لاييه سيد احمد ومحمد وابراهيم وفاطمة وتفيد اولاد العزب احمد فقط - وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركه هذا المتوفى ومن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث وهل بنته المتبناه تستحق فى تركته شيئا او لا ؟ .

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريلى - م : ٩٤ - م : ٢٠٩ - التاريخ : ٢٢ من شوال سنة ١٣٨١ هـ - ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٢ م .

اجاب :

المقرر شرعا أن الاقرار بالبينة يثبت به النسب شرعا اذا توافرت فيه شروط ثلاثة الأول أن يكون المقرر له مجهول النسب والثاني أن يكون المقرر له من السن بحيث يولد مثله لمثل المقرر والثالث أن يصدق المقرر له المقرر في هذا الاقرار اذا كان قد بلغ حد التمييز وأن يكون هذا الاقرار قد جرى على نسق الأوضاع والشروط الواجبة في الاقرار بصفة عامة - فاذا توفر ذلك في الاقرار بالبينة ثبت به النسب وصار المقرر له ولدا للمقرر وصارت له كل حقوق الولد وعليه واجبات الولد شرعا وبالتالي اذا كان الاقرار في الحادثة قد توافر فيه ذلك يثبت به النسب شرعا وعلى هذا الاساس تقسم تركة المتوفى على ورثته فيكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنته نادية النصف فرضا والباقي لأخويه الشقيقين للذكر منهما ضعف الأنثى تعصبا ولا شيء لأخوته لأبيه لحجبهم بالأخوين الشقيقين وهذا اذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة ..

والله اعلم ؟



الموضوع

(٢٢٦١) التعويض والادخار والكفالة في الميراث .

المبادئ

١ - التعويض بمنزلة مال الدية يقسم قسمة الميراث

٢ - المال المدخر والكفالة يخضعان للقانون الخاص بالمصلحة الناتج

لها المتوفى

٣ - اذا لم يكن هناك قانون منظم لكل من مال الادخار والكفالة قسما

قسمة الميراث

٤ - بانحصار الارث في زوجة وام وبنت واخوين شقيقين يكون

للزوجة الثمن فرضا وللام السدس فرضا وللبنات النصف فرضا وللأخوين

الشقيقين الباقي تعصبا

مسئل :

اطلنا على السؤال المقدم من الامام عطية الشرقاوى من الجابرية
مركز المحلة الكبرى المقيد برقم ٣٧٩ سنة ١٩٦٢ المتضمن ان المرحوم
السيد عطية الشرقاوى توفى بحادث حال تادية عمله بشركة الاسمنت
القومية بحلوان عن ورثته وهم زوجته مشرقة الشهيرة بفهيمه محمد عبد
ربه والدة خديجة ابراهيم حجازى وبنته اصيلة واخوته الاشقاء الامام
وعبد اللطيف وبهية اولاد عطية الشرقاوى فقط وان لهذا المتوفى تعويضا

المفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - من : ٩٤ - ٢ : ٣٢١ - التاريخ : ١١ من
ذى القعدة سنة ١٣٨١ هـ - ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٢ م .

ومكافأة ومال ادخار وطلب بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم هذه
الاموال ونصيب كل وارث

اجاب :-

ان مال التعويض بمنزلة مال الدية ومال الدية يقسم قسمة الميراث
- اما مال الادخار والمكافاة فان كلاهما يخضع للقانون الخاص بالمصلحة
التي يتبعها هذا المتوفى فاذا لم يكن هناك قانون منظم لكل من مال الادخار
والمكافاة فانهما يقسمان قسمة الميراث ايضا وفى هذه الحالة - فبان
هذه الاموال جميعها تقسم بين ورثته المذكورين فيكون لزوجته الثمن
فرضا ولوالدته السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنته النصف
فرضا والباقى لآخرته الاشقاء للذكر منهم ضعف الانثى تعصبا وهذا اذا
لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة ؟



الموضوع

(٣٢٦٢) الحق في الارث وتقادم الزمان .

المبادئ

- ١ - المقرر شرعا ان الحق في الارث لا يسقط بتقادم الزمان .
- ٢ - لاتسمع الدعوى بالارث امام القضاء بمضى المدة المقررة مع الانكار والتمكن وعدم العذر الشرعى .
- ٣ - يبدأ من التركة بتجهيز الميت الى قبره ثم سداد ديونه ثم تنفيذ وصاياه والباقي بعد ذلك يكون هو التركة التى توزع شرعا على الورثة .

سئل :

من السيد يوسف سعد مروان من سمسطا محافظة بنى سويف
المقيد برقم ٤٤٦ سنة ١٩٦٢ المتضمن ان خليفة مروان خطاب توفى بتاريخ
١٩٢٨/١١/١٨ عن ورثته وهم زوجته حفيظة حسن سلامه واولاده محمد
ونظيمة ولطفية وترك ميراثا شرعيا قسم بعضه على جميع الورثة وترك
٣ قرايط و ٢ فدان ومنازل لم تقسم لان ، ثم توفيت بعده زوجته
حفيظة حسن سلامه بتاريخ ١٩٤٠/٩/١٦ عن اولادها محمد خليفة
ونظيمة خليفة ولطفية خليفة وتركها هى نصيبها فى تركة زوجها خليفة
مروان خطاب ، ثم توفى ابنها محمد خليفة بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ عن
زوجته حبيبة دياب واولاده محمد ونبوية ومنيرة وبهية وان محمد محمد
خليفة ابن ابن المتوفى الاول قد تعرض لباقي ورثة جده خليفة مروان
خطاب فى القدر الذى لم يقسم من الاطيان والمنازل وقرر انه لاحق

* المفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ١٤ - م : ٣٣٦ - التاريخ : ١٨ من
دى الحجة سنة ١٣٨١ هـ - ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٢ م .

للورثة فى اطيان جده خليفة مروان بعد مضى ٣٣ سنة ، وطلب السائلين
بيان حكم الشرع فى ذلك وهل يسقط حق الورثة الاصليين فى ميراثهم
عن والدهم بطول المدة

اجاب :

المقرر شرعا ان الحق لايسقط بتقادم الزمان وان عدم سماع
الدعوى فى الارث بمضى ثلاث وثلاثين سنة مع الانكار والتمكن وعدم
العذر الشرعى ليس مبنيا على سقوط الحق فى ذاته - وانما هو مجرد
منع للقضاء من سماع الدعوى مع بقاء الحق لصاحبه . حتى لو اقر به
الخصم يلزمه ، والمنصوص عليه قانونا ان القضاء ممنوعون من سماع
الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من اقامتها
وعدم العذر الشرعى فى عدم اقامتها الا فى الارث والوقف فانه لايمنع من
سماعها الا بعد مضى ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى -
وهذا كله مع الانكار للحق فى تلك المدة ، والمقرر فقها وقانونا ان تركه
المتوفى التى تورث عنه بعد وفاته هى الباقى بعد تجهيزه وتكفينه ودفنه
ثم سداد ديونه . ثم تنفيذ الوصايا سواء كانت واجبة او اختيارية ،
ويتضح مما ذكر ان الحق لا يسقط مهما طالت المدة وانما يسقط حق
المطالبة - بمضى المدة المقررة فلا تسمع الدعوى به امام القضاء ، وظاهر
من حادثة السؤال انه ليس هناك نزاع ولا انكار فى صفة الورثة ولا فى
ان المقدار المشار اليه بالسؤال من الاطيان والمنازل من تركه المتوفى الاول
خليفة مروان خطاب فيكون من حق ورثته جميعا اقتسام جميع تركته
بينهم بمقدار الانصاء الشرعية طبقا لاحكام قانون المواريث رقم ٧٧ سنة
١٩٤٣ ولا محل للاعتراض بالنسبة للمقدار ٣ قرايط ، ٢ فدان والمنازل
التي لم تقسم من قبل واذن تقسم جميع تركه خليفة مروان خطاب المتوفى
فى ١٩٢٨/١١/٢٨ بين ورثته بما فى ذلك الاطيان والمنازل التى لم تقسم
الى الآن ومن ذلك يعلم الجواب عما جاء بالسؤال ؟

الموضوع

(٣٢٦٣) ميراث من أسلم بعد وفاة مورثه .

المبادئ

- ١ - اتحاد الدين واختلافه معتبر عند وفاة المورث بالنسبة للوارث .
- ٢ - بانهصار الارث فى زوجة وابن أسلم بعد وفاة والده يكسون للزوجة الثمن فرضا وللأبن الباقي تعصيبا لاتحاده فى الدين مع أبيه حين وفاته .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من عبد الله احمد مصطفى وكيل اشغال قضائية بقوص المقيد برقم ١٤٤ سنة ١٩٦١ تتضمن وفاة حكيم ابراهيم ملطى سنة ١٩٤٣ عن ورثته وهم زوجته عديلة حنا وبنتاه انصاف وجيفيان واخوته الاشقاء حبيب وعبد السيد وباخوم أبناء ابراهيم ملطى فقط ؟ ثم وفاة حبيب ابراهيم ملطى سنة ١٩٥٢ عن ورثته وهم زوجته اجبة مرقص وابنه رمزى فقط وبعد وفاة هذا المتوفى اعتنق ابنه رمزى المذكور الدين الاسلامى بتاريخ ٤/٣٠ سنة ١٩٥٨ وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة كل متوفى ونصيب كل وارث وهل اعتناق رمزى المذكور للدين الاسلامى بعد وفاة والده يؤثر فى القدر الذى ورثه أولا .

اجاب :

بوفاة حكيم ابراهيم عن ورثته يكون لزوجته ثمن تركته فرضا

* المفنى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٥ - م : ١٢٥ - ص : ٦٤ -

التاريخ : ٢٢ من شوال سنة ١٣٨٠ هـ - ٨ من ابريل سنة ١٩٦١ م .

لوجود الفرع الوارث ولبنتيه الثلثان مناصفة بينهما فرضا والباقي لآخوته
الأشقاء بالتساوى بينهم تعصيبا ؟ وبوفاة حبيب إبراهيم ملطى سنة ١٩٥٦
عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث
والباقي لابنه رمزي تعصيبا لأنه كان متحدا في الدين مع أبيه حين الوفاة
وهو الوقت الذي تثبت فيه الوراة وينتقل الارث فيعتبر اتحاد الدين
أو اختلافه في ذلك الوقت — اما اعتناق ابنه رمزي الاسلام بعد ذلك فلا
اثر له مطلقا ولا يمنعه من الميراث شرعا والله أعلم .



الموضوع

(٢٢٦٤) الاتهام بالقتل اذا لم يقد عليه دليل صحيح لا يمنع من الميراث .

المبادئ

- ١ - من شروط التوارث وفاة المورث حقيقة او حكما وحياة المورث بعد ذلك
- ٢ - اذا لم يثبت بطريق يقيني اى المتوفيين مات اولا وايهما مات ثانيا فلا توارث بينهما ويرث كلا منهما ورثته الآخرون
- ٣ - اتهام الزوج وام الزوجة بقتل الزوجة وولدها بغير دليل صحيح لا يحرمهما من الميراث .
- ٤ - استرقاق اصحاب الفروض للتركة مانع من ميراث العصبه
- ٥ - بنت الاخ من ذوى الارحام المؤخرين فى الميراث عن اصحاب الفروض والعصبات
- ٦ - بانحصار الارث فى زوج وام واخت شقيقة واختين لام يكون للزوج النصف فرضا وللام السدس فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأختين لام الثلث مناصفة بينهما فرضا وفيها عول .
- ٧ - بانحصار الارث فى اب وجدة لام يكون للجدة لام السدس فرضا وللاب الباقي تمصيا .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من عبد الحميد احمد رمضان من صنف

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٥ - م : ٥٩٦٠ - س : ٢٤٧ -
التاريخ : ٥ من شعبان سنة ١٣٨١ هـ - ١١ من يناير سنة ١٩٦٢ م .

مركز فليوب المفيد برقم ١٢٦٢ سنة ١٩٦١ المتضمن ان زوجة السائل ف.م.د وابنه مسامح وجدا مقتولين بالمساقى وقد قرر الطبيب الشرعى بعد الكشف عليهما ان الزوجة مقتولة من منذ خمسة ايام والابن مقتول من منذ اربعة او خمسة ايام وذلك وقت العثور عليهما وقد اتهم الزوج فى قتلها واتهمت ام الزوجة ايضا فى قتلها ولكن جريمة القتل لم تثبت عليهما وحفظ التحقيق كما جاء بالطلب وقدم السائل صورة عرفية من تقرير الطبيب الشرعى دلت على ما ذكر وان الزوجة ف.م.د توفيت عن وريثتها وهم زوجها ع.أ.و وامها س.م.و واختها الشقيقة س.م.م.و واختها لامها وابنا اخيها الشقيق و بنت اخيها الشقيق فقط وتوفى مسامح عن وريثه وهما والده ع.أ.و وجدته لام فقط وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركه كل متوفى ومن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ؟

اجاب :

المقرر شرعا ان شرط التوارث وفاة المورث حقيقة او حكما وحياة الوارث بعد ذلك فاذا لم يتحقق ذلك لا يجرى التوارث بين الشخصين وفى الحادثة موضوع السؤال لم يثبت بطريق يقينى اى المتوفيين مات اولا وايهما مات ثانيا فلا يجرى التوارث بينهما شرعا ويرث كلا منهما وريثه الاخرون فاذا كانت المتوفاة ف.م.د توفيت عن زوجها وامها واختها الشقيقة واختها لامها وابنى اخيها الشقيق و بنت اخيها الشقيق فقط واذا كان الزوج والام قد اتهاما بقتل هذه المتوفاة ولم يثبت عليهما انها قتلاها بدليل صحيح فانهما لا يحرمان من الارث شرعا اذ الحرمان من الارث انما هو للقاتل ولم يثبت انها قاتلان . واذن يكون لزوجها النصف من تركتها فرضا لعدم وجود الفروع الوارث ولامها السدس

فرضا لوجود جمع من الأخوات ولاختها الشقيقة النصف فرضا ولاختها
 لامبا الثلث فرضا مناصفة بينهما فأصل المسألة من ستة أسهم وتعمل الى
 تسعة أسهم وبالقسمة يخص الزوج ثلاثة أسهم ويخص الأم سهم واحد ويخص
 الأخت الشقيقة ثلاثة أسهم ويخص الاختين لأم سهمان لكل منهما سهم
 ولا شيء لابنى أخيها الشقيق لأنهما من العصبه ولم يبق لهما شيء من التركة
 بعد أصحاب الفروض ولا شيء ايضا لبنت أخيها الشقيق لأنها من ذوى
 الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات . وإذا كان
 المتوفى مسامح عبد الحميد توفى عن والده وجدته لأمه فقط فيكون لجده
 لأمه السدس فرضا ولوالده الباقي تعصيبا وهذا اذا لم يكن لكل متوفى
 وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة ومما ذكر يعلم الجواب عن
 السؤال والله اعلم .



الموضوع

(٢٢٦٥) التنازل عن الميراث بعد الاستحقاق جائز شرعا .

المبادئ

١ - بانحصار الارث في زوجة وبنت واخوة اشقاء يكون لزوجته الثمن فرضا وللبنت النصف فرضا والباقي للاخوة الاشقاء تعصيبا بالسوية بينهم

٢ - تنازل الاخوة الاشقاء عن نصيبهم في التركة بعد استحقاقهم له للبنت جائز شرعا

سئل :

طلبت مديرية امن الغريبة بكتابها رقم ٥٩٨٦ بيان الانصبه الشرعية لورثة المرحوم حامد عبد الرازق طبيع المتوفى سنة ١٩٦١ عن زوجته الناعسة المرسى طبيخ وبنته جليله واخوته عبد الرازق ومحمد وبدر (اثني) اولاد عبد الرازق طبيخ مع ان اخوة المتوفى قد تنازلوا عن نصيبهم في التركة لبنت اخيهم المتوفى كما جاء بالافراد المرفق

اجاب :

انه بوفاة هذا المتوفى سنة ١٩٦١ من المذكورين فقط يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود فرع وارث ولبنته نصفها فرضا ولاخوته الباقي بعد الثمن والنصف للذكر منهم ضعف الانثى تعصبا لعدم وجود عاصب

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ٩٦ - م : ٦٢٧ - ص : ٢١٦ -
التاريخ : ٩ من جماد اخر سنة ١٣٨٢ هـ - ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ م .

اقرب ، وبما أن الأخوة قد تنازلوا عن نصيبهم فى التركة بعد استحقاقهم
له لبنت أخيهام وهو تنازل جائز شرعا فيؤول نصيبهم اليها طبقا لهذا
التنازل وعلى ذلك فبقسمة تركة هذا المتوفى الى ثمانية أسهم يكون لزوجته
منها سهم واحد والسبعة أسهم الباقية لبنته — وهذا اذا لم يكن للمتوفى
وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة .



الموضوع

(٣٢٦٦) تصحيح توريث في اعلام شرعى .

المبادئ

- ١ - ماقتضى به الاعلام الشرعى من توريث الجدة لاب مع الام ومن جعل نصيب الام هو السدس مع عدم الفرع الوارث ومع عدم الجمع من الاخوة غير صحيح شرعا
- ٢ - بوفاة المتوفى عن ام وجدة لاب وجد لاب يكون للام الثلث فرضا وللجد لاب الباقي تمصيبا ولا شيء للجدة لاب لحجبها بالام .

سئل :

طلبت ادارة التأمين والمعاشات بالقوات المسلحة بكتابها رقم ٥٤٨٤ ومعه الاعلام الشرعى الصادر من محكمة ميت غمر بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن وفاة محمود محمد السيد محمد الجندي في سنة ١٩٥٧ وانحصار ارثه الشرعى فى والدته امينة محمود محمد واستحقاقها لسدس تركته فرضا وفى جدته لاييه زينب سيد احمد حسنين الجندي وتستحق سدس تركته فرضا وفى جده لاييه السيد محمد الجندي ويستحق باقى التركة فرضا وردا والمطلوب به الافادة عما اذا كانت الجدة تستحق فى هذه الحالة فى الميراث من عدمه ؟

اجاب :

ان ما جاء بالاعلام الشرعى غير صحيح بالنسبة لنصيب الام ولتوريث الجدة والصحيح هو الا ترى : - للام ثلث التركة فرضا لعدم وجود فرع وارث ولا اخوة - وللجد الباقي وهو ثلثا التركة تمصيبا لعدم وجود عاصب اقرب - ولا شيء للجدة لاب لحجبها بالام .

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٦ - م : ٦٨٦ - ص : ٢٢٨ - التاريخ : ١٨ من مارس سنة ١٩٦٢ م .

الموضوع

(٢٢٦٧) ميراث اللقيط من المورث بعد ثبوت نسبه .

المبادئ

١ - ثبوت نسب الولد اللقيط للمتوفى يحجب الأخ الشقيق واولاد
الأخ الشقيق

٢ - متى ثبت نسب الطفل اللقيط للمورث بحكم يكون ابنه شرعا .

٣ - بانحصار الارث في زوجتين وابن يكون للزوجتين ثمن تركته
فرضا مناصفة والباقي للابن تعصيا

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمد احمد قهناز من ميت
غمر دقهلية شارع سعد زغلول المقيد برقم ٧٦٧ سنة ١٩٦٣ المتضمن ان عم
السائل كان قد تسلم طفلا من مصدر حكومي واستخرج له شهادة ميلاد
لقيط وانه صدر حكم من محكمة المتصورة الاستئنافية بقيد هذا الطفل
باسم ابيه (العم) المذكور واحدى زوجتيه وقد توفى ذلك العم
عن زوجتيه وذلك الطفل واخ شقيق واولاد اخ شقيق وطلب السائل الافادة
عما اذا كان هذا الولد يحمل لقب الأسرة ويكون له حق الميراث على انه
ابنه عصبا ويمنع باقي الورثة ام لا ؟

اجاب :

ظاهر من السؤال انه قد صدر حكم من المحكمة بالحاق نسب ذلك

* المقتضى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ٩٩ - م : ٢٧٢ - التاريخ ٩٢٠ هـ
رجب سنة ١٣٨٢ هـ - ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ م .

الولد بالمتوفى وعلى ذلك فيكون ابنه شرعا ويثبت له جميع الحقوق
التي للابناء على الآباء ومنها ارثه اذا توفى . وعلى ذلك فب وفاة المتوفى عن
المذكورين بالسؤال يكون لزوجته ثمن تركته متاصفة بينهما فرضا
توجد فرع وارث والباقي بعد الثمن يكون لذلك الابن تعصبا . ولا شيء
لاخيه الشقيق ولا لأولاد اخيه الشقيق لحجبهم بالابن وهذا اذا لم
يكن للمتوفى وارث آخر والله اعلم ؟.



الموضوع

(٣٢٦٨) ثبوت النسب بعقد عرفي موجب للميراث .

المبادئ

- ١ - متى ثبت نسب الأخ لام بولادته على فراش زوجية صحيحة شرعا بعقد عرفي كان وارثا ولو لم يقيد في دفتر المواليد .
- ٢ - بانحصار الارث في ام واخوين لام وعم شقيق يكون للام السدس فرضا وللأخوين لام الثلث فرضا بالسوية ولعم الشقيق الباقي تعصيا .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / عطا عبد الرازي عبد القادر المقيم برقم ٧٧٨ سنة ١٩٦٣ المتضمن وفاة المرحوم محمود عبد الحليم احمد على سنة ١٩٦٣ عن امه آتيسه محمود السباعي واخييه لأمه محمد صابر اسماعيل وعن اخ لام آخر يدعى سليم انجبته أمه عن عقد زواج عرفي ولم يقيد بدفاتر المواليد وعن عمه الشقيق عبد الحميد احمد على فقط وطلب السائل بيان نصيب كل وارث ؟

اجاب :

بوفاة المرحوم محمود عبد الحليم احمد على سنة ١٩٦٣ عن المذكورين فقط يكون لأمه سدس تركته فرضا لوجود اثنين من الاخوة ولاخويه لام

✽ الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدي - مر : ٩٩ - م : ٢٧٦ - التاريخ : ١٠ مح
رجب سنة ١٣٨٣ هـ - ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ م -

الثالث مناصفة بينهما فرضا والباقي لعمه الشقيق تعصيبا لعدم وجود
عاصب أقرب . هذا وعدم قيد سليم بدفتر المواليد لا يمنع من أدله شرعا
مادام نسبه ثابتا بولادته على فراش زوجية صحيحة شرعا بالعقد العرفي
المشار إليه . وهذا اذا لم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق
وصية واجبة والله أعلم .



الموضوع

(٣٢٦٩) شبكة الزوجة ميراث عنها .

المبادئ

- ١ - الشبكة للزوجة هبة لها من زوجها وتتم بالقبض وتكون ملكا لها وجزءا من تركتها تورث عنها ان كانت باقية
- ٢ - مؤخر الصداق ملك خالص للزوجة ومن تركتها ويورث عنها
- ٣ - متى استغرقت الفروض التركة فلا ميراث للعصبة .
- ٤ - بانحصار الارث فى زوج واخت شقيقة واخوة لام يكون للزوج النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخوة لام الثلث فرضا بالسوية وفيها عول .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / سعيد اسماعيل ابراهيم المقيم بشوارع سيد احمد الخياط قسم الجامع بنهر الزقازيق محافظة الشرقية المقيد برقم ٨١٢ سنة ١٩٦٣ المتضمن وفاة المرحومة زينب اسماعيل ابراهيم عنتر عن زوجها واختها الشقيقة واخوتها لامها واخوتها لايها فقط وطلب السائل بيان من يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث وهل من حق زوج هذه المتوفاة رد الشبكة التى قدمها اليها اثناء خطبتها وهل من حق وريثها مطالبة زوجها بمؤخر صداقها ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ٩٩ - ج : ٣٤٢ - التاريخ : ٢ محرم
رمضان سنة ١٢٨٣ هـ - ١٨ من يناير سنة ١٩٦٤ م .

أجواب :

بوفاة المرحومة زينب اسماعيل إبراهيم عنتسر عن المذكورين فقط يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولاختها الشقيقة النصف فرضا ولاختها لأمها الثلث بالتساوى بينهم (الذكر كالأنثى) فرضا والمسألة من ستة أسهم وتعمل الى ثمانية أسهم لزوجها منها ثلاثة أسهم ولاختها الشقيقة ثلاثة أسهم ولاختها لأمها سهمان يقسمان بالسوية بينهم (الذكر كالأنثى) ولا شيء لاختها لأبيها (ذكورا وإناثا) لأنهم عصبة وقد استغرقت أنصباء ذوى الفروض التركة . ولا حق لزوج هذه المتوفاة فى رد شبكتها لأنها هبة قد تمت بالقبض وتملكتها الزوجة وتصبح جزءا من تركتها وتورث عنها ان كانت باقية ومن حق ورثة هذه المتوفاة مطالبة زوجها بمؤخر صداقها لأنه ملك خالص لزوجته المتوفاة ويصبح من تركتها ويورث عنها وهذا اذا لم يكن لهذه المتوفاة وارث آخر والله اعلم .؟



الموضوع

(٣٢٧٠) القدر المتصرف فيه قبل الوفاة يخرج عن الملك .

المبادئ

- ١ - المنصوص عليه شرعا ان التركة هي ما يتركه المتوفى باقيا على ملكه الى حين وفاته
- ٢ - ما تصرف فيه المتوفى قبل وفاته باى تصرف يكون خارجا عن ملكه ولا يحتسب من تركته
- ٣ - بانحصار الارث فى زوج وام واخوات شقيقات يكون للزوج النصف فرضا وللام السدس فرضا وللأخوات الشقيقات الثلثان بالتساوى بينهن فرضا وفى المسألة عول .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من محمد كمال الدين ابراهيم بالمنزل رقم ٥١ بشارع سليمان حنا بعزبة بلال المقيد برقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٧ المتضمن وفاة احمد ابراهيم خليل بتاريخ ١٩٥٩/٨/٨ عن ورثته وهم : زوجته ام السعد محمد علام وبناته فتحية ونعيمة وعطيات وهانم وصغية وعليه وفوزية وصباح واعتماد واخوته الاشقاء خليل ومحمد كمال الدين ونفيسة وفاطمة وزينب وعديله ورقية وام الرزق اولاد ابراهيم خليل فقط ، ثم وفاة عليا احمد ابراهيم عن ورثتها وهم زوجها ابراهيم محمد السرى

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - ص : ١٠٤ - م : ٢٢ - التاريخ : ٥ من
سفر سنة ١٢٨٧ هـ - ١٥ من مايو سنة ١٩٦٧ م .

ووالدتها أم السعد محمد علام وأخواتها الشقيقات فتحية ونعمة وعطيات
وهانم وصفية وفوزية وصباح واعتماد بنات أحمد إبراهيم خليل وعماهما
الشقيقان خليل ومحمد كمال الدين ابنا إبراهيم خليل وعماتهما الشقيقات
نفيسة وفاطمة وزينب وعديلة ورقية وأم الرزق بنات إبراهيم خليل فقط
وأن المتوفى الأول أحمد إبراهيم خليل قد باع مايملكه من اطيان وعقارات
بمقد عرفى لزوجته وبناته وقد صدر حكم من المحكمة المختصة بصحة
البيع فى بعضها على اعتبار أنه وصية والبعض الآخر على أنه هبة صحيحة
وابطل البيع فيما عدا مانص عليه بصحته بالحكم المذكور وطلبت بيان
الحكم الشرعى فى كيفية تقسيم تركة كل متوفى ونصيب كل وارث .

اجاب :

المخصوص عليه شرعا ان التركة هى مايتركه المتوفى باقيا على ملكه
الى حين وفاته وأما ماتصرف فيه بطريق البيع او الهبة او اى تصرف
آخر قبل الوفاة فيكون خارجا عن ملكه ولا يحتسب من تركته التى تقسم
بين ورثته وبناء على ذلك يكون ما نص عليه بصحته معا ورد بالمقد العرفى
وصدر به الحكم لا يكون من التركة ويكون ملكا لمن صدر لهم التصرف من
المتوفى وحكم به وما بقى بعد ذلك سواء ما ابطلت فيه المحكمة التصرف
او مابقى على ملكه ولم يتناوله عقد البيع العرفى يكون هو التركة التى
تقسم بين ورثته وبوفاة هذا المتوفى أحمد إبراهيم خليل عن ورثته
المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث ولبناته
الثلاث بالتساوى يبنهن فرضا والباقى لآخوته الأشقاء للذكر منهم ضعف
الأنثى تعصبا لعدم وجود عاصب أقرب .

وبوفاة عليه أحمد إبراهيم عن ورثتها المذكورين يكون لزوجها
نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضا
لوجود جمع من الأخوات ولأخواتها الشقيقات الثلاث بالتساوى يبنهن
فرضا . فأصل المسألة من ستة أسهم وتعمل الى ثمانية أسهم فيكون

لزوجها منها ثلاثة أسهم ولأمها سهم واحد ولاخواتها الشقيقات اربعة
أسهم تقسم بينهن بالتساوى ولا شيء لعميها الشقيقين لاستغراق التركة
بأصحاب الفروض ولا شيء أيضا لعماتها الشقيقات لأنهن من ذوى الأرحام
المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات وهذا اذا لم يكن
لكل متوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله سبحانه
وتعالى أعلم



الموضوع

(٢٢٧١) الوصية الواجبة للطبقة الأولى من أولاد البنات فقط .

المبادئ

- ١ - أولاد ابن البنت المتوفاة قبل أمها لا يستحقون بطريق الوصية الواجبة لأنها خاصة بالطبقة الأولى من أولاد البنات فقط وهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .
- ٢ - بانحصار الأثر فى بنتين وأخوات لأب يكون للبنتين الثلثان مناصفة بينهما فرضا والثلث الباقي للأخوات لأب بالتساوى بينهما تعصبا

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيدة / حميدة أحمد إبراهيم القاطنة بعرب اليسار درب المائدة رقم ٢٤ قسم الخليفة بالقاهرة المقيد برقم ٢٧٩ سنة ١٩٦٧ المتضمن وفاة المرحومة حبيبة مصطفى أحمد سنة ١٩٦٦ عن بنتيها حميدة ورتيبة بنتى أحمد إبراهيم وعن أخواتها لايها نعيمة وزكية وصلوحة بنات مصطفى أحمد وعن أولاد ابن بنتها حسين وسيد وحسن وأمال أولاد صالح سيد قطب فقط وطلبت السائلة بيان نصيب كل وارث وهل أولاد ابن بنتها المتوفاة قبلها يستحقون شيئا عن طريق الوصية الواجبة أم لا ؟

أجاب :

ب وفاة المرحومة حبيبة مصطفى أحمد سنة ١٩٦٦ عن المذكورين فقط

* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - م : ١٠٤ - م : ٣٠ - التاريخ : ٦ من
سفر سنة ١٢٨٧ هـ - ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧ م .

يكون لبنتيها حميدة ورتيبة ثلثا تركتها مناصفة بينهما فرضا والثلث الباقي
لأخواتها لأبيها بالتساوي بينهن تعصيبا لصيروتهن مع البنتين عصبة
بمنزلة أخ لأب ولا شيء لأولاد ابن بنتها لا عن طريق الميراث لأنهم من ذوى
الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات ولا عن طريق
الوصية الواجبة - لأن الوصية الواجبة خاصة بأهل الطبقة الأولى من
أولاد البنات وذلك تطبيقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة
١٩٤٦ والله أعلم .



الموضوع

(٣٢٧٢) هبة وميراث .

المبادئ

- ١ - المقرر شرعا أن من موانع الرجوع فى الهبة موت أحد العاقدين الواهب أو الموهوب له .
- ٢ - بوفاة الزوجة من زوجها الذى وهب لها مبلغا من المال صار المبلغ الموهوب من ضمن تركتها يورث عنها ان كان باقيا .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمد محمد بنوى المقيّد برقم ٥٨٥ سنة ١٩٦٧ المتضمن وفاة امرأة عن زوجها وعن ابنها فقط وكان زوجها المذكور قد أعطى زوجته المتوفاة المذكورة مبلغا وقدره خمسمائة جنيه على سبيل الهبة لخدمتها له اثناء مرضه الذى امتد ثمانية عشر عاما . كما جاء بالسؤال ثم توفى الزوج الواهب وطلب السائل بيان هل من حق ورثة هذا الزوج شرعا استرداد المبلغ المذكور الموهوب ام يصح هذا المبلغ من ضمن تركه هذه الزوجة ويقسم قسمة الميراث ؟

اجاب :

المقرر شرعا أنه من موانع الرجوع فى الهبة موت أحد العاقدين الواهب أو الموهوب له وفى حادثة السؤال يقرر السائل ان الزوجة

* الفتى : لفيلة الشيخ احمد مريدى - س : ١٠٤ - م : ٢٢٧ - التاريخ : ١٤ من رجب سنة ١٣٨٧ هـ - ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ م .

الموهوب لها توفيت كما توفى الزوج الواهب وبهذا لا يحق لورثة الزوج الواهب المطالبة بشيء من المبلغ الموهوب وقدره خمسمائة جنيه ويصبح حقا خالصا للزوجة الموهوب لها ويصير من ضمن تركتها يورث عنها ان كان باقيا ولان الزوجية والوفاة من موانع الرجوع فى الهبة شرعا وبوفاة هذه الزوجة عن المذكورين فقط يكون لزوجها ربع تركتها فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لابنها تعصبا وهذا اذا لم يكن لهذه المتوفاة وارثا آخر غير من ذكر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله اعلم .



الموضوع

(٢١٧٣) مؤخر صداق الزوجة المتوفاة تركه .

المبدأ

مؤخر صداق الزوجة المتوفاة دين في ذمة زوجها يضاف الى تركتها ويقسم وقسمه لليراث

سئل :

اطلعتنا على الطلب المقدم من السيد رقيب اول فتحى احمد عبد الفضيل بالقوات المسلحة المقيد برقم ٢٥٣ سنة ١٩٧٥ المتضمن وفاة المرحومة هلالية احمد عبد الفضيل سنة ١٩٧٥ عن زوجها صدقى عبيد بدوى وامها فاطمة عبد الوهاب جمعة واخوتها الاشقاء فتحى (الطالب) ومحمد وابراهيم وحماده ورضا (ذكر) فقط . وطلب السائل الافادة عن نصيب كل وارث فى تركه المتوفاة المذكورة كما طلب الافادة عن الحكم بالنسبة لمؤخر الصداق اما مقدم الصداق فقد قرر السائل انه قد تم قبضه عند العقد .

اجاب :

المقرر فقها ان المهر يجب بالعقد ويتأكد جميعه بامور منها وفاة احد الزوجين وعلى هذا فبوفاة الزوجة موضوع السؤال تستحق الزوجة المذكورة جميع المهر مقدمه ومؤخره ويعتبر مؤخر الصداق ديناً فى ذمة الزوج يضاف الى تركتها ويقسم مع باقى تركتها على ورثتها الشرعيين وبوفاة الزوجة المذكورة المرحومة هلالية احمد عبد الفضيل سنة ١٩٧٥

* الفتى : فضيلة الشيخ محمد خاطر - مر : ١١١ - م : ٤١٧ - التاريخ : ١٠ من شعبان سنة ١٤١٥ هـ - ١٧ من أغسطس سنة ١٩٧٥ م .

عن المذكورين فقط يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع
الوارث ولأمها سدسها فرضا لوجود جمع من الاخوة ولاخوتها الاشقاء
الباقى بعد النصف والسدس - وهو الثلث بالسوية بينهم تعصيا لعدم
وجود عاصب اقرب وهذا اذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ولا
فرع يستحق وصية واجبة . والله سبحانه وتعالى اعلم



الموضوع

(٣٢٧٤) ميراث زوجة بعقد عرفى .

المبادئ

- ١ - لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية او الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية
- ٢ - اذا صادق ورثة المتوفى على عقد الزواج العرفى سمعت الدعوى ونبتت الزوجية به واستحققت الزوجة به ميراثا فى زوجها المتوفى
- ٣ - لا تسمع دعوى الزوجية اذا لم يصادق ورثة المتوفى على عقد الزواج العرفى ولا تستحق المدعية به ميراثا .

مسئل :

اطلعا على الطلب المقدم من السيدة / جليلة عبده محمد المقيد برقم ٢٥٤ سنة ١٩٧٦ المتضمن ان السائلة تزوجت بشخص وانجبت منه اولادا ثلاثة ثم طلقت منه طلاقا اول على الإبراء بوثيقة رسمية - واثناء وجود السائلة فى عدة هذا الطلاق راجعها الزوج ثانية بعقد عرفى على يد شهود وقد وعدها هذا الزوج بانبات هذا العقد رسميا وانقضى على ذلك عشر سنوات - وقد توفى هذا الزوج قبل ان يثبت هذا العقد رسميا وقصة هذا العقد مشهورة فى البلدة - وقد ترك هذا المتوفى تركة وله زوجة اخرى غير السائلة . وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعى فى هذا الموضوع وهل لها الحق شرعا فى ميراث هذا الزوج ام لا ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ محمد خاطر - س : ١١٢ - م : ٢٥ - التاريخ : ١٨ من جمادى الاولى سنة ١٣٩٧ هـ - ٧ من مايو سنة ١٩٧٧ م .

اجاب :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
بإلانة المحاكم الشرعية على أنه (لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو
الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من
أول أغسطس سنة ١٩٣١ وعلى هذا فإذا كان عقد الزواج العرفى المسئول
عنه قد صدر بعد أول أغسطس سنة ١٩٣١ وصادق عليه ورثة المتوفى فإن
دعوى الزوجية والحالة هذه تكون مسموعة شرعا وتكون الزوجية ثابتة به
ويكون للسائلة الحق فى ميراث زوجها المتوفى المذكور فتستحق هى
والزوجة الأخرى الثمن بالسوية بينهما فرضا لوجود الفرع الوارث - أما إذا
لم يصادق ورثة المتوفى المذكور على هذا العقد وانكروه فإن دعوى الزوجية
لا تسمع به حينئذ ومن ثم لا تسمع دعواها الوراثية فى تركته بسبب الزوجية
طبقا للمادة المذكورة . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد
بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٢١٧٥) جميع المهر والشبكة بتأكدان للزوجة بوفاة الزوج ولا حق
لباقى الورثة فى شىء منهما.

المبادئ

- ١ - بوفاة المتوفى عن زوجة لم يدخل ولم يختل بها يكون ما دفعه
لها من مهر وشبكة حق لها .
 - ٢ - اذا كان المبلغ المدفوع للزوجة قدر المهر المسمى فى العقد كان هو
الواجب وصار ملكا لها - وان كان المسمى اكثر منه فان الباقي منه والمؤجل
يصير ديناً فى ذمة الزوج يستوفى من التركة .
 - ٣ - يحجب الاخوة الاشقاء او لآب بالآب .
 - ٤ - بانحصار الارث فى زوجة ووالدين يكون للزوجة الربع فرضاً
وللام السدس فرضاً لوجود جمع من الاخوة والباقي للآب تعصيباً
- سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / عبد الرحمن عبد اللطيف محمد
المقيد برقم ٣٩٤ سنة ١٩٧٨ تتضمن ان للسائل ابناً عقد قرانه على فتاة
وانه قد دفع لها مهرأ قدره ألف ومائة جنيه وقدم لها شبكة قيمتها ثلاثمائة
وخمسون جنيهاً وان ابنه قد توفى قبل ان يدخل بزوجته ولم يلتق بها
وطلب السائل بيان حق زوجة ابنه التى توفى عنها قبل الدخول بها وحق
ورثة ابنه المتوفى وهم والده عبد الرحمن عبد اللطيف ، ووالدته وهيبه عبد
الجواد وزوجتسه التى لم يدخل بها ايمان فاروق عبد الحافظ واخوته
محمد قاسم وفتحية ووفاء اولاد عبد الرحمن عبد اللطيف فقط

* الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م : ١١٤ - م : ٣٠ -
التاريخ : ٢٨ من ربيع الاول سنة ١٣٩٩ هـ - ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٩ م .

اجاب :

اولا المنصوص عليه شرعا ان المهر يتأكد جميعه بأمر موت احده الزوجين قبل الدخول والخلوة ويتقرر جميعه للزوجة وبموت الزوج المذكور فى حادثة السؤال قبل الدخول والخلوة فان المهر يتقرر جميعه للزوجة فان كان المبلغ المدفوع قدر المهر المسمى فى العقد كان هو الواجب الذى صار ملكا لها بمجرد القبض . وان كان المسمى اكثر من المبلغ المدفوع فان الباقي من المهر والمؤجل منه يصير ديناً فى ذمة الزوج تستوفيه الزوجة من تركه زوجها قبل تقسيمها على الورثة . اما الشبكة فانها بتسليمها للزوجة حال حياة الزوج قد صارت ملكا لها حتى على فرض انها هبة اذ انه لا يصح الرجوع فيها بوفاته . ومن ذلك يتبين ان جميع ما قبضته زوجته صار ملكا لها ولا حق لاحد فى الرجوع عليها بشئ من المهر والشبكة لتأكدهما بالموت . ثانيا بوفاة هذا الزوج عن المذكورين فقط يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدته سدسها فرضا لوجود عدد من الأخوة ولوالده الباقي بعد الربع والسدس تعصيا لعدم وجود عاصب اقرب . ولا شئ لآخوته سواء كانوا اشقاء او لآب لحجبهم بالآب الاقرب منهم جهة وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال ولم يكن لهذا المتوفى وارث آخر غير من ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم

الموضوع

(٢٢٧٦) زوجة لم يوثق عقد زواجها مع أولاد منها ومن غيرها .

المبادئ

- ١ - بوفاة المتوفى عن زوجة لم يوثق عقد زواجها رسميا وأولاد منها ومن غيرها يكون لها الثمن فرضا اذا أقر لها الورثة جميعا بالزوجية والباقي لأولاده منها ومن غيرها تعصبا للذكر ضعف الأنثى اذا أقر أولاده من غيرها بنسبهم من أبيهم
- ٢ - اذا جحد النسب فعلى أولادها منه اثبات نسبهم بكافة طرق الأنبات الشرعية
- ٣ - اذا ثبت النسب استحقوا نصيبهم فى الميراث مثل الأولاد الآخرين تماما
- ٤ - اذا انكرت زوجيتها فلا ميراث لها فى التركة .

سئل :

أطلعنا على الطلب المقدم من السيد / أمين عبد الغنى فراج المقيّد برقم ١٦٥ سنة ١٩٧٩ المتضمن وفاة المرحوم عبد الغنى فراج محمود . عن أولاده من زوجته الأولى التى توفيت قبله بعامين وهم أربعة ذكور وأربع إناث . وعن زوجته الثانية التى توفى وهى على قيد الحياة وكان قد تزوجها بدون وثيقة زواج رسمية وعن أولاده منها وهم أربعة ذكور وثلاث إناث فقط -

وطلب السائل الافادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث

* الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من : ١١٤ - م : ٩٠ -
التاريخ : ٢٧ من جماد آخر سنة ١٣٩٩ هـ - ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٩ م .

اجاب :

انه لما كانت المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تقضى بأنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية فى الحوادث الواقعة من اول اغسطس سنة ١٩٣١ الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية . وكان المتوفى عبد الفنى فراج محمود قد توفى عن زوجة لم يوثق عقد زواجه بها رسميا فانه اذا أقر ورثته المذكورون بهذه الزوجية . يكون لهذه الزوجة من تركته الثمن فرضا لوجود الفسرع الوارث . والباقى (بعد الثمن) لأولاده جميعا سواء من الزوجة المتوفاة حال حياته او ممن بقيت بعده تعصيا للذكر منهم ضعف الانثى اما اذا انكر الورثة او بعضهم هذه الزوجية فلا تسمع دعواها ولا تنال هذا النصيب من التركة وتكون جميعها لأولاده جميعا للذكر ضعف الانثى تعصيا اذا لم يجحد اولاد الأولى نسب اولاد الزوجة الأخيرة للمتوفى فاذا جحد اولاد الأولى نسب هؤلاء كان لهم أن يشتبوا النسب بكافة طرق الاثبات الشرعية فاذا ثبت النسب بعد الجحد استحقوا الميراث على وجه ماسبق وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال ولم يكن لهذا المتوفى وارث آخر غير من ذكروا ولا فرع يستحق وصية واجبة — والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٣٢٧٧) المعاش والتركة .

المبادئ

١ - المعاش غير التركة ولو كان استحقاقه بسبب المورث

٢ - يرجع فى المعاش الى الجهة التى تنظمه

سئل :

من السيد / خضر احمد احمد المقيّد برقم ١٩٨١/٣٥ المتضمن اولا وفاة المرحوم محمد زكى شعبان الذى ترك زوجته واولاده القصر واستحقوا بعده معاشا من القوات المسلحة . ثانيا توفى بعده والده المرحوم زكى شعبان وترك زوجته واولاد ابنه المتوفى قبله واستحق ورثته عنه معاشا فهل يستحق اولاد ابن المتوفى الثانى وزوجة ابنه معاشا من معاش هذا الجد ام لا

اجاب :

ان المعاش وان كان مستحقا بسبب المورث الا انه لا يعتبر من التركة لذلك تنظمه قوانين المعاشات المختلفة وفى شأن الاستحقاق فى المعاش عن المرحوم زكى شعبان يرجع الى الجهة المختصة والله سبحانه وتعالى اعلم

* الفنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من : ١١٤ ج : ٤١٤ - تاريخ : ١ من جماد أول سنة ١٤٠١ هـ - ٧ من مارس سنة ١٩٨١ م .

فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية
الصادرة عن دار الافتاء المصرية

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٦٩١٥	ميراث الحمل المستكن	(٣٠٧٠)
٦٩١٧	حمل غير وارث	(٣٠٧١)
٦٩١٨	الوالدان مع حمل مستكن وزوجة	(٣٠٧٢)
٦٩١٩	زوجتان وأولاد وحمل	(٣٠٧٣)
٦٩٢١	الزوجة الحامل مع الاخوة الأشقاء	(٣٠٧٤)
٦٩٢٣	الزوجة مع أب وحمل مستكن واخوة أشقاء	(٣٠٧٥)
٦٩٢٥	ميراث الحمل المستكن	(٣٠٧٦)
٦٩٢٧	ميراث الحمل من أخيه لأمه	(٣٠٧٧)
٦٩٢٩	الزوجة مع جدة لأم وبنت وحمل مستكن واخوة وأخوات أشقاء	(٣٠٧٨)

(من احكام مسائل المفقود)

٦٩٣٣	زوج وابن غائب مع أخت شقيقة وأولاد اخوة أشقاء	(٣٠٧٩)
٦٩٣٤	زوجة ومطلقة رجعيًا وأولاد أحدهم غائب	(٣٠٨٠)
٦٩٣٦	ميراث الغائب	(٣٠٨١)
٦٩٣٨	ميراث المفقود مع زوجة وأخت شقيقة وأخري لأب وأبناء ابني عمه	(٣٠٨٢)
٦٩٤٠	الزوجة مع أولاد أحدهم مفقودا	(٣٠٨٣)
٦٩٤٢	ميراث المفقود	(٣٠٨٤)
٦٩٤٤	أخت لأب وإخوان شقيقان مفقودان	(٣٠٨٥)
٦٩٤٥	ميراث المفقود	(٣٠٨٦)
٦٩٤٩	حال المفقود وزوجته منه وتقسيم ماله	(٣٠٨٧)

**(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية
الصادرة عن دار الافتاء المصرية**

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٦٩٥٢	الزوجة مع ابني أخ شقيق أحدهما مفقود	(٣٠٨٨)
٦٩٥٤	زوجة وأولاد وابن مفقود	(٣٠٨٩)
٦٩٥٦	الزوج مع أب مفقود من خمسين عاما	(٣٠٩٠)
(من أحكام مسائل التفارج)		
٦٩٦١	تفارج بعوض ووصية واجبة	(٣٠٩١)
٦٩٦٤	تفارج أصحاب وصية واجبة من التركة مقابل اختصاصهم بجزء منها	(٣٠٩٢)
(من أحكام المسائل الفراوية)		
٦٩٦٩	الزوج مع الوالدين فقط (المسألة الفراوية)	(٣٠٩٣)
٦٩٧٠	الزوجة مع الوالدين فقط أو ممهما ومع عدد من الاخوة	(٣٠٩٤)
(من أحكام مقاسمة الجد للاخوة)		
٦٩٧٣	الأم مع الاخوة الأشقاء والجد	(٣٠٩٥)
٦٩٧٤	الأم مع أخت لأب واخوان لأم ٢ جد لأب	(٣٠٩٦)
٦٩٧٥	أم وأخت شقيقة وجد لأب وجدة لأب وعمات	(٣٠٩٧)
٦٩٧٧	الأم والجد لأب مع الاخوة الأشقاء والجددة لأم	(٣٠٩٨)
٦٩٧٩	مقاسمة الجد للاخوان	(٣٠٩٩)
٦٩٨٠	مقاسمة الجد لأب للأخت الشقيقة	(٣١٠٠)
٦٩٨١	الأم مع الجد لأب والجددة لأب والأخ الشقيق	(٣١٠١)
٦٩٨٢	مقاسمة الجد للاخوة الأشقاء	(٣١٠٢)
٦٩٨٣	مقاسمة الجد للاخوة الأشقاء	(٣١٠٣)

(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية

الصادرة عن دار الافتاء المصرية

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٦٩٨٥	أم وأخ وأخت شقيقان وجد لأب وجدة لأب	(٣١٠٤)
٦٩٨٦	أم وجد لأب وأخوان شقيقان	(٣١٠٥)
٦٩٨٨	مشاركة الجد لأب للاخوة الأشقاء	(٣١٠٦)
٦٩٩٠	مشاركة الجد لأب للاخوة	(٣١٠٧)
٦٩٩١	أم وجد لأب مع اخوة أشقاء	(٣١٠٨)
٦٩٩٣	أم وجد لأب مع أخ شقيق وجدة لأب	(٣١٠٩)
٦٩٩٥	مشاركة الجد لأب للشقيقين مع الأم	(٣١١٠)
٦٩٩٦	الأم مع جد لأب وأخ شقيق	(٣١١١)
٦٩٩٧	أم وجد لأب مع اخوة أشقاء	(٣١١٢)
٦٩٩٨	زوج وأخوان لأم وأخت لأب	(٣١١٣)
٦٩٩٩	البنات مع الأخت لأب والجد لأب	(٣١١٤)
٧٠٠٠	مشاركة الجد للأخ لأب مع وجود أختين شقيقتين	(٣١١٥)
	ميراث الاخوة الأشقاء مع الجد بعد القانون وعدم ميراثهم معه قبل ذلك	(٣١١٦)
٧٠٠١		
٧٠٠٣	مقاسمة الجد لأب للاخوة الأشقاء	(٣١١٧)
٧٠٠٤	أم وأخوة أشقاء وأخ لأب مع جد لأب	(٣١١٨)
٧٠٠٦	مشاركة الجد الصحيح للأخ لأب	(٣١١٩)
٧٠٠٧	مقاسمة الجد للأخوين الشقيقين	(٣١٢٠)
٧٠٠٨	مشاركة الجد للأخ الشقيق	(٣١٢١)
٧٠١٠	مشاركة الجد لأب للأخ الشقيق	(٣١٢٢)
٧٠١٢	أم وجد لأب مع أخ شقيق وأخ لأب وجدة لأم	(٣١٢٣)
٧٠١٣	مقاسمة الجد للأخ لأب	(٣١٢٤)
٧٠١٤	مقاسمة الجد لأب للاخوة الأشقاء	(٣١٢٥)
٧٠١٥	عدم مقاسمة الجد لأب للاخوة الأشقاء	(٣١٢٦)

**(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية
الصادرة عن دار الافتاء المصرية**

الصفحة	الموضوع	مسلسل
--------	---------	-------

(من أحكام ميراث العرقى والفرقى والهدمى)

٧٠١٩	ميراث الفرقى	(٣١٢٧)
٧٠٢١	ميراث الهدمى	(٣١٢٨)
٧٠٢٣	ميراث من ماتا فى وقت واحد	(٣١٢٩)
٧٠٢٥	ميراث الهدمى	(٣١٣٠)
٧٠٢٧	زوجتان وابن وولدا ابن	(٣١٣١)
٧٠٢٩	شرط استحقاق الارث	(٣١٣٢)
٧٠٣١	وفاة ابن مع امه فى حادث واحد	(٣١٣٣)

(من أحكام ميراث مشاركة الاخ الشقيق للأخوة لام)

٧٠٣٧	مشاركة الاخ الشقيق للأخوة لام	(٣١٣٤)
٧٠٣٨	مشاركة الاخوان الشقيقان للأخوات للأم	(٣١٣٥)
٧٠٣٩	مشاركة الأشقاء لأولاد الأم	(٣١٣٦)

(من أحكام الميراث والوصية بنوعها)

٧٠٤٣	ميراث بعد وصية واجبة	(٣١٣٧)
٧٠٤٥	الزوجة والأولاد مع بنت الابن وأولاد البنت	(٣١٣٨)
٧٠٤٧	زوجة وأولاد وابن ابن وبنت بنت	(٣١٣٩)
٧٠٤٩	اجتماع الابن والبنت مع بنت البنت	(٣١٤٠)
٧٠٥٠	زوجة وأولاد وبنت بنت وبنت ابن وأولاد بنت	(٣١٤١)
٧٠٥٢	أولاد ابن وبنت بنت وأخوة أشقاء	(٣١٤٢)
٧٠٥٤	بنتان وأولاد ابن وأخوان شقيقان وأولاد بنت	(٣١٤٣)
٧٠٥٦	زوجة وبنتان وأخت شقيقة وبنت ابن	(٣١٤٤)

(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية
الصادرة عن دار الافتاء المصرية

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٧٠٥٨	ميراث ووصية واجبة	(٣١٤٥)
٧٠٦١	ميراث ووصية واجبة	(٣١٤٦)
٧٠٦٣	ميراث ووصية واجبة	(٣١٤٧)
٧٠٦٥	ابن ، أولاد ابن ، أولاد بنت ابن	(٣١٤٨)
	زوجة ، ثلاث بنات ، بنت ابن ، أولاد بنت ، أبناء أخ	(٣١٤٩)
٧٠٦٧	شقيق ، أخوة لام	
	ابنات بنت ، بنتا ابن أخ لاب ، أولاد ابن ابن أخ لاب ذكورا	(٣١٥٠)
٧٠٦٩	وأثالا ، بنت أخ لام	
٧٠٧١	ميراث ووصية	(٣١٥١)
٧٠٧٢	ميراث ووصية واجبة	(٣١٥٢)
٧٠٧٤	أولاد ابن الأخ الشقيق مع أولاد الأخت الشقيقة	(٣١٥٣)
٧٠٧٥	ميراث ووصية واجبة	(٣١٥٤)
	البنات وأولاد ابن الأخ الشقيق مع ابن ابن العم الشقيق	(٣١٥٥)
٧٠٧٧	وولدى البنت	
٧٠٧٩	اجتماع الوصية الاختيارية مع الوصية الواجبة	(٣١٥٦)
٧٠٨١	الزوجة مع البنات وأولاد الابن وبنت الابن	(٣١٥٧)
٧٠٨٣	الزوجة مع ابن وبنتين ومن يستحق وصية واجبة	(٣١٥٨)
٧٠٨٥	أولاد مع أولاد بنت	(٣١٥٩)
٧٠٨٧	البنات وأبناء الابن مع بنت البنت وأبناء الأخ الشقيق	(٣١٦٠)
٧٠٨٩	الزوج والأخت الشقيقة مع ابنتى البنت	(٣١٦١)
٧٠٩١	اجتماع بنات الابن مع أولاد البنت	(٣١٦٢)
٧٠٩٣	زوج وبنت وأبنا ابن مع بنت بنت وأولاد أخ شقيق	(٣١٦٣)
	بنت وأولاد بنت مع أولاد ابن أخ شقيق وبنات أخوة	(٣١٦٤)
٧٠٩٥	أشقاء	
٧٠٩٧	ابن وأولاد ابن وبنات ابن وأبناء بنت	(٣١٦٥)

**(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية
الصادرة عن دار الافتاء المصرية**

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٧٠٩٨	ميراث مع وصية اختيارية	(٣١٦٦)
	الزوجة مع البنت وبنتى الابن وولدى البنت والأخوين الشقيقين	(٣١٦٧)
٧١٠٠		
٧١٠٢	أخت شقيقة وبنت أخ شقيق وابن بنت وأولاد ابن	(٣١٦٨)
٧١٠٤	زوجة وابن وبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن	(٣١٦٩)
٧١٠٥	فرع غير وارث اعطاه جده عطية	(٣١٧٠)
٧١٠٦	زوجة وبنتان مع بنات ابن وأولاد أخوين شقيقين	(٣١٧١)
٧١٠٨	زوجة وبنتان وابنتان مع بنت ابن وبنت بنت	(٣١٧٢)
٧١١٠	بيع المورث لبعض الورثة	(٣١٧٣)
٧١١٢	أخت لأم مع أولاد بنت	(٣١٧٤)
٧١١٣	زوجة وأولاد أخ شقيق وبنتا بنت وابن بنت بنت	(٣١٧٥)
٧١١٥	العوض من الوصية الواجبة	(٣١٧٦)
٧١١٧	بنتان وأولاد ابن وابن بنت ووصية اختيارية	(٣١٧٧)
٧١١٩	بنت الأخ والوصية الواجبة	(٣١٧٨)
٧١٢٠	الزوجة مع ابن وابن ابن	(٣١٧٩)
	الزوجة مع الأم والأولاد ووصية اختيارية لبعض الورثة	(٣١٨٠)
٧١٢٣	بجميع مال التأمين	
	الجدة لأم مع الأخت الشقيقة ، الأولاد مع بنت بنت ،	(٣١٨١)
٧١٢٤	الأخوال مع الخالات والزوج	
٧١٢٦	بنات الأخت مع أخوين شقيقين وأصحاب وصية واجبة	(٣١٨٢)
٧١٢٨	الزوجة مع الأولاد وبنتى الابن	(٣١٨٣)
٧١٣٠	الأولاد مع ابن الابن (قبل العمل بقانون الوصية)	(٣١٨٤)
٧١٣١	الولدان مع من يستحق وصية واجبة	(٣١٨٥)
٧١٣٤	الابن مع مستحق وصية واجبة	(٣١٨٦)
٧١٣٧	وصية لوارث	(٣١٨٧)

(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية
الصادرة عن دار الافتاء المصرية

الصفحة	الموضوع	مسل
٧١٣٩	الوصية بتقسيم اعيان التركة	(٣١٨٨)
٧١٤٢	وصية لوارث	(٣١٨٩)
٧١٤٤	تفضيل بعض الورثة بالتركة	(٣١٩٠)
٧١٤٦	وصية واجبة واختيارية وميراث	(٣١٩١)
	استحقاق بنت البنت بالوصية الواجبة مشروط بوجودها عند وفاة الجد أو الجدة	(٣١٩٢)
٧١٥٠	زوج مع بنت وأخت شقيقة وابن بنت	(٣١٩٣)
٧١٥٢	ولد وبنت وأولاد أولاد وبيع لبعض الورثة	(٣١٩٤)
٧١٥٤	بنت ابن وبنت بنت وأخت لأب	(٣١٩٥)
٧١٥٦	وصية واجبة وميراث	(٣١٩٦)
٧١٥٨	مسلسل موارث	(٣١٩٧)
٧١٦١	بنت ابن ابن مع بنتى ابن وابن ابن أخ شقيق	(٣١٩٨)
٧١٦٣	زوجة وأولاد وابن بنت	(٣١٩٩)
٧١٦٥	اجتماع الأولاد مع أولاد الأبناء	(٣٢٠٠)
٧١٦٧	بنت وابن ابن وأولاد بنت وولدا بنت ابن	(٣٢٠١)
٧١٦٩	ولدان مع أولاد بنت وابن بنت	(٣٢٠٢)
٧١٧١	وصية اختيارية وواجبة لكل التركة	(٣٢٠٣)
٧١٧٣	البيع والوصية الواجبة	(٣٢٠٤)
٧١٧٥	وصية اختيارية لبعض الورثة	(٣٢٠٥)
٧١٧٧	اجتماع الوصية الواجبة والاختيارية فى التركة	(٣٢٠٦)
٧١٧٩	وصية بمنافع	(٣٢٠٧)
٧١٨١	تزام الوصايا	(٣٢٠٨)
٧١٨٤	الوصية الواجبة	(٣٢٠٩)
٧١٨٩	ميراث ووصايا	(٣٢١٠)
٧١٩٢	ميراث مع وصية واجبة	(٣٢١١)

(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية

الصادرة عن دار الإفتاء المصرية

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٧١٩٤	ميراث ووصية واجبة مع بيع بمعرض	(٣٢١٢)
٧١٩٧	إبناء ابن ابن مع بنتين وأولاد ابن	(٣٢١٣)
٧١٩٩	زوجة وأولاد وأولاد بنت	(٣٢١٤)
٧٢٠١	اختلاف الدين غير مانع من الاستحقاق بالوصية الواجبة	(٣٢١٥)
٧٢٠٣	مسلسل وفاة وورثة	(٣٢١٦)
٧٢٠٦	اجتماع الميراث مع وصية واجبة ووصية اختيارية	(٣٢١٧)
٧٢٠٨	البنت مع أختين شقيقتين وابن بنت أوصى له جده بفدانين قبل وفاته	(٣٢١٨)
٧٢١١	عقد بيع للوارث آل الى وصية ومدى تأثيره فى ارثه من عدمه	(٣٢١٩)
٧٢١٣	وصية واجبة وميراث	(٣٢٢٠)
٧٢١٥	وصية لوارث	(٣٢٢١)
٧٢١٧	ابن مع بنت ابن ابن وبنات أولاد	(٣٢٢٢)
٧٢١٩	وصية واجبة ووصية اختيارية	(٣٢٢٣)
٧٢٢٣	أولاد ابنين وأولاد بنتين مع زوجة وأولاد	(٣٢٢٤)
٧٢٢٥	إعطاء من يستحق بالوصية الواجبة حصة بلا عوض من المتوفى قبل الوفاة	(٣٢٢٥)
٧٢٢٧	المطية للأقرباء	(٣٢٢٦)
٧٢٢٩	الزوجة مع والدين وبنتين وأخوة أشقاء ، وزوجة مع بنتى ابن وأولاد	(٣٢٢٧)
٧٢٣١	الزوج مع الأب والابن ، والزوجة الأجنبية مع الأبناء ومن يستحق وصية واجبة	(٣٢٢٨)

**(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية
الصادرة عن دار الافتاء المصرية**

الصفحة	الموضوع	مسلسل
--------	---------	-------

(من احكام تعدد الارث بتعدد السبب)

٧٢٣٥	الميراث بوصفين	(٣٢٢٩)
٧٢٣٧	تعدد الارث بتعدد السبب	(٣٢٣٠)

(من احكام الميراث وعدمه فى العدة)

	ميراث المطلقة رجعيا من مطلقها المتوفى فى العدة مع الاخ الشقيق	(٣٢٣١)
٧٢٤١		
٧٢٤٣	المطلقة بائنا مع الاخ الشقيق	(٣٢٣٢)
٧٢٤٤	ولدان وبنت ومطلقة طلاقا اول رجعيا	(٣٢٣٣)
٧٢٤٥	الطلاق على البراء لا يعقب ميراثا	(٣٢٣٤)
٧٢٤٧	ميراث المطلقة رجعية	(٣٢٣٥)
٧٢٤٨	طلاق غير مانع من الارث	(٣٢٣٦)
٧٢٤٩	الطلاق الرجعى والميراث	(٣٢٣٧)
٧٢٥١	طلاق الزوج لزوجته بائنا قبل وفاتها مانع له من الارث	(٣٢٣٨)
٧٢٥٢	مرض الموت ومعياره	(٣٢٣٩)
٧٢٥٤	الطلاق الرجعى يعقب ميراثا فى العدة	(٣٢٤٠)
٧٢٥٦	الطلاق الرجعى غير مانع من الارث شرها	(٣٢٤١)
٧٢٥٨	ميراث المطلقة بائنا بيتونة صغرى	(٣٢٤٢)
٧٢٦٠	وفاة المطلق على البراء فى عدة مطلقته	(٣٢٤٣)

(اختلاف الدار والجنسية بين المسلمين)

غير مانع من الارث

٧٢٦٥	ميراث مع اختلاف الدار والجنسية	(٣٢٤٤)
------	--------------------------------	--------

(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية

الصادرة من دار الافتاء المصرية

الصفحة	الموضوع	مسلسل
	(احكام متفرقة)	
٧٢٦٩	متجمد نفقة الزوجة المتوفاة يورث عنها	(٣٢٤٥)
٧٢٧٠	مؤخر الصداق والميراث	(٣٢٤٦)
٧٢٧١	توزيع مكافأة المتوفى اثناء الخدمة وباقي ماله	(٣٢٤٧)
٧٢٧٣	التعويض والميراث	(٣٢٤٨)
٧٢٧٥	الزوجة ترث زوجها ولو لم يدخل او يخل	(٣٢٤٩)
٧٢٧٦	متجمد النفقة حتى تاريخ الوفاة تركه يستحق فيه الزوج	(٣٢٥٠)
٧٢٧٧	مكافأة المتوفى ليست تركه ما لم يملكها قبل الوفاة	(٣٢٥١)
٧٢٧٨	اختلاف الجنسية والره في الميراث	(٣٢٥٢)
	مكافأة مدة الخدمة المستحقة بعد الوفاة والمغرب	(٣٢٥٣)
٧٢٧٩	المستحق قبل الوفاة ولم يقبض هل هما تركه ام لا	
٧٢٨١	ضرب الوارث مورثه ضربا أفضى الى موته	(٣٢٥٤)
٧٢٨٣	الاقرار بالبنوة يعقب ميراثا	(٣٢٥٥)
٧٢٨٦	أموال صندوق الادخار في الميراث	(٣٢٥٦)
٧٢٨٧	المنحة والميراث	(٣٢٥٧)
٧٢٨٩	مكافأة نهاية الخدمة واعانة النقابات مع الميراث	(٣٢٥٨)
٧٢٩١	ميراث المتوفى عنها زوجها	(٣٢٥٩)
٧٢٩٣	الاقرار بالبنوة والميراث	(٣٢٦٠)
٧٢٩٥	التعويض والادخار والمكافأة في الميراث	(٣٢٦١)
٧٢٩٧	الحق في الارث وتقدم الزمان	(٣٢٦٢)
٧٢٩٩	ميراث من أسلم بعد وفاة مورثه	(٣٢٦٣)
	الاثام بالقتل اذا لم يتم عليه دليل صحيح لا يمنع من الميراث	(٣٢٦٤)
٧٣٠١		
٧٣٠٤	التنازل عن الميراث بعد الاستحقاق جائز شرعا	(٣٢٦٥)
٧٣٠٦	تصحیح توريث في اعلام شرعى	(٣٢٦٦)

(تابع) فهرس المجلد التاسع عشر من الفتاوى الإسلامية

الصادرة عن دار الإفتاء المصرية

مستسل	الموضوع	الصفحة
(٣٢٦٧)	ميراث اللقيط من المورث بعد ثبوت النسب	٧٣٠٧
(٣٢٦٨)	ثبوت النسب بمقد عرفى موجب للميراث	٧٣٠٩
(٣٢٦٩)	شبكة الزوجة ميراث عنها	٧٣١١
(٣٢٧٠)	القدر المتصرف فيه قبل الوفاة يخرج عن الملك	٧٣١٣
(٣٢٧١)	الوصية الواجبة للطبقة الأولى من اولاد البنات فقط	٧٣١٦
(٣٢٧٢)	هبة وميراث	٧٣١٨
(٣٢٧٣)	مؤخر صداق الزوجة المتوفاة تركه	٧٣٢٠
(٣٢٧٤)	ميراث زوجة بمقد عرفى	٧٣٢٢
(٣٢٧٥)	جميع المهر والشبكة يتأكدان للزوجة بوفاة الزوج ولاحق لباقى الورثة	٧٣٢٤
(٣٢٧٦)	الزوجة بلا وثيقة رسمية مع أولاد منها ومن غيرها	٧٣٢٦
(٣٢٧٧)	المعاش والتركة	٧٣٢٨

Bibliotheca Alexandrina



0597923